

معهد الانماء العربي

القبيلة والدولة في البحرين

تطور نظام السلطة وممارستها

د. فؤاد اسحق الخوري

الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية

القبيلة والدولة
في البحرين

الطبعة الاولى — بيروت ١٩٨٣



معهد الانماء العربي
ص. ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت ـ لبنان

الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية

القبيلة والدولة في البحرين

تطور نظام السلطة وممارستها

د. فؤاد اسحق الخوري

معهد الانماء العربي

صدر هذا الكتاب بالانكليزية عن دار جامعة شيكاغو سنة ١٩٨٠ ، وترجمه الى العربية الأستاذان عبد الرحمن كمال وقيصر عفيف وراجع الترجمة الاستاذ ابراهيم العريضي .

غير ان المؤلف الذي اشرف على مراجعة النصوص هو المسؤول عن كل ما ورد في هذا الكتاب من معنى ومبنى .

ملاحظة بالنسبة للمراجع والحواشي

ضبطت المراجع والحواشي في هذا الكتاب على النحو التالي :

يذكر اسم الكاتب والسنة التي نشر فيها الكتاب والصفحة التي وردت فيها الجمل او المعاني المقتبسة ـ تذكر هذه ضمن البحث في نصوص الكتاب . ويشار اليها بوضعها بين قوسين . كأن يقال مثلا : لوريس (١٩٧٠ ـ ٨٩٧) أي كتاب لوريس المنشور في سنة ١٩٧٠ ، صفحة ٨٩٧ . وهكذا يتمكن القارىء ، اذا شاء ، من العودة الى النص الاصلي بعد ان يراجع اسم الكاتب واسم الكتاب واسم المطبعة ومكان الطبع وسنة الطبع والصفحة التي أُخذ منها النص كما هي مرتبة الفبائياً حسب اسماء المؤلفين في المراجع المدرجة في آخر الكتاب . ووضعت المراجع العربية والمراجع الانكليزية بلغتها الام لتسهيل العودة اليها .

كلمة شكر

البحرين، هذه الجزيرة الصغيرة، نالت مني كل محبة واعجاب خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها لمجتمع البحرين سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وإذ أتقدم بالشكر الجزيل لعدد من الاشخاص الذين ساهموا معي في جمع المعلومات وضبطها، فإني لا انسى الاصدقاء الآخرين الذين قدّموا ما بوسعهم لتسهيل عملي وجعل اقامتي خلال تلك السنة من احلى ايام حياتي . هذا بشهادتي وشهادة زوجتي سونيا واولادي سوسن وفواز الذين شاركوني حلاوة العيش في « اوآل » .

اتقدم بجزيل الشكر الى كل من الشيخ خالد بن محمد آل خليفة والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة والاستاذ سعيد الزيرة والاستاذ احمد فخرو والشيخ سلمان المدني والسيدة هند بنت راشد آل خليفة والسيدة فوزية القصيبي والسيد وليم بري والاساتذة خليفة خلفان وعلي تقي وجعفر الدرازي ويوسف خاجة ومحمد مطاوع وابو حسين آل مسلم ومحمد صالح والملا عيسى بن علي واحمد بن علي الدرازي والملا حسن ابن الشيخ، وحسن كمال وماجد وفؤاد كمال وفايزة الزياني وفاطمة البوحجي وابراهيم فخرو. لكل من هؤلاء خالص شكري وامتناني .

كما اني اتقدم بالشكر الى مؤسسة فورد التي قدّمت لي بعض الدعم المادي، ولوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين التي تكرّمت علي بمكتب وبعض التسهيلات الميدانية، وكذلك مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة شيكاغو الذي اتاح لي فرصة عرض نتائج دراستي عن تطور السلطة وممارستها في البحرين امام شلة من الاختصاصيين، فاستفدت وعسى اكون قد افدت .

وفي هذا المجال لا بد من شكر الاساتذة الكرام كورنتي نلسن، وجيمس سوكنت وبيتر بندكت وموريس جفاوتس ورتشرد انطون وعبدو بعقليني وايلي حريق وفريدريك بنت وجيرالد أوبرمير وتيودور سترن وفرن دوريان وحافظ الشيخ وعبد الرحمن كمال وعبد الهادي خلف - هؤلاء الذين قرأوا الكتاب وأبدوا لي بعض الملاحظات القيمة إن من ناحية الوقائع او من ناحية التحليل.

المقـدّمة

يتناول هذا الكتاب تطور نظام الحكم والسلطة في البحرين، هذه الدولة الخليجية الصغيرة التي لا تبلغ مساحتها اكثر من ٥٥٢ كيلومتراً مربعاً ولا يزيد عدد سكانها عن ربع مليون نسمـة . انـه دراسـة معمقـة في التحـولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البحرين خلال انتقالها من مجتمع يقوم اقتصاده على زراعة النخل وصيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ الى مجتمع عصفت به مؤخراً صناعة النفط والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها . ويركز الكتاب على موضوعين رئيسيين: **اولا**: التغيير الحاصل في نظام السلطة والحكم بفعل التدخل الأجنبي وبفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اثارتها صناعة النفط، **وثانيا**، تأثير هذه التحولات على التفاعل الاجتماعي المتبادل بين مختلف فئات الشعب من القبائل والفلاحين وسكان المدن . تركز هذه الدراسة، بنوع خاص، على الاسس الاجتماعية والاقتصادية المتبـدلـة التي تقـوم عليهـا السلطة وعلى الطرق التي اعتمدتها كل فئة من فئات الشعب في تكيفها مع نظام السلطة المتغير .

تتواجد في البحرين اليوم ـ وحتى في المدينة نفسها احيانا ـ مجموعات متنوعة من القبائل tribesmen والفلاحين peasants وسكان المدن urbanites، بفعل هذا التواجد، تُعتبر هذه المجموعات البشرية فئات تطورية مستقلة عن بعضها البعض بالرغم من ارتباطها بأعراف وتنظيمات مختلفة، وبالرغم من سيطرة كل منها على مصادر خاصة من مصادر العيش والانتاج . تنظم القبائل علاقاتها على اساس مبادىء الانساب، خصوصاً فيما يتعلق بالزواج والتفاعل الاجتماعي وتوزيع السلطة والثروة والمكاسب العامة . تنظم هذه كلها تنظيماً نسبياً

عند القبائل بالنسبة الى تفرع الاجيال السلالية ومدى ابتعادها او قربها من صوب الام، فالقبيلة وحدة اجتماعية متماسكة بالرغم من انتشار بطونها في مختلف انحاء الخليج والجزيرة العربية. صحيح ان أبناء القبيلة الواحدة قد يتواجدون في دول مختلفة كاملة السيادة، ولكنهم، مع ذلك يسعون ضمن حدود كل دولة للحفاظ على مميزات خاصة اما عن طريق ضبط الزواج والتزاوج وتوزيع المكاسب والمناصب، واما عن طريق اتّباع المذاهب الفقهية الخاصة كاتباع القبائل في الخليج المذهب المالكي. وتسيطر بطون القبائل في البحرين، كما في دويلات الخليج والجزيرة العربية، على النفط والنخل كما سيطرت سابقاً على اللؤلؤ والتجارة الخارجية، أي «السفر». هذا لا يعني بالطبع ان القبيلة، كتنظيم اجتماعي، لم يتبدل او يتغير، وانما يعني انه تحول وفقاً للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستجدة والتنظيم البيروقراطي المستحدث في الحكم. وما هذا الكتاب عن القبيلة والدولة في البحرين سوى محاولة متواضعة للوقوف على هذه التغييرات المستجدة في نظام السلطة والحكم خلال القرنين الماضيين.

وبخلاف القبائل، ينتظم الفلاحون في مجموعات قروية ترتبط ببعضها البعض بالتقاليد والعبادات الشيعية والفقه الجعفري، كما يرتبطون ايضاً بنسبة عالية من التزاوج ضمن الطائفة الواحدة بالرغم من تبدلات اماكن السكن واساليب العيش. فبينما ترتكز البنية الاجتماعية عند القبائل على علاقات متقلبة من القرابة والانساب، ينتظم الفلاحون الشيعة في جماعات ومؤسسات دينية محلية متنوعة تستمد شرعية وجودها من التاريخ الديني ـ الاجتماعي. ويقول الفلاحون الشيعة في البحرين في هذا الصدد انهم عرب اقحاح وانهم سكّان الجزيرة الاصليون تشيعوا في عهد الخليفة الامام علي بن ابي طالب. ويميزون انفسهم عن مواطنيهم السنة بالاسم، فيطلق البعض منهم على انفسهم لفظة «البحارنة» ومفردها «بحراني» بدلا من «البحرينيين» ومفردها «بحريني» التي يطلقونها على السنة.

ليس للقرية في البحرين مدلولا سياسياً او ادارياً او اقتصادياً واضحاً، وانما لها مدلول اجتماعي وتاريخي. ويعني هذا القول ان حدود القرية في

البحرين تقع في المجموعات العائلية التي تتألف منها وليس في مدى ارتباطها او عدم ارتباطها بالمدينة. فالقرية جزء من تنظيم اداري واقتصادي وسياسي اكبر وأشمل، انما لها طابع اجتماعي مميز، وذلك بسبب المجموعات العائلية التي تنتمي اليها وبفعل التزاوج الداخلي ضمن العائلات او بينها ضمن القرية الواحدة. وقد اظهر المسح الاحصائي الذي قمنا به في سنة ١٩٧٥ ،وشمل اكثر من خمسة عشر قرية وحياً منتشراً في البلاد (راجع الخريطة) ان نسبة لمتنقلين يومياً بين اماكن عملهم في « المدينة » ومسكنهم في « القرية » تراوحت بين ٦٤,٢ و٩٠,٧ بالمئة من مجموع القوى العاملة في البلاد، بينما بلغت نسبة التزاوج ضمن القرية الواحدة حوالي ٨٢ بالمئة. هذا يدل بوضوح على ارتباط القرية اقتصادياً بالمدينة واستقلالها اجتماعياً عنها.

اما سكان المدن فينتظمون في احياء متجانسة دينياً او اثنياً او حرفياً، او يتجانسون في هذه الفعاليات كلها مختلطة بعضها بالبعض الآخر. ومن الملاحظ ان السنّة المدينيين (سكان المدن) الذين يرجعون اصولهم العائلية الى الجزيرة العربية او الى جنوبي ايران يعملون عادة في التجارة او في الوظائف العسكرية والادارية. ويعرف السنة الذين يرجعون اصولهم العائلية الى جنوبي ايران بـ « الهلوية »، وتعني هذه اللفظة « تحويلهم » الى جذورهم العربية من جديد. يقولون في هذا المجال انهم كانوا ينتسبون الى قبائل عربية قديمة هاجرت منذ زمن طويل من الجزيرة والخليج الى جنوبي ايران ومن ثم « تحولت »، اي عادت وهاجرت من جديد من ايران الى الخليج العربي. والمعروف ان أسماء عائلات « الهولة » الكبيرة، كعائلات كانو وفخرو وبستكي وخوجا وشيراوي وجنخي، هي اسماء اماكن في الجنوب الايراني، مما يدل على ان معظمهم جاء الى البحرين مع تحول طرق التجارة من شرقي الخليج الى شواطئه الغربية بعد أن أخذ انتاج اللؤلؤ في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وبعد أن أخذ انتاج النفط وتصنيعه في الحقبة الأخيرة من الزمن يزدادان بشكل هائل. والحقيقة أن « الهولة » لم تعرف سوى النزر اليسير من الاستقرار الاسكاني في الخليج، حتى انك تجد الكثير من آبائهم وأجدادهم

اليوم في البحرين ما زالوا يتكلمون اللغة الفارسية. ويتميز « الهولة » عن غيرهم من السنة المدينيين باتباعهم المذهب الشافعي في الشرع الديني. وبخلاف الشيعة الفرس فقد استطاع الهولة السنة، الذين هم ايضاً من أصل فارسي، أن يستعربوا بشكل كامل وشامل، فتم بالتالي امتصاصهم في جسم القطاع المديني (من مدينة) من السكان، وبرز منهم قادة عروبيون معروفون.

أما العائلات المدينية من السنة، التي ترجع في أصلها الى الجزيرة العربية، فقد اخذت تستقر في البحرين منذ احتلال آل خليفة الجزيرة عام ١٦٨٣ . وتشمل هذه العائلات عائلات القصيبي والهجرس والدواودة وغيرها ممن ترجع اصولها الى سلالات عربية حضرية تتميز عن ابناء القبائل باعتمادها المذهب الحنبلي في احكامها الشرعية. ويتواجد افرادها بكثرة في ادارات البوليس، وفيما عدا ذلك، فهم يمارسون الاعمال نفسها التي يقوم بها غيرهم من اهل السنة.

ويعمل الشيعة المدينيون، كالسنة تماما، في التجارة وادارات الدولة، ولكنهم بخلاف السنة لا يتواجدون بكثرة في دوائر البوليس والجيش. ويتعاطى معظمهم تجارة المفرق خصوصاً البيع للفاكهة والخضار وبعض الصناعات الحرفية. ينتسب قسم منهم الى منطقة الاحساء في المملكة العربية السعودية حيث يكثر الشيعة، وينتسب القسم الآخر الى المجموعات القروية المختلفة في البحرين. يرتبط الشيعة المدينيون دينياً بشيعة الارياف عن طريق مشاركتهم الفقه الجعفري والممارسات والعبادات الشيعية نفسها.

يجب ان نؤكد في هذا المضمار ان الريف والمدينة والقرية والبلدة لا تشكل، فيما يتعلق بمجتمع البحرين، قطاعات اجتماعية قائمة بحد ذاتها وان تميزت بعائلاتها وانماط الزواج فيها. فالمسافات القصيرة بين المراكز السكنية المختلفة واساليب المواصلات الحديثة، وفعاليات التكامل والترابط الاقتصادي ـ هذه العوامل جميعها حوّلت البحرين الدولة الصغيرة، الى مجتمع موّحد قوامه « حاضرة » «metropolis» مركزية ترتبط بها مجموعة كبيرة من القرى والضواحي. ما يعرفه اهل البحرين عن مجتمعهم وعوائله المختلفة يذكّر الباحث بالمجموعات الصغيرة Little Communities التي تتصف باقامة العلاقات

الاولية الحميمة بين الافراد. فقلما نجد شخصية بارزة أو وجيها محليا لا يعرفه الجميع ـ يعرفونه باسمه وشخصه واصله الاثني والاجتماعي.

يعرف اهل البحرين بعضهم بعضاً، كما يعرفون الاماكن والقرى والينابيع العذبة، بالفة واضحة يصعب معها فصل الحياة الخاصة عن الحياة العامة. يعرفون بساتين النخيل ومصائد الاسماك (الحضور) والمقامات الدينية والمزارات باسمائها ومواضعها وتاريخ بنائها وملكيتها، كما سنبين ذلك في الفصول التالية.

يتناول هذا الكتاب بالتخصيص تأثير الحكم الاستعماري وانتاج النفط على نظام السلطة ومعطياته الاجتماعية. فكما اوجد الحكم الاستعماري النظام البيروقراطي الذي بدل التركيبة القبلية للسلطة وعدل طبيعة التفاعل بين اهل القبائل والفلاحين وسكان المدن، بدل النفط النظام الاقتصادي وغير بالتالي التنظيم الاجتماعي المرتبط به. وهكذا بدلت البيروقراطية التحالفات القبلية وأعطت الحكم وسائل جديدة للتدخل السياسي، فاستحدثت نظاماً هرمياً للسلطة «authority» الامر الذي عزّز، ولم يضعف، سلطان «power» العائلة الحاكمة ونفوذها. وساهم النفط في تغيير الأسس التقليدية للانتاج والعمل، فحول القواعد الاجتماعية للسلطة وخلق بالتالي صيغاً سياسية جديدة. وهكذا بدأت تظهر، في الخمسينات والستينات من هذا القرن، قوى اجتماعية وسياسية جديدة قوامها الموظفون والمثقفون والعمال تتحدى، وبطرق مختلفة، شرعية الحكم وسلطته. غير ان تدفق اليد العاملة الآسيوية الى البحرين في السبعينات، الذي جاء نتيجة لارتفاع اسعار النفط، وتركيز هذه اليد على قطاعات البناء والمهارات الفنية الخفيفة، حال دون قيام معارضة عمالية منظمة لها صفة الديمومة والاستمرار. ويقدر عدد العمال الأجانب الذين وفدوا الى دولة البحرين في العقدين الاخيرين بحوالي سبعين الفا او يزيد، الامر الذي شجع البحرينيين للالتحاق في وظائف الدولة وقطاع الخدمات التجارية فضعفت بالتالي قدرة العمال الوطنيين على العمل الجماعي المنظم. ويبدو ان التغيير الاقتصادي السريع لا يشجع في الوهلة الاولى، على بروز المعارضة المنظمة او الانتفاضات

الانقلابية الهامة . يبدو ان هذه التحركات الانقلابية تبدأ بالظهور حالما يستقر نظام الانتاج والعمل، حيث تبرز معه التناقضات الاجتماعية والمفارقات الطبقية .

ومما يؤيد هذه التوقعات ، اشتداد المفارقات الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات الوطنية بعد اكتشاف النفط وتصنيعه . صحيح ان معظم السكان اليوم يتمتعون بغذاء وثقافة ومسكن وملبس افضل من ذي قبل، ولكنه من الصحيح ايضاً ان البحرين لم تعرف من قبل زمناً ، كانت المفارقات والتناقضات بين مختلف الفئات الاجتماعية حادة وبارزة بهذا الشكل الملموس . ففي غياب سياسة اجتماعية انمائية واضحة المعالم، يعمل النمو الاقتصادي على تعميق الهوة بين الفقراء والاغنياء، وبين النخبة والجماهير وبين الخاصة والعامة، كما انه يغذي الحس الجماعي بالحرمان. ولهذا السبب نرى ان الانتفاضات الانقلابية في العالم تنطلق في بداية مراحل النمو الاجتماعي الذي يكفل عن طريق اعادة توزيع الثروة العامة ، تضييق الهوة بين مختلف المجموعات القومية .

هذا التغيير الذي طرأ على نظام الحكم والسلطة في البحرين وعلى التفاعل الحاصل بين ابناء القبائل والفلاحين وسكان المدن، الذي جاء نتيجة التدخل الخارجي وتصنيع النفط لم يكن يفعل الا من خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة قبل هذا التدخل والتصنيع . وهذا من طبيعة التغيير الاجتماعي الذي لا يفعل الا من خلال الممارسات والتقاليد الحضارية القائمة: فالجديد يكون هكذا جديداً لا بالنسبة للنماذج والهياكل العقلانية انما بالنسبة للممارسات والمؤسسات القائمة . هذا يعني ان بحثنا في تغيير نظام الحكم والسلطة بالذات يتطلب منا العودة الى دراسة الأوضاع السائدة في هذه الممارسات قبل فرض النظام البيروقراطي وقبل البدء بانتاج النفط وتصنيعه . ونعني بـ « السلطة » هنا الصلاحيات الشرعية التي يمارسها الحكم، كما اننا نعني بها ايضاً المؤسسات التي تستند اليها هذه الممارسات . « السلطة » في مفهومنا تشمل الممارسات الشرعية ومقوماتها في آن . فهي تشمل الاسس الاجتماعية للنفوذ والسلطان، كما انها تشمل القواعد التي تبنى عليها المجموعات البشرية ، والموارد الاقتصادية والانتاجية التي تسيطر عليها هذه المجموعات . هذا يعني ان البحث في نظام

الحكم والسلطة وكيفية تغيرهما يفرض علينا دراسة معمقة لطبيعة وكيفية تغير ملكية الارض، وزراعة النخيل، وانتاج اللؤلؤ، وصيد الاسماك، والمشاريع الصناعية الحديثة وطبيعة العمل فيها، كما يفرض علينا البحث في انظمة التوظيف واختلاف جذورها الاجتماعية، والخدمات التربوية، وانماط الزواج، والجمعيات الخيرية، والاندية الرياضية، والحركات العمالية، والاحزاب السياسية، وتنظيم المآتم وطبيعة عملها، والاسس التي ترتكز عليها القيادات السياسية والاجتماعية التي تسيطر عليها. هذه الأمور كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببنية السلطة وممارسات الحكم الشرعية.

ان تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التنظيمية المرتبطة بها على نظام الحكم والسلطة في البحرين يتفاوت بتفاوت الحقبات التاريخية. وعلى اساس هذا المبدأ وضعت طرق التحليل ومنهجية البحث في هذا الكتاب، كما نظمت فصوله بالشكل الذي هو فيه. فالفصل الاول، وهو بعنوان «التجزئة والتمركز»، يتناول كيفية ارساء السلطة السياسية في اوائل القرن التاسع عشر (م) في ايدي فصائل قبلية استطاعت السيطرة على مراكز عديدة من مراكز التجارة والغوص على اللؤلؤ في الخليج العربي. وبعد ازدياد انتاج النفط في الجزء الثاني من القرن العشرين تحولت هذه المراكز الى دول مستقلة تنعم بسيادة كاملة. هذه الدول جميعها صغيرة الحجم قليلة السكان، وتعتبر البحرين اصغر هذه الدول حجماً، كما تعتبر دولة الامارات المتحدة اكبرها اذ انها تتألف من سبع امارات تبلغ مساحة مجموعها ٧٧,٧٠٠ كيلومتراً مربعا، ولكن لا يزيد عدد سكانها عن مئة وخمسين الف نسمة يتجمع القسم الاكبر منهم (٦٠,٠٠٠) في دبي.

ان الظروف والعوامل التي ساعدت هذه الامارات الصغيرة كي تصبح دولا مستقلة، تحظى بالاعتراف الدولي، ظروف وعوامل اجتماعية وتاريخية في آن. فقد بدأت هذه الدول بالظهور تاريخياً، منذ القرنين الثامن والتاسع عشر عندما اشتد الطلب العالمي على اللؤلؤ وازداد انتاجه، وبالتالي انتقلت خطوط التجارة من شرقي الخليج الذي كان يخضع للنفوذ الايراني الى غربه حيث يكثر اللؤلؤ

وحيث تقطن القبائل العربية . وكانت البحرين وغيرها من دول الخليج ، في هذه المرحلة التاريخية، مراكز تربط اوروبا بالشرق الاقصى من جهة وبالجزيرة العربية والعراق من الجهة الثانية . استطاعت هذه المراكز والامارات ان تحظى بشيء من الاستقرار السياسي، ومن ثمة بالاستقلال والسيادة نتيجة موازين القوى العاملة في الخليج آنذاك والتي كانت تشمل بريطانيا والامبراطورية العثمانية وايران وعمان والجزيرة .

ومن الناحية الاجتماعية، فقد كانت تسيطر على هذه الامارات والدول بعض القبائل العربية او بعض البطون المتفرعة منها : آل خليفة على البحرين، وآل الصباح على الكويت، وآل ثـاني على قطـر، وآل بـو فلاح على أبـو ظبي، وآل بوفلاسة على دبي، وآل جواسم او القواسم على رأس الخيمة والشارقة، وآل بوخريبان على عجمان، وآل بنعلي على ام القيوين، وآل شرقي على الفجيرة. والمعروف ان كثيراً من هذه القبائل او بطونها تنتسب الى قبيلة واحدة في الأصل . فآل خليفة وآل الصباح مثلاً ، ينتسبون الى العتوب من قبيلة عنـزة، وينتسب آل بو فلاح وآل بو فلاسة الى قبيلة بني ياس . صحيح ان هذه القبائل وبطونها تنتسب الى بعضها البعض، الا انه من الصحيح ايضاً ان كل واحدة منها تؤلف دولة منفردة مستقلة عن الاخرى داخل تـركيبـة القبـائـل الدول المنتشرة في الخليج .

اخترنا للفصل الاول عنوان « التجزئة والتمركز » لنـؤكـد على امـريـن: اولا ، على الحروب الطاحنة التي قامت بين القبائل في القرنين الثامن والتاسع عشر، وثانيا ، على ما انتجته هذه الحروب من تجزئة القبائل وانتشار بطونها وتمركزها في امارات ودول متعددة من الخليج . كان هم القبائل وبطونها المحافظة على عصبيتها وذلك بالسيطرة على الطرق التجارية والداخلية والتحكم بمراكز الغوص على اللؤلؤ . القبائل تهتم بالتماسك المعنوي، الأخوة القبلية ، والمحافظة على استقلال القبيلة كوحدة اجتماعية بحد ذاتها بغض النظر عن الأرض التي تعمل فيها . تأتي سيادة « الأرض » عند القبائل بالدرجة الثانية من الاهمية بعد وحدة القبيلة وتماسك فروعها . غير ان هذا المنطق القبلي بدأ يتغير

في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة المعاهدة الموقعة عام ١٨٢٠ بين بريطانيا وشيوخ القبائل الخليجية، والتي بموجبها تثبتت القبائل وبطونها كل في اقليم معين. كان هدف المستعمر، بالطبع، فرض بعض الاستقرار السياسي لتنشيط التجارة وانتاج اللؤلؤ - اذ ان الحروب بين القبائل كانت تعيق الانتاج وتشل التجارة - ولم يكن هدفه التحديث والعصرنة.

وجاءت الاحداث لتثبت، فيما بعد، ان معاهدة ١٨٢٠ بقدر ما نجحت في ايقاف المعارك فانها فشلت في لجم الصراعات القائمة على السلطة بين افراد كل قبيلة على حدة - لا بل زادتها. وهذا ما يظهره بوضوح تاريخ البحرين من عام ١٨٣٥ حتى عام ١٨٦٩ حيث كان الصراع على السلطة بين آل خليفة على أشدّه. ما كاد الحكم يستقر في البحرين بسبب هذه المعاهدة حتى انتقل الصراع من الاخوة الى الاعمام واولادهم، ولكن سرعان ما طوق هذا الصراع بفرض نظام ثابت للخلافة في البحرين يعطي الحق للابن البكر بدلا عن الاخوة والاعمام.

وبعد وقف المعارك بين القبائل وتطويق الصراعات على السلطة، اخذت البحرين تشهد استقراراً ملحوظاً في السياسة والاقتصاد، خصوصاً عند تولي الشيخ عيسى بن علي الحكم سنة ١٨٦٩ الى ١٩٢٣. خلال هذه الفترة من تاريخ البحرين الاجتماعي، تجسد الحكم في مؤسستين أساسيتين: المجالس القبلية والمحاكم الدينية - تناولنا المجالس القبلية في الفصل الثالث والمحاكم الدينية وكيفية عملها في الفصل الرابع. اظهرنا في الفصل الثالث سيطرة المجالس القبلية على الموارد والمصادر الاقتصادية كالغوص على اللؤلؤ، وزراعة النخيل وصيد الاسماك، كما اظهرنا التفاعل بين الشريعة الدينية والعرف القبلي آخذين بعين الاعتبار الفرق بين الشرع الجعفري عند الشيعة والمذاهب الاخرى عند السنة. سيطرت المجالس القبلية على موارد البلاد الاقتصادية وعلى عمليات الانتاج والتوزيع والتسويق بينما سيطرت المحاكم الدينية على الاحوال الشخصية كالزواج، والطلاق والارث والديون. ونادراً ما كانت اعمال المحاكم الدينية، من ناحية الممارسات لا من ناحية المبدأ تتناقض

مع الاعراف القبلية وكيفية تطبيقها، فاذا حدث ان وقع هذا التناقض كانت الاعراف تستقوي على الشريعة. وفي هذه الفترة من الزمن كانت قرارات المحكمة السنية وقرارات المجالس القبلية تفرض فرضاً بالقوة من قبل الحكم، بخلاف قرارات المحكمة الجعفرية التي كانت تطبق وتطاع عن طريق الاقناع والرادع الشخصي. ولعل هذا الفرق بين قضاة السنة وفقهاء الشيعة قد ساهم في ابراز الفقهاء الشيعة قادة سياسيين الى جانب كونهم «علماء» في الشرع الديني، وبسبب هذا البروز اصبح القضاء الشيعي، من الناحية الوظيفية، مرادفاً للحكم القبلي ـ وهذا ما نبحثه في الفصل الرابع بالتفصيل.

يشكل الفصلان المتعلقان بالمجالس القبلية والمحاكم الدينية وكيفية سيطرتها على الموارد والمصادر الاقتصادية «الخط القاعدي» base-line الذي على اساسه جرت عملية التغيير فيما بعد، ان كان هذا من باب الاصطلاحات الادارية التي طبقت في العشرينات ـ وهذا ما نبحثه في الفصل الخامس والسادس ـ ام من باب تطور صناعة النفط وتأثيرها في البنية الاقتصادية والانتاجية ـ وهذا ما نبحثه في الفصل السابع والثامن.

اعطت الاصطلاحات الادارية التي ادخلت الى البحرين تدريجياً على مدى عشر سنوات الحكم صفة شرعية تقوم، ولو نظرياً، على اساس «القانون العقلاني» rational law و«القـواعـد العـامـة» للتنظيم البيروقـراطـي (فيبر ١٩٥٤: ل) ادى هذا النظام الى تمركز السلطة في يد الحكم وتقوية السلطان القبلي واشتداد نفوذه عن طريق «الحق القانوني» بدلا من القسر الجسدي. وكانت نتيجة هذا التمركز ان تبدلت حدود التفاعل بين العائلة الحاكمة والقبائل الحليفة: فاهملت التحالفات القبلية التي كانت تستعمل لضبط الامن والصراعات القبلية والمحلية، واستبدلت بمؤسسات امنية خاصة بالدولة فقط، كالشرطة والبوليس والجيش. وهكذا انخفضت نسبة التزاوج بين رجال العائلـة الحاكمة ونساء القبائل الحليفة الى درجة كبيرة، لأن هذا النمط من الزواج كان يهدف اصلاً إلى خلق تحالفات سياسية فعالة: فعندما زالت الحاجة الى هذا

النوع من التحالف بفعل بناء مؤسسات الدولة، انخفضت نسبة الزواج الذي كان يقيمه، اي التحالف.

لم تكن مواقف القبائل والفلاحين وسكان المدن من الاصلاحات الادارية وادخال التنظيم البيروقراطي الى البحرين تتسم بالانسجام الكامل فقد كان كل فريق يتخذ الموقف الملائم له بالنسبة الى وضعه الاقتصادي وتنظيمه الاجتماعي. وهذا امر متوقع، اذ ان لكل فئة من هذه الفئات وضعاً خاصاً ومميزاً من حيث تنظيمها الداخلي او من حيث الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها. كانت القبائل قبل ادخال الاصلاح الاداري والتنظيم البيروقراطي تعمل بحرية تامة وتتمتع بحكم ذاتي مستقل عن كل سلطة، تسيطر على الطرق التجارية وصيد اللؤلؤ ولهذا السبب حاربت الاصلاحات وحاولت خنقها في مهدها معتبرة اياها، وعن حق، تهديداً مباشراً لطبيعة تركيبها الاجتماعي وكيفية عملها الاقتصادي. اما الفلاحون الشيعة واهل المدن من الشيعة والسنة فقد أيدوا التنظيم البيروقراطي وعملوا على انجاحه، معتبرينه موافقاً لمصالحهم وتنظيماتهم الاجتماعية. وبالفعل كان هؤلاء يعانون الأمرّين من العرف القبلي وغياب الشرع القانوني الموحد والتنظيم الاداري الواضح المعالم (راجع الفصل الخامس للتفصيل).

لم تؤثر الخلفية الاجتماعية فقط في ردات الفعل التي ابداها كل من القبائل والفلاحين وسكان المدن تجاه الاصلاح الاداري والتنظيم البيروقراطي بل لعبت هذه الخلفية ايضا دوراً هاماً في سياسة التوظيف المتبعة في الادارة والبوليس والمحاكم والبلديات وغيرها من الادارات العامة - وهذا ما نبينه بالتفصيل في الفصل السادس. باختصار، سيطر، وما زال يسيطر العنصر القبلي على الادارات الحكومية التي لها صفة القضاء والامن كالعدلية والدفاع والداخلية والامن العام والقوات الخاصة، وسيطر المدنيون على المراكز ذات الاتجاه التقني والفني كالكهرباء والمياه والتربية والصحة والتنمية. ظل هذا النمط في التوظيف يعمل به بالرغم من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت في البلاد مؤخراً. ولهذا شهدت البحرين باستمرار اجواء متوترة تقوم بين التنظيمات

القبلية من جهة وبين القوى الجديدة المنبثقة اساساً من فئات الفلاحين والمدنيين من الجهة الاخرى. وكثيراً ما كانت هذه القوى تعمل تحت شعارات تحديثية كتنظيم العمل والتعويضات، وحقوق العمال والنقابات العمالية، والحقوق المدنية، وتحديث النظام السياسي، وغيره من هذا القبيل.

احدث انتاج النفط، وسوق العمل الذي اوجده، تغييراً هائلا في الاقتصاد والاجتماع، فانتقلت اليد العاملة البحرانية من العمل في زراعة النخيل والغوص على اللؤلؤ الى العمل في القطاع الصناعي والتجاري. وبالفعل، بلغت في سنة ١٩٧٥ نسبة العاملين في وظائف ثابتة حوالي ٧٠٪ من مجموع اليد العاملة كلها وهذه نسبة عالية جداً اذا ما اعتبرنا وضع البحرين قبل النفط حينما كانت «الوظيفة» شبه معدومة.

وكما ساعدت العائدات النفطية على تنمية الخدمات العامة في التربية والصحة والضمان الاجتماعي وساهمت في رفع المستويات المعيشية على اختلاف انواعها، كذلك خلقت هذه العائدات فروقات واضحة بين مختلف الفئات والطبقات، فزادت بالتالي الشعور الجماعي بالغبن واللامبالاة. استغلت هذه الفروقات سياسياً، تارة من قبل احزاب عقائدية وطوراً من قبل تنظيمات محلية عمالية ودينية فقامت بتنظيم معارضة قوية ضد الحكم بعد مخاض طويل وحاولت ان تحدث بعض الاصلاحات الهامة في الادارة والحقوق المدنية. فكما احدث الاستعمار تغييراً في التنظيم البيروقراطي خلق النفط قوى جديدة تعمل لتغيير النظام السياسي ـ وهذا ما سنبحثه في الفصل التاسع والعاشر.

وطالما ان الاحزاب السياسية ممنوعة رسمياً في البحرين فلا عجب ان نجد ان العمل السياسي political action يتركز في جمعيات «شبه سياسية» parapolitical كالنوادي الثقافية والرياضية والمآتم الدينية. يبحث الفصل الثامن في تأسيس هذه الجمعيات وتطورها وتكاثرها وفي التبدل الذي طرأ على وظائفها بسبب تطور صناعة النفط في البلاد. في الماضي، قبل صناعة النفط، كان الوجهاء والاعيان يؤسسون هذه الجمعيات والنوادي والمآتم للتباهي والمفاخرة، أما اليوم، بعد النفط، اخذ الشباب يؤسسون هذه التنظيمات تعبيراً

عن وحدتهم الثقافية والدينية وتطلعاتهم السياسية . وتبين هذه الدراسة ان تكاثر هذه الجمعيات والنوادي والمآتم يعبر عن تجزؤ المجتمع البحريني بالرغم من وحدته الثقافية او الحضارية بقدر ما يعبر عن اتجاه عام في الحكم .

وفي الفصلين التاسع والعاشر يتناول هذا الكتاب طبيعة العمل السياسي مع التأكيد على دور القوى الجديدة الفاعلة في المجتمع البحريني ، هذا يخلص الى القول ان غياب التنظيم السياسي المستديم يحد من قدرة المعارضة ، ايا تكن ، على مجابهة الحكم لفترة طويلة الامد . فالمجابهة الطويلة الامد القائمة على وحدة الموقف عند الفصائل المجزئة تبرز التناقضات الداخلية للقطاع المعارض وتعمل بالتالي على تفككه من الداخل ، فلا يتمكن من بلوغ الهدف مهما كان انتشاره في صفوف الشعب واسعا . وبعد دراسة دقيقة للازمات والهزات السياسية في البحرين ، يمكن القول ان « قبلية » الدولة تقبلت الكثير من التجديد والتحديث في الحكم باستثناء امرين اساسيين : قانون موحد وعام ، ونظام سياسي يستمد من التمثيل الانتخابي . ويصح القول في اللجان والهيئات والمجالس العديدة التي أنشئَت في البلاد منذ سنة ١٩١٩ ، كما يصح في البرلمان الذي اسس في عام ١٩٧٣ وحل في عام ١٩٧٥ .

ونحاول في الفصل الاخير ان نثبت ان الغاية من حل البرلمان كانت تهدف الى المعارضة المنظمة التي قويت واشتد نفوذها عند تأسيس البرلمان بالذات . ادخل تأسيس البرلمان الى البحرين نمطاً جديداً في العمل السياسي ، شجع على قيام تحالفات قوية تعارض الحكم ، كتحالفات الدينيين واليساريين ، الامر الذي سيَّس الامور البسيطة وزادها تعقيداً ، وشل بالتالي عمل الادارات التنفيذية في الحكم .

اثبتت تجربة البحرين ان « القبلية » في الحكم قد تتبنى الكثير من الامور التحديثية في المجتمع كالمشاريع الاستعمارية وبرامج الانعاش والانماء ، ولكنها ترفض التحديث السياسي كالتمثيل الشعبي والقانون المدني الموحد . وهي اذ تفعل ذلك تحافظ على ذاتيتها كتحزب سياسي يخدم مصالحه ، شأنه بذلك شأن كل تنظيم سياسي آخر يعمل على اضعاف التحزبات الأخرى وفرفطتها ـ والحكم لمن غلب .

الحواشي

(١) البحرين جزيرة صغيرة، او بالاحرى عدد من الجزر، تحتوي على ٢٤٠,٠٠٠ نسمة يقطنون القسم الشمالي من البلاد في ثماني مدن وثلاث وخمسين قرية. الاقسام الوسطى والجنوبية من الجزيرة تفتقر الى ينابيع ماء مما يعوق قيام اماكن سكنية فيها (انظر الخريطة ١): اهم معالم القسم الاوسط هي كثرة المقابر القديمة التي تربط البحرين بالتقاليد البالية (بيبي ١٩٧٠)، اما القسم الجنوبي فيستعمل لرعاية الماشية.

(٢) هناك عدة نظريات حول الاصل التاريخي للشيعة: هاريسون (١٩٤٤ : ٢٩) يقول انهم شبه فارسيين، هاي(١٩٥٩ : ٩١) يعرفهم «كعرب بلا نسب» جايس بلغراف يعتقد انهم اسلاف العرب الذين هربوا من العراق بعد ان اعتقلهم نبوخذ نصر (١٩٨٣ : ١٠)، تشارلز بلغراف يدعي انهم اسلاف الشعب اليهودي الذي كان يعيش في الخليج قبل ظهور الاسلام (١٩٧٢ : ١٤٨)، لا يوجد اي دليل تاريخي يدعم احد هذه الآراء. الشيعة متنوعون حضارياً وفيزيقيا، لهم ميزات لغوية مختلفة الى حد انه لا يمكن اعتبارهم شعباً متجانساً تاريخياً كما يقال عنهم. الارجح انهم الخليط البحريني الذي امتزجت فيه بقايا الغزوات والفتوحات.

الفصل الأول

التجزؤ والتمركز

بدأت في القرن الثامن عشر بطون كثيرة من القبائل العربية تتدفق الى سواحل الخليج العربي بهدف المشاركة في تجارة الهند الشرقية والاستفادة من نموها المتزايد. واخذت هذه القبائل وبعض بطونها تبسط سلطانها على المراكز التجارية المنتشرة على الساحل الغربي من الخليج حيث نشطت التجارة بسبب ازدياد انتاج اللؤلؤ. والمعروف ان مصائد اللؤلؤ في هذا الحين كانت تمتد من الكويت شمالا حتى رأس سندم جنوباً. بحوالي خمسين كيلومتراً عرضاً داخل البحر. وحصل نتيجة هذا التدفق تنافس شديد بين القبائل على هذه المراكز مما ادى الى نشوب حروب عديدة بينها، فتعطلت بذلك حركة التجارة الدولية وضعفت حيويتها.

وأساء تعطيل الحركة التجارية، اكثر مما اساء، الى سلطات الامبراطورية البريطانية، سيدة التجارة العالمية آنذاك، فكان ان تدخلت هذه السلطات في بداية القرن التاسع عشر لوقف المعارك المتكررة بين القبائل، محولة بذلك سيطرة القبائل من حق قائم بالفعل de facto مبني على القوة الى حق شرعي de jure تصونه المعاهدات الثنائية المبرمة بين بريطانيا العظمى وشيوخ القبائل، كل على حدة. من هنا منطق التجزئة والتمركز: تجزئة القبائل وانتشارها، ومن ثم تمركزها في دير ومستقرات عديدة، وبروز سيطرة العائلات الحاكمة في كل من هذه الدير والمستقرات. بالنسبة للبحرين، يفرض علينا هذا المنطق البحث، اولا، في دخول الخليج تجارة الهند الشرقية، وثانيا، في كيفية وصول

آل خليفة الى السلطة في البحرين.

الخليج وتجارة الهند الشرقية

كان الخليج، منذ القدم، صلة وصل رئيسية بين الشرق والغرب، يصل اوروبا بالهند عن طريق انطاكية، ولا يوازيه في اهميته هذه سوى البحر الاحمر الذي كان يصل اوروبا بالهند عن طريق الاسكندرية. وتاريخ الملاحة في الخليج قديم جداً، يرجع الى الالف الثالث قبل الميلاد ـ وذلك عندما ابحر سرجون الكبير (٢٨٧٢ ق م) الى «البحر الادنى» أي الخليج، كما ورد في لوحة آشورية قديمة. وتبين عمليات التنقيب عن الآثار التي جرت في العقود الثلاثة الماضية في البحرين، وغيره من مناطق الخليج، ان حضارة نيدوك ـ كي (nidok-ki) الآكادية، وحضارة ديلمون (dilmun) الآشورية من بعدها، كانت قد قامت في جزر البحرين.

وبسبب موقعه التجاري هذا ربط الخليج العراق (ما بين النهرين) بالهند وبكثير من بلدان الشرق الاقصى الاخرى. فكانت البضائع المختلفة من النحاس والذهب والاحجار الكريمة وخشب الساج والنيجور والتوابل تأتي عن هذه الطريق في الشرق. الى العراق ومنه الى الموانىء الساحلية فأوروبا. وازدهرت بلاد ما بين النهرين، باعتمادها على هذه البضائع، ازدهاراً كبيراً مما جعل نبوخذ نصر الثاني (٦٠٤ ـ ٥٦١ ق. م) يبني مرفأ في الجنوب لتسهيل نقل البضائع. ويشيد في نفس الوقت مدينة «تريدون» غربي نهر الفرات لحماية خطوط التجارة من غزو القبائل العربية. هكذا حتى قيام الامبراطورية الرومانية التي حولت طرق التجارة من الخليج الى البحر الاحمر فأخذ نجم التجارة الخليجية بالأفول.

وتطورت الملاحة في الخليج تطوراً تكنولوجياً هائلا قبل بداية العصر المسيحي وبعده. وتقول المصادر اليونانية في هذا الصدد ان المواصلات

البحرية في تلك الايام اصبحت موطدة وثابتة، وان سفناً كبيرة قد استعملت للابحار في عرض المحيط الهندي بما فيه الخليج. ويقال ان حملة الاسكندر على الخليج، خلال العصر الهيلليني، لم تضف شيئاً بارزاً على تطور وسائل الابحار، انما نشطت التجارة البحرية وزادتها نموا. ومن المعروف ان الاسكندر اعتمد في حملته تلك على البحارة الفينقيين، ولكنه لم يستطع التقدم الى أبعد من رأس سندم (حوراني ١٩٥١ : ١٣) هذا لا يعني ان الفينيقيين ابحروا الى الخليج (فالمعروف انهم لم يبحروا اليه لا قبل العصر الهيلليني ولا بعده) كل ما في الامر ان الاسكندر عرف المهارات البحرية التي تمتع بها الفينيقيون فحاول استغلالها في حملاته الشرقية بدون جدوى.

الاعتقاد السائد حتى يثبت العكس، هو ان الملاحة في الخليج كانت دائماً تحت سيطرة العرب، ولم يعرف الفرس عبر تاريخهم بفنونهم البحرية او بمغامرات الابحار (بلغريف ١٩٧٢ : ١٦، ولاندن ١٩٧٦ : ٢٤) صحيح انهم سيطروا في فترات متقطعة على بعض الموانيء الخليجية (حوراني ١٩٥١ : ٣٨)، ولكن هذه السيطرة كانت دائماً تأتي عن طريق البحارة العرب، كما سنفصل ذلك في حينه.

ظلت التجارة في الخليج تتقهقر باستمرار حتى استيلاء بني العباس على السلطة في بغداد عام ٧٤٩ ميلادية. كان عرب الشمال الحاملون لواء الاسلام آنذاك يهابون ركوب البحر فتجاهلوا الخليج. كما ان وقوع العواصم العربية في الحجاز في عهد الخلفاء الراشدين، وفي دمشق في عهد الأمويين، أدى إلى تنشيط الحركة التجارية في البحر الاحمر والمتوسط بدلا من الخليج. وعند قيام الدولة العباسية في العراق اعيدت التجارة الخليجية الى سابق مجدها. ودخلت بذلك عصرها الذهبي الذي استمر حتى قدوم البرتغاليين في القرن السادس عشر. ويخبرنا مؤرخو وجغرافيّو المسلمين كاليعقوبي والطبري في القرن التاسع وابي غازي وصادق والبلاذري والاصفهاني في القرن السابع عشر، عن هذه

التجارة بصورة متواصلة متحدثين عن المراكز التجارية والموانىء والسفن والمدن التي أمّها البحارة العرب في هذه الأزمان، وأضيفت العادات الاجتماعية والمعتقدات الدينية والممارسات الحضارية السائدة عند شعوب الشرق الأقصى المختلفة آنذاك.

وبعد انتشار الاسلام في ايران والهند، اندفعت التجارة البحرية في الخليج اندفاعاً جديداً، وظهرت نتيجة ذلك ثلاثة موانىء هامة: سيراف على الشاطىء الشرقي من الخليج، والبصرة التي حلت محل «ابولوجوس» على الساحل العراقي في الشمال، ومسقط على الساحل العماني في الجنوب. وتمكن البحارة والتجار العرب من تسخير الرياح الموسمية فراحوا، ما بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر، يمارسون التجارة بين مختلف الموانىء البحرية الواقعة بين شواطىء أفريقيا الشرقية وشواطىء مالبار في الهند. وتروي لنا المصادر انهم تبادلوا البضائع مع الصين بين القرن السابع والتاسع (توسينيه ١٩٦٦ : ٥٠) وأبحروا، في حدود القرن العاشر، الى سومطره وجاوا (حوراني ١٩٥١ : ٧٨). والمعروف أن التجارة العربية مع افريقيا كانت قائمة قبل وصول العباسيين الى السلطة بزمن طويل، ولكنهم، اي العباسيين، عملوا على تشجيعها الى ان قام الزنج، وهم رقيق استقدموا بشكل خاص من شرقي افريقيا، بثورتهم المعروفة ضد بني العباس في جنوب العراق في القسم الثاني من القرن التاسع. وبالاضافة الى الرقيق استورد العرب من افريقيا الشرقية العاج والعنبر، كما استوردوا الأقمشة الحريرية والكافور والمسك والتوابل من الهند وبلاد الشرق الاقصى. وكانوا يصدرون الى هذه البلدان الأقمشة الكتانية والقطنية والصوفية والسجاد والمصنوعات الحديدية الخشبية المختلفة وخام الحديد والسبائك الذهبية وربما التمور.

وكان عرب الخليج، وعلى الاخص اهل عمان واليمن، يسيطرون سيطرة تامة على الحركة التجارية بين الشرق والغرب قبل وصول البرتغاليين فأثّروا

واستغنوا . وهكذا شهدت مدن المرافىء التجارية التي كانوا يؤمونها ازدهاراً ملحوظاً « شيدت فيها القصور الشامخة والابنية الفخمة » (ويلسون ١٩٥٠ : ١٠) وفي هذه الفترة استقر عدد كبير من التجار واصحاب السفن العرب في سيام وجاوا وسومطرة، وتزوج بعضهم من اهل البلاد الاصليين، كما فرضوا اللغة العربية لساناً مشتركاً في كل الموانىء التي استخدموها بين مسقط والصين . وكانت البصرة وغيرها من الموانىء التي تقع جنوب شرقي « بوشهر » اكثر الموانىء الخليجية استفادة من هذه التجارة لأن الملاحة فيها سهلة ومأمونة لاقترابها من المناطق العميقة المياه نسبياً . فالجزء الغربي من الخليج، الممتد من الشمال الغربي لبوشهر حتى الجنوب حيث مضيق هرمز، ضحل المياه وقليل العمق وتعترضه شبكة معقدة من الممرات الضيقة والجزر الصغيرة والصخور السطحية . ولهذا لم يكن لهذه المنطقة اهمية ملاحية تذكر وان كان لها اهمية انتاجية هائلة، ففيها تجمعت ثلاث ثروات: الاسماك واللآلىء والنفط .

هكذا كانت السيادة العربية على المحيط الهندي عندما اكتشف البرتغاليون عام ١٤٩٨ م، الطريق البحري الى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، منذ ذلك التاريخ، بدأ العرب تدريجياً يفقدون سيادتهم على المحيط الهندي . عمل البرتغاليون في بداية الامر من خلال النظام البحري القائم، محافظين عليه ومستفيدين من المهارات المتوفرة التي بفضلها تمكنوا من الوصول الى الهند . تروي المصادر البرتغالية ان رباناً عربياً، واسمه شهاب الدين احمد بن ماجد، هو الذي ساعد الاسطول البرتغالي بقيادة فاسكودي غاما على الابحار من ميناء « مالندي » في شرقي افريقيا الى شواطىء « مالكوت » في الهند .

تركز اهتمام البرتغاليين بالدرجة الاولى على تجارة التوابل واهملوا تجارة اللؤلؤ، وكان همهم اولا واخيراً حماية خطوط التجارة الشرقية . وفي سبيل هذا الهدف راحوا يبنون القلاع على شواطىء عمان والخليج محاولين الاستيلاء على عدن للسيطرة على طرق المواصلات عبر البحر الاحمر، وعلى مضيق هرمز

ليؤمنوا طريق المواصلات عبر الخليج الى البصرة وغيرها من الموانىء المنتشرة على الساحل الشرقي. كما انهم تمركزوا في ديو وجاوا ليحافظوا على سيادتهم في المقاطعات الهندية الاخرى. فشل البرتغاليون في السيطرة على عدن ولكنهم تمكنوا من احتلال هرمز على مدخل الخليج، فسيطروا بالتالي على كل الحركة التجارية التي تمر عبر المضيق الى مسقط والبصرة. وما زالت البحرين، والتي كانت في الأساس قلعة عربية كما تشير الحفريات الأخيرة (بيبي ١٩٧٢ : ٩٩ - ١١٣) واضحة المعالم قائمة حتى اليوم. اما قلاعهم في مسقط والمناطق المحيطة بها فقد اتخذتها بعض العائلات العربية مسكناً لها.

حكم البرتغاليون امبراطوريتهم التجارية بحد السيف: سحقوا التجارة المحلية، وحددوا الاسعار، واجبروا المواطنين على الشراء من مخازنهم وشحن البضائع على سفنهم (كوزون ١٨٩٢ : ٤١٨). وكان من الطبيعي ان تثير تصرفاتهم القاسية وسياستهم المتصلبة هذه عدداً من الانتفاضات المحلية التي قمعوها بالبطش والقوة، (بلغريف ١٩٧٢ : ١٨، وبنت ١٨٩٠). استمر تواجدهم في الخليج حوالي قرنٍ ونصف القرن من الزمن امضوها بين البحر والقلاع، لم يتمكنوا خلالها احداث اي تجديد في الاقتصاد والإنتاج، وهكذا فشلوا في التأثير على المجتمعات التي حلّوا فيها[1]. فلا نجد آنذاك لحضارتهم تأثيراً في ايّ منحى من مناحي الحياة الاجتماعية والعادات الحضارية لا في اللغة او فنون العمارة او نظام الحكم. لم تكسبهم اجراءاتهم القمعية سوى عداء المواطنين وبغضهم، فليس عجباً بعد هذا ان تطمس معالم حضاراتهم في الشرق عندما بدأت تتفكك قبضتهم على التجارة والقلاع في القرن السابع عشر. بالاضافة الى هذا التململ الوطني ضد البرتغاليين تضافرت عوامل

---

(١) في مخطوطته عن البحرين يقول محمد التاجر ان البرتغاليين ادخلوا طرقاً جديدة في صيد اللؤلؤ والزراعة، ولكن هذا الامر لا يؤكد الا اذا درست السجلات البرتغالية عن هذه الفترة.

اخرى لتضع حداً لحكمهم واحتكاراتهم وتشمل هذه العوامل التنافس الاوروبي الشديد على التجارة الشرقية كما تشمل الرغبة الدائمة عند اباطرة الفرس وملوكها لبسط سيطرتهم على موانىء الخليج . وهكذا ، بعد تضافر هذه العوامل ، تم طرد البرتغاليين من البحرين عام ١٦٠٢ ، ومن هرمز عام ١٦٢٢ ، ومن مسقط ، آخر حصونهم في المنطقة ، عام ١٦٥٢ (بادجر ١٨٧١ : ٧١١) . ففي حدود عام ١٥٩١ ارسل البريطانيون بعثة خاصة الى منطقة المحيط الهندي لدرس الامكانيات التجارية هناك[١] ، وتبعهم بعد خمس سنوات الهولنديون لنفس الغرض . وأسفرت هذه الجهود الأولية التي قامت بها القوى التجارية الاوروبية عن حملة دبلوماسية مركزة كانت الغاية منها الحصول على افضل الامتيازات التجارية ، خصوصاً من ايران . ولكن سرعان ما ادرك التجار الاوروبيون ان هذه الامتيازات لا تتمتع بصفة شرعية واضحة ، اذ ان ايران لم تكن تسيطر سيطرة تامة على المراكز التجارية الواقعة جنوبي شرقي الخليج وان كانت هذه المراكز تخضع للنفوذ الايراني من حين لآخر . وعندما ادرك هؤلاء التجار هذا الامر عمدوا الى اتباع سياسة الترغيب طوراً والترهيب أطواراً بهدف تأمين مصالحهم وامتيازاتهم السياسية . وكانوا يتعاملون دوماً مع شيوخ القبائل المتواجدة في هذه المراكز التجارية تعامل « الند للند » ، كما كانوا يقولون ـ مصالح متبادلة . فنشأت على الاثر سلسلة من المراكز التجارية ، والتي كانت تعرف بـ « المصانع » ، على طول الساحل الشرقي للخليج شملت جك وبندر عباس وبوشهر . اشتد الصراع بين القوى الاوروبية للتسلط على هذه المراكز والحصول على امتيازات تجارية وسياسية خاصة ، فنشبت بينها عدة حروب صغيرة اشتركت فيها القوى المحلية اشتراكاً فعلياً . وكانت نتيجة هذه الحروب ان انتهى دور الاحتكار البرتغالي المركنتيلي

---

(١) استناداً الى مغامرة لانكستر الى المياه الشرقية . للتفاصيل انظر « اسفار السير جايمس لانكستر الى الهند الشرقية » (مطبعة هاكليوت ١٨٧٧) .

حوالي منتصف القرن السابع عشر واستولى الهولنديون على تجارة التوابل وتسلم العمانيون القلاع والحصون.

غير ان السيادة الهولندية لم تستمر طويلا على المحيط والخليج، اذ بدأت بالانحسار على اثر نشوب الحرب في اوروبا، واشتداد اعمال القرصنة الاوروبية في المحيط، وظهور شركة شرق الهند البريطانية كقوة سياسية منافسة بعد ان كانت مجرد مؤسسة تجارية عادية. وما ان أطلت الاعوام الاولى من القرن الثامن عشر حتى بدأ الهولنديون يتخلون عن مراكزهم التجارية للبريطانيين، وفي عام ١٧٦٦ اجبروا على ترك آخر معاقلهم في جزيرة خرج. واصبحت بريطانيا بعد ذلك، بمعاونة ايران، سيدة التجارة في الخليج ـ هذا بالرغم من بعض العقبات الفاشلة التي حاولت فرنسا خلقها بين البريطانيين وايران في عام ١٧٦٣[١].

ومع اشتداد حركة التجارة الشرقية، عبر رأس الرجاء الصالح، وتغلغلها في الخليج اخذت طرق التجارة التقليدية، كالطرق التي كانت تربط رأس الخليج بمدينة حلب وانطاكية او التي كانت تربط البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط عن طريق الاسكندرية، تفقد اهميتها، وتحولت بالتالي من المتوسط الى الخليج والشواطىء العمانية خطوط التجارة، ومع هذا التحول نشطت التجارة في الخليج، فبدأت القبائل العربية أو بطونها تتدفق من الجزيرة العربية والجنوب الايراني الى السواحل الخليجية وتؤسس مراكز تجارية على طول الشاطىء. وعزز ضعف الامبراطورية الفارسية في القرن الثامن عشر ـ زمن الشاه حسين ـ هذه الحركة فأنشِئت مراكز تجارية عديدة مستقلة تخضع، كل منها على حدة، لسيطرة القبائل وشيوخها.

وكان العمانيون اول من انتهز الفرصة للاستفادة من هذا الوضع السياسي

---

(١) في سنة ١٧٦٣، اجبر الفرنسيون البريطانيين على مغادرة بندر عباس الى البصرة، ولكن بعد سنتين عاد البريطانيون الى الخليج وتمركزوا هذه المرة في بوشهر.

القلق: يبدو أنهم تلقنوا دروساً مفيدة من الهزائم البحرية التي مُنيوا بها على أيدي البرتغاليين في القرن السادس عشر، فعمدوا الى بناء اسطول قوي على « طراز المراكب البرتغالية السريعة ذات الشراع المربع » (توسيه ١٩٦٦ : ١٤٠). وبعد ان طرد العثمانيون البرتغاليين من مسقط ابحروا باتجاه افريقيا الشرقية، فاستولوا على مومباسا وبيبا وزانجيبار، واجبروا البرتغاليين على التقهقر جنوباً حتى موزامبيق. والتفوا بعد ذلك الى الشمال الشرقي فحرروا البحرين من تبعية الحكم الفارسي في عام ١٧١٧، واستولوا على عدد من الجزر المنتشرة على الساحل الايراني في عام ١٧٢٠. وما كاد الفرس يستعيدون سيطرتهم على البحرين بقيادة نادر شاه (١٧٣٧ ـ ١٧٤٤)، حتى تمكن « العتوب » من مهاجمة البحرين من الزبارة في قطر واستولوا عليها عام ١٧٨٣. وفي هذا الوقت ظهر الوهابيون في الجزيرة العربية، وهاجموا بغداد والكويت كما احتلوا الاحساء والقطيف والبحرين والبريمي وهددوا عمان نفسها، متخذين بذلك صورة الحركة الدينية الوطنية. واستطاع الوهابيون ان يفرضوا في عام ١٨٠٣ سلطانهم على سواحل الخليج الداخلية بما فيها « ساحل القراصنة » الذي عرف فيما بعد بـ « الامارات المتصالحة »، أي الامارات العربية المتحدة اليوم.

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، اشتدت اعمال القرصنة في الخليج مهددة بذلك الطرق التجارية داخل الخليج وخارجه في بعض الاحيان. ولم تكن القرصنة حرب عصابات بحرية، كما يقول بيري، مارسها عرب الخليج عندما ضعفت تجارتهم البحرية (بيري ١٤٥٩) (٢٨ ـ ٤١)، انما كانت ضرباً من ضروب « الخوة » التي يفرضها القوي على الضعيف عند العرب. صحيح أن انفتاح المحيط الهندي أمام التجارة الأوروبية أضعف التجارة المحلية العربية ولكنه لم يقض عليها. فمن المعروف ان هذه التجارة انتعشت على يد العثمانيين في القرن الثامن عشر انتعاشاً قوياً، بحيث

توسعت عملياتهم التجارية حتى شملت شرقي افريقيا والجزيرة العربية واجزاء من العراق. ولم تصب النشاطات البحرية العربية بضربة قاسية الا في اواخر القرن التاسع عشر عندما كثر انتاج اللؤلؤ واصبح له دورٌ اقتصادي هام. عندها ازدادت اعمال القرصنة، اولا، بسبب ضعف السلطة المركزية الرسمية في ايران وبالتالي انحلال القوى المحلية المرتبطة بها، وثانيا، بسبب الزيادة الهائلة في حجم البضائع المتبادلة بين الموانىء الخليجية والعالم الخارجي، الامر الذي شجع على ممارسة « القرصنة » بكثافة ملحوظة.

ويعود ضعف ايران في الخليج في القرن الثامن عشر الى الثورات الداخلية التي قامت فيها والى الحروب التي خاضتها ضد روسيا وضد الامبراطورية العثمانية. وبسبب هذا الضعف تقلصت سلطة ايران على نفسها حول الهضبة الفارسية في الشمال، واصبحت بالتالي مناطق الامبراطورية الاخرى بما فيها الخليج أطرافاً محررة. فعندما تقوى الهضبة الايرانية ـ قلب العنصر الفارسي ـ ويستقر الحكم فيها، تتسع وتفرض سلطانها وسلطتها على الاطراف، وعندما تضعف تتقلص وتنفصل عنها الاطراف، فيسعى آنذاك كل فريق للاستقلال والسيادة. والجدير بالذكر أن ايران، في هذاالمنعطق التاريخي الذي نتكلم عنه لم تكن تمتلك قوة بحرية ضاربة، لأن شواطئها الجرداء الضيقة والشديدة الانحدار لم تساعد على استيطان شعب بحري مستقر ذي شأن. ويقول لاندن في هذا الصدد ان القوة البحرية الايرانية في عهد كريم خان زند (١٧٥٠ ـ ١٧٧٣) لم تكن فارسية التكوين، انما تشكلت من « جنود وضباط عرب سكنوا الشواطىء الايرانية للخليج » (لاندن ١٩٦٧ : ٣٥ ـ ٣٦، ٧٨). وبسبب هذا الامر، اي افتقار ايران الى قوة بحرية خاصة بها من جهة وتمركز مصالح البريطانيين بمعظمها حول التجارة البحرية من الجهة الثانية، اصبحت ايران، باستثناء فترات قصيرة، الحليف الدائم لبريطانيا في الخليج ـ ومن هنا جاءت تسميته في الوثائق التجارية الغربية بـ « الخليج الفارسي ».

وبخلاف الايرانيين، فالعرب اهل بحر وسفر، ملاحون ماهرون، ولهذا كانوا على الاقل من حيث الامكانيات، منافسين لمصالح بريطانيا التجارية. وهذا ما يفسر لنا عدم سعي البريطانيين الى التحالف مع عرب الخليج، اهل البحر، الا عندما اضطربت ايران سياسياً، واجتاح الوهابيون الجزيرة العربية واتسع نفوذهم في المنطقة مهددين الخليج وتجارته. في هذه الاثناء تحالف البريطانيون مع عائلة البوسعيد العثمانية ابتداء من عام ١٧٩٣، بهدف وقف التقدم الوهابي، داخل الخليج وتقليصه، وبهدف القضاء على «القرصنة». غير ان البريطانيين حاربوا القراصنة الذين كانوا يعتدون على سفنهم فقط، اما القراصنة الذين كانوا يتحاشون السفن البريطانية - كالقراصنة العثمانيين وعلى رأسهم رحمة بن جابر الجلاهمية الذي ظل يهدد تجارة الخليج ما يقرب من ربع قرن - فقد كانوا يعتبرون من صفوف الحلفاء[١] (بلغريف ١٩٧٢: ١٢١ - ١٣٢).

وعلى كل حال، لم يكن معنى «القرصنة» واضحاً آنذاك: تحت ستار محاربة «القرصنة»، مثلا، دمر الاسطول البريطاني عدداً كبيراً من السفن التجارية في الخليج، كما انه لم يدمر سفن «القراصنة» الخلفاء. كانت القرصنة نوعاً من الخوة يفرضها القوي على الضعيف، كالخوة التي كانت تفرضها القبائل العربية على القوافل التجارية التي كانت تنتقل بين الخليج ومدن سوريا الشمالية او بين البحر الاحمر وبلاد مصر، او نوعاً من «الجزية» يدفعها الضعيف للقوي. فلا عجب اذن ان تزداد اعمال «القرصنة»، اي الخوة والجزية بازدهار التجارة وانتاج اللؤلؤ. وخير شاهد على صحة هذا القول هو ان عرب القواسم او الجواسم الاشداء، ساكني الشارقة ورأس الخيمة الذين

(١) بعد القضاء على القرصنة حوالي سنة ١٨٢٠، سمي شاطىء القراصنة، وبعد الاستقلال عرف بالامارات العربية المتحدة. انها منطقة منخفضة ورملية طولها حوالي ٢٤١ كم، تمتد من قطر في الشمال الى رأس مسندم في الجنوب.

كانوا يلقبون بالقراصنة، كانوا يهاجمون من قواعدهم البحرية المنتشرة على جانبي الخليج[1]، السفن المحلية التي ترفض دفع الجزية معتبرينها سفناً عـدوة، أمـا التي كانت تدفع الجزية فكانوا يضمنون لها المرور معتبرينها سفناً حليفة. وبعد ان اشتد ساعدهـم، هـاجموا سنـة ١٧٩٧ سفينتين بـريطـانيتين، « بـاسين » و« فابير »، واستولوا سنة ١٨٠٦ على الناقلة « سيلف » التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، كما حاولوا الاستيلاء على « نوتيلس » وهي قطعة حربية بحرية مجهزة باربعة عشر مدفعاً. وتمشياً مع تقاليدهم، اخذ القواسم يطالبون شركة الهند الشرقية بدفع جزية لقاء تأمين الملاحة لهم في الخليج. فبدلا من الاستجابة لهذا الطلب، جهزت الشركة البريطانية ثلاث حملات بحرية سنة ١٨٠٦ و١٨٠٩ و١٨١٩ على رأس الخيمة فدكت معاقل القواسم واحرقت سفنهم كما دمرت جميع حصونهم.

بعد تدمير رأس الخيمة مباشرة، تمت في ٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٨٢٠ صياغة معاهدة عامة للسلام تعهد بموجبها شيوخ القبائل المتواجدة على الساحل الشرقي للخليج بالامتناع عن القيام باعمال القرصنة في البحر. وبغية تنفيذ نصوص المعاهدة عسكر الاسطول البريطاني مؤقتاً في رأس الخيمة، ثم ما لبث ان تحرك باتجاه « باسدو » في جزيرة « كشم » حيث اقام له قاعدة بحرية شبه دائمة. وكانت هذه المعاهدة بداية « السلام البريطاني » في الخليج على طريقة « السلام الروماني »، او كما يسميه القوميون العرب في الخليج « السلام الخليجي ».

---

(١) لا يفهم من هذا ان كل القراصنة في المياه الخليجية والمحيط الهندي كانوا عرباً، ففي اواخر القرن السابع عشر اتخذ القراصنة الاوروبيون قاعدة من مد غشقر واعتدوا على سفن تجارية في البحر الاحمر، والمحيط الهندي والخليج العربي، فاستنجدت الشركة البريطانية للهند الشرقية بالحكومة البريطانية لمساعدتها فـانشـأت الحكـومـة الاسطـول الهنـدي لهذا الغرض.

نعم، كانت هذه المعاهدة بداية السلام بكل ما في كلمة « بداية » من معنى : فقد اسقطت المعاهدة من حساباتها الحروب الداخلية بين القبائل ولم تأت على ذكرها لا بالخير ولا بالشر، الامر الذي ادى الى استمرار هذه الحروب بشراسة اكثر من ذي قبل، وبالتالي الى شل الحركة التجارية من جديد. كان شيوخ القبائل يعتبرون تصديهم لسفن الاعداء عملا حربياً بحتاً لا ينال من نصوص المعاهدة التي قضت بالامتناع عن اعمال السلب والقرصنة ولم تقض بالامتناع عن اعمال الحرب. وهكذا تدخلت بريطانيا من جديد لوضع حد للاقتتال بين القبائل المتناحرة، فابرمت لهذا الغرض اتفاقية عام ١٨٣٥ المعروفة بـ « الهدنة البحرية »، التي تنص على تجنب العمليات العدوانية في البحر، ولم تأت على ذكر هذه العمليات في البر. ابرمت هذه الاتفاقية بشكل مبدئي لمدة ستة اشهر، ثم تجديدها لفترات مختلفة حتى عام ١٨٥٣ . كان من الصعب جداً التقيد بشروط هذه المعاهدة، اذ كانت الحروب البرية بين القبائل في الخليج دائماً تشمل عمليات بحرية ولهذا السبب فرضت بريطانيا معاهدة جديدة عام ١٨٥٣ ، عرفت بـ « المعاهدة الدائمة للسلام »، اشترطت فيها على القبائل رفع كل انواع الاعتداء في البحر الى السلطات البريطانية قبل الرد عليها، او القيام بأي عمل انتقامي. وطلب من البحرين الانضمام الى هذه المعاهدة في عام ١٨٦١ .

من الملاحظ ان التدخل البريطاني في الشؤون الخليجية بدأ يزداد بشكل بارز ابتداء من القرن التاسع عشر بفعل اشتداد الثورة الصناعية في اوروبا والتحولات الاقتصادية التي رافقت هذه الثورة.

مع اشتداد الثورة الصناعية في اوروبا، حوالي منتصف القرن التاسع عشر، انتهى النظام الماركنتيلي القديم الذي ازدهر على تجارة التوابل، وحل محله نظام رأسمالي صناعي يقوم بشكل خاص على توفير الاسواق الخارجية للبضائع المصنعة واعداد المواد الخام للصناعة الاوروبية. وهكذا تحول الاوروبيون

المتـواجـدون في الشرق وفي بلـدان العـالم الثـالـث ، مـن تجار متجـولين إلى مستعمرين مقيمين او مزارعين مستوطنين يقومون بانفسهم بانتاج المحاصيل التجارية ومحاصيل المواد الخام الضرورية للصناعة . وعلى اثر هذا التحول اصبحت القهوة والكاكاو والقطن والشاي والمطاط ، محاصيل رئيسية لعدد من بلدان الشرق واأفريقيا وأميركا حيث استوطن الأوروبيون . أما في البحرين فكـان انتاج اللؤلؤ الشغل الشاغل لاهل الخليج ، اذ اصبح له كالذهب والفضة ، شأنٌ هام في الاسواق العالمية . وبفعل انتاج اللؤلؤ المتزايد انتقل الاقتصاد المحلي من اقتصاد معيشي Subsistence ، يكتفي بموارد الرزق البسيطة مما يضمن الاستمرار والبقاء الى اقتصاد سوقي market يعتمد مبدأ تقلب الاسعار حسب العرض والطلب . ولَّد هذا الانتقال طلباً متزايداً على اليد العاملة التي تأمنت ، في بداية الأمـر عن طريق تجارة الرق ، ولكن ما إن حلَّ النصف الاول من القرن التاسع عشر حتى تم القضاء نهائياً على هذه التجارة . فبرزت ما اصطلح على تسميتها تجارة العمال غير المهرة ، اي coolie ، الذين كانوا يجلبون من شبه القارة الهندية ويرسلون الى جنوب افريقيا وشرقها والى عدن وسيلان وبورما ومالايا وفي نهاية القرن التاسع عشر ارسلت اعداد كثيرة منهم الى المستعمرات الاوروبية في غرب الهند وجزر الباسيفيك .

ان استيطان المستعمرين الاوروبيين في الشرق واخضاع شبه القارة الهندية للحكم البريطاني ، فرض على بريطانيا تدريجياً التدخل المباشر في شؤون البلدان المستعمرة . فتحولت حوالي عام ١٨٧٣ جميع الوظائف الادارية والدبلوماسية التي كانت سابقاً في يد شركة الهند الشرقية الى حكومة عموم الهند . واستطاع البريطانيون بعد ان استولوا على شبه القارة الهندية ، ان يوسعوا تجارتهم حتى شملت الصين والارخبيل الاندونيسي ، ففتحوا بعد حرب الافيون مع الصين عام ١٨٤٢ ، اربعة موانيء للتجارة الخارجية ، هي اموي وفوشو ونينغبو وشنغهاي ، وجعلوا « هونغ كونغ » مستعمرة دائمة لهم . وما اطل عام ١٨٥١

حتى اصبحت مدينة كايب تاون في جنوبي افريقيا محطة تجارية ثابتة تمر بها وبانتظام جميع البضائع المتبادلة بين الشرق واوروبا. وفي هذا الوقت تضاعف حجم هذه التجارة اما عن طريق استعمال السفن التجارية العاملة على البخار، واما عن طريق انتشار زراعة القطن في الشرق التي جلبت معها، نمو موجة اقتصادية ظاهرة. ومع ازدياد التجارة الشرقية وتنشيطها اخذت تبرز الى الوجود مؤسسات ملاحية كبرى في اوروبا، انتهى معها تدريجياً دور القبطان المحلي الذي كان يعمل ـ بدافع شخصي ـ مغامراً لصالحه الخاص.

واضطرت بريطانيا، خصوصاً بعد سيطرتها على طرق المواصلات البحرية واعتماد صناعتها على الاسواق الخارجية والمواد الخام في البلاد المستعمرة، الى تشديد قبضتها مباشرة على الامور السياسية في هذه البلدان. وزاد من امر هذا التدخل المباشر فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ الذي عزز التجارة وشجع القوى الاوروبية الاخرى على المشاركة في التجارة الشرقية السريعة النمو والازدهار. فوراً بعد فتح القناة عمدت بريطانيا الى توسيع نفوذها في المنطقة، فسيطرت على مصر عام ١٨٨٢، وفرضت نفسها على الصومال عام ١٨٨٤ وعلى السودان عام ١٨٩٨. وفي الخليج ضاق البريطانيون ذرعاً بالحرب الناشبة بين القبائل وبالصراعات المحلية على السلطة، فعمدوا الى ابرام المعاهدات التي مر ذكرها مع شيوخ القبائل؛ هذه المعاهدات التي جعلتهم، منذ عام ١٨٢٠، «شرطة» الخليج الامنية. ففي عام ١٨٦٩، مثلا، وهو العام الذي شهد افتتاح قناة السويس امام التجارة العالمية، تدخل البريطانيون في البحرين مباشرة لوضع حد للخلاف العائلي الذي نشب بين المتصارعين على الحكم من آل خليفة، فعمدوا، بعد مشاورات مكثفة اجروها مع وجهاء آل خليفة، الى تعيين عيسى بن علي حاكماً على البحرين وتوابعها.

كان هذا التدخل المباشر في شؤون الحكم في الخليج بداية حقبة جديدة في تاريخ المنطقة، تبدل فيها النظام القبلي للسلطة تبدلا ملحوظاً، اذ اعطي كل

من كان له حق التفاوض مع البريطانيين حقاً شرعياً في الاستقلال الذاتي. ولهذا تعتبر سلسلة المعاهدات التي تم ابرامها في القرن التاسع عشر بين بريطانيا وشيوخ القبائل،الاسس الاولية التي قامت عليها الدويلات الخليجية الكاملة السيادة، الصغيرة الحجم، والقليلة السكان.

اعتلاء آل خليفة الحكم في البحرين

برز آل خليفة[1]، وهم العائلة الحاكمة في البحرين اليوم، اول ما برزوا عام ١٧٦٦ في قطر عندما انشأوا لهم هناك مركزاً تجارياً عرف باسم «الزبارة». وجاء بناء الزبارة في نفس الوقت الذي بلغت فيه السيطرة البريطانية في المحيط الهندي والخليج ذروتها، كما كانت القوى المحلية تواجه في الوقت ذاته عدداً من الحروب والثورات المحلية في المنطقة من ناحية، ومجموعة من التهديدات الخارجية من الناحية الاخرى. كانت ايران آنذاك منهمكة في صد الغزو الافغاني كما كانت تعاني من سلسلة حروب متواصلة مع روسيا ومع الامبراطورية العثمانية. وكانت الحركة الوهابية في الجزيرة في طور التكوين محصورة في نجد ونواحيها، انما كانت تهدد من وقت لاخر المناطق المحيطة بنجد كالخليج وعمان والحجاز وغيرها من الاقاليم المجاورة. وبالرغم من هذه التغيرات الخارجية، كان ثمة نمط قبلي للسلطة في الخليج قادراً على الاستمرار في وجه التقلبات السياسية والحروب. فعندما تسيطر قوة كبرى محلية او خارجية على الاطراف (الخليج في هذه الحالة) وتحولها الى توابع لها، تفرض على هذه التوابع دفع الضرائب والجزية ولكنها لا تعمل على تغيير نظامها الداخلي القائم على التوازن الاجتماعي بين فصائل القبائل. ولهذا السبب حافظت المجموعات القبلية على نفسها، بشكل او بآخر، في وجه السيطرة الخارجية

---

(١) لمعلومات اضافية عن تاريخ آل خليفة انظر ريحاني (١٩٢٩: ٢٤٨ - ١٧٩)، النبهاني (١٩٢٣) ولوريس (١٩٧٠ ب: ٩٤٧ - ٨٤٢).

مهما عظم شأنها . وعندما تغيب القوى الكبرى عن مسرح السياسة تعود القبائل او بطونها تتصرف وكأنها كاملة السيادة، تحاول توسيع سيطرتها على حساب الاقاليم المجاورة .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت القبائل العربية تسيطر على مناطق متفرقة من الخليج: سيطر بنو كعب، وعرب الدورق، مع عرب بندر رق وبوشهر على السواحل الايرانية، وسيطر القواسم وبنو خالد والعتوب على السواحل الغربية. سيطر القواسم على منطقة «السّر» والتي كانت تعرف في ذلك الحين في المصادر الاجنبية بـ «ساحل القراصنة» وهي ما يعرف اليوم بدولة الامارات العربية، وسيطر بنو خالد على مناطق الجزيرة العربية الشرقية، ووطد العتوب حكمهم في الكويت وقطر. وظل العتوب في الكويت وقطر يتمتعون بحماية بني خالد حتى سقوط هؤلاء امام هجمات الوهابيين المتتالية في عام ١٧٧٧ . والمعروف ان العتوب كانوا في الاساس عائلات تجارية ذات جذور قبلية خرجوا من قلب الجزيرة الى الخليج عندما نشطت التجارة الخليجية وازداد انتاج اللؤلؤ .

كتبت اول نبذة تاريخية عن العتوب من آل خليفة في الكويت عام ١٧١٦ (واردن ١٨٥٦ : ١٤٠)، بحيث تتحدث مصادرهم عن ثلاثة شيوخ، فيصل ومحمد وخليفة، عاشوا جميعاً في الكويت قبل رحيل العائلة بقيادة محمد بن خليفة الى الزبارة عام ١٧٦٦ . ويشير فرانسيس واردن في ملاحظاته التاريخية عن العتوب الى ان انتاج اللؤلؤ المتزايد والنمو التجاري الذي احدثه هذا الانتاج جعل آل خليفة يهاجرون جنوباً باتجاه الزبارة (واردن ١٨٥٦ : ٣٦٢ - ٣٦٣). ويدعم هذا الرأي حقيقة تاريخية مفادها ان الجناح المهاجر من آل خليفة ابحر اولا الى البحرين بهدف الاستقرار هناك، ولما منعهم آل مذكور، الذين كانوا يحكمون البحرين بتبعية ايرانية، من هذا العمل رحلوا الى الزبارة واستوطنوها .

وتحولت الزبارة التي تقع على خليج عميق في الجانب الغربي لقطر، في فترة قصيرة، من محلة فقيرة الى بلدة مزدهرة غنية في تجارتها ونشاطها في انتاج اللؤلؤ. استطاع آل خليفة، مباشرة بعد وصولهم الى الزبارة، ان ينشئوا تحالفاً قبليا مع آل مسلّم حكام قطر آنذاك الذين كانوا بدورهم تحت حماية بني خالد. وفي سبيل الدفاع عن الزبارة بنى آل خليفة قلعة «موربر» على طرف المدينة لمنع مهاجمتها من البر، فاصبح لا يمكن الوصول اليها الا عن طريق البحر وقت المد (نبهاني ١٩٢٣ : ١٢١). ومما ساعد على ازدهار الزبارة بين الموانىء الاخرى في المنطقة عوامل عدة اهمها: الحروب المستعرة بين بني خالد والوهابيين في الداخل، واحتلال ايران للبصرة ١٧٧٥ - ١٧٧٩، وسياسة الاستيراد والتصدير المتساهلة التي تبناها آل خليفة. وما ان استقر آل خليفة في الزبارة حتى انضم اليهم عدد من قبائل العتوب الكويتية وكان ابرزهم آل جابر الذين عرفوا فيما بعد بالجلاهمة الذين اشتهروا بركوب البحر.

غيرّ ان ازدهار الزبارة تحت حكم آل خليفة اغناها واقلق راحتها في آن: فقد ادخلها في صراعات عديدة مع القبائل المتحالفة معها، ومع الموانىء العدوة التي كان يسيطر عليها لفيف من القبائل الاخرى. وكان الجلاهمة اول من انشق عن تحالف العتوب في الزبارة بسبب حرمانهم من مكاسب المدنية، فتراجعوا الى «رفيش»،التي تقع على مسافة قصيرة الى الشرق من الزبارة، وعمدوا الى بناء قوة بحرية ضاربة هناك تعبيراً عن معارضتهم لآل خليفة. وتخوف آل خليفة من قوة الجلاهمة فقاموا بمهاجمة رفيش ونهبوها وقتلوا في هجومهم شيخ الجلاهمة، واصبحوا اذاك قادة العتوب في كل قطر لا ينازعهم عليها منازع.

وفي عام ١٧٧٥، وبينما كانت القوات الايرانية بقيادة كريم خان زند تحاصر البصرة، انتهزت قبائل ابو شهر وبدر رق والدورق هذه الفرصة فاتحدت وهاجمت الزبارة، ولكنها منيت بالهزيمة على يد القوات المؤتلفة لآل

خليفة. وبعد موت كريم خان عام ١٧٧٩ انتهى الوجود الايراني في الخليج، فبدأت عندها الغارات والغزوات والحروب بين القبائل العربية المتواجدة على سواحل الخليج. ومن هذه الغزوات هجومان شنهما نصر بن مذكور من عرب المطاريش في عُمان على الزبارة، وكان نصر هذا يحكم البحرين بتبعية ايرانية، غير ان آل خليفة تمكنوا من هزيمة نصر مرتين وطاردوه حتى البحرين، فاحتلوها واستولوا عليها واجبروه على التراجع الى قاعدته الاصلية في بوشهر. وكان على رأس آل خليفة وقتئذ احمد بن محمد الذي خلف اخاه خليفة المتوفي عام ١٧٨٢ وهو في طريقه لاداء فريضة الحج في مكة. وساعد آل خليفة في احتلالهم البحرين عدد من القبائل القطرية والخليجية الاخرى اشهرها: آل مسلّم من الحويلة، وآل بنعلي من الفريحات، وآل سودان من الدوحة، وآل بوعينين من وقره وآل قبسة من خور حسن، وآل سلطة من الدوحة، والمنانعة من ابي شالوف، وبدو النعيم من داخل الجزيرة. ومن الضروري ان نذكر جميع هذه المجموعات القبلية لانها تشكل، كما سنرى لاحقاً جزءاً اساسياً من القطاع القبلي في مجتمع البحرين اليوم، وسنشير اليها من الآن فصاعداً حلفاء لآل خليفة القبليين.

صحيح ان عدداً من القبائل شارك في احتلال البحرين ومن بينها عتوب الكويت، غير ان الدور القيادي في الحرب كان لآل خليفة. فبعد احتلال الجزيرة، احتفظ احمد الذي لقب بالفاتح، بالزبارة مركزاً لعملياته الدفاعية، وعين كبيراً من عائلته حاكماً يرعى شؤون البحرين ـ والمعروف ان الحاكم المقيم من آل خليفة كان يستعمل «الديوان» التي بناها نادر شاه في الاربعينات من القرن الثامن عشر، مركزاً للحكم. واستمر احمد بن خليفة بحكم البحرين من الزبارة حتى وفاته عام ١٧٩٦، ودفن بعد وفاته في منطقة «الحورة» في ضواحي المنامة اليوم، حيث كان يقضي ايام الصيف.

باستثناء انسلاخ الجلاهمة عن التحالف العتوبي فمن الممكن اعتبار عهد

احمد الفاتح عهد سلم وهدوء. رحل الجلاهمة بقيادة ابناء جابر الاربعة الى الشارقة وبوشهر بعد ان حرموا من الحصة التي توقعوا الحصول عليها نتيجة لمشاركتهم آل خليفة في احتلال البحرين. وكان الرحيل الجماعي في تلك الايام يفسر وكأنه اعلان الحرب على الجماعة التي تم الانسلاخ عنها، فلا يرحل قوم الا ليبدأوا التكتل من جديد بهدف بناء قوتهم لضرب التحالف الاصلي. تجمع الجلاهمة مجدداً في خور حسن تحت قيادة القرصان المرعب رحمة بن جابر الذي حمل ضغينة عميقة لآل خليفة. وانطلاقاً من خور حسن راح رحمة يغير على سفن آل خليفة ويدبر المؤامرات ضد حكمهم في البحرين حتى تمكن منه، عام ١٨٢٦، البحار الشهير احمد بن سلمان آل خليفة في حادثة دراماتيكية. تمكنت سفينة احمد من الاستيلاء على سفينة رحمة التي بدأ المدافعون عنها يتساقطون الواحد تلو الآخر - عندها اشعل رحمة بن جابر، بضربة انتحارية، النار في خزان البارود، فانفجرت السفينة وقتل جميع من كان على ظهرها بما فيهم احمد بن سلمان. ويقال ان رحمة كان وقتها ضريراً وكان يحمل ابنه البالغ ثماني سنوات من العمر بين يديه.

وشهد عهد احمد (١٧٨٣ - ١٧٩٧) نموا ملحوظاً في التجارة وانتاج اللؤلؤ. فعن طريق موانىء البحرين، كانت معظم البضائع الهندية تنتقل بين مسقط والبصرة. وقدرت قيمة هذه البضائع المنقولة سنوياً بحوالي مليون روبيه هندية. ولكن لا الاستقرار السياسي استمر كثيراً ولا الازدهار الاقتصادي دام طويلاً: ففي الفترة الواقعة بين ١٧٩٥ و١٨٦٩ واجه آل خليفة الهجمات والغزوات والحروب والانتفاضات الداخلية والتململات السياسية، وراح خصومهم يعدون العدة لغزوهم او لاخذ الثأر منهم. وما يثير العجب هو ان احداً لم يتمكن منهم: ظلوا مسيطرين على البحرين اما عن طريق تأليب اعدائهم ضد بعضهم البعض واما عن طريق الدفاع المباشر، مستعملين بذلك السيف حيث يقطع والدهاء حيث ينفع.

وكان الوهابيون، الذين استولوا على « الحسا » في سنة ١٧٩٥ ، اول من هدد آل خليفة مباشرة، فحاصروا الزبارة واحتلوها في عام ١٧٩٦ بعد ان كان قد دمرها سلمان بن احمد تدميراً كاملا . وبعد هزيمته في الزبارة، تقهقر سلمان واتباعه الى البحرين واستقروا في « جو » على الشاطىء الشرقي للجزيرة. وحوالي عام ١٨٠٠ تركوا جو الى المحرق والرفاع (وهبة ١٩٣٥ : ١٠٨) حيث بنى سلمان قلعة رائعة ما زال احفاده يستعملونها حتى اليوم.

وهاجم امام مسقط البحرين في عام ١٧٩٩ بعد ان اتهم آل خليفة بعدم دفع الجزية له لقاء مرورهم عبر مضيق هرمز الذي كان يسيطر عليه وصد هجومه الاول ولكنه تمكن من آل خليفة. بنى الامام قلعة عراد في جزيرة المحرق لحماية المناطق التي احتلها، وعين ابنه سالم مسؤولا عن ادارة شؤون البحرين. وبعد ان ترك الاسطول العماني البحرين سنة ١٨٠١ تمكن آل خليفة، الذين تراجعوا الى الزبارة من استرجاع الجزيرة وطرد العمانيين منها. وحاول العمانيون القيام بحملة انتقامية جديدة سنة ١٨٠٢ ، فهزموا على يد آل خليفة الذين اخذوا يهددون عمان نفسها بدعم من الوهابيين، والمعروف ان البحرين وقعت بين عام ١٨٠٣ و١٨٠٩ تحت الحماية الوهابية. وفي عام ١٨١٠ عين الوهابيون والياً على البحرين يعالج امورها وكأنها اقليم منفصل تابع لادارتهم وسلطتهم.

انتهز آل خليفة فرصة الزحف المصري على الوهابيين في اوائل القرن التاسع عشر بمساعدة اخوالهم آل فاضل، الى التحالف مع امام مسقط عام ١٨١١ بقصد استرجاع سيادتهم على البحرين. وظلوا حلفاء مسقط يدفعون الجزية لها حتى عام ١٨١٣ عندما فشل الامام في حملته على القواسم في رأس الخيمة، وكان هؤلاء قد اعتنقوا قبل ذلك بفترة قصيرة المذهب الوهابي. ولما هزم الامام، اعلن آل خليفة انفسهم في حل من التزاماتهم السابقة تجاهه، متمسكين باستقلالهم الذاتي.

وفي هذه الاثناء اشتدت شوكة القواسم واخذوا يتعرضون للسفن التجارية، أيا كان نوعها، محاولين فرض سلطانهم على الخليج، فاشتبكوا مع السلطات البريطانية وتم بالتالي تدمير قواعدهم البحرية، كما مر ذكره. وانتهت هذه المعارك بالمعاهدة العامة للسلم في عام ١٨٢٠، ودخلت البحرين طرفاً في المعاهدة، لا لأن آل خليفة مارسوا القرصنة بل لأنهم جعلوا البحرين سوقاً تجارية للبضائع المنهوبة. وحاول البريطانيون احتواء اعمال القرصنة وعرقلة الزحف الوهابي على شرق الجزيرة العربية، بعقد تحالفات عديدة مع كل من عمان وايران، وكان بعض هذه التحالفات علنياً والآخر سرياً. واعطى التحالف مع عمان حرية شبه مطلقة للعمانيين في السفر (التجارة البحرية) والحرب وتجارة الرقيق، كما اعطى التحالف مع ايران امير شيراز، الحق بالبحرين استناداً الى اتفاق غير رسمي عقد بين الكابتن بروس المقيم السياسي البريطاني في الخليج وبين مرزا زكي خان وزير حاكم شيراز آنذاك. واستناداً الى هذا الاتفاق ظلت ايران تطالب بالبحرين باستمرار حتى نالت هذه الدولة استقلالها عام ١٩٧١.

في القرن التاسع عشر كان تهديد البحرين يأتي دوماً من عمان ولم يأت من ايران او من الوهابيين الذين اقعدهم الغزو المصري مؤقتاً. حاول العمانيون الاستيلاء على البحرين اربع مرات متتالية عام ١٨١٦ و١٨٢٠ و١٨٢٢ و١٨٢٨، ولكن كانوا دائماً يردون على اعقابهم. وفي الحملة العمانية الاخيرة تمكن آل خليفة الذين حاربوا بقيادة عبدالله بن احمد، قائد الاسطول وحاكم جزيرة المحرق، وبقيادة خليفة بن سلمان (ابن اخت عبدالله)، قائد سلاح الخيالة وحاكم جزيرة المنامة، من سحق العمانيين سحقاً شديداً حتى ان السلطان نفسه استطاع الافلات بصعوبة بعد ان جرح في قدمه.

كانت الحملة العمانية الاخيرة في عام ١٨٢٨، آخر مرة خاض فيها آل خليفة المعارك ضد الغزو الخارجي دفاعاً عن البحرين. فالمعاهدة العامة للسلام

والاتفاقيات الاخرى المبرمة مع بريطانيا في الاعوام ١٨٦١ و١٨٨٠ و١٨٩٢ عملت على تحييد القوى الخارجية التي كانت تهدد الجزيرة، كفرنسا والمانيا والامبراطورية العثمانية وايران والوهابيين والعمانيين وحتى الفرق المنشقة من عائلة آل خليفة نفسها[١] . صحيح ان هذه المعاهدات ساهمت في تحييد القوى الخارجية ولكنها في الوقت نفسه زادت من حدة التدخل البريطاني المباشر الذي بلغ ذروته عام ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى . وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب نعالج بالتفصيل هذا التدخل وما تركه من آثار على نظام السلطة في البحرين. اما الآن، فنعود الى بحث الصراع الداخلي على الحكم والانشقاق العائلي الذي حصل بين عامي ١٨٢٥ و١٨٦٨ بعد ان تم لآل خليفة تحييد القوى الخارجية التي كانت تهدد امن الجزيرة.

يعتبر سقوط الزبارة وهجرة آل خليفة بعدها الى البحرين بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزيرة، ولا تتوفر عندنا المعلومات الدقيقة عن البحرين في عهد احمد الفاتح قبل سقوط الزبارة، ولكن الارجح ان احمد هذا حكم بالطريقة نفسها التي حكم فيها نصر بن مذكور، بمعنى أنه اعتبرها منطقة محتلة تؤمن له ولاتباعه ما امكن من الضرائب والاموال. هذا يعني ان تسلط شيوخ آل خليفة على الاراضي الزراعية وتشتيت مراكز القوى المحلية الشيعية هي من الامور التي حصلت بعد استيطان سلمان بن احمد واتباعه في جزيرة المنامة واستيطان اخيه عبدالله في جزيرة المحرق. ان عملية التسلط على الاراضي وتشتيت مراكز القوى، حصلت تدريجياً عبر مرحلة زمنية طويلة المدى بدأت في مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينات من القرن العشرين بعد اكتمال مسح الاراضي وتحديد ملكيتها. وهكذا، تدريجياً، عزز آل خليفة

---

(١) لا مجال هنا للتفصيل عن التاريخ الديبلوماسي للبحرين. هنالك عدة كتب عن هذا الموضوع: انظر زياني (١٩٧٣) ويلسون (١٩٢٨)، كيلي (١٩٦٤) هولي (١٩٧٠) والبحارنة (١٩٧٣).

سلطتهم في البحرين وجعلوها « مقاطعة » او مجموعة « مقاطعات » estates على مواردها الزراعية ويتحكمون في تجارتها المحلية والخارجيـة . فـاشرفـوا على « تضمين » بساتين النخيل ومصائد الاسماك والموانىء والمحلات التجارية فيها ، كما استفادوا من صيد اللؤلؤ وجمع الضرائب خصوصاً من الشيعة (راجع الفصل التالي) .

لا تتوفر لدينا معلومات وثيقة عن التركيبة الاجتماعية او التنظيم الاقتصادي والاداري في البحرين قبل وصول آل خليفة الى الحكم ـ جل ما نعلمه ان البحرين كانت تابعة من توابع ايران يحكمها مباشرة آل مذكور ، القبيلة السنية التي يرجع اصلها الى عرب عمان . سكنت هذه القبيلة في بوشهر ومن هناك سيطرت على البحرين محتفظة بوجود رمزي لها في الجزيرة . ومن المؤكد انها كانت تجمع الضرائب والاعشار ، وتدفع قسماً منها للسلطات الايرانية ، ولَكن كيف كانت تجمع هذه الضرائب والاعشار ؟ والى من كانت تدفع ؟ ومن كان يجمعها ؟ ومن كان يدفعها ؟ وكيف كان يفرض الشرع والقانون وتتم المحافظة على النظام ؟ واي شكل من اشكال الحكم كان قائماً في البحرين آنذاك ؟ هذه الاسئلة لا يمكن الاجابة عليها بشكل موضوعي لعدَم توفر الوثائق .

لدَى الشيعة تفسير « ذهني » mentalistic لبعض هذه التساؤلات اللغز . يقولون ان البحرين ، قبل الفتح الخليفي كانت تتألف من ثلاثماية قرية وثلاثين مدينة وبلدة ، وكان يحكم كلا منها قاض ضالع في الفقه الجعفري ، وكان القضاة الثلاثماية والثلاثون ينتظمون في ترتيب متسلسل ، على رأسه مجلس من ثلاثة تنتخبهم هيئة مؤلفة من ثلاثة وثلاثين قاضياً . وكان يشارك جميع القضاة في اختيار اعضاء هذه الهيئة وحملهم الى مـركـز السلطـة . وكـان المواطنـون يحتفظون بملكية الارض وغيرها من الممتلكـات طبقـاً لمبـدأ « الاحيـاء » في الشريعة الاسلامية . يقول هذا المبدأ بأن الارض لمن يعمل بها ، فكل من يزرع قطعة ارض ويستمر في زراعتها لـه حـق استغلالها ، كما لـه حـق تـوريـث

الاستغلال لابنائه من بعده . فالارض في الاسلام رحمانية ملك لله، وحق الانسان فيها يقتصر على حرثها وزراعتها واستثمارها . فاذا تركت قطعة من الارض لفترة طويلة دون زراعة تصبح بدورها رحمانية ويعاد توزيعها من جديد من قبل المحاكم الدينية التي تتقاضى عشر الانتاج .

من الصعب جداً دعم النظرية الشيعية لمجتمع البحرين قبل تولي آل الخليفة السلطة دعماً تاريخياً ، كما انه من الصعب ايضاً اثبات بطلانها . فلا يعقل ان يتواجد في جزر البحرين التي تكرر احتلالها مرات عديدة من قبل مختلف القوى الامبراطورية والقبائلية ، هذا النوع من التنظيم الدقيق دون غيرها من الامارات المجاورة والتي كانت تخضع لنفس القوى السياسية والتنظيمات الاجتماعية . ثم ان تقدير عدد القرى بثلاثمائة وعدد المدن بثلاثين، يبدو وكأنه تصور ذهني يعكس ما لرقم ثلاثة من وقع « سحري » في النفوس بدلاً من الحقائق الاجتماعية والتاريخية . يبين المسح الشامل لملكية الارض في البحرين، مثلا ، ان عدد القرى بلغ اثنتين وخمسين قرية تؤلف ثلاثاً وسبعين وحدة سكنية ، وتبين ان ثمانٍ من هذه القرى تركت خراباً منذ فترة طويلة . فلو كان في البحرين ثلاثمائة وثلاثين قرية وبلدة ومدينة قبل وصول آل خليفة للحكم لذكرتها السجلات التاريخية التي بدأت تظهر على شيء من الدقة في القرن الثامن عشر . بالاضافة الى ذلك، لا نجد ما يشبه هذا التنظيم التسلسلي الذي تتحدث عنه الشيعة في اي مكان تواجدوا فيه في الخليج وهذا ما يدعونا لاعتبارها مجرد تصورات ذهنية لا غير .

ومن الممكن ان تكون هذه التصورات الذهنية ردة فعل اسطورية للمعاناة الاجتماعية والمادية التي خبرها الشيعة اكثر من غيرهم . اثناء الفتح الخليجي وردَتْ البلاد فرق كثيرة من بطون القبائل العربية ، السنية المذهب، والتي وان ساهمت في تعريب الجزيرة، لكنّها في الوقت نفسه زادت من حدة الصراع على السلطة بين شيوخ آل خليفة من جهة وبين آل خليفة وحلفائهم القبليين من جهة ثانية .

بعد انحسار التهديدات الخارجية عام ١٨٢٨ دخلت البلاد في متاهات الصراعات الداخلية التي دامت حتى عام ١٨٦٩ ، ويقال ان الضرر الذي لحق بالبحرين نتيجة التقاتل ضمن العائلة الحاكمة فاق الضرر الذي لحق بها نتيجة الغزوات والحروب الخارجية . وعانى الشيعة الذين سكنوا المدن والقرى على حد سواء من هذا التقاتل والحروب اكثر من اية فئة اخرى، اذ كانوا عرضة للنهبِ والسلب .

بعد أن ترك آل خليفة الزبارة واستوطنوا البحرين انقسموا الى فريقين متناحرين: فريق بقيادة سلمان بن أحمد استقر في جزيرة المنامة، وفريق بقيادة أخيه عبد الله استقر في جزيرة المحرق، محافظاً كل منهما على استقلاله وذاتيته . وكان من شأن هذه الازدواجية في الحكم، أو هذه « المشاركة » كما يسميها (غودي ١٩٦٦ : ٢٥)، أن عمقت الخلاف بين آل عبد الله وآل سلمان، وخلقت في نهاية الأمر صعوبات جمة في الحكم والادارة . وصل الصراع بين الفريقين الى ذروته عام ١٨٣٤ بعد موت خليفة بن سلمان الذي كان قد خلف والده عام ١٨٢٦ ، فأصبح بالتالي عمه عبد الله الحاكم الوحيد للبحرين . وتوج عبد الله حكمه بشن غارات ناجحة ضد الوهابيين في القطيف وعقير ـ وكان حكام البحرين في ذلك الوقت يسيطرون على عدد من المرافىء والقلاع المنتشرة بين الدمام وقطر في شبه الجزيرة العربية . وفي عام ١٨٣٥ ، تصدى عبد الله بن أحمد لعصيان دبَّره أحد ابنائه بدعم من عيسى بن طريف شيخ قبائل الهولة التي كانت وقتها تضم آل بنعلي وآل بوعينين وبطش بهم بطشاً شديداً بلا رحمة . وكانت نتيجة هذا البطش أن انفصل آل بنعلي وآل بوعينين عن تحالف العتوب . وبعد ذلك دخل عبد الله في صراع طويل عام ١٨٤٢ مع محمد بن خليفة الذي حكم البحرين بعد موت والده عام ١٨٣٥ .

استغل ابناء عبدالله، في تلك الاثناء، ضعف والدهم وكبر سنه، كما استغلوا الضغائن القبلية القائمة والغزوات والحروب ليمارسوا ضروباً متنوعة من

الابتزاز ضد التجار والمزارعين وحتى الرعايا البريطانيين. ولم تجلب الغارات المتعددة التي قام بها عبد الله والضغائن التي زرعها والحروب الصغيرة التي شنها ضد اعدائه غير الفوضى والضعف، اذ شهدت التجارة بين عامي ١٨٣٥ و١٨٤٣ انخفاضاً هائلاً وصل الى نصف ما كانت عليه من قبل. كان آل خليفة يستخدمون في عملياتهم العسكرية ،المقاتلين البدو من الجزيرة العربية، وكان هؤلاء، أي البدو، يندفعون الى المعارك طمعاً في الغنائم لا غير. كانوا يعرفون انه ما ان تنتهي الحرب حتى تعود العائلة الحاكمة الى فرض سلطتها من جديد فتسيطر على الموارد والانتاج. وعرضت العداوات المستحكمة والحروب المستمرة التي اندلعت في اواخر عهد عبدالله سكان البحرين، وخاصة الشيعة منهم لكافة انواع الاضطهادات فهاجر عدد منهم الى موانيء الخليج الاخرى وخصوصاً الى المحمرة (خورمشهر) في ايران.

التجأ محمد بن خليفة بعد هزيمته في البحرين على يد عبدالله الى الرياض طالباً مساعدة الوهابيين الذين دأبوا في استغلال الخلافات الداخلية لتثبيت اقدامهم في صفوف منافسيهم واستقر محمد، بمساعدة الوهابيين، في قلعة « مرير » في الزبارة حيث التحق به عيسى بن|طريف آل بنعلي وبشر بن رحمة آل جلاهمة الذي كان قد التجأ الى جزيرة قيس بعد هزيمته في انتفاضة قطر. وبمساعدة اخيه علي بن خليفة الذي كان يسيطر على المنامة في البحرين هاجم محمد عبدالله واولاده في المحرق واستطاع التغلب|عليهم ،مما دفع عبدالله للتقهقر الى قلعة الدمام حيث كان يسيطر ابنه مبارك. ومن هناك، أخذ عبد الله يتصدى لسفن البحرين، محاولا استعادة مكانته عن طريق تحالفات جديدة اقامها مع عدد من مشايخ الساحل المتصالح. غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب التدخل البريطاني وبسبب احتلال الوهابيين للدمام عام ١٨٤٤.

وبعد سقوط الدمام اضطر عبدالله واولاده إلى الاستقرار في ميناء « نباد »

على الشاطىء الايراني، ثم عادوا بعدما فرض البريطانيون الحصار على الدمام بقصد ضبط القرصنة. ونظم عبدالله في عام ١٨٤٥ حملة عسكرية من القطيف على البحرين ولكنه هزم، فتراجع الى الكويت وانتقل منها الى جزيرة «تاورت» المقابلة للدمام. وفي عام ١٨٤٦ راح يعد حملة عسكرية ثانية ضد البحرين يدعمه فيها هذه المرة كل من عيسى بن طريف آل بنعلي وحاكم الكويت. ولكن محمد بن خليفة هاجمهم في «الفويرات» في قطر وتمكن من قتل طريف، واجبر عم ابيه عبدالله على اللجوء الى مسقط حيث توفي عام ١٨٤٩. وبعد هذه السلسلة من الحروب القبلية المندلعة بين عامي ١٨٤٢ و١٨٤٦، اصبح فرع آل سلمان من آل خليفة المسيطر الوحيد على البحرين - ودامت هذه السيطرة حتى يومنا هذا.

واجه آل سلمان تحديات عديدة من قِبَل العثمانيين والوهابيين والايرانيين، وكانت كلها تطمع بالجزيرة وضمها الى مناطق نفوذها. حاول محمد بن خليفة مجابهة هذه التحديات بخلق توازن بين المطالب التركية والاطماع الايرانية متظاهراً بوقوفه مع الطرفين في آن: قيل انه كان يحتفظ بعلمين، واحد ايراني والآخر تركي، يرفع احدهما على قلعة «ابي ماهر» في المحرق حسب مقتضيات الحاجة. غير انه اتخذ موقفاً حازماً من الوهابيين الذين حاولوا فرض سيطرتهم على البحرين من جديد بدعمهم ابناء عبدالله، فحاصر الموانىء الوهابية في القطيف والدمام ورفض فك الحصار عنهم بالرغم من اعطائه ضمانات سرية، من قبل البريطانيين، تكفل امن البحرين.

كان البريطانيون يرغبون في ابقاء البحرين تحت سيطرتهم دون ان يكونوا مسؤولين رسمياً عنها، واستعملوا لهذه الغاية دبلوماسية خاصة اعتمدت تجميد المطالب التركية والايرانية، كما اعتمدت القوة العسكرية في محاولة لاحتواء محمد بن خليفة وتحركاته، ولهذا الغرض حاصروا اسطوله الحربي في البحرين واستولوا على سفينتين حربيتين، «الطويلة» و«الحمرة»، واجبروه على فك

الحصار البحري الذي كان قد ضربه على القطيف والدمام، وانتهى التدخل البريطاني بمعاهدة عام ١٨٦١ التي نصت على امتناع حاكم البحرين عن القيام بـ « اعمال الحرب والقرصنة وتجارة الرقيق » مقابل الحماية البريطانية له[1]. واصبحت البحرين، بعد توقيعها هذه المعاهدة، طرفاً في معاهدة السلام الدائمة التي ابرمت في السابق مع شيوخ امارات الساحل المتصالح. وتبع ابرام هذه الاتفاقية قصف مدفعي بريطاني للدمام غايته الضغط على الوهابيين لوقف دعمهم لمحمد بن عبدالله الذي كان يطالب بالبحرين مدعياً انها من حقه لا من حق ابن عمه محمد بن خليفة. وكانت نتيجة هذا القصف ان ترك محمد بن عبدالله الدمام مع عدد من اخوته وانتقلوا جميعاً الى جزيرة « قيس ».

وفي عام ١٨٦٧ ظهرت الاضطرابات من جديد في « الكورة » و« الدوحة » من اعمال قطر ضد احمد بن محمد آل خليفة، الحاكم المقيم هناك وكان هذا على أثر إلقاء القبض على مبعوث من البدو مرسل الى البحرين. استطاع محمد بن خليفة اخماد التمرد في قطر بحمل احمد على التراجع الى خور حسن ودعوة جاسم بن محمد آل ثاني، احد مشايخ آل ثاني في الدوحة، الى البحرين للتفاوض معه بشأن ايجاد تنظيم دائم للادارة المحلية في قطر. وما ان وصل جاسم الى البحرين حتى القي القبض عليه واودع السجن، مما اثبت ان سياسة محمد بن خليفة التوفيقية كانت تهدف الى كسب الوقت استعداداً لمهاجمة قطر. ففي شهر اكتوبر سنة ١٨٦٧ قام محمد بن خليفة، بالتحالف مع شيخ ابو ظبي، بغزو ونهب الكورة والدوحة غزواً لا شفقة فيه ولا رحمة. استغاث ضحايا الغزو بالوهابيين مطالبين بالثأر، وجاءت نجدة الوهابيين بشن هجمات بحرية متفرقة ضد سفن البحرين ـ غير ان الهجمات لم تهدد سيطرة آل خليفة المحكمة على الجزيرة.

---

(١) انظر مكتبة الهند الشرقية. (India Library Office)
P/P&S/١٠/١٠٤٣ : ٥٤

اعتبر البريطانيون غزو قطر امراً مخالفاً لنصوص المعاهدة الدائمة للسلام، فارسلوا في سبتمبر (ايلول) عام ١٨٦٨ ثلاث سفن حربية لـ «تأديب» حاكم البحرين «الصعب المراس»، ولما علم محمد بالامر هرب الى قطر تاركاً الامر لاخيه علي، حاكم المنامة. وبعد المفاوضات القصيرة الامد، رضخ عَلِي للمطالب البريطانية راضياً بتسليم سفن البحرين الحربيـة للاسطـول البريطـاني ودفع غرامة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولارٍ (من فئة ماريا تريزا) تم توزيعها على المتضررين من الحملة على قطر. بعد ذلك احرق البريطانيون قطع اسطول آل خليفة الحربي ودمروا قلعة «ابي ماهر» في المحرق. وما كاد الشيخ علي يصبح حاكماً للبحرين حتى اخذ يتفاوض مع البريطانيين للسماح لاخيه محمد بالعودة الى البحرين، وهكذا كان. ومع عودة محمد الى البحرين دخلت الجزيرة فيما تسميه المصادر البريطانية الرسمية «خـط التـآمـر والمكـايـد» (لـوريس ١٩٧٠ : ب ٨٩٧)، فابعد محمد من جديد الى الكويت. ومن الكويت انتقل الى القطيف ونظم من هناك، بمساعدة ناصر بن مبارك بن عبدالله آل خليفة، فريقاً مقاتلاً من البدو - خصوصاً من بني هجر - وتوجه بهم الى البحرين يسانده من الداخل محمد بن عبدالله حاكم مدينة الرفاع في عهد الشيخ علي. نشبت على اثر هذا الهجوم معركة ضارية بين الفريقين قتل فيها علي واخوه ابراهيم، وبعد ذلك بفترة قصيرة تسلم محمد بن عبدالله الحكم واقام في المحرق تاركاً المنامة مدينة سائبة امام مقاتليه البدو الذين اعملوا فيها النهب والسلب.

لم يستمر حكم محمد بن عبدالله اكثر من شهرين - ففي نوفمبر عام ١٨٦٩ قام الاسطول البريطاني بقيادة الكولونيل بيلي، خلال ايام معدودة، بتدمير معاقل «المتمردين» في المحرق والمنامة. استطاع ناصر بن محمد، الهرب بينما تم القبض على كل من محمد بن خليفة ومحمد بن عبدالله وناصر بن احمد وغيرهم من المناصرين ونفي الجميع الى بومباي في الهند. توفي محمد بن عبدالله وناصر بن احمد في المنفى، ونقل محمد بن خليفة الى عدن عام ١٨٧٧، ثم افرج عنه عام

١٨٨٠ . وفي عام ١٨٦٩ استقدم عيسى بن علي من قطر وعين بعد موافقة آل خليفة، حاكماً على البحرين، وظل في منصبه هذا حتى عام ١٩٢٣ وقت قرر «التخلي» عن الحكم. ومنذ ذلك الحين لم يسمح لاحد من فرع آل عبدالله خليفة، ما عدا عائلة واحدة، ان يطأ ارض البحرين. يعيش بعضهم اليوم في عين داره في منطقة الاحساء في المملكة العربية السعودية وينتشر بعضهم الآخر في قطر والكويت.

اثارت هذه الخطوة البريطانية القاسية، التي حصلت في الوقت الذي فتحت به قناة السويس، معارضة ايران وتركيا، ولكن دون جدوى. فهيمنت بريطانيا على شؤون العلاقات الخارجية وعلى امر الدفاع عن البحرين هيمنة كاملة، وحرم حكام الجزيرة حق امتلاك اسطول حربي، كما حرموا حق تأجير الارض لاية قوة اجنبية، سواء كانت الغاية من التأجير دبلوماسية او تجارية، دون موافقة بريطانيا المسبقة[١].

وحرموا ايضاً من حقهم الشرعي في النظر في الدعاوى المقامة ضد الاجانب، عرباً كانوا أو ايرانيين او عثمانيين او اوروبيين ـ وكان هؤلاء الاجانب يشكلون قطاعاً كبيراً من سكان البحرين[٢].

سنبحث في هذه الامور وتأثيرها على نظام السلطة بشكل مفصل في الفصلين الخامس والسادس عندما نتناول ظهور البيروقراطية وقيام الادارات المتخصصة في البلاد. اما الآن فنعود الى بحث الخط القاعدي base-line للتغيير، أي طبيعة المجتمع والاقتصاد خلال الحكم القبلي الذي تمثل بشكل

---

(١) تلك كانت شروط معاهدات ١٨٨٠ و١٨٩٢. انظر مكتبة الهند الشرقية P/P&S/١٠/١٠٤٣: ٥٥

(٢) هذا هو اتفاق سنة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، الذي اعترف به رسمياً من قبل حاكم البحرين سنة ١٩٠٩. انظر مكتبة الهند الشرقية ٥٨ : L/P&S/١٠/١٠٤٣.

جيد بحكم عيسى بن علي (١٨٦٩ - ١٩٢٣). طبعاً، هذا لا يعني ان البحرين عرفت الحكم القبلي فقط في عهد عيسى بن علي - لكنّها عرفته قبل عهد عيسى بزمن طويـل. المقصود هو ان عهد عيسى يمثل النموذج الافضل لهذا النوع من الحكم في منطقة الخليج.

الفصل الثاني

الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده :
المجالس القبلية

بعد ان تم تحييد القوى الخارجية واحتواء الصراعات الداخلية، بدأت البحرين منذ عام ١٨٦٩، تتمتع بحكم قبلي مستقر. وكان هذا الحكم، في شكله ومضمونه، أقرب الى النظام الاقطاعي (Feudel System) منه الى النظام القبلي الذي يعتمد على التجزؤ (Segmentation) وتوازن الأجزاء وتضادها (Balonced Opposition)، وضعف السلطة المركزية وتفرعها (Acephaly). وهذه جميعاً من صفات الحكم عند البدو الرحل الذين يعتمدون في طرق معيشتهم على تربية الأغنام، وليست من صفات المجتمع الحضري المتعدد الموارد الاقتصادية كمجتمع البحرين. البحرين مجتمع ذو تراث عريق في مختلف وجوه المعيشة من الزراعة والحرف اليدوية وصيد اللؤلؤ والتجارة والابحار.

يتجلى تنظيم السلطة في البحرين قبل ادخال النظام البيروقراطي عليه وقبل انتاج النفط وتصنيعه في مؤسستين اساسيتين: المجالس القبلية والمحاكم الشرعية اي القضاء. ومن الصعب جداً وضع هذه المجالس والمحاكم في نظام بيروقراطي هرمي التركيب ترتبط المناصب (offices) الدنيا فيه بالمناصب العليا عن طريق تدرج السلطة. اذ ان سلطة المجالس والمحاكم كانت تقوم اساساً على القوة والسيطرة على الموارد الاقتصادية الهامة، سلطة تقليدية تقوم شرعيتها وادارتها على الميراث (Patrimonial administration) (ڤيبر ١٩٤٧: ٣٥٤ - ٣٥١). كان «مجلس» عيسى بن علي، الذي كان يرمز الى قوة آل خليفة يمثل

السلطة العليا في البلاد. فعن طريق هذا المجلس كان الشيخ عيسى يتحكم في توزيع بساتين النخيل، وحقوق الغوص على اللؤلؤ، وادارة الموانىء، وجمع الضرائب، وفرض «السخرة» اي العمل دون اجر. ولم يكن يحكم في الجرائم المدنية الا عندما كانت المجالس والمحاكم المحلية الاخرى تعجز عن حلها. وعلى كل حال كان تدخله طوعياً وليس فرضاً اجبارياً - كان بكلمة اخرى، نوعاً من الوساطة التي تحمل معنى التهديد باستعمال القوة ان لزم الامر.

تستعمل كلمة «مجلس» في المجتمع البحريني للدلالة على الغرفة الواسعة الارجاء في المنزل حيث يجلس الضيوف تعقد الاجتماعات الرسمية، كما تعني مجموعة الرجال او المستشارين الذين يشاركون معاً في مثل هذه الاجتماعات، وتختلف اهمية المجلس السياسية والاجتماعية وفقاً لمنزلة العائلة ونفوذ صاحب البيت. ومن هذا المنطلق كان مجلس حاكم وشيوخ آل خليفة الآخرين تمثل المرتبة الاولى في البلاد، وكانت هذه المجالس تعقد اجتماعات دورية للتشاور في الامور السياسية والاقتصادية قبل اتخاذ القرارات الملزمة للجميع. وكان يشارك في هذه الاجتماعات شيوخ القبائل الاخرى وبعض الاقرباء والمستشارين والاصدقاء والمناصرين والضيوف البارزين. اما المواضيع التي كانت تناقش فكانت تشمل تاريخ القبائل، مسائل الدين، القضاء والعدالة، المعاهدات مع القوى الاجنبية، المصاهرات ذات الاهمية السياسية، بناء السفن، إنتاج اللؤلؤ، زراعة النخيل، انتاج التمور، التجارة، الاسواق، الاسعار، الاجور، احوال الطقس، واية مشكلة اخرى تطرح نفسها تلقائياً على الحضور. وكان يعمد الى حل النزاعات المتنوعة بين الفرقاء في مجلس خاص يضم الاطراف المتنازعة، وعندما تتضارب الآراء، يعمد الى استشارة الخاصة المقربين. اما القرارات الهامة فكانت تتخذ في اجتماعات سرية تضم شيوخ القبائل - وكانت تعقد هذه الاجتماعات في غرفة ملاصقة للمجلس. وكان «الشيوخ»، جمع «شيخ» تطلق على حاكم البلاد وحده دون سائر شيوخ

آل خليفة، او من ينوب عنه في البلاد يعلن القرارات الرسمية التي تتخذ بعد استشارة الاطراف المعنية في الأمر، والرجال المقربين، وأهل العلم والمعرفة.

وكان عدد من القبائل، ومن البطون المتفرعة عنها، يشارك آل خليفة السلطة، كل حسب قدرته وقوته. ومن الممكن تقويم هذا النوع من السلطة المشتتة عن طريق البحث في الوسائل التي اعتمدت في ادارة الموارد الاقتصادية والخدمات العامة والسيطرة عليها. فقد كانت المجالس القبلية، حيث تتخذ القرارات، تهتم بادارة الموارد اكثر من اهتمامها بشؤون الناس الشخصية والاجتماعية - هذه الامور التي كانت تعتبر من اختصاص الفقهاء الدينيين. وعلى هذا الاساس كانت كل فئة من الفئات الاجتماعية تتمتع بحرية العمل المستقل شرط الا تمس هذه الحرية بالمصادر الاقتصادية وطرق استغلالها. فلا عجب اذن، والحالة هذه، ان تشتد قبضة الحكم على البحارنة الشيعة اكثر من الفئات الاخرى لانشغال هؤلاء بالزراعة حيث كان يسيطر آل خليفة سيطرة تامة، وان تتراخى هذه القبضة مع القبائل السنية لانشغال هؤلاء بصيد اللؤلؤ الذي اهملته العائلة الحاكمة. وهكذا، قسمت بساتين النخيل الى مقاطعات متعددة يقوم بادارة كل منها شيخ من آل خليفة، وعلى العكس من ذلك، تركت مصائد اللؤلؤ حرة للقبائل التي كانت تعمل فيها. والجدير بالذكر ان زراعة النخيل وانتاج اللؤلؤ وصيد الاسماك شكلت العمود الفقري لاقتصاد البحرين قبل تطور صناعة النفط. أمَّن اللؤلؤ السيولة النقدية بينما امنت الاسماك والتمور والارز المعاش اليومي.

«مقاطعات» النخيل

علينا، بادىء ذي بدء، ان نتناول الناحية التقنية لزراعة النخيل قبل البحث في السيطرة عليها وطرق التحكم في انتاجها. تبلغ نسبة الارض القابلة للزراعة في البحرين ١/١٢ من مساحة البلاد والقسم المزروع منها لا يتجاوز ١/٢٠.

ويقع هذا القسم المزروع حول الساحل الممتد من الشواطىء الشمالية حتى الشمال الشرقي، حيث توجد المياه العذبة. وتنقسم هذه الاراضي الزراعية الى اثني عشر نوعاً هي: جوبار، سطر، عكرة، صرمة، دالية، دولاب، نخل، رفض، برية، زراعة، مظعن، وبّر. ويبين جدول(١) نسبة كل نوع من هذه الانواع استناداً الى التصنيف الوارد في المَسح التفصيلي الذي أُجري في العشرينات من هذا القرن والمعدل باستمرار حتى الوقت الحاضر.

الجدول ١

تصنيف االأملاك والاراضي

انواع الارض	عدد الملكيات الخاصة	النسبة المئوية
جوبار	١٢١١	١٢,٠
سطر ـ عكرة	١٢١١	١٢,٠
صرما	١٢٣٤	١٢,٢
دالية	١٢٥٤	١٢,٤
دولاب	٥١٤	٥,١
نخل	٣٣٤٩	٣٣,٠
رفض ـ برية	١٨٠	١,٨
زراعة	١٨٧	١,٨
مظعن	٤٨٩	٤,٨
بر أو أرض	١٧,٩	١٦,٩
المجموع	١٠١٢٧	١٠٠,٠

تعتبر الانواع الثلاثة الاولى ذات اشكال غريبة واحجام مختلفة وقليلة

القيمة الزراعية، وتتداخل هذه الاشكال بين قطع وبساتين كبيرة نسبياً. فالنوعان الأولان، مثلا، عبارة عن شريط ضيق من الارض يقع على مجرى مياه الري او بين قطعتين كبيرتين، اما النوع الثالث، العكرة، فهو قطعة صغيرة جداً تترك عادة دون زراعة لانها تقع ضمن ممتلكات الغير. والصرمة، وتسمى «القطعة»، فهي عبارة عن بستان صغير من النخيل يتراوح عرضه بين ٩ امتار و١٥ متراً وطوله بين ١٥ و٣٠ متراً، يقع عادة بالقرب من القرية، وكثيراً ما يستخدم لزراعة الخضار. والدالية بستان من النخيل مربع الشكل واكبر من الصرمة اذ يتراوح طوله بين ١٨ و٣٠ متراً، واسمه مشتق من «دلو» وهو الوعاء المستخدم للري. اما الدولاب فهو بستان كبير للنخيل يتراوح بين ٦٠ و١٢٢ متراً وعرضه بين ٣٠ و٦٠ متراً، وسمي بالدولاب لأنه يروى بالدولاب، اي الناعورة التي تحركها الثيران.

و«النخل»، اكثر الانواع انتشاراً، يشكل ثلث المساحات المزروعة (انظر جدول ١)، ويختلف اختلافاً بارزاً في شكله وحجمه عن الآخرين: قد يكون مربع الشكل او مستطيلا او دائرياً او نصف دائري، ويتراوح عرضه بين ٦٠ و١٥٣ متراً وطوله بين ٣٠٠ الى ١٥٢٤ متراً. وهو بالطبع اكبر الانواع التي ذكرناها من قبل، ترويه اقنية عميقة وواسعة تنقل المياه اليه من اقرب الينابيع العذبة، واشهرها في البحرين نبع «العذارى» الواقع قرب الخميس جنوب شرق المنامة[٢]. وتعطى كل قطعة من بساتين النخيل اسماً يبين حجمها وموقعها، او يدل على الانتماء الديني او الاصل العائلي لصاحبها، او

---

(١) انظر مكتبة الهند الشرقية R/15/2/9/9

(٢) ام السيور ينبوع ماء تاريخي قرب ديراز. حسب التاريخ المروي، كان يشكل مصدر ماء غزير ويروي الشاطىء من ديراز حتى رأس رمانة في المنامة. الشيعة يعتقدون ان عبد الملك بن مروان (الخليفة الاموي) دمره عندما غزا البحرين في القرن الثامن، والمعروف ان الشيعة حتى اليوم في البحرين لا يستعملون اسم مروان؛ لكن ليس لهذا السبب.

يشير الى طريقة ريها، او الى نوع اشجار النخيل المزروعة فيها . وقد تحمل القطعة اسم مقام ديني مشهور او اسم مكان او حادثة، او اسم بطل من ابطال الاسلام، او اي اسم يعني الجمال او الاتساع، او الخصوبة، او يشير الى صفة من صفات الانسان او صفات الطبيعة الجميلة . وبخلاف مصائد الاسماك التي تدل بعض اسمائها على ضرب من ضروب الاعضاء الجنسية او النشاط الجنسي، تكون اسماء النخيل مقبولة اجتماعياً ومباركة اخلاقياً ودينياً .

اما « الرفض » فهي قطعة صغيرة مزروعة لكنها غير مروية لارتفاعها عن مستوى المياه المحيطة بها . يزرع فيها عادة نوع من النخيل يسمى « جلحة »، يزرع في حفر عميقة قريبة من منسوب المياه الجوفية، ويعتنى به سنة بعد سنة حتى يصل الى سطح التربة . ويتأخر النخيل المزروع في « الرفض » في اعطاء الثمار، ولكنه لا يحتاج الى الري متى اكتمل نموه . و« البرية » قطعة ارض كالرفض، غير مروية ولكنها واسعة الارجاء واشجار نخيلها اكثر تفرقاً وانتشاراً من اشجار الرفض . و« الزراعة » هي القطعة المخصصة لزراعة الخضار وعلف المواشي، يتراوح طولها بين ١٨٣ و٢١٣ متراً ويبلغ عرضها عادة حوالي ١٨٣ متراً، وتزرع أحياناً في هذه الأرض أشجار النخيل التي ما ان تبلغ نضجها حتى تسمى « النخل » . أما النوعان الأخيران من الأرض فيتركان دائماً دون زراعة : « المظعن » مصيف، « البر » ارض تبنى عليها المساكن .

صحيح ان البحرين عرفت، قبل النفط، زراعة بعض الخضراوات والعلف ولكن الجزء الاكبر من زراعتها انحصر في النخيل ـ كانت التمور في ذلك الحين تشكل العنصر الرئيسي من الغذاء، وبعد النفط، تغيرت عادات السكان الغذائية وفقدت التمور بالتالي اهميتها السابقة، فاهملت نتيجة ذلك زراعة النخيل . في البحرين ثلاثة وعشرون نوعاً من انواع التمور على الاقل تتفاوت الوانها بين الاصفر والاحمر، تنضج كل منها خلال اسبوعين في الفترة الواقعة بين شهري ايار (مايو) وتشرين الاول (اكتوبر)، وتختلف هذه الانواع من

حيث شكلها ولونها وطعمها وطرق استعمالها . يؤكل بعضها طازجاً كالمبشر والخلاص والهلالي ، ويجفف بعض انواعها كالرزيز والمرزبان والخنيزي ، ويغلى النوعان الاخيران عادة ويصنع منهما الدبس الذي يستعمل للطبخ وتحضير الخبز . ويستعمل بعض انواع البلح المر كالكسب والسلم والنغل علفاً للحيوان ويميز البحرانيون بين ست مراحل مختلفة من مراحل نضوج التمر يسمونها (طالع) عندما تكون زهرة، و« حبامبو » عندما تتحول الزهرة الى برعم، و« خلال » عندما تخضر، و« بشر » عندما تبدأ بالنضوج فتأخذ اللون الاحمر او الاصفر، و« رطب » عندما يأكلونها طازجة ، و« تمر » عندما تجفف للتخزين .

ان الحضارة المادية التي نشأت حول النخل والبحر في البحرين تعادل بكثافة تفاصيلها الحضارة التي نشأت حول الناقة والصحراء عند قبائل البدو الرحل في قلب شبه الجزيرة العربية . فقد استعمل عرب البحرين خاصة ، « سعف » النخيل في بناء مساكنهم ، و« الجدف » وهو الجزء الاسفل من غصن النخيل ، في صناعة الاسرة وبناء السقوف واقامة مصائد الاسماك، واستعملوا « العدق »، وهو الجزء الاعلى، للكناسة . واستخرجوا من زهر النخيل وبراعمه بعض الادوية، وصنعوا من اوراقه الحصر والسلال، وتركوا بذور البلح علفاً للحيوانات، كما استعملوا لب الشجرة الطري لتحضير انواع مختلفة من الطعام . وبالاضافة الى هذا كله، تجد ان محور الكثير من الاغاني والقصص والروايات والامثال يدور حول شجرة النخيل . وكثيراً ما وصفوا الانسان بصفات البلح والنخل والرجل العنيد « نغل »، وهو الثمر الذي يشوب طعمه بعض المرارة .

تتطلب زراعة النخيل مجهوداً كبيراً متواصلا : تزرع أشجاره زرعاً ولا تبذر بذراً وفي حدود كل عام تنمو عدة شجيرات صغيرة (شتلات) ما بين ١ و٤ منها ، حول جذع النخلة السفلي ، وتفصل هذه الشجيرات عن النخلة الام بعملية بطيئة تحتاج الى دقة بالغة كي لا تؤذي اللب الطري للشجرة الام مما

يعرضها لليباس والذوي. فاذا انتزعت الشجيرة دون جذورها الصغيرة تفرخ الام ثانية ولكن لا تنمو الشجيرة اذا زرعت. وتغرس الشتلات الصغيرة في حفر يختلف عمقها باختلاف حجم الشتلة، فالصغيرة منها تغرس في حفر يبلغ عمقها حوالي ٤٥ سنتيمتراً والكبيرة حوالي المتر والنصف. وتغطي النخلة البالغة حوالي ٢٥ متراً مربعاً من الارض ـ مما يعني ان الارض التي يبلغ طولها ١٥٠ متراً وعرضها ١٥٠ متراً تستوعب ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ نخلة. ولا تعطي شجرة النخيل ثماراً قبل ثمانية اعوام تحتاج خلالها الى عناية ورعاية فائقة، حتى اذا ما اكتمل نضجها اعطت بين ١٣٦ و٢٧٢ كيلوغراماً من التمر كل عام. ويجب تشحيل النخلة مرة في العام وازالة القشور الخارجية التي تنمو حول جذعها، هذه القشور التي تأوي الحشرات التي بدورها تفتك بالشجرة مع الزمن. ثم انه يجب حرث التربة مرتين في السنة، وقلع الاعشاب باستمرار، وري البساتين مرة في الاسبوع. وتنظيف مجاري المياه مرة كل عام، فالامطار ومياه الري تملأ المجاري بالطمي مما يستدعي تنظيفها لتسهيل انسياب المياه فيها. ويجب تلقيح الزهر بشجرة ذكر تزرع في وسط البستان. وتقطف الثمار حبة حبة، يقطفها الاولاد يومياً ثم تجفف لتصبح تمراً، او تغليها النساء دبساً. توضع التمور في السلال (قلة او جلف) المصنوعة من سعف النخيل، وتجهز للتخزين او تصدير[1].

تحتاج زراعة النخيل الى تفرغ كامل وعمل دؤوب على مدار السنة يشترك فيه جميع اعضاء الاسرة من الاطفال والرجال والنساء. ينتمي مزارعو النخيل في البحرين الى الطائفة الشيعية، ويدعي الشيعة انهم سكان الجزيرة الأصليون واصحاب مزارع النخيل فيها. غير ان البحث في اشكال الملكية التي سادت البحرين قبل الفتح الخليفي صعب جداً لعدم توفر الوثائق التاريخية في هذا

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن زراعة التمر، انظر فيدال (١٩٥٤) الذي يصف زراعة النخل في مقاطعة الحسا في العربية السعودية التي هي مماثلة للزراعة ذاتها في البحرين.

المجال، وتعتقد بعض السلطات الدينية الشيعية ان مبدأ « الاحياء » في الشريعة كان متبعاً من قبل الفتح الخليفي وهو المبدأ الذي تناولناه في الفصل الاول وقد تسنى لي الاطلاع على وثيقتين تعتمد الاحياء اساساً لفرز الملكية، صادرتين عن السلطات الدينية الشيعية في العشرينات من هذا القرن، اي في الوقت الذي أجري فيه المسح الشامل للملكية. ان توقيت هاتين الوثيقتين في العشرينات عندما أجري المسح الشامل للارض يثير الشك حول مدى شرعيتها كادلة ثابتة على نظام الملكية المتبع في البحرين قبل الفتح الخليفي في عام ١٧٨٣ ولعدم وجود المعلومات الموثوقة التي تثبت العكس، نعتبر هذه الوثائق محاولة قامت بها بعض المحاكم الشيعية بدافع من اثنين: اما بدافع التحدي لاحكام المسح التفصيلي الذي اعتمد مبدأ الامر الواقع، فجاء بالتالي موافقاً لرغبات العائلة الحاكمة، واما بدافع الغبن الذي لحق بالشيعة مما دفعهم الى اضفاء صفات مثالية على نظام الحكم قبل الفتح الخليفي.

تدبير مقاطعات النخيل وادارتها

من البديهي ان آل خليفة لم يمتلكوا الارض في البحرين قبل فتحهم لها، وتشير الادلة ان ملكيتهم تمت تدريجياً بعد الفتح. ويقول البعض منهم انهم صادروا ممتلكات معارضيهم وابقوا على ممتكلات مناصريهم من الشيعة ـ ومن ابرز الامثلة التي يضربها الناس على مناصريهم الذين احتفظوا بالارض هم آل جشي من بلاد القديم وآل المقابي من قرية مقابة. وكانوا كلما اشتدت شوكتهم في البلاد ازدادت مساحة الاراضي المزروعة التي كانوا يسيطرون عليها، اما عن طريق القسر او عن طريق الضرائب. فرضوا مجموعة من الضرائب المتنوعة على الناس واخصهم الفلاحين الشيعة. فرضوا ضرائب « الفطرة » على الرؤوس وتسمى « رقابية »، وضرائب الري على الماء وتسمى « دوب »، وضرائب « الزكاة » على الانتاج الزراعي والحيواني. وكان كل من تخلف عن دفع هذه

الضرائب تصادر املاكه وتضاف الى الاملاك العامة التي كانت تقع تحت سيطرة الحكم مباشرة. وكانت « المقاطعات » الزراعية (Estate) تملك وتدبر بشكل جماعي، وكان في كل مقاطعة نوعان من الملكية: نوع يخضع مباشرة لادارة شيوخ آل خليفة ويزرعه مزارعون خاضعون لسلطتهم كما في النظام الاقطاعي (Fiefs)، ونوع يزرعه أصحاب الأرض وتكون الأرض، في هذه الحالة، خاضعة للضريبة. وهكذا كان بعض شيوخ آل خليفة حكاماً ومقاطعين في آن: فهم، كحكام، جمعوا الضرائب وعقدوا المحاكم وفضوا المنازعات، كل في مقاطعته، وكمقاطعيين « ملكوا » الارض واستغلوا انتاجها، واشرفوا على ادارتها وتدبيرها. غير انه بعد « المسح » العام في العشرينات تحول المفهوم الاقطاعي لادارة وتدبير الارض الى مفهوم رأسمالي يعترف بالملكيات الخاصة فقط، فتم بالتالي تسجيل المقاطعات باسم المشرفين عليها. وفي هذا المضمار يوضح جدول ٢ اختلاف الملكيات باختلاف الفئات الاجتماعية والتقسيمات الزراعية.

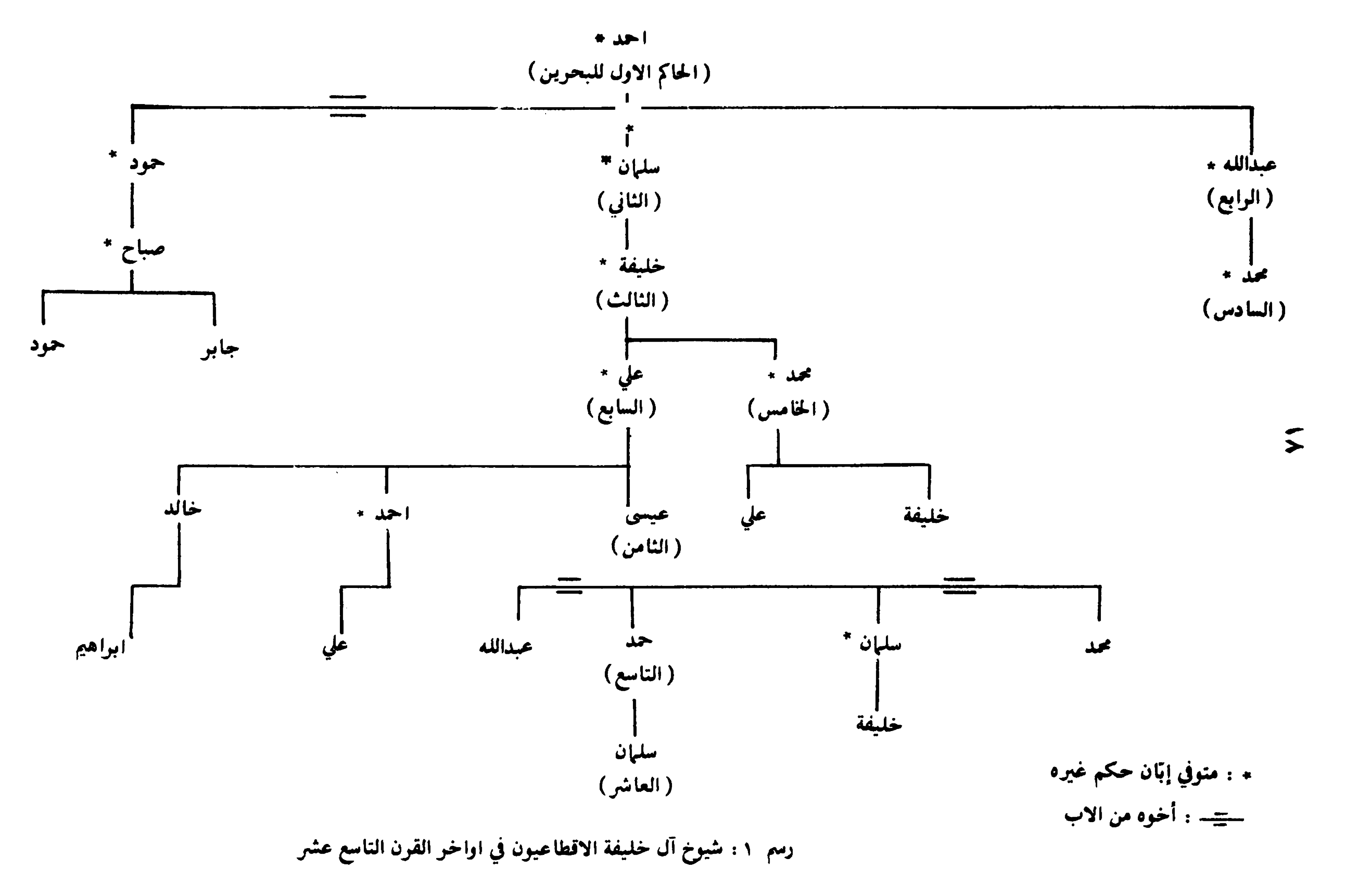
يظهر المسح التفصيلي الذي أُجري في العشرينات ان في البحرين حوالي ١٠١٢٧ قطعة ارض مصنفة الى انواع مختلفة كما هو مبين في جدول ٢. وطالما ان الشخص الواحد قد يمتلك عدة قطع ارض مختلفة الانواع والاحجام، فلا يمكن ان يتوافق عدد قطع الارض مع عدد اصحاب الارض. ففي عهد عيسى بن علي تم تقسيم هذه القطع الى « مقاطعات » متنوعة يحكمها ويدبر شؤون كل منها شيخ من شيوخ آل خليفة المقربين الى الحاكم، وما ان اقترب عهد عيسى من نهايته حتى كانت هذه الارض الزراعية، بمعظمها تحت سلطة أخيه الحاكم وابنائه. لا نعرف اسماء حكام المقاطعات بالتحديد، اما بسبب عدم توفر الوثائق او بسبب الخلافات الناشبة بين افراد العائلة الحاكمة في هذا المجال. ومما زاد من حدة الخلاف امر توزيع « ملكية » الارض في اواخر العشرينات على اساس الادعاء بادارة المقاطعات. غير ان التراث المتناقل يشير

الجدول ٢

انواع الاراضي حسب الملكيات

أنواع الارض	آل خليفة	وقف السنة	وقف الشيعة	ارض للحكومة	وقف الذرية	ملك الورثة	ملك خاص	متفرق	المجموع	مجموع الاراضي
جوبار										
سطر -										
عكرة	٪١١,٦	٪٠,٧	٪٣٣,٦	٪٠,٧	٪٠,٣	٪٣,٩	٪٤٨,٦	٪٠,٦	٪١٠٠	١٢١١
صرما	٧,٣	٠,٧	١٧,٩	٠,٥	٠,٦	١,٩	٧٠,٣	٠,٨	١٠٠	١٢٣٤
دالية	٤,٨	٢,٢	١٩,٢	١,٤	٠,٦	٣,٥	٦٧,٤	٠,٩	١٠٠	١٢٥٤
دولاب	٧,٠	٠	١٢,٠	٠,٨	٠,٥	٤,٩	٧٤,١	٠,٧	١٠٠	٥١٤
نخل	٢٣,٠	١,٣	٩,٠	١,٠	٠,٤	٣,٨	٦١,٠	٠,٥	١٠٠	٣٣٤٩
رفض -										
برية	٢٦,٠	٠	١,٧	٠	٠	١٧,٠	٥٥,٣	٠	١٠٠	١٨٠
زراعة	١١,٨	٠	٨,٠	١,٦	٠,٥	٢,٧	٧٥,٤	٠	١٠٠	١٨٧
ظعن	٨,٨	١,٤	٢,٧	٢,٥	٠,٢	١,٠	٨٢,٦	٠,٨	١٠٠	٤٨٩
بر او										
ارض	٩,٩	٠	٧,٠	١٤,٧	٠,٣	٢,٢	٦٤,٧	١,٢	١٠٠	١٧,٩

الى ان امير البلاد عيسى بن علي كان يدير، بالاضافة الى مدينتي المنامة والمحرق، شؤون المقاطعات الزراعية في سنابس والحد والدير والحجر والقدم والتوبلي. وكان ابنه عبدالله يدير مقاطعات جـد حفص وبوري، وابنه حمد مقاطعات بلاد القديم وكرانه، وابنه محمد مقاطعات كرمباد والقلعة وجد علي والغازية والجفير. وحكم حفيده سلمان بن حمد مقاطعات الدراز وبني جمرة والقرية، وحكم خليفة بن سلمان مقاطعة الزنج، واخوه خالد بن علي جزيرتي سترة والنبي صالح. وحكم ابن اخيه علي بن احمد بن علي مقاطعتي السهلة والصالحية، وحكم ابراهيم بن خالد جبلة حبشي. اما بقية اجزاء البلاد فقد حكمها بعض الاقرباء البعيدين نسبياً كبنعلي وخليفة، ابنيّ محمد بن خليفة، اللذين حكما مقاطعات عراد وعالي وسلمباد ودار كليب والشاخورة، وحمود بن صباح وأخيه جابر اللذين حكما الكورة وجرداب والهجير. ويظهر الرسم البياني ١ روابط النسب بين شيوخ آل خليفة الذين حكموا وادارو المقاطعات المختلفة حوالي نهاية القرن التاسع عشر. بالاضافة الى آل خليفة، حكم آل العتم، الذين كانوا وما زالوا حلفاء آل خليفة المخلصين، مقاطعات العكر والمعامير والفارسية. ومن الجدير بالذكر ان عدداً من المقاطعات التي حكمها وادار شؤونها في تلك الفترة اقرباء آل خليفة البعيدون وحلفاؤهم انتقلت في الوقت الحاضر الى ملكيات خاصة بأبناء واحفاد تلك العائلات.



رسم ١ : شيوخ آل خليفة الاقطاعيون في اواخر القرن التاسع عشر

اختلفت احجام المقاطعات واعدادها تبعاً لنفوذ وسطوة الشيخ الذي يدير شؤونها. فمن حيث المبدأ كان نظام الملكية وراثياً، اما في الواقع فكانت الارض تنتقل من شيخ الى آخر خصوصا الى المقربين من امير البلاد كالاخوة والاولاد والاحفاد. اعطيت الافضلية ضمن هذا الاطار، لاولاد الحاكم من الزوجة الخليفية الاولى، وكلما ابتعدت القرابة الدموية عن الامير الحاكم ضعفت سلطة الشيخ الخليفي وفقد بالتالي كثيراً من الامتيازات والحقوق والممتلكات. اتبع هذا المبدأ عند توزيع المقاطعات في الماضي، ولا يزال يطبق حاليا في البحرين عند توزيع العلاوات النفطية والمناصب الحكومية (راجع الفصلين ٥ و٦). واصبحت هذه النزعة لتخصيص الاقرباء واضحة بعد ان اعتمد، بعد فرض الاصلاح الاداري، مبدأ حق الابن البكر في الخلافة بدلا من العرف الذي كان سائداً من قبل ـ وهو نفسه العرف المتبع عند مختلف المجموعات القبلية في شبه الجزيرة العربية ـ الذي يقول بان الحق في الحكم يكتسب اكتساباً ولا يورث. ولكن بعد ان اشتدت الصراعات على الحكم بين آل خليفة رغب البريطانيون في اعادة الاستقرار للجزيرة فشجعوا عام ١٨٣٥ اعتماد مبدأحق الابن البكر بالخلافة، واعطوا في عام ١٨٦٩ الضمانات الكفيلة لاستمرار هذا المبدأ، وكان لهذا التدبير تأثير عظيم على ادارة المقاطعات وتوزيعها والسيطرة على الموارد والانتاج، كما سنأتي على ذكره في الفصل الخامس.

كان حاكم البحرين يمنح المقاطعات لشيوخ آل خليفة كهبة (Benefice) مما يعطيهم الحق في تدبيرها وادارتها واستغلال انتاجها، ولا يمنحهم الحق في ملكيتها. فاذا حدث ان توفي حاكم المقاطعة ومدبر شؤونها لا يحق لاولاده الاحتفاظ بالارض ـ عندها يمنح الامير الارض لشيخ آخر حسب ما تقتضيه اعتبارات التوازن السياسي في السلطة. وعندما يتوفى امير البلاد نفسه ويخلفه آخر، تبدأ عملية شاملة لاعادة توزيع المقاطعات من جديد على شيوخ العائلة

المقربين. وعملا بمبدأ خلافة الابن الاكبر اصبحت ادارة المقاطعات تنتقل باستمرار من اخوة وابناء الحكام السابقين الى اخوة وابناء الحكام اللاحقين.

تولى عيسى بن علي الحكم في البحرين عام ١٨٦٩ قبل ان يتجاوز ٢١ عاماً من العمر (الرميحي ١٩٧٣ : ١٢)، وشاركه في ادارة المقاطعات مشاركة فعالة كل من اخويه خالد ومحمد، واولاد عمه ابناء محمد بن خليفة. ولكن لما كبر اولاده عمدوا، بمساعدة والدهم، الى الاستيلاء على عدد من المقاطعات التي كان يدير شؤونها الاقرباء الاخرون. ولهذا بدأت سلسلة من الاحتجاجات ضد الامير الحاكم، كالتي قام بها علي بن احمد في عام ١٨٩٨ وخليفة بن محمد عام ١٩١١، متّهمينه بالاستيلاء على املاكهم بالقوة (راجع رسم ١ لمعرفة صلة نسبهم بالحاكم[1]. وهكذا بعد تطبيق حق الابن البكر في الارث دون سائر الابناء انتقل الصراع من دائرة الاخوة كما كان عليه الحال حتى عام ١٨٣٥ (راجع الفصل الثاني) الى صراع بين الاعمام وابناء الاخ، وهو الصراع الذي استمر حتى يومنا هذا.

ونظراً لطبيعة اقتصاد البحرين المحدود والتنظيم القبلي للحكم والسلطة كان على امير البلاد ان يختار بين امرين: اما السيطرة على الموارد الاقتصادية بمساعدة الاخوة والابناء الذين ينشدون الوظائف والمناصب واما التعاون مع الآخرين وبالتالي اضعاف الحكم. ففي غياب نظام بيروقراطي متدرج الوظائف والمناصب، لا مفر للحاكم من الاعتماد على العلاقات العائلية القريبة في سبيل السيطرة على الموارد الاقتصادية وبالتالي على قواعد السلطة المرتبطة بها. وهكذا اعطى توزيع الملك والسلطة على الابناء والأخوة دعما «مؤقتاً» للحكم مبنياً على الولاء العائلي والعصبية القبلية ـ اقول «مؤقتاً» لأن تاريخ تلك الحقبة كان مشحوناً بحوادث التمرد والعصيان بين الآباء والابناء وبين الاخوة والاعمام كما اثبتنا ذلك في الفصل الاول.

(١) مكتبة الهند الشرقية ١٦ ـ ٣ : R/١٥/٢/١/٧٠

هنا علينا ان نشير الى الدور الهام الذي تلعبه الام في هذا المضمار، اذ يبدو ان ابناء الام الواحدة هم الذين يشاركون في الحكم والسلطة، وخاصة اذا كانت الام تنتمي الى الاسرة الحاكمة نفسها. فعيسى بن علي واخواه خالد واحمد الذين شاركوا في الادارة في البحرين في الفترة الاولى من عهد عيسى كانوا اولاد علي من ام خليفية واحدة. اما حمد وعبدالله، وهما الرجلان القويان اللذان تخاصما احياناً وهما يعملان في الادارة البحرينية في اواخر عهد عيسى بن علي، كانا ولدي عيسى من أُمّين خليفيتين مختلفتين. فأم حمد هي ابنة محمد بن سلمان بن احمد الفاتح، اول حاكم للبحرين، عائشة وأم عبدالله، التي اشتهرت بقوة شخصيتها هي ابنة محمد بن خليفة الحاكم الرابع للبحرين. فلا عجب ان ينشأ الصراع بين حمد ابن الزوجة الخليفية الاولى والذي هو، حسب التقاليد المتبعة آنذاك له حق الخلافة، وعبدالله ابن الزوجة صاحبة الشخصية القوية والنفوذ.

لم تكن الامتيازات والحقوق الممنوحة للشيخ حاكم المقاطعة مختلفة كمّاً ونوعا عن تلك التي مارسها الامير الحاكم في المقاطعات التي كانت تحت سيطرته. كان الشيخ ضمن مقاطعته، يمارس الحكم والسلطة باستقلال تام عن « الشيوخ » حاكم البلاد. وكانت كل مقاطعة تتألف من مجموعة قرى يحيط بها عدد من بساتين النخيل والارض الزراعية. ولتدبير مقاطعته وادارة شؤونها، كان الشيخ يستعين برجل من اهل القرية يسمى « وزير »، وهو المسؤول، بالنيابة عن الشيخ، عن امور الزراعة بما فيها « تضمين » بساتين النخيل. وكان لكل بلدة ودسكرة وزير (راجع ملحق اسماء القرى والوزراء) « يضمن » الارض ثم يقوم بتضمينها الى الآخرين الذين يزرعونها او يضمنونها الى من يزرعها. وهكذا تواجد بين الشيخ الحاكم والمزارع مجموعة من « المضمنين » و« الضامنين » تراوح عددهم بين اثنين وخمسة، كل يرفع سعر « الضمان » سعياً وراء الربح. وكان يتحكم بالعلاقة بين الشيوخ، امير البلاد، والشيخ، حاكم المقاطعة، شعور

الشيخ بفضل الشيوخ عليه: فهو الذي وهبه، وعلى اساس شخصي محض، المقاطعة للاستفادة منها ولا يحق له توريثها. اما العلاقة بين الشيخ والوزير او غيره من الضامنين فكانت علاقة اقطاعية حدّدتها مجموعة عقود(Fefs) أبـرمـت بين الطرفين. كان الضمان يدفع دائماً بشكل عيني كالتمر والخضروات وحطب الوقود والدجاج والبيض والاسماك والربيان المجففة، او بتقديم بعض الخدمات للشيخ كتربية المواشي وعلفها والاعتناء بها.

ظلت عقود الضمان تبرم شفـويـاً حتى ظهـور الاصلاحـات الاداريـة في العشرينات، الامر الذي كان يسبب خلافات عدة بين المزارع والمضمّن. لم تكن هذه العقود اتفاقيات محددة بالتفصيل، انما كانت موافقة على اقامـة علاقات عمل بين الاطراف المعنية. وهكذا كانت بدلات الضمان ترتفع او تنخفض وفقاً للانتاج، فكلما ازداد او انخفض الانتاج ازداد او انخفض بدل الضمان تباعاً. وهذا ما جعل المزارع البائس يعيش حياة لا يملك فيها الا ما يسد به رمقه. ولكن بعد ظهور الاصلاحات الادارية في العشرينات بدأت شروط العقود تكتب بشكل واضح محدد التفاصيل. فحددت العقود الجديدة، بالاضافة الى كمية التمر التي يجب ان يؤمنها المزارع للمالك، نوع العمل المطلوب منه كتنظيف مجاري الري وتقليم الاشجار وتلقيح الازهار واجتثاث الاعشاب واقتلاع الشجيرات النامية في جذوع النخيل. والغيت نهائياً الخدمات الاخرى كاعمال السخرة المختلفة وعلف المواشي وتأمين الحاجات من السمك والوقود والبيض.

وبخلاف نظام المرابعة، الذي كان سائداً في زراعة الحبوب في النظم الاقطاعية، والذي كان يقضي بأن يحصل الفلاح على جزء من المحصول، كبر هذا المحصول ام صغر، التزم ضامن النخيل بشروط العقد بغض النظر عن كمية الانتاج. والجدير بالذكر ان محصول النخيل يمكن الاعتماد عليه اكثر من الحبوب: صحيح ان محصول بستان النخيل يختلـف بـاختلاف التربـة وعمـر

الشجرة ونوعها والعناية بها وطرق الري، ولكن مع كل ذلك يمكن تخمين الانتاج بنسبة كبيرة من الدقة بحيث ان انتاج النخيل لا يتأثر كثيراً بتقلبات الطقس. اضف الى ذلك ان عملية تأجير بساتين النخيل كانت عملية تجارية تتبع مبدأيّ العرض والطلب ـ لم يكن فيها اكراه من اي نوع، ولم يجبر مزارع على الدخول في مناقصة ضد رغبته. ولكن بالرغم من ذلك كان الفلاحون الشيعة يتنافسون فيما بينهم للحصول على عقود الضمان، ذلك ان زراعة النخيل كانت في تلك الايام المصدر الوحيد للرزق المتوفر لهم.

ولكي يتمكن الشيخ المقاطع من الحصول على اكبر كمية ممكنة من عقد الضمان، كان يستعين باخصائيين توفرت لديهم كفاءات كبيرة في تقدير شؤون التربة وانتاج التمر ومصادر المياه والري وانواع النخيل، وكان هؤلاء يمضون معظم اوقاتهم برفقة الشيخ يقدمون له النصح والارشاد عن قيمة الضمان ومشكلات الزراعة، واصبحوا بالتالي جزءاً من الهيئة الادارية للمقاطعة. اصبح العديد منهم «وزراء» تعاملوا مع الشيخ لفترة طويلة من الزمن على اساس الثقة المتبادلة، ومن خلال هذه العلاقات اكتسب البعض منهم مراكز مرموقة في المجتمع استمرت حتى اليوم، والجدير بالذكر ان معظم «الوزراء»، الذين تعاملوا مع آل خليفة كانوا ينتمون الى الطائفة الشيعية.

بالرغم من العلاقات الطيبة التي كانت تربط «الوزير» بشيخ المقاطعة كان الاتفاق حول عقود الضمان يتم سنوياً حسب شروط جديدة. كان منصب الوزير، بشكل عام، يقوم على علاقة الثقة والتفاهم المتبادلة بينه وبين الشيخ، مما يدل على انّ الوزير لم يستمد سلطته من المنصب الذي كان يحتله، بل من نوع العلاقة الاجتماعية التي كانت تربطه بالشيخ الحاكم. وكثيراً ما كانت العلاقة الطيبة علاقة تبعية، ولكنها كانت مع ذلك تستمر عدة اجيال دون انقطاع.

حكم كل شيخ من شيوخ آل خليفة مقاطعته كسيد مستقل: يجمع الضرائب، ويفرض اعمال السخرة، ويفض المنازعات، ويدافع عن رعاياه ضد

كل غريب يتدخل في شؤونهم حتى ولو كان من الاسرة الحاكمة نفسها. وساعده في هذه المهمات جميعها مجلس مؤلف من الاقرباء والمستشارين والمقربين، وجهاز اداري مؤلف، بشكل رئيسي، من « الوزراء » و« الكيخضاث » و« الفداوية ». فالوزير، كان الوكيل المولج امر « ضمان » النخل، وكان الكيخضاث جابي الضرائب، والفداوية عسكرية المقاطعة وشرطتها. وقد تم توظيف عناصر الفئتين الاولى والثانية من القرى الشيعية التابعة للمقاطعة، اما عناصر الفئة الثالثة فكان معظمها من العرب السنة المتحدرة من اصول قبيلية متواضعة، او من العبيد ذوي الجذور الافريقية او من البلوش. وسنعرض المزيد من التفاصيل عن الفداوية عندما نبحث في الجهاز الاداري عند « الشيوخ » حاكم البلاد.

فرض الحكم على اهل البحرين في عهد عيسى بن علي عدة انواع من الضرائب ـ فرضوا الضرائب على صيد اللؤلؤ وعلى النفوس وعلى مياه الري، ويقال انهم فرضوا الضرائب على الشيعة لتنظيم مواكب عاشوراء. وما يهمنا الآن من كل هذه الضرائب ضريبتان: « الرقابية » وهي الضريبة التي فرضوها على النفوس، والدوب هي الضريبة التي فرضوها على المياه وذلك لإرتباطها مباشرة بالتنظيم الاداري للمقاطعات التي اعتمدت على زراعة النخيل. لم يكن لأي من هاتين الضريبتين قاعدة واحدة تحدد قيمة ما يجب دفعه كما لم تكن القيمة المفروضة مقطوعة بشكل نهائي. كانت الضريبتان تفرضان على الشيعة فقط بحجة انهم يخدموا في الجندية، مع العلم انهم لم يدعوا لتأدية هذه الخدمة، وأعفي من دفع هاتين الضريبتين الشيعة الذين كانوا يعملون في مزارع النخيل التي يملكها آل خليفة، كما اعفي منها سكان القرى التي اعتمد اقتصادها على زراعة الخضار والصناعات اليدوية والتي اخلصت عائدتها للشيخ الحاكم وقدمت له الولاء والخدمات ـ كما كانت عليه الحال بالنسبة لعدد كبير من سكان قريتي عالي وسترة الشيعيتين ضرائب مرتفعة من تلك القرى التي لم تملك قاعدة زراعية

صلبة ولم تقدم، في الوقت نفسه، الولاء والخدمات للشيخ الحاكم - كما كانت عليه الحال بالنسبة لقريتي الديزار وبني حجرة، مثلا .

وكانت تجمع ضريبة الرقابية من الذكور البالغين يدفعها الرجل حسب وضعه الاقتصادي : كلما زاد دخله زاد ما يتوجب عليه دفعه . وتراوحت قيمة الضريبة اجمالا بين نصف روبيه وروبيتين في الشهر (الروبيه تعادل نصف دولار تقريباً) . اما ضريبة المياه « الدوب » فكانت تجمع فقط عند استعمال مياه الري ، وتراوحت قيمتها هي ايضاً حسب الشخص وحسب الشيخ الحاكم وحسب مدة استعمال المياه . ومن الممكن اعتبار هذه الضريبة نوعاً من التعويض عن استهلاك المياه اذ انها كانت تدفع اما نقداً او عيناً بعد جني المحاصيل . وكان الناس في القرى الشيعية حيث كانت نسبة الضرائب مرتفعة ، ينظرون الى « الوزير » وجابي الضرائب ، « الكيخضاث » ، نظرة ارتياب واشمئزاز ، ولهذا نرى ان عدداً كبيراً من الوزراء والجباة وجدوا انفسهم ، بعد الاصلاحات الادارية في العشرينات ، مضطرين لمغادرة القرى التي سكنوها الى مدينة المنامة هرباً من تبعات الماضي .

اما اعمال السخرة ، فلم تكن تخضع هي ايضاً لاية قاعدة محددة ، كما هي الحال بالنسبة لعدد كبير من مجتمعات افريقيا التقليدية . مورست السخرة في البحرين بشكل غير منظم بهدف انجاز عمل محدد : سخّر العمال في حفر مجاري المياه ، وفي تنفيذ مشاريع عمرانية مختلفة ، وفي نقل البضائع وجلب المياه ، وفي اعمال اخرى لا تتطلب مهارة معينة ويمكن انجازها خلال يوم او يومين . وكانت جميع اعمال السخرة تتم اعتباطياً عشوائياً دون تخطيط مسبق من اي نوع كان . فعندما تدعو الحاجة الى عمال ، كان يقوم الفداوية التابعون للشيخ الحاكم بجولة في السوق والطرق العامة في فترات انتقال الرجال بين القرى او بين المدينة والمدينة ، يجمعون عدداً من الرجال ويسوقونهم الى مكان العمل فارضين بالقوة عليهم انجازه ، وعندما ينتهون يتركون في حال سبيلهم .

سببّت هذه الطريقة العشوائية في فرض السخـرة نـزاعـات شـديـدة بين اصحاب الارض والمستأجرين وبين الحاكم والموظفين في المدن واحياناً بين شيخ وشيخ . وكثيراً ما اعترض شيخ او تنازع مع شيخ آخر بسبب تسخير بعض فلاحيه ، أو مستأجري بساتين النخيل عنده ، دون ان تدفع لهم بدلات أتعابهم . كان الشيخ يعترض على هذه الاعمال ويعتبرها انتهاكاً لحقوقه واهانة لشخصيته وشرفه .

سلطة الحاكم وسيادة آل خليفة على المقاطعات

يجب الا يتبادر الى الذهن ، من خلال ما تقدم ، ان كل شيخ حكم مقاطعته وهو مقيم ضمن حدودها ، او انه كان لكل مقاطعة هيئة ادارية مستقلة تألفت من الوزراء والجباة والفداوية . فالحقيقة ان احداً من الشيوخ الحكام لم يسكن قرى المزارعين الشيعة . وقليلون جداً اولئك الذين عاشوا ضمن حدود المقاطعة التي يديرونها . كان معظم شيوخ آل خليفة يعيشون في مدينة المحرق قريبين من مركز السلطة ، وكان الآخرون ، القليلو العدد ، يعيشون بالقرب من مقاطعاتهم يديرون شؤونها بشيء من الاستقلال الذاتي ، الامر الذي جعلهم يتحدّون في بعض الاحيان سلطة الحاكم ويثورون عليه ، كما بحثنا ذلك سابقاً .

وكان ابناء امير البلاد الذين حكموا المقاطعات بادارة منفصلة جزءاً لا يتجزأ من سلطة العهد يعملون من اجلها او معها ، كما يعملون احياناً ضد مصلحتها . كان مسلك الشيوخ ينعكس على نوعية العهد وسمعته مع العلم أنه لم يكن كلّه جزءاً متلاصقاً بالسلطة التنفيذية ، اذ ان استقلالية الشيخ ـ الحاكم داخل مقاطعته لم تختلف اختلافاً نوعياً عنها في مقاطعة امير البلاد نفسه . والشاهد على صحة هذا القول هو ان الكثير من الشكاوى التي جمعها الميجر ديلي ، المعتمد السياسي البريطاني في العشرينات ، ضد عهد عيسى بن علي كانت نتيجة التصرفات والافعال اللاشرعية ، كفرض السخـرة وانتـزاع اكبر قـدر

ممكن من الجزية والضريبة، التي قام بها الشيوخ ـ الحكام وابناؤهم وابناء اعمامهم وزوجاتهم[1]. وباختصار يمكن القول ان الشيوخ كانوا حكومة لا مناصب لها، وادارة لا بيروقراطية فيها، ودولة لا تعرف التمثيل الشعبي او القانون العام الموحد، شأنهم في ذلك شأن كل حاكم قبلي.

كان امير البلاد يحتل المركز الاول بين الشيوخ المقاطعيين والحكام، ينسق النشاطات بينهم، ويرأس الديوان وهو المجلس الاعلى في البلاد، ويمثـل بلاده، بالنسبة للعلاقات الخارجية، انما بالرغم من ذلك، لم يكن يتمتع بسلطة وسلطان مميزين. انحصر الفرق بينه وبين غيره من الشيوخ ـ الحكام في حجم الموارد والممتلكات التي كان يسيطر عليها، اذ كان يبسط نفوذه على عدد كبير من المقاطعات الزراعية، وعلى مدينتي المنامة والمحرق وعلى الموانىء والاسواق، لا في نوعية السلطة التي كان يمارسها.

لم يميز الحكم القبلي بين خزينة البلاد العامة وخزينة الحاكم الخاصة، فالحكم والحقوق الاقتصادية والسلطة كانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستملـك بـالقـوة القسرية لا الشرعية. واعتبرت العائدات المالية المستوفاة من الضرائب المتنوعة، من الناحية النظرية، عائدات عامة تكون جزءاً من خزينة البلاد او الديوان، الا انها عملياً كانت مداخيل خاصة تكون جزءاً من ثروة الحكم. ولذلك كانت مصاريف الادارة تدفع من ثروة الحاكم الخاصة، وكان ينفق الحاكم جزءاً كبيراً من عائداته على حاشيته بما فيها الفداوية والخدم والحرس والكتبة والمحاسيب، او على ضيوفه وهداياه، او على ما يضطر دفعه من الجزية لبعض القوى المجاورة صاحبة النفوذ. اما الانفاق على المدارس والطرق وغيرها من المنافع العامة فكان شبه مفقود، وكان يعتبر الانفاق على المنافع العامة من باب الصدقة والاحسان، لا من باب الحق العام الشرعي. وبتعبير آخر لم يكن ثمة حد واضح

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ١٠ /R/١٥/٢٥ L/P&S

يفصل كما يقول ڤيبر، بين السلطة الشرعية العامة وطاقة الفرد الشخصية (١٩٤٧ : ٦١).

استعان الشيوخ ـ الحاكم بهيئة ادارية كبيرة تعمل تحت امرته الشخصية لادارة مقاطعاته الكبيرة وتنظيم الاسواق وتدبير الموانىء في مدينتي المنامة والمحرق. وامتنع عن توظيف اقربائه، كالاخوة والابناء وابناء الاعمام وابناء الاخوال، في ادارته تفادياً لحصول ازدواجية في السلطة او تضارباً في الادوار، غير انه منحهم مقاطعات منفصلة واعطاهم الحرية في ادارتها وتدبيرها كما يحلو لهم. اما آل خليفة الذين وظفهم في ادارته فكانوا من الاقرباء البعيدين، وكانوا عادة اولاد اب خليفي، وام غريبة، كما كانت مثلا حالة عبد الرحمن بن عبد الوهاب الذي وظّفه الشيوخ ـ الحاكم مراقباً عاماً لمقاطعات النخيل عنده.

وحكم الشيوخ ـ الحاكم مدينتي المنامة والمحرق، وهما مركزا التجارة وصناعة اللؤلؤ، بواسطة اجهزة ادارية خاصة كانت تعرف «بالامارة»، وهي كناية عن «امير» ومجموعة من الفداوية قارب عددها الثلاثين فرداً. وكان «الامير» نفسه من طبقة الفداوية وصل الى رتبة عالية بفضل ثقة الحاكم ورعايته. وحكم الرفاع، وهي المدينة الوحيدة التي سكنتها قبائل من العرب السنة، امير من شيوخ آل خليفة وهو خالد بن علي شقيق الحاكم، اذ كان من الانسب سياسياً بالنسبة للقبائل العربية السنية، وهي حليفة آل خليفة، ان يحكمها أمير خليفي معروف الاصل والنسب من ان يحكمها «امير» من عامة الشعب. والجدير بالذكر هنا ان فداوية المنامة والمحرق وامراءها كانوا من بني «خضير» وهم القوم الذين لا يتمتعون باصول قبلية واضحة ومعروفة. وفي اواخر عهد عيسى بن علي كان النسب القبلي لامراء المنامة والمحرق، كصالح بن راشد وفهد بن جلال وعلي بن حسين القمري، مجهولا ـ هذا مع العلم ان قبائل البحرين ترجع انسابها الى اصول قبلية واضحة.

كان الفداوية والامراء اداة القسر التي يستعملها الحاكم لتنفيذ ارادته او ارادة من ينوب عنه، خصوصاً القاضي السني الذي كان مسؤولاً عن شؤون الزواج والطلاق والارث وغيرها من الامور العائلية الاخرى. وكانوا يطبقون النظام في السوق التجارية، ويعتقلون ويستجوبون ويعاقبون المشاغبين دون الرجوع الى السلطات الاخرى. واقاموا مراكزهم في العراء قريباً من السوق حيث وضعوا لوحاً كبيراً من الخشب علقوا عليه عدداً من الاقفال يستخدمونها كالسجن لربط ارجل المجرمين عند جلدهم.

كان الفداوية ينفذون القانون على هواهم دون الرجوع الى استشارة الحاكم معتمدين القسر والقهر، حملوا العصي ولم يترددوا في استعمالها ضد كل من رفض الاذعان لأوامرهم. وكان سبباً لكثير من الشكاوى التي قدمت، خلال الاضطرابات التي حصلت في العشرينات، ضد حكم عيسى بن علي معترضة على الاساليب المزاجية التي اتبعها فداوية مشايخ آل خليفة في فرض النظام وحفظ القانون[1]. استعان الحاكم بالفداوية لجمع الضرائب والجزية وايجارات المحلات والبيوت من سكان مدينتي المنامة والمحرق، واعفيت بقية المدن كالحد والرفاع، حيث كان يعيش حلفاء آل خليفة القبليون، من كل انواع الضرائب. وأعفي اصحاب المراكز العالية والتجار الاغنياء من دفع الضرائب، ولكنهم كانوا يقدمون « الهدايا » للحاكم شخصياً او لحاشيته او لضيوفه من الاجانب. وحصل التجار، في مقابل هذه الهدايا، على اعفاءات خاصة من بعض الرسوم الجمركية، ومنحوا معاملة خاصة فيما يتعلق بالاسعار والاجور والاستيراد والتصدير، وحصلوا على تسهيلات اخرى تتعلق بالمرفأ والتجارة.

ان اعتماد حاكم البلاد على « بني خضير » دون القبائل في الاشراف على المدن

---

(١) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/٨/١ و٦١ : R/١٥/٢/١/٥١

ومقاطعاته الزراعية اتبع ايضاً في ادارة الميناء الذي وضع تحت اشراف مؤسسة هندية حتى عام ١٩٢٤ . وبعد هذا التاريخ باشرت الحكومة تولي الاشراف المباشر على الميناء، لهذا الغرض عينت مسؤولاً بريطانياً لادارته(١) . وكان السكرتير الخاص للمسؤول الانكليزي من العرب المدينيين الذين لا ينتمون الى اية مجموعة قبلية كبيرة من المجموعات البحرينية. أما مستشار الشيوخ ـ الحاكم وامين سره الخاص فكان من اصل افريقي يدعى « الماس »، وعندما توفي « الماس » عام ١٩١٠ اقيم له موكب جنائزي كبير.

قامت بين الشيوخ ـ الحاكم ومعاونيه علاقات اجتماعية متشابكة ومتفرقة تعتمد العهود، لا العقود، اساساً للمصالح المتبادلة بينهما، كما قامت نفس هذه العلاقات بين مشايخ آل خليفة الحاكمين ومعاونيهم من العبيد والفداوية والكتاب والحرس. واعتبر تكريم الاعوان تكريماً للسيّد، كما اعتبرت الاساءة اليهم اساءة له . بخلاف هذه العلاقات الاجتماعية المتشابكة بين الشيوخ ومعاونيهم السنة من الفداوية والعبيد والكتّاب والحرس، كانت العلاقات بينهم وبين « الوزراء » و« الجباة » الشيعة عقودية محددة الواجبات والحقوق. وهكذا نجد أن العلاقات العقودية التي ربطت الحكم بالشيعة من خلال الزراعة والسيطرة على بساتين النخل لم تكن تمس سمعة الحكم أو تنال من استقلالية الحكام، أما العلاقات المتشابكة التي ربطت الحكام بمعاونيهم في ادارة المدن والتجارة فقد كانت جزءًا لا يتجزأ من الحكم وسمعته. بمعنى آخر، كانت العلاقات بين حكام آل خليفة والشيعة أو الاجانب « معممة » (generalized) كما يقول بارسن، ومحصورة في النشاطات الاستثمارية، أما العلاقات بينهم وبين معاونيهم السنة فكانت « مخصصة » (particularized) ومحصورة في قطاع الحكم واستعمال القوة.

واستمر هذا التمييز بين السنة والشيعة في التوظيف وفي ادارة المقاطعات ـ

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٩١٢ : ١٠١

طبعاً باشكال معدّلة ـ حتى الاستقلال وما بعده لذا نجد اليوم ان الشيعة يسيطرون على الدوائر والوظائف ذات الاتجاه التقني كالكهرباء والماء والصحة والمالية، ويسيطر السنة، المنحدرون من اصول قبلية، على الوظائف المرتبطة مباشرة بالسلطة والحكم كالجيش والشرطة والمحاكم ودائرة الهجرة وما شابهها.

السيطرة على مصائد السمك

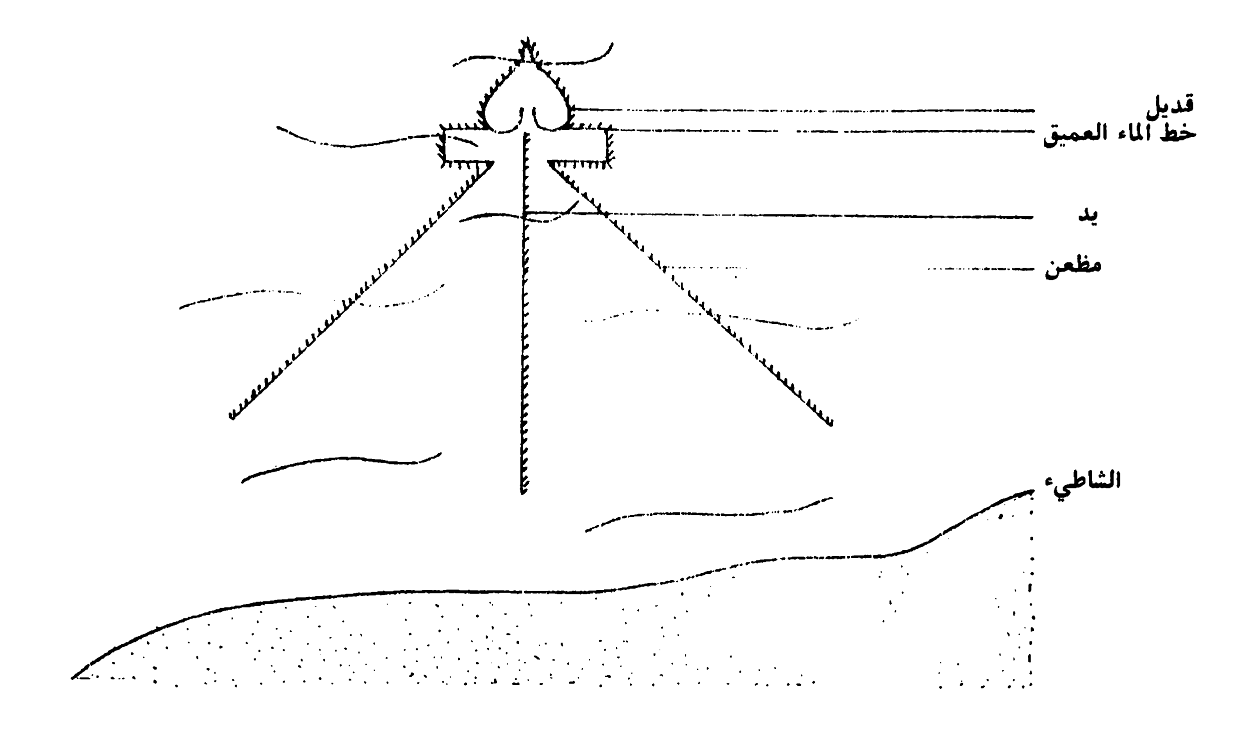
بخلاف زراعة النخيل التي سيطرت عليها الاسرة الحاكمة سيطرة كاملة، كانت مصائد الاسماك (الحضور) حرة غير خاضعة لاية سيطرة ـ وذلك لأن السمك لم يكن له قيمة نقدية، كما كان للتمر، بفضل استعماله للاستهلاك المحلي اليومي فقط. لم يستورد السمك كالارز ولم يصدر كالتمور، ولم يكن يلعب دوراً هاماً في زيادة الضرائب او خفضها. ونادراً ما كنت تجد في البحرين شخصاً لم يمارس صيد السمك بشكل او بآخر، فمياه البحرين غنية باصناف السمك المختلفة التي تظهر، كل في موسمها، والتي يعرفها اهل البحرين معرفة متقنة تشبه معرفة عرب الشمال للصحراء والإبل. طبعاً، لا مجال ههنا للدخول في تفاصيل هذه المواضيع، على اهميتها، لانها لم تؤثر كثيراً على نظام السلطة الذي ساد البحرين قبل ظهور الاصلاحات الادارية في العشرينات. نوع واحد من مصائد الاسماك، «الحضور»، كان يخضع لنفس نظام الملكية والاستثمار الذي خضعت له بساتين النخيل، ولهذا نعتبره من صلب موضوعنا ونعالجه بالتفصيل. نتناول اولا، تقنية مصائد الاسماك، ومن ثم نعمد الى معالجة متغيراتها الاجتماعية.

تشير سجلات المسح التفصيلي للاملاك والعقارات الذي اجري عام ١٩٣٤ ان عدد مصائد الاسماك المنتشرة حول شواطىء البحرين الشمالية بلغت ٨٦٨ مصيدة ـ الا ان عدداً كبيراً من هذه المصائد ترك او أتلف خصوصاً بعد توسيع ميناء المنامة وبناء الحوض الجاف. كانت مصائد الاسماك، كبساتين

النخيل تحمل اسماء خاصة اطلقت عليها وقت بنائها، ولم تتبدل الاسماء هذه عند بيع المصيدة او ترميمها، وبخلاف اسماء بساتين النخيل التي كانت بمعظمها اسماء مستحبة، كانت أسماء مصائد الأسماك ذات دلالة جنسية، (انظر رسم ٢). وكان لمعظمها أشكال تشبه رؤوس الرماح اعتمدت المصائد على تحركات السمك وعلى حركتي المدّ والجزر، يتجه السمك وقت المد الى الشواطىء بحثاً عن الطعام، ويعود وقت الجزر الى أعماق البحر. وتختلف المسافة بين الشاطىء والمياه العميقة اختلافاً كبيراً يبلغ احياناً حوالي ٨ كيلومترات.

ينحصر السمك وهو في طريقه الى اعماق المياه بين جناحي المصيدة (المطعم) ثم يبدأ بالتحرك تدريجياً مع حركة الجزر على طول اليد حتى يصل «القديل»، وهو مغطس المياه العميقة، حيث يتم اصطياده (انظر رسم ٢). وتصنع المصيدة من جريد النخيل الذي يغرس محاذياً لبعضه في ارض البحر بعد ان يلف القسم الاسفل (القديل) بسور من الاسلاك الشائكة لمنع هروب السمك الصغير. ويمتد الذراع والجناحان حتى المياه الضحلة، اما القديل فيقع في اعماق المياه ويتراوح عمقه وقت الجزر بين ٦٠ و٩٠ سم.

ويبني هذه المصائد صيادون اختصاصيون يعرفون بـ «الرسامين»، وتستغرق عملية بناء المصيدة زمناً يتراوح بين اسبوع واسبوعين تبعاً لحجمها. فالمصائد تختلف في الحجم والشكل والطول والعمق والمساحة التي تغطيها، كما تختلف بالنسبة لنوع السمك الذي بنيت لاصطياده: لكل نوع من الاسماك عادات مختلفة تستوجب طريقة خاصة لاصطياده. يوجه الجناحان عند بناء المصيدة يمنة ويسرة حسب اتجاه الشاطىء وحسب حركة المد والجزر. وهكذا تستطيع «الحضور» مواجهة اقوى تيارات المد والجزر، وكلما اشتد التيار زاد ما حمل معه من الاسماك. وتختلف نسبة الصيد السنوية باختلاف المصائد والفصول، فبعض المصائد يعطي عدة اطنان بينما يعطي بعضها الآخر عدة كيلوغرامات تكفي لاستهلاك اصحابها اليومي. يجمع الصيادون الصيد مرتين



رسم ٢ : مصائد الاسماك.

في اليوم خلال فترة الجزر، منتقلين الى منطقة المياه العميقة بعربات تجرها الحمير .

تضمن مصائد الاسماك سنوياً كبساتين النخل، ولكن، بخلاف بساتين النخل، تدفع ايجارات المصائد نقداً، ويتراوح الايجار السنوي للمصيدة الواحدة بين ٦٠ و٢٠٠٠ دينار بحريني حسب نوعية المصيدة وصنف السمك والكمية التي تصطاد فيها . لم يتجاوز عدد المصائد التي تضمن بألفي دينار العشرة، اشتهرت بصيد الربيان وتقع حوالي شواطىء جزيرة سترة . كانت اسرة آل خليفة الحاكمة تمتلك نسبة مئوية صغيرة جداً من « الحضور » لم تتجاوز ٣,٧٤٪ من مجموع مصائد الاسماك (انظر جدول ٣) اختلفت اوضاعهم عن اوضاع الذين امتلكوا بساتين النخيل اختلافاً جذرياً . اذ كانوا من اقرباء الحاكم البعيدين وكانت، بالتالي، اوضاعهم المادية متدنية .

الجدول ٣
ملكية مصائد السمك

نوع الملكية	عدد المصائد	النسبة المئوية
آل خليفة	٣٦	٣,٧
وقف السنة	٢	٠,٢
وقف الشيعة	١٥٧	١٦,٣
الحكومة	٧٤	٧,٧
وقف الذرية	٢٧	٢,٨
ملك الورثة	١٨٤	١٩,٢
ملك خاص	٤٨٢	٥٠,١
المجموع	٩٦٢	١٠٠,٠

في الوقت الذي سيطرت فيه عائلة آل خليفة سيطرة كاملة على المشاريع التي تعطي مردوداً كبيراً من الرأسمال كمحصول التمور والمرفأ والسوق ومصادر المياه، فانها لم تتدخل في تنظيم النشاطات التي تتعلق بموارد الرزق اليومية كمصائد السمك ذات قيمة معيشية لا رأسمالية، نجد ان النسبة المئوية للهيئات الجماعية التي امتكلتها كانت كبيرة، حوالي ٣٨,٣٣٪ من مجموع الملاكين ـ ومن بين هذه الهيئات الوقف الشيعي والوقف الذري والورثة الجماعية. ويبدو ان ثمة علاقة عضوية بين اشكال الملكية الجماعية والاقتصاد الموجه لضروريات الحياة، وبين اشكال الملكية الخاصة والمشاريع الرأسمالية او الاستثمارية: يظهر ان الاسرة الحاكمة المتضامنة اجتماعياً بروابط القربى (العصبية) تمارس نوعاً من السيطرة على مواردها الاقتصادية، بيد ان الشيعة المرتبطين بالطقوس الدينية يمارسون سيطرة جماعية على مصادر الرزق كمصائد الاسماك، مثلا.

انتاج اللؤلؤ والتسويات القبلية

وكما سيطر شيوخ آل خليفة على زراعة النخيل هكذا سيطرت مجموعات قبلية عربية اخرى على انتاج اللؤلؤ. كانت كل مجموعة من هذه المجموعات تتمتع باستقلال ذاتي تام في ادارة شؤونها، يشرف عليها شيخ القبيلة او عدة شيوخ يساعدهم مجلس مؤلف من رجال القبائل وغيرهم من المقربين. حكم رؤساء القبائل الاخرى، بالتعاون مع مجالسهم، حكماً مستقلا، وحافظوا على النظام، وقضوا في المنازعات، وامنوا سير العدالة، وحلوا الخلافات، ولم تختلف استقلالية كل منهم في مقاطعته عن استقلالية وسيادة الحاكم وشيوخ آل خليفة الآخرين الا فيما يختص بجمع الضرائب. تم التعاون بين هذه المجموعات القبلية ذات السيادة الذاتية وبين الحاكم الخليفي للبلاد عن طريق المشاورات المتبادلة التي كانت تجري في مجلس الحاكم ويحضرها رؤساء القبائل بانتظام. واعتبر

الغياب الدائم عن هذه الاجتماعات دلالة على عدم الرضوخ للسلطة الخليفية في البلاد، كما حصل لرؤساء الدوائر الذين درجوا على حضور الاجتماعات فقط عندما يدعون رسمياً. نبحث اولا في تطور سوق اللؤلؤ والوسائل المستعملة في انتاجه، ثم نبحث في مدى تأثيره على مختلف المجموعات القبلية التي كانت تعمل في هذا الانتاج وتسويقه.

عرف صيد اللؤلؤ في الخليج منذ العصور القديمة[1]: سماه البابليون «عيون السمك»، ووصفه شعراء الجاهلية بـ «دموع العاشقين»، وورد ذكر اللؤلؤ في القرآن الكريم باعتباره من ادوات الزينة في الجنة، «جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من اساور من ذهب ولؤلؤ ولباسهم فيها حرير» راجع (القرآن الكريم ٣٣: أو ٢٤: ٥٣ أو ٢٣: ٥٥ أو ٢٣: ٢٣ وغيرها). وترك عدد كبير من الشعراء والمؤرخين والجغرافيين العرب وصفاً تفصيلياً لانواع اللؤلؤ واشكاله المختلفة وطرق استعماله المتعددة -كما وصفوا سفن الصيد والغواصين والتجار والمقاولين[2]. غير ان انتاج اللؤلؤ لم يصبح ذا قيمة اقتصادية الا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ومع بداية القرن العشرين. قبل ذلك التاريخ لم يكن سوى سلعة ترف جذبت اليها المغامرين والساعين وراء الربح والثروة. ذكر ليونارد روزنتال الذي كتب عام ١٩١٩ بأن معدل انتاج اللؤلؤ في الخليج يتراوح بين ٤٠ و٦٠ مليون حبة في العام، بينما كانت المناطق الاخرى في العالم تنتج ما بين ١٥ و٢٠ مليون حبة فقط. واضاف روزنتال بأن الولايات المتحدة وحدها اشترت في الفترة بين ١٩١٥ و١٩١٦ اكثر من ٦٠ مليون لؤلؤة قدرت قيمتها الاجمالية بعدة ملايين من الفرنكات الفرنسية (روزنتال ١٩١٩: ١٧).

بدأ انتاج اللؤلؤ بشكل مطرد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر بعد

---

(١) بارسونز ١٩٥١: ٦١ - ٦٥ (النظام الاجتماعي)

(٢) للتفاصيل عن هذه انظر سيف الشملان (١٩٧٥)، العريض والمدني، عبدالله الشملان.

ان تم تدعيم الامن والاستقرار في منطقة الخليج . ليس لدينا معلومات احصائية عن الفترة قبل عام ١٨٧٥ وقت بدأت، حسب معلوماتي، التقارير التجارية عن الخليج ترسل بشكل منتظم الى الحكومة البريطانية في بومباي . وتظهر التقارير، بعد هذه الفترة ان قيمة اللؤلؤ المصدر من البحرين قفزت من ١٨٠ الف جنيه استرليني في عام ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦ الى حوالي مليون جنيه سنوياً في الفترة بين اعوام ١٩٠٠ و١٩٠٩[1] . والجدير بالذكر ان هذه التقديرات تعتبر اقل من الواقع، لأن كمية كبيرة من اللؤلؤ كانت تباع في السوق بدون تسجيل رسمي . كانت قيمة اللؤلؤ تنقلب من موسم الى آخر بالنسبة الى الصادرات الاجمالية : ففي عام ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦ بلغت قيمة الصادرات من اللؤلؤ معدل ٧٦,٤٪ من مجموع الصادرات التي قدرت بـ ٢٤٤٢٩١ جنيها استرلينياً، وبلغ معدلها في عام ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦ نسبة ٥٥,٠١٪ من مجموع الصادرات التي بلغت قيمتها الاجمالية ٤٦٧١١٠ جنيها استرلينياً . وفي عام ١٩١٥ ـ ١٩١٦ بلغت النسبة ٤٩,٩٪ من قيمة الصادرات الاجمالية التي كانت قيمتها ٢٤٥٩٣ جنيها استرلينياً . وعلينا ان نتذكر بأن قيمة الصادرات من اللؤلؤ لم يحددها عامل الانتاج فقط، اذ كانت عملية التسويق تتأثر بالاسعار العالمية اكثر من تأثرها بكمية الانتاج، اي بالعرض . كان يخفض تجار اللؤلؤ الكمية المعروضة عندما تنخفض الاسعار ويبيعون فقط الكمية التي تغطي تكاليف الانتاج محتفظين بالباقي للسنوات القادمة بانتظار ارتفاع الاسعار .

ظل اللؤلؤ، حتى نهاية القرن التاسع عشر، يصدر اولا الى بومباي ومنها الى الاسواق العالمية . هذه الرابطة التجارية بين الخليج والهند خلقت، وخاصة في البحرين، جالية كبيرة من التجار الهنود سميت « بانيان » (Banyan) أعطى التجار الهنود قروضاً طويلة الامد في بومباي مما اتاح لهم فرصة السيطرة على

(١) لسنة ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦ انظر مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦ ، لسنة ١٩٠٠ ـ ١٩٠٩ ، انظر مكتبة الهند الشرقية L/P&S/١٠/٤٥٧

هذه التجارة بشكل واضح. هذا لا يعني انهم تعاملوا مباشرة مع المنتجين ـ كانوا في الواقع حلقة في سلسلة من السماسرة الذين اشتغلوا بتصدير اللؤلؤ الى بومباي، كان بين التاجر الهندي وغواصي اللؤلؤ مجموعة من الوسطاء والتجار والباعة العرب. مع نهاية القرن، بدأ التجار الاوروبيون يفدون البحرين في نهاية كل موسم يمكثون اسبوعاً او اسبوعين، يشترون خلالها ما تيسر من اللؤلؤ ويرجعون به الى اوروبا، كما بدأ، في الوقت نفسه، التجار البحرينيون يترددون على مدن اوروبا للغرض نفسه[١].

لم يحدث قط في تاريخ الخليج ان اصبح اللؤلؤ مورداً مهماً لمعيشة الآلاف من الغواصين وصانعي السفن والتجار والسماسرة كما اصبح في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقتها كان له تأثير مباشر على كثافة السكان وعلى نسبة وقوع الجرائم. ففي السنوات العجاف كان ينخفض عدد السكان بشكل ملحوظ وارتفع معدل وقوع الجرائم وخصوصاً السرقات. اشتغل في صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الاولى مباشرة حوالي عشرين الف رجل، اي اقل بقليل من نصف عدد السكان الذكور البالغ آنذاك مئة الف نسمة[٢]. وقدر عدد سفن الصيد بحوالي ٩٠٠ سفينة، عمل في كل منها ما يعادل حوالي ٢٠ بحاراً. كانت هذه السفن مختلفة الاحجام تستوعب بعضها مئة بحار، ولا يحمل بعضها الآخر سوى خمسة بحارة فقط[٣].

امتدت مناطق صيد اللؤلؤ على مدى ثمانين كيلومتراً من شواطىء الكويت في الشمال حتى ام القيوين في الجنوب، وكانت تسيطر عليها القبائل العربية التي

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين سنة ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦، ١٨٩٥ ـ ١٨٩٦، لسنة ١٩١٥ ـ ١٩١٦ انظر ٣٦/١٠/٢/R١٥، لسنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، انظر ٣٨/١٠/٢/١٥/

(٢) مكتبة الهند الشرقية ١٣/٩/٢/١٥/R، ٥/٨/٢/R١٥، ٢٩٨/١٥/R

(٣) مكتبة الهند الشرقية ١٧ : ١/٩/٢/١٥/R

استوطنت شاطىء الخليج العربي. كانت الاعراف تقضي باعتبار المصائد « مشاعاً » اي ملكاً عاماً مشتركاً بين جميع القبائل، ولذلك منع شيوخ القبائل حق الامتيازات لأي طرف كان. وكان يتبع هذا العرف بالنسبة لصيد اللؤلؤ في المياه الضحلة والعميقة، وذلك لاعتقاد القبائل ان المياه الضحلة لا تحمل « المحار » (صدف اللؤلؤ) ان لم تزودها به المياه العميقة. هذا من حيث المبدأ، انما في الواقع كانت كل منطقة من مناطق الصيد تخضع لسيطرة بعض القبائل دون غيرها: كانت مغاصات البحرين في منطقة الهيرات، مثلا، تمتد من ثلاثين الى ثمانين كيلومتراً الى الشمال والشمال الشرقي للجزيرة[1]، وما يقال عن البحرين يصح قوله عن باقي مراكز الغوص في الخليج.

كانت مواسم صيد اللؤلؤ تبدأ في ايار (مايو) عندما تهب رياح البارح من الشمال وتنتهي في تشرين الاول (اكتوبر)، وكان حاكم البحرين هو الذي يعلن رسمياً افتتاح الموسم وانتهاءه. بالاضافة الى « موسم الغوص » الرسمي، عرفت البحرين موسمين اخرين لم يعترف بهما رسمياً: موسم « الخانجية » الذي كان يبدأ وينتهي قبل الموسم الرسمي، ويستمر بين ٢٠ و٢٥ يوماً، و« الطرشة » التي لم يكن لها موعد محدد، انما كانت تمارس خلال فصل الشتاء بالقرب من الشواطىء، وتستمر من اسبوع الى اسبوعين دون اتباع جدول معين، وكان يمارسها عدد كبير من شيعة البحرين. كان افتتاح موسم الغوص الرسمي، واسمه « الركبة » يوماً مشهوداً على الصعيد الاجتماعي، وكان يشارك فيه عدد كبير من سكان البحرين. واليك ما قاله احد الربابنة (نوخده) المشهورين في وصفه لهذا اليوم:

« كانت الموانىء تعج بالغواصين وكأنها خلايا من النمل يتراكم بعضه على

---

(١) المرشدون كانوا مزودين بخرائط تدل على مناطق الصيد وعمقها والتي كانت متوفرة من الاسطول البريطاني او من مصادر محلية. رشيد بن علي الفضل كان مرشداً معروفاً برسمه لخرائط صيد اللؤلؤ.

البعض الآخر: هذا يضع مؤن الارز والتمر في السفن وذاك يثبت الاشرعة، ويتبادل غيرهم الحديث مع التجار والربابنة بالنسبة للفواتير غير المدفوعة والديون والعقود. كنت ترى حشود النساء والاطفال على الشواطىء تلوح بالايدي والمناديل تودع الزوج والاخ والابن هكذا على انغام موجات البحر الرقيقة وألحان أغاني الغوص وأهازيجه. كان الشاب الذي لم تسنح له فرصة المشاركة في صيد اللؤلؤ يبقى في البيت ضحية الوحدة والسأم والضجر».

كانت المؤن تشمل الارز والسكر والتمر والزبدة والليمون والمجفف والقهوة والشاي، وكانت الوجبة اليومية في البحر تشكل من جميع هذه الاطعمة او بعضها مضافاً اليها السمك الطازج الذي كان يتم اصطياده يومياً وتفاوتت المؤن بتفاوت عدد البحارة وامكانيات الربان المادية، كان الربان الغني يقتني من المؤن ما يكفي لعدة أشهر، ويقتني الفقير ما يكفي لعدة ايام فقط. وعندما تستهلك المؤن يعود الربان الى تجهيز السفينة من جديد اما عن طريق التجار المتواجدين في البحر قرب مغاصات اللؤلؤ، ويسمون الطواويش، واما بالعودة الى المدينة. وبالطبع كانت المؤن التي تباع في البحر اغلى ثمناً من التي تباع في المدينة، الامر الذي جعل الربان القادر على تأمين حاجاته المعيشية لفترة طويلة في البحر ان يشتري المؤن باسعار زهيدة ويزيد في الوقت نفسه، انتاجه من اللؤلؤ. اما الربان الضعيف مادياً فكان عليه، للاسباب ذاتها ان يبيع اللؤلؤ باسعار زهيدة ويشتري المؤن باسعار باهظة، الامر الذي خفض ارباحه وارباح بحارته على السواء. ولهذا نرى ان الربان الذي لم يتوفر له الرأسمال الكافي كان يواجه صعوبة كبيرة في توظيف الغاصة الاكفاء، وبذلك انخفض انتاجه من اللؤلؤ، وهكذا تم تدريجياً حصر صناعة اللؤلؤ في مجموعة صغير من التجار الاغنياء سماهم الناس «ملوك اللؤلؤ».

إنتاج اللؤلؤ وعقود العمل

كان طاقم السفينة، ويعرف بـ « الجزوة »، يتألف من ستة انواع من البحارة: الربان او « النوخده » وهو رئيس البحارة، ومساعد الربان ويسمى « المقدم »، وعدد من الغواصين، او الغاصة، بالاضافة الى عدد السحابين او « السيوب »، يزاد اليهم البادئون في تعلم المهنة او « الردفاء » (جمع رديف) وخادم او طاه ويسمى « ثياب » . وكان الربان عادة صاحب السفينة من اصول قبلية، اما الآخرون فكانوا من اصول متفرقة من البلوش والعرب المدينيين والافارقة. فاذا حدث ان كان صاحب السفينة تاجراً لا يخرج الى البحر واوكل امر قيادتها الى غيره، في هذه الحال يسمى ربان السفينة « جعدى » يتصرف بامور السفينة وكأنه صاحبها . وكان الربان المسؤول الاول عن السفينة والبحارة: يفرض الامن، يفض النزاعات، وينزل العقوبات متبعاً مبدأ العين بالعين والسن بالسن، واذا خرجت الجزية عن نطاق معرفة الربان بالقانون كان يقدم المتهم للمحاكمة عند عودة السفينة الى البر .

كان الطباخون والردفاء اصغر سناً واقل عدداً من الغاصة والسيوب، وكان عدد السيوب ازود من عدد الغاصة بنسبة ٦ ـ ٤ ، وذلك لاختلاف الادوار التي كان يؤديها كل فريق في صيد اللؤلؤ. فالغواص كان يبحث عن محار اللؤلؤ في قاع البحر على عمق يبلغ اقصاه عشرين قامة[1] ، ويبقى في القاع حوالي دقيقة ونصف لا يستطيع بعدها من التقاط انفاسه للعودة الى سطح المياه بمفرده، فيتناوله السيب ويرفعه الى سطح الماء. كانت الفائدة الاقتصادية من الغوص تزداد مع ازدياد الوقت الذي يصرفه الغواص تحت الماء للتفتيش على

---

(١) اللؤلؤ يتكون ضمن المحارة عندما يدخل الصدفة جسم غريب، ولكي يحفظ نفسه من الاذى تفرز المحارة افرازات تلين الطبقة القاسية من الجسم الغريب التي تتكون تدريجياً الى لؤلؤة. لهذا السبب تتميز اللآلىء الحقيقية بنقطة غامقة (الجسم الغريب) في وسطها تكشف بواسطة اشعة X .

المحار. وفي سبيل هذا الهدف كان الغواص يزيد من قوة اندفاعه الى قاع البحر بربط احدى قدميه بحبل موثوق الى حجر ثقيل يقفز به الى الماء، وعندما يصل الى القاع، حيث المحار، يسحب السيب الحجر الى السفينة. يلبس الغواص اصابع من الجلد (الخبت) تساعده على اقتلاع المحار، ويسد انفاسه بملقط (الفطام) مصنوع من قرون الغنم ليمنع تسرب الماء الى خياشيمه. يجمع المحار في كيس مصنوع من الخيطان (الديين) يعلقه حول رقبته بخشبة صغيرة على شكل نصف دائرة، وعندما يبدأ نفسه بالانقطاع يهز الحبل المربوط الى الجهة الثانية من الكيس، فيرفع السيب الغواص الى سطح الماء ليرتاح قليلا قبل ان يعيد الكرة مرة اخرى.

كان الغواصون ينقسمون في الطقس الحار الى فريقين، وفي الطقس البارد الى ثلاث فرق، يتناوبون الغوص، كل فريق على حدة، لعشر مرات متتالية. وكان الغواص الماهر يغوص حوالي مئة مرة في اليوم. وكانت منزلة الغواص المادية والاجتماعية ارفع من السيب، كما كانت مهارته تقاس بالمدة الزمنية التي يمكثها تحت الماء: ترتفع منزلته بازدياد المدة الزمنية وتقل بقلتها.

كان يقدم للسيوب غذاء جيد لبناء بنيتهم، وكان يتم اختيارهم على اساس القوة الجسدية التي يتمتعون بها وتبعاً لولائهم الشخصي للغواصين. وطالما ان حياة الغواص كانت تعتمد على السيب فقد اعطي له حق اختيار السيب الذي يعمل معه. وبخلاف السيوب، اعطي الغواصون وجبات بسيطة من الطعام حفاظاً على رشاقة اجسادهم وخفة اوزانهم، وكان الكثير منهم يعاني من امراض الاذن، خصوصاً من تمزق الطبلة التي اعتبروها دلالة على براعة الغواص، كما ارتفعت عندهم نسبة الاصابة بالعمى.

كانت البحارة تجمع المحار وتكومه في وسط السفينة خلال النهار، ثم يصار الى فلقه تفتيشاً عن اللؤلؤ قبيل الغروب او في صباح اليوم التالي تحت رقابة

الربان الشديدة. وجرت العادة ان ترمى الاصداف الفارغة في البحر تمشياً مع اعتقادهم انها تساعد على تلقيح حقول اللؤلؤ وتزيدها خصوبة. يجمع الربان حبات اللؤلؤ يوماً بعد يوم ويضعها في صندوق خشبي اعد خصيصاً لهذا الغرض[1]، ليصار فيما بعد الى بيعها وتقسيم ثمنها على الجميع كل حسب وظيفته التي قام بها. كانت الارباح تقسم على اساس الوظائف لا على اساس الانتاج ونادراً ما كان الغواص الفرد يعرف مدى انتاجه الشخصي.

كان للربان الحق في بيع الانتاج تبعاً للاتفاقات التعاقدية التي ابرمها مع الغواصين والتجار على حد سواء. وكانت هذه الاتفاقات على اربعة انواع: (العميل) و« المدين » و« الخمس » و« العزل ». فرضت اتفاقات « العميل » على الربان بيع الانتاج الى التاجر الذي موله وقدم له معدات الغوص بفائدة قليلة، كما كانت تفرض عليه من حيث المبدأ على الاقل، بألا ينهي عملية البيع إلاّ بحضور ثلثي البحارة من الغاصة والسيوب، هذا مع العلم ان الغواصين والسيوب او حتى الربابنة، نادراً ما كانوا يعرفون اسعار اللؤلؤ الحقيقية في الاسواق، هذه الاسعار التي كانت تتبدل حسب حجم اللؤلؤ ولونه وصفائه وشكله وخلوه من البقع والشقوق وغيرها. لم يعرف نوعية اللؤلؤ وقيمته في السوق سوى التاجر الذي، بفعل هذه المعرفة، حظي بحصة الاسد من الانتاج والارباح، بالنسبة الى اتفاقيات « العميل »، ارتبط الغواصون والربابنة بنصوص العقود التي لم تكن تسمح لهم ببيع الانتاج الا الى التاجر الذي مولهم وامن لهم الغوص، وعلى هذا الاساس كان السعر النهائي، يتوقف على مهارتهم في المساومة لاعلى الاسعار المتداولة في السوق. وحدث مراراً وتكراراً ان التاجر نفسه كان ينتمي الى الاصول الاجتماعية التي ينتمي اليها الربان، واحياناً انتمى الطرفان الى قبيلة واحدة او عائلة واحدة، فترك هذا الانتماء اثره على اسعار اللؤلؤ، طبعاً لغير مصلحة الغاصة والسيوب.

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ١٥ : R/١٥/٢/٩/١٣

بعد حسم مصاريف المركب كانت تقسم الارباح بين البحارة، حسب عقود «العميل» وفقاً للمبدأ الآتي: يأخذ الغواص ثلاثة اسهم، والسيب سهمين، والرديف نصف حصة السيب، والربان حصة خمسة غواصين. اما اذا كان الربان «جعدياً» فتكون حصته حصة ثلاثة غواصين فقط. ويتولى الربان دفع اجرة مساعده، ويتولى الغواصون والسيوب دفع مصاريف الخدم والطباخين. والمعروف ان المعدل السنوي لقيمة السهم، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وحسب المصادر الرسمية قد بلغ حوالي ٥٠٠ روبية أي ٥٠ ديناراً[(١)] وافادني احد الربابنة الذين قابلتهم ان قيمة الاسهم كانت تتراوح بين ٢٠٠ روبية و١٠٠٠ روبية، ولم يكن تقسيمها عملا سهلا، كانت تتخلله صعوبات، وعقبات جمة، اثارت الخلافات والمنازعات بين الربابنة والغواصين والسيوب. ولفض هذه الخلافات انشأ الحكم هيئة قضائية خاصة، اسمها «السليفة»، مستقلة عن المحاكم الاخرى تعالج المشكلات الناتجة عن ديون الغوص وعمليات توزيع الاسهم والفوائد وغيرها.

بخلاف عقود «العميل»، اعطت «المدين» الربان الحق في بيع اللؤلؤ لمن يشاء دون الرجوع الى التاجر الذي موله، ولكنها، في مقابل ذلك، اعطت التاجر الحق في مطالبة الربان بفوائد رأس المال المستثمر، ووصلت الفائدة في حدود الـ ١٠ بالمئة في موسم «الغوص»، والى حدود الـ ٢٠٪ في المواسم الاخرى. وبالرغم من ذلك، كان الربابنة يفضلون بيع اللؤلؤ الى التاجر الذي موهم برأس المال عند ابتداء موسم الغوص حفاظاً على علاقات جيدة معه، وضماناً للتعامل المستديم بينهم وبينه في المستقبل. وقدر المصدر الرسمي، الذي ذكرناه سابقاً، ان حوالي ٩٠٪ من الربابنة كانوا غير قادرين على شراء حاجاتهم من المؤن دون الاستعانة بالتجار الممولين. بالرغم من ان توزيع

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ١: R/١٥/٢/٨/٥

الاسهم حسب نصوص هذه العقـود لم يختلف عـن عقـود « العميـل »، كـان الغواصون والسيوب يتجنبون العمـل على ظهـر قـارب تتحكـم فيـه شروط « المدين » تحاشياً لانواع الظلم والقهر والمعاملات القاسية التي كانوا يتعرضون لها على يد الربابنة .

اما عقود « الخمس » و« العزل » فكانت تبرم بين الربابنة والغاصة، ولم يشترك فيها التجار ابداً . هذا لا يعني، بالطبع، ان التجار تعاملوا، في مثل هذه العقود، مع الغواصين والسيوب مباشرة: فحقيقة الامر ان التجار تعاملوا مع الربابنة الذين تكفلوا بدورهم توظيف الغواصين والسيوب . كانت عقود العميل تشمل التاجر بالاضافة الى الربابنة والغواصين، ولم يكن الامر كذلك في عقود « الخمس » و« العزل » . ففي عقود « الخمس » كان البحارة يشترون المؤن ويختارون الربان ويبيعون اللؤلؤ على مسؤوليتهم الخاصة، ولم يكن للربان او التاجر الحق في الانتاج او حصره وكان في عقود « الخمس » يتم توزيع الارباح حسب الصيغة المذكورة سابقاً باستثناء واحد: اعطي الربان اما نصف خمس الأرباح، من هنا جاءت تسميته بـ « الخمس » او حصة ثلاثة غـواصين . في هذا النظام انحصرت سلطة الربان بشراء المؤن وتخزينها فقط . كان معظـم البحارة الذين يرتبطون بعقود الخمس ينتمون إلى أصول قبلية، وبالفعل كانت هذه العقود متبعة الى درجة كبيرة في مناطق الخليج الأخرى، بخلاف البحرين، حيث سادت عقود العميل والمدين .

أما عقود العزل، بخلاف الخمس، فكانت ثنائية التركيب شملت الربان من جهة وكل واحد من الغواصين بمفرده من الجهـة الأخـرى، وكـانـت تقضي بتزويد الربان الغواص بكل تسهيلات الغوص لقاء حصوله على خمس الانتاج . هذا شرط ان يتكفل الغواص بتغطية مصاريفه اليومية، وتسـويـق اللـؤلـؤ، ومصاريف البحر كافة بما فيه أجور السيوب والخدم . والجدير بالذكر أن هذا النوع من العقود قد تواجد مع عقود « العميل » و« المدين »، ولم يتواجد مع

عقود الخمس، وعملت بموجبه نخبة من الغواصين البارزين الذين ينتمون الى خلفيات اجتماعية مختلفة.

من الممكن القول استناداً الى ما تقدم ان العلاقات التعاقدية التي سادت في زراعة النخيل اتبعت هي نفسها في عملية انتاج اللؤلؤ، مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة عليها لتتناسب مع طبيعة العمل في البحر. ففي زراعة النخيل يزداد ايجار البساتين او ينقص تبعاً للمحصول: كلما ازداد المحصول ارتفع الايجار بغض النظر عن الاتفاقات المعقودة مسبقاً كذلك كانت الحال في عمليات انتاج اللؤلؤ: ازدادت منفعة التاجر من الربان، والغواص او السيوب من الربان، عملا بعقود العميل والمدين، تبعاً لزيادة الانتاج: كلما ازداد الانتاج ازدادت قيمة القرض، وكلما ازدادت الفائدة عليه. لم تكن الشروط في العقود المبرمة بين الربابنة والغواصين او السيوب واضحة جلية، سميت عقوداً من حيث الشكل ولكنها، من حيث المضمون، كانت تخضع لتقلبات عديدة واهواء متأرجحة، وابتزاز قبلي تحميه لغة القسر والقوة.

وسواء كان الانتاج كبيراً ام صغيراً، فالارتباطات التعاقدية القائمة على القروض بين الغاصة والربابنة من جهة، وبين الربابنة والتجار من الجهة الاخرى، كانت تبقى هي اياها: القروض الكبيرة كانت تعطى لاكثر الغواصين مهارة، فكلما ازدادت مهارته ازدادت ديونه وبالتالي ارتباطاته الانتاجية. التاجر والربان هما اللذان احتكرا عملية التسويق في عقود العمل والمدين الاكثر انتشاراً في البحرين، ولم يكن الغاصة والسيوب الا ادوات في عملية الانتاج يحصلون على اسهم متفاوتة من الانتاج. زد الى ذلك ان مضمون العلاقة التعاقدية بين الربان والغواص لم يحددها، من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية، مبدأ توزيع الحصص او تقسيم الاسهم، بل طريقة الدفع التي كانت تتم على شكل قروض، الامر الذي جعل الغواص والسيب في حالة دين

دائم للربان، كما جعل الربان نفسه مديناً دائماً للتاجر.

عرفت البحرين ثلاثة انواع من القروض: « التسقام » و« السلفة » و« الخرجية »، التسقام قرض يدفع للغواصين والسيوب في نهاية الموسم الرسمي ويشمل احيانا دفعات عينية من الارز والسكر والتمر والقهوة، والسلفة قرض يعطى في بداية موسم الغوص بهدف اعالة اسر البحارة خلال غيابهم في البحر، والخرجية قرض يدفع للغاصة والسيوب خلال عملهم في البحر لتأمين حاجاتهم الشخصية من الطواويش، الذين كانوا يجدبون مغاصات اللؤلؤ. تجار البحر. تراوحت قيمة القرض الواحد بين ١٠٠ و٨٠٠ روبية (١٠ - ٨٠ ديناراً) حسب مهارة الغواص او السيب: كلما ازدادت مهارته ازداد القرض المعطى له. كان القصد من اعطاء الغواص الماهر قروضاً كبيرة ابقاءه تحت رحمة الدائن، فيضطر عند ذلك للاستمرار في العمل عنده، او عند من يرتبط معه بالغوص. وهكذا اعطيت القروض بطريقة تضمن استمرار العلاقة بين التاجر والربان وبين الربان والبحارة. وكان الربابنة وحدهم يحتفظون بسجلات الديون، ولم يحتفظ الغاصة والسيوب بشيء، وكان البعض منهم يتقاضون فائدة عالية جداً حتى تراوحت قيمتها بين ٤٠ و٥٠٪ احياناً[١].

وهكذا وجد الغواص او السيب « المدين » نفسه مجبراً على مواصلة العمل عند الربان الدائن ولم يكن يستطيع الافلات من هذه السلسلة من الديون المقعدة الا بتسديد كافة القروض دفعة واحدة، وهذا لم يكن بمتناول احد. وبعد عدة سنوات من العمل المتواصل، كانت الفوائد الباهظة على القروض تتراكم بشكل لم يتمكن عندها الغواص من تسديد ديونه بمفرده دون اللجوء الى ربان آخر يستدين منه قروضاً جديدة، وبالتالي ارتباطات عمل جديدة. هذا يعني انه كان بامكان الغواص او السيب الانتقال من ربان الى آخر، ولكنه لم يستطع

(١) في سنة ١٩٢١ مثلا، كان قاضي « السليفة » رشيد بن محمد وكان ملاك سفن مشهور

الافلات من سيطرة النظام الانتاجي نفسه . ومما زاد الامر صعوبة هو اتباع نظام توريث القروض التي كانت تنتقل من الآباء الى الابناء . صحيح انه تم في بعض الاحيان اعطاء تعويضات سخية لقلة من الغواصين والسيوب مكافأة لهم على تفانيهم في العمل واخلاصهم له ، الا ان هذه التعويضات لم تكن تبدل من نظام العلاقات التعاقدية عينها : كانت تمنح على اساس شخصي بحت ، وبقي تأثيرها على هذا المستوى .

كان انتاج اللؤلؤ عملاً موسمياً ، بخلاف زراعة النخيل التي شغلت العاملين بها على مدار السنة ، مما ابقى اعداداً كبيرة من الغواصين والسيوب عاطلين عن العمل خلال الفصول الاخرى من السنة ، فاحتاجت الى القروض والديون . يضاف الى هذا وقوع الماهرين منهم ، الذين اعطوا قروضاً كبيرة ، فريسة المكانة الاجتماعية المرموقة ، التي كانوا يحتلونها ، فراحوا ينفقون اموالهم على الخاصة والعامة متباهين بمقدرتهم المتفوقة في الغوص والانتاج . وباختصار اجتمعت التقاليد الاجتماعية مع نظام القروض المتبع لتمنع الغاصة والسيوب من الافلات من الروابط التعاقدية التي كانت تكبل تركهم في الانتاج وتشل حريتهم في العمل .

انتاج اللؤلؤ والمستقرات القبلية

من الواضح ان انتاج اللؤلؤ في البحرين قد انحصر ، وبشكل شبه كامل ، في ايدي القبائل العربية التي استوطنت النصف الشمالي من البلاد (انظر خريطة البحرين) والتي كان لها جذور وتحالفات قبلية في قطر والخليج او في الجزيرة العربية ، وبالفعل كانت سلطة هذه القبائل والبطون المتفرعة عنها ، تعتمد على التركيبة العامة لكافة القوى القبلية المنتشرة في الخليج والجزيرة . كان الدواسر في البديع والزلاق ، مثلا ، اكثر نفوذاً أو قوة واستقلالية من بقية المجتمعات القبلية الاخرى في البحرين لكثرة عددهم ووفرة التحالفات القبلية التي جمعتهم

مع فصائل قبلية اخرى في الخليج وشبه الجزيرة. اما القبائل الاخرى فقد مارست السلطة والاستقلال الذاتي بالقدر الذي كان يسمح به الحاكم الخليفي في البحرين.

مارس رؤساء القبائل استقلالية ذاتية داخل مستقراتهم القبلية: عقدوا المجالس بشكل منظم واصدروا الاحكام ونفذوها دون الرجوع الى السلطة الحاكمة. وكان يرمز الى هذه الاستقلالية بأمرين عدم الرضوخ لدفع الضرائب، واقتنائهم «لوح الاقفال» الذي كانوا يستعملونه لتأديب المجرمين. هذا مع العلم انهم كانوا يدفعون الرسوم الجمركية، ويحيلون الجرائم التي كانت تقع ضمن المستقرة القبلية انما لا علاقة لرجال القبائل بها، الى محكمة خاصة «السليفة»، التي كانت تنظر في شؤون الديون واقساط القروض. وبالفعل كان قاضي «السليفة» يعين من قبل الحاكم بموافقة رؤساء القبائل التي كانت تعمل في انتاج اللؤلؤ، وكان عادة ربان سفينة او تاجراً ذا علاقة حسنة مع التجار والربابنة، كما كان دائماً قبلي الأصل[1]. كان قاضي السليفة يعقد جلسات التحقيق في المقاهي العامة، ويحكم وفقاً للاعراف والدوافع السياسية او النزوات الشخصية. والجدير بالملاحظة هنا ان قضايا الديون كانت عادة تعالج في المحكمة الاسلامية الدينية ما عدا تلك المتعلقة منها بانتاج اللؤلؤ ـ عندها ينظر في امرها حسب القانون القبلي وهو ابعد القوانين عن القرار الموحد للحكم والقضاء.

لم يفرض التركيب الادراي لمقاطعات النخيل، الذي تألف من وزراء وجباة وفداوية، على المستقرات القبلية العاملة في انتاج اللؤلؤ، كان لكل شيخ من شيوخ القبائل فداويته الخاصة يستعملها لفرض الامن وتنفيذ الاحكام القبلية ضمن المستقرة التي يشرف على ادارتها. والجدير بالذكر ان القسم الاكبر من

---

(١) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/D/٩

سكان المستقرات القبلية لم يكن من اهل القبائل، انما كان ينتمي الى مجموعات متنوعة من الغاصة والسيوب والربابنة كانوا من اصل قبلي، كما كان ايضاً يعفي « ملوك اللؤلؤ » ولكن كان لهم، بالرغم من ذلك، حق تملك « مصائد اللؤلؤ » واستغلالها وتنظيم رحلات الغوص اليها، واخضاع فرق انتاجها للقانون العرفي القبلي الذي اختلف باختلاف المكان والشخص والزمان.

لم تحاول العائلة الخليفية الحاكمة مطلقاً ان تفرض السيطرة المباشرة على انتاج اللؤلؤ، كما فرضتها على زراعة النخيل، ولكنها زودت صياديه بقواعد العمليات، وتحاشت، قدر الامكان، التدخل في شؤونهم الخاصة. قبل الاصلاحات الادارية في العشرينات، لم يفرض الحكم اية رسوم على السفن، كما انه لم يفرض اية ضريبة مباشرة على انتاج اللؤلؤ. هناك ثمة حادثة وحيدة تشير الى فرض الضرائب على اللؤلؤ، اذ طلب من ربان كان قد عثر على لؤلؤة نادرة قدرت بعشرة آلاف روبية، او اكثر، ان يدفع ١٠٪ من ثمنها للحاكم ولكن هذا الطلب لم يستجب ولم يعمم[١] . كان الهدف من عدم فرض شروط معقدة لانتاج اللؤلؤ اجتذاب اكبر عدد ممكن من القبائل للعمل فيه، وبالتالي ازدياد حجم الصادرات والواردات فتزداد نسبة الضرائب الجمركية، هذا بالاضافة الى تنشيط السوق المحلي وارتفاع ايجارات المحلات والمخازن التي كانت تخضع لملكية آل خليفة الجماعية. غير ان القبائل وبطونها كانت تقاوم كل تدخل في شؤونها الخاصة، معتبرة اياها مساً بسيادتها واستقلالها الذاتي. فاذا ما حاولت العائلة الحاكمة احتواء قبيلة ما او الحد من حريتها في التحرك، كانت هذه تهدد بالهجرة الجماعية من البحرين، وهذا ما حدث فعلا عام ١٨٩٥ لقبيلة البنعلي على اثر خلاف حاد مع آل خليفة لما اعتبرته تدخلاً في شؤونها الخاصة، ولقبيلة الدواسر عام ١٩٢٣ عندما قيدت حريتهم في العمل.

---

(١) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/D/٩

وكانت هجرة القبائل الجماعية تعتبر تهديداً للعهد القائم: اولا ، لأنها كانت تؤدي الى انخفاض حجم الاستيراد والتصدير وبالتالي انخفاض الضرائب الجمركية ، ولأنها ، ثانياً ، كانت تعني تهديداً بالحرب . وبالفعل ان عدداً من القبائل المهاجرة كانت تتوجه الى سواحل الجزيرة العربية لتعيد تنظيم نفسها من جديد لشن حرب جماعية ضد النظام ، أو للتحرش بسفنه وشل تجارته (راجع الفصلين ١ و ٤) .

وبدا واضحاً ان آل خليفة حينما اخضعوا المزارع والحرفي والتاجر الصغير لشروط قاسية وعاملوا صيادي اللؤلؤ بشكل متسامح لم يكونوا يسعون الى اضطهاد الشيعة وتكريم القبائل السنية . فعلوا ذلك بغية الحصول على اكبر فائدة اقتصادية ممكنة من المصادر الاقتصادية الرئيسية في البلاد : انتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل . تسامحوا مع القبائل السنية لاجتذابها للعمل في تنظيم انتاج اللؤلؤ وتسويقه .

غير ان وقوع انتاج اللؤلؤ تحت السيطرة القبلية ، بحد ذاته يعكس نوعاً من الحكم الذي بدأ يتبلور في منطقة الخليج منذ القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . ففي غياب الدولة بقوانينها الموحدة وانظمتها المحددة ، وسلطاتها المركزية بدأت تبرز التجمعات والتحالفات القبلية كقوة فاعلة في المجتمع تسيطر على الحكم وتتحكم بالمصادر الطبيعية ، اما الذين لم تجمعهم رابطة العصبية القبلية ، كالشيعة والسنة الحضر مثلا ، هؤلاء درجوا انتحال الوظائف والمهن التي لا ترتبط مباشرة بالدولة او بالادارات التي تسيطر على الموارد الاقتصادية .

الفصل الثالث

الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده
المحاكم الدينية

ارتبطت المجالس القبلية بامور ثلاثة: بـالحكـومـة، بسيـادة القبـائـل، وبالسيطرة على المصادر الاقتصادية، ولم تخضع احكامها لقانون موحد كما لم تكن لها الاجراءات القضائية او التشريعيـة الموحـدة. هـذا، بخلاف المحـاكم الشرعية او القضاء الذي تركز في ايدي الفقهاء الذين خضعوا لتعاليم الشريعة المستقاة أولا، من القرآن الكريم، وثانياً، من الحديث الشريف على أسـاس الروايـة والاسناد. كان حكم الفقهاء يطبق بالتفاهم والاقناع والثقة، لا بالقسر والقوة، كما كان يطبق العرف وقرارات المجالس القبلية.

تواجدت في البحرين، وما زالت، ثلاث مجموعات مذهبية: السنة المدينيون والسنة القبليون والشيعة. تبع السنة المدينيون المذهب الشافعي، والسنة القبليون المذهب المالكي، والشيعة من العرب والفرس المذهب الجعفري. خلال حكم عيسى بن علي، خضعت المجموعات السنية، حضرية كانت أو قبلية، لقاضٍ شرعي واحد هو جاسم المهزع الذي اقام المحكمة في بيته الخاص. كان المهزع ينظر في قضايا الاحوال الشخصية كـالـزواج والطلاق والعلاقـات العـائليـة والارث، وفي بعض الاحيان بقضايا الديون وحقوق الملكية، كما نظر في قضايا الجرائم البسيطة كالسرقة والتزوير وانتهـاك المحـرمـات، كـل هـذه خضعت لسلطته ما عدا القروض والديون المرتبطة بانتاج اللؤلؤ والتي كانت من اختصاص محكمة «السليفة» القبلية التركيـب كما مـر معنـا سـابقـاً. وكـان المهزع يقضي، في اكثر الاحيان، بين سكان المدن حسب الشرع الاسلامي، وفيما

يتعلق بالقبائل كان يقضي بالتعاون مع شيوخها محاولاً بذلك تكييف الشرع الاسلامي مع التقاليد القبلية والاعراف. باختصار، لم تكن المحكمة السنية مقياساً لمركزية السلطة بقدر ما كانت وظيفة مكملة لوظائف الحكم القبلي.

وبخلاف المحكمة السنية التي كانت تابعة لسلطة قاض فرد معترف به رسمياً من قبل النظام، انتشرت محاكم الشيعة بدرجات متفاوتة بين المجموعات القروية والمدنية (من مدينة). هذا يدل على ان الفرق بين القضاة الشيعة والقضاة السنة لم يكن يركز على النظم القضائية التي اتبعوها في تطبيق الشرع او على المبادىء العامة التي استندوا اليها في استنباط الشرع من القرآن او الحديث بقدر ما كان يركز على الاختلاف في الاعراف والاجماع والرواية وفي طبيعة القوى الاجتماعية التي حملتهم الى السلطة. من هنا يمكن القول ان الخلاف لم يكن دينياً بقدر ما كان اجتماعياً.

يكمن الفرق التقليدي بين الشرع السني والشرع الشيعي في تشديد احدهما على القياس وتشديد الآخر على الاجتهاد، ولكن النهج المتبع في الحالتين واحد. فقضاة التشريع من السنة والشيعة اعتمدوا على الرواية والاسناد، ولكن ثمة خلاف في المصادر التي تستمد منها الرواية وفي القيمة التي تعطي مصدر الرواية: ففي الوقت الذي يأخذ السنة برواية ابي هريرة، مثلا، يثق الشيعة برواية ابي العباس. الاجتهاد عند الشيعة لا يعني المنطق الفلسفي المستمد من العقل البشري، بل، على العكس، يأخذ مضموناً دينياً مستمداً من مفهوم الامامة وارتباطه بمبدأي الباطن والظاهر. يفترض الشيعة ان العقل البشري عاجز عن ادراك المعنى «الباطني» للنص المنزل، ولا يدرك العقل الا المعنى «الظاهر»، مما يفترض ان معرفة الانسان للنص محصورة بتفسير النص (الاجتهاد) لا بالنص نفسه. المعنى الباطن لا يدركه البشر، انما قد يعملون به، هو سر يدركه الله ومن اصطفاه من البشر (الامام) يشرحه للناس: من هنا اختلاف مفهوم الامام عند الشيعة والسنة. فالامام عند السنة هو الذي يؤم

الناس في الصلاة، اما عند الشيعة فهو الذي اصطفاه الله ليضع الانسان في الطريق المستقيم، وبالتالي، فهو الحكم والحكم. لا مجال هنا، بالطبع، للخوض في تفاصيل هذه التعاليم والمعتقدات والشعائر الدينية ـ همنا في هذا الكتاب تناول الاسس الاجتماعية للقضاء الديني في ظل الحكم القبلي قبل ادخال «الاصلاحات الادارية» الى البحرين. ولا يمكن معرفة هذه الاسس دون البحث في الشعائر والعبادات والطقوس الدينية وتنظيمات رجال الدين، خصوصاً عند الشيعة.

تنظيم رجال الدين عند الشيعة

ينتظم رجال الدين عند الشيعة في ثلاث فئات: الفئة الاولى تضم الشيوخ القضاة المتفقهين في الشريعة الاسلامية، والفئة الثانية تضم الخطباء والملائية (جمع ملا) الذين يعنون بامور الاخلاق والتاريخ الديني والشعائر والتقاليد، وتضم الفئة الثالثة الاسياد او السياد الذين يدعون الانتساب الى العترة الطاهرة، بين الامام علي بن ابي طالب، ولا يدعون بالضرورة معرفة الامور الدينية. ومن الممكن ان تجتمع هذه الاختصاصات والصفات في شخص واحد كما هي الحال بالنسبة لبعض المجتهدين الذين توفرت عندهم السلطة العليا في امور الشريعة والقضاء ومعرفة الشعائر والتاريخ، وفي الوقت نفسه، ينتسبون الى آل البيت الشريف. وكثيراً ما يتواجد المجتهدون في المراكز الشيعية العليا للعلوم الدينية كالنجف في العراق وقم في ايران، ونادراً ما يعملون في الخدمة العامة. ولذا لا نجد في البحرين اليوم اياً من رتبة المجتهدين الشيعة.

قضاة الشرع

يعالج قضاة الشرع عند الشيعة القضايا المتعلقة بالامور الشخصية والعائلية لابناء الطائفة. وتشمل هذه القضايا (حسب السجلات القضائية التي تسنى لي الاطلاع عليها) بمعظمها اموراً كالزواج والطلاق والارث والدين والملكية،

وامورا خاصة كالانحراف الجنسي بين الزوجين، او اللعن والسحر والشتم والحنث باليمين، او في الفشل في تلبية رغبات الزوج او الزوجة الجنسية، او الفشل في مساندة واعالة الوالدين والاطفال، او عدم الوفاء بالوعد. تعقد جلسات « المحكمة »، وقد تقتصر على قاض واحد، المتعلقة بالقضايا الخاصة في سرية تامة، ولا يطلع عليها احد سوى القاضي واصحاب العلاقة، مما يعطي القاضي سلطة كبرى للتدخل في الامور العائلية والشخصية. وكثيراً ما يفتح هذا التدخل امام القاضي مجالا كبيراً لتقوية نفوذه ومكانته الاجتماعية بين ابناء الطائفة هذا على خلاف القضايا المعروضة على قاضي الشرع السني والتي تتعلق بشكل رئيسي بالامور العامة والرسمية كالزواج والطلاق والارث. وبرأيي انه لا يمكن تفسير هذا الفرق بين القاضي السني الذي ينظر، في اغلب الاحيان، في القضايا الرسمية والقاضي الشيعي الذي ينظر في القضايا الرسمية والخاصة الا من خلال بابين اساسيين: باب تفسير الامور الدينية عند الشيعة وارتباط هذا التفسير برجال الدين، وباب بروز قضاة الشيعة والملائية بشكل طوعي على اساس الدعم الشعبي، لا بشكل وظيفي على اساس التعيين الرسمي.

بالنسبة لتفسير الامور الدينية نجد ان السنة يميلون الى اعتبار الدين مجموعة واجبات مسلكية وحقوق شرعية على العبد ان يمارسها كما فرضتها تعاليم الاسلام دون ضرورة التطلع او الاقتداء بنماذج بشرية معروفة اجتماعياً، طبعاً باستثناء النبي محمد ﷺ. اما الشيعة فقد اضافوا الى هذه الواجبات والحقوق ضرورة الاقتداء بعلماء الدين، هذا ما تعارفوا على تسميته بالتقليد. ينطلق مفهوم التقليد، منطقياً، من مبدأي الظاهر والباطن عند الشيعة والقائل ان المعنى الظاهر (العمل) هو الذي تفهمه العامة والذي يحتوي على اركان الاسلام الخمسة، اما الباطن (العلم) فلا يعرفه احد سوى الائمة، ويجتهد أولياء الامر بمعرفته. ولذا يتوجب على العامة الاقتداء بالمجتهدين المعروفين للتخلص من تبعية الاخطاء طلباً للخلاص. ويشمل تقليد العامة للمجتهدين، او من

ينوب منابهم محلياً، عدداً كبيراً من المسالك الاجتماعية والعبادات والواجبات والممارسات الدينية، كما يشمل بعض التصرفات اليومية كالمأكل والملبس والرقص والغناء وشرب القهوة وتناول الطعام المطبوخ بايدي غير المسلمين، او معالجة الاطباء الذكور للاناث المرضى، او تعليم الذكور للاناث، وغيرها. ان ارتباط العامة المقلدين بالمجتهدين او علماء الدين المقلدين يفرض على المؤمن عند الشيعة السعي المستمر لمعرفة الموقف الديني الرسمي في كل شأن مستجد من شؤون الحياة. فان كان الانسان جاهلا لمعنى الباطن وان كان يفتقد الى القدرة الضرورية لاستنباط المعرفة الصحيحة، فلا يبقى عليه، سعياً للخلاص سوى اتباع التعاليم المسلكية التي يقول بها اصحاب العلم والمعرفة الدينيين. انما السؤال الاهم هو من يتبع طريقة من؟ ومن يقلد من؟ فهذا امر متروك للاختيار الفردي وحوله انقسم الشيعة في البحرين الى فريقين: الاخبار والأصول - والمعروف ان هذا الانقسام سائد بين الشيعة في منطقة الخليج والجزيرة العربية اكثر منه في اي مكان آخر. لا نعرف كيف بدأ هذا الانقسام تاريخياً، ولكننا نعرف أنه وجد في البحرين قبل الفتح الخليفي بزمن طويل وكان له دور فعالٌ في عملية الفتح. بالنسبة للبحث الذي نحن بصدده الآن، أي التقليد، فالأخبار يسمحون بتقليد الإمام الحي والميت، وأما الأصول فلا يسمحون إلا بتقليد الإمام الحي.

من وجهة نظر العلوم الاجتماعية، يبدو ان الاختلاف اعمق من ذلك بكثير: إن قول الأخبار بتقليد الإمام الميت يسمح بظهور مستمر للقادة الدينيين الذين يمارسون في الوقت نفسه دور المقلد والمقلد معاً. فهم مقلدون لاتباعهم طريقة الامام الميت، ومقلدون لانهم وضعوا بممارستهم النموذج الذي يجب اتباعه لدى العامة. لقد ولدت عملية دمج الدورين معاً في شخص واحد عدداً من النماذج الدينية التي جمعت الناس في نظام واحد من الورع والتقوى. ولأنهم يسمحون بتقليد الائمة الاموات يقيم الاخبار في البحرين صلاة الجمعة

في الوقت الحاضر بقيادة ثلاثة شيوخ هم: ابراهيم بن ناصر آل مبارك الذي يسكن في قرية عالي، وعبد الحسن بن سلمان من جد حفص، ومنصور بن محمود بن سلمان الذي يسكن في سترة. ولا يقيم الاصول صلاة الجمعة حالياً لعدم وجود امام عادل حي في غيبة «صاحب الزمان» الامام المهدي.

يتوجب على شيخ الاخبار الذي يقوم بالدورين معاً (دور المقلِّد ودور المقلَّد) ان يكون ضليعاً في الشريعة منفذاً لتعاليمها، كما يفترض فيه ان يكون وافر الثقافة قادراً على تحمل ما تطلبه المعرفة من تبعات. وقد تسنى لي مقابلة احد هؤلاء الشيوخ الثلاثة عدة مرات: ترك في نفسي انطباعاً جيداً بالنسبة لصفاء طباعه وهدوئه وحياة التقشف الواضحة التي يعيشها، لا يرفع صوته في الاجتماعات، بل يهمس لمساعده، الرجل، الذي يتولى اعلان طلبات الشيخ بصوت عال. لهذا الشيخ سمعة معروفة في ابرام عقود الزواج ومقاومة «نزوات الطلاق»، ونادراً ما يختلط مع الناس في الاماكن العامة، ولكنه يزار دائماً في بيته، يزار ولا يزور، وهذه من مزايا المنازل الرفيعة. يبقي دائماً على أربع زوجات، ويبرر ذلك بقوله «من اجل اقامة العدل بينهن»، اي انه يأخذ بالآية الكريمة ﴿... فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاثاً ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة...﴾، بمثابة تحد لقدرته على اقامة العدل بين الزوجات الاربع يستجيب للتحدي فيقيم زواج الاربعة بالعدل. والجدير بالذكر ان رجلاً في مثل مكانته، يتحمل وزر كونه المثل والقدوة، كثيراً ما يقع ضحية تناقضات عدة. ففي الوقت الذي يعيش حياة تقشف، يقال عنه انه يمتلك عدداً من الشقق الحديثة في مدينة المنامة تدر عليه مدخولا عالياً، وبينما يقال عنه انه يرفض اجراء الطلاق بين الناس على اعتبار انه يرغب في ان يرى المؤمنين متحدين غير متفرقين، فهو نفسه مارس الفصل وربما الطلاق، كما شاع اكثر من مرة.

يفصل بين عامة الناس من الشيعة وبين الشيوخ الذين يمثلون النموذج المثالي

للتقليد عدد من « علماء » الدين من مرتبة ادنى يلعبون الدور المزدوج نفسه، فهم مقلدون ومقلَّدون في آن معاً. هناك خلاف بين الشيعة في البحرين حول قيمة هؤلاء الشيوخ الدينية والاجتماعية، ولكنهم (اي الشيعة) يجمعون على الصفات الضرورية التي يجب ان يتحلى بها الشيخ المقلد. وكثيراً ما يدور الخلاف حول تطابق هذه الصفات على بعض الشيوخ دون غيرهم، وتتأثر العامة في هذا التقويم بالعلاقات الاجتماعية الاساسية كالانتماءات العائلية، والاصول القروية والجيرة، والمعتقدات السياسية وما شابهها.

الملا او الخطيب

تستعمل كلمة « خطيب » في وصف « الملا » الذائع الصيت، وبخلاف القضاة الذين درسوا الشريعة والعلوم الدينية، يكتسب الخطباء والملائية مهارتهم عن طريق الثقافة الدينية والخبرة الشخصية: فكل من يستطيع التحدث عن استشهاد الحسين (عاشوراء) في اطار التراث الشيعي يصبح « ملا » او خطيباً. لقد حول الشيعة ثورة الحسين ضد يزيد، الخليفة الاموي الثاني، الى ذكرى متقنة الشعائر تستمر ثلاثة عشر يوماً من اول محرم الى الثالث عشر منه. تنتهي الشعائر رسمياً في اليوم العاشر، يوم استشهاد الحسين، لكنها تستمر، بشكل غير رسمي، حتى الثالث عشر من الشهر. ففي الحادي عشر من محرم تؤخذ النساء من اقرباء الحسين سبايا الى الكوفة اولا، ثم الى دمشق، فالمدينة، وفي الثاني عشر يعود زين العابدين، الابن المريض للحسين واصغر اولاده والذي بقي حياً بعد المعركة، الى كربلاء لدفن الموتى.

ليس من الضروري ان تتطابق شعائر استشهاد الحسين مع الحقائق التاريخية لمعركة كربلاء - يتقيد الخطباء بجوهر ثورة الحسين، لكنهم يختلفون كثيراً حول التفاصيل، اذ يتناول كل منهم الموضوع حسب ثقافته ونوعية مستمعيه. لن نبحث ههنا في تفاصيل هذه الشعائر - فهي تتطلب كتابا مستقلا - لكنني

ساتناول باختصار بعض الخصائص العامة لمكانة الملا او الخطيب الاجتماعية وعلاقته بنظام السلطة. وعلي ان اذكر هنا ان هذه الخصائص تعبر عن فهمي الخاص وتفسيري الشخصي للواقع الاجتماعي وقد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية الدينية في هذا المجال - فهي، اي الخصائص، مستمدة من الممارسات المسلكية لمقيمي هذه الشعائر وليس من النصوص الدينية التي كتبت حول هذا الموضوع.

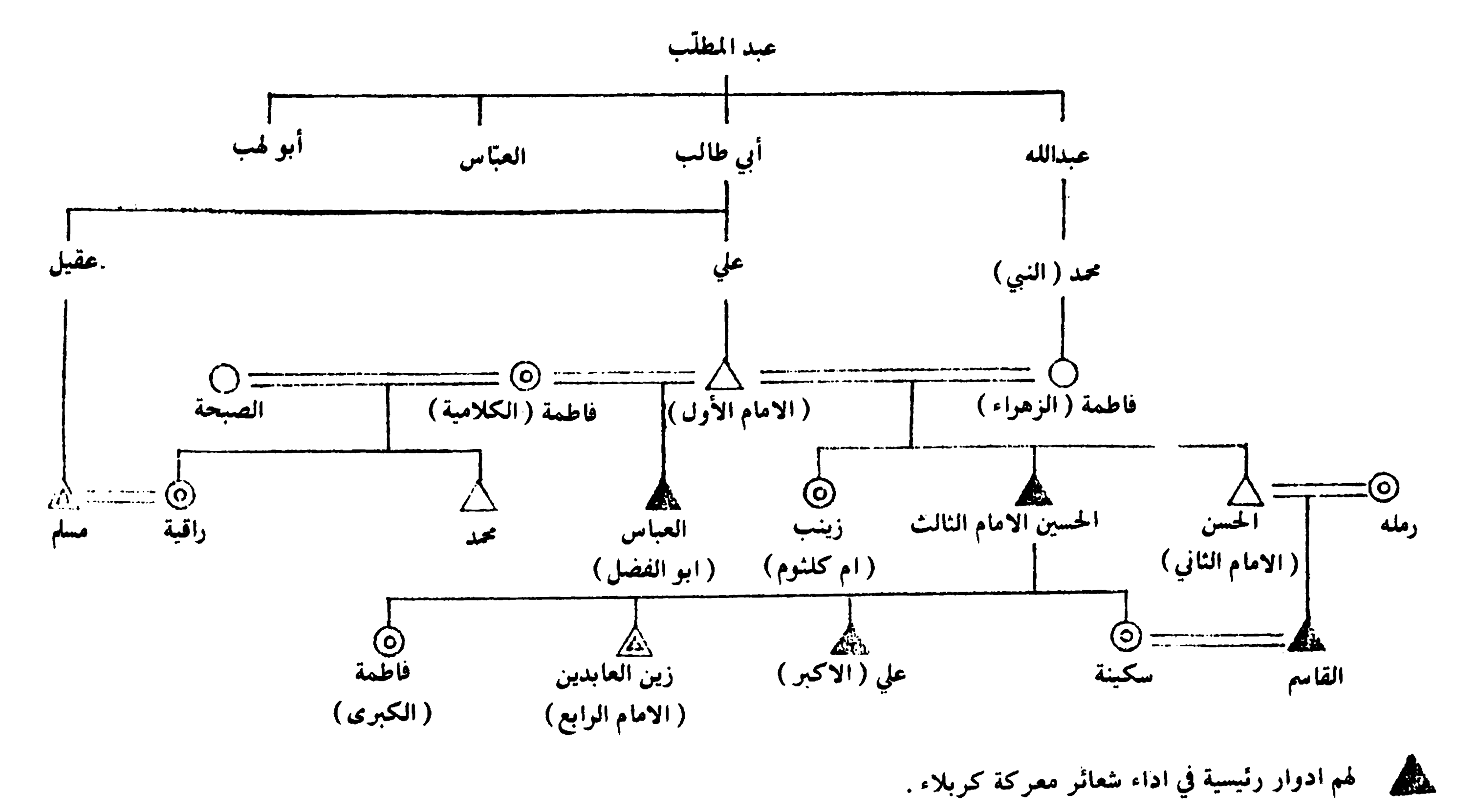
تبدأ شعائر عاشوراء في اليوم الاول من محرم وتنتهي في الثالث عشر منه، وتبلغ ذروتها في اليوم العاشر، يوم مقتل الامام الحسين على ايدي قوات يزيد ابن معاوية. ويروي الملائية والخطباء، بين اليوم الاول واليوم السادس، قصة حملة الحسين العسكرية ضد يزيد من نقطة انطلاقه من المدينة المنورة ومروره عبر مكة حتى وصوله الى كربلاء في العراق. يدافع الخطباء في الايام الستة الاولى من عاشوراء عن موقف الحسين الذي رفض المساومة على المبادىء، مصراً على «الثورة» ضد «الظلم الاموي» ومطالباً بحقه في الخلافة استناداً الى «حديث الغدير»[١]. ويعدد الخطباء في هذا المجال الاغراءات التي عرضت على الحسين بهدف التخلي عن المطالبة بالخلافة، ولكنه يرفضها كلها، يقولون بان الحسين اختير ليكون شهيداً وانه كان يعرف سلفاً قدره. كان قصده من الاستشهاد، كما عبر عن ذلك احد الخطباء، ان يقول للمؤمنين «ان وهب الدماء من اجل احقاق الحق ضرب من ضروب العدالة الابدية». ويشدد الخطباء والملائية، بشكل جلي، على أن تصميم الحسين على متابعة النضال دون الالتفات للمغريات، ودون الالتفات للنتائج المنذرة بالسوء التي كان يعرفها سلفاً، لدليل قاطع على قوة نفسه، وعلى ضعف النفس الإنسانية التي تسقط امام

(١) استناداً الى الحديث النبوي المعروف بحديث الغدير، اذ يقال ان حق الخلافة مناط بالإمام علي وبيته من بعده. الحسن هو الامام الثالث.

الاغراءات والامور الدنيوية كالكسب المادي ومراكز القوى والملذات والخوف على الثورة وضياعها.

صحيح ان شعائر عاشوراء تدور حول شخصية الحسين، الا انها تحمل صورة التضحية الجماعية، نكبة تحل بعائلة باكملها رجالا ونساء واطفالا. لم ينج من الموت الا الامام زين العابدين، وذبح غيره من الاطفال مع من ذبح من الرجال، سبيت النساء ومنهن زينب اخت الحسين، وليلى زوجته ووالدة علي الاكبر، وسكينة ابنة الحسين وزوجة ابن اخيه القاسم، ورملا زوجة اخيه الحسن وام القاسم، ورباب زوجته الثانية، ورقية اخته من ابيه. واستشهد كثيرون من اقرباء الحسين الذكور الذين شاركوا في المعركة ويبلغ عددهم سبعة عشر شخصا. تهتم الشعائر الدينية بثلاثة منهم اهتماماً ملحوظاً، وهم ابو الفضل العباس اخ الحسين من ابيه، والقاسم ابن اخيه، وعلي الاكبر ابنه (انظر رسم ٣). ويذكر تاريخ معركة كربلاء ان الرجال الثلاثة قتلوا في يوم واحدٌ، وهو العاشر من محرم، ولكن عند ممارسة شعائر عاشوراء يخصص يومٌ لكل منهم: يخصص اليوم السابع لاستشهاد العباس، والثامن لاستشهاد القاسم، والتاسع لاستشهاد علي الاكبر، والعاشر لاستشهاد الامام الحسين. كنت اتمنى ان ابحث في الروايات التي تناقلها التراث الشيعي عن الاعمال الخارقة التي قام بها كل شهيد وفي ما تعنيه هذه الاعمال للشيعة، ولكنني لن افعل ذلك لخروجه عن الموضوع الذي نحن بصدده، واكتفي بوصف النماذج البشرية التي كان الشهداء رمزاً لها.

يصف الخطباء والملائية العباس بالرجل القوي رجل المبادىء، صاحب العزيمة التي لا تلين والولاء الذي لا يتضعضع بطل هو لا يخاف غير الله، عادل يحارب الظلم والطغيان بشدة وحماس ودون كلل. امّا القاسم الذي شارك في المعركة وهو يافع، وتزوج سكينة بنت الحسين قبيل وفاته بلحظات قصيرة، فهو رمز الرقة الانسانية واللطف والدفء الذي تلفه الشجاعة والحماس. ولهذا



رسم ٣ : افراد اسرة علي والادوار المحددة لكل منهم في اداء شعائر معركة كربلاء .

تحتفل النساء بيوم القاسم احتفالا كلي الاحترام، ويشعلن الشموع للمناسبة، وكثيراً ما تبرم عقود الزواج في هذا اليوم، فيختلط الفرح بالاسى ـ هكذا ـ معاً في آن. يركز الخطباء والملائية في يوم القاسم على المرأة وحقوقها وواجباتها في الاسلام، وكيفية معاملتها وتعاملها مع الآخرين. اما علي الاكبر، ا إ الامام الحسين، فيعتبره الخطباء، رمز وحدة الاسرة، رمز التعاون والتضامن، فهو الذي هرع لنجدة والده الحسين عندما ترك وحيداً في ساحة المعركة يعاني الظلم والجور بعد قتل الاخوة وابناء الاخوة، وابناء العم. ويركز الكثير من الملائية في يوم علي الأكبر على العلاقة بين الآباء والابناء وعلى القواعد التي تحكم مثل هذه العلاقة في الاسلام. اما الحسين فهو الشهادة ذاتها، ذروة التضحية، ونموذج الامام الذي يجب ان يقلَّد، انه الحق الذي لا يقهر والعدل الذي لا يساوِم ولا يساوَم عليه.

بالرغم من اختلاف القيم والعلاقات الاجتماعية التي يرمز إليها الشهداء فانهم، أي الشهداء يختلفون في شجاعتهم واقدامهم وطريقة استشهادهم. وهنا يروي بعض الخطباء والملائية ان الشهيد، قبل وقوعه في ايدي الاعداء، قتل العشرات والمئات منهم، وبعضهم من يقول انه قتل الآلاف والملايين ـ وطبعاً، الغاية من المبالغة في العدد اظهار قوة الشهيد وبطولته. غير ان المصادر الشيعية الرسمية تقدر عدد القوات التي حاربت في صفوف الحسين بين ٤٥ و٨٢ شخصاً في الوقت الذي بلغت فيه قوات العدو وحوالي ٣٠ الف مقاتل (المقرم ١٩٧٢: ٢٧٠ ـ ٢٧٢). بعد ان ينهي الشهيد جولته الاولى من القتال يطلب الماء ليروي ظمأه، فيمنع الاعداء عنه الماء فارضين حصاراً حول المشرعة وهي نبع الماء الوحيد في ساحة المعركة. وعندما يعود الشهيد إلى معسكر الحسين، يوري ظظمأه بمعجزة، بمص اصبع الحسين او لسانه او خاتمه، يكر من جديد فيقتل المزيد من جند العدو. واخيراً يقع في شرك نصب له غدراً، يقتله «ملعون» دون رحمة، وتشوه جثته: وتقطع اوصاله ارباً. وبعد قطع رؤوس

الشهداء تؤخذ في اليوم الحادي عشر من شهر محرم الى دمشق مع السبايا من النساء. يبدأ المستمعون بالصراخ والبكاء تعبيراً عن حزنهم الشديد لمقتله، وتقول العامة ان الملا او الخطيب الجيد هو الذي يستطيع استدرار الدموع من عيون مستمعيه بكثرة. وبعد انتهاء الشعائر، التي تستمر حوالي الساعة، يعود الناس، الذين امتلأت عيونهم دموعاً، الى متابعة حياتهم العادية.

يمكن تصنيف الخطباء والملائية الذين عرفتهم في فئتين: فئة تركز على الحوادث التاريخية للمعركة، اي على السيرة، وفئة تعتبر المعركة رمزاً بعيداً عن حقوق الثائر ضد الظلم في كل زمان ومكان. تعيد الفئة الاولى القصة بشكل روتيني، وينتمي لهذه الفئة معظم الملائية الذين حفظوا تفاصيل المعركة عن ظهر قلب وراحوا يتلونها ببساطة في المناسبات الدينية دون اي تغيير في النص ليتماشى مضمونه مع ما يستجد من ظروف سياسية واجتماعية. وعلى عكس ذلك، تعمد الفئة الثانيةالى الافلات من قيود الورتين لتربط حوادث المعركة زمن الحسين ببعض مشكلات الساعة كالحقوق العمالية والنقابية، او الاجور والاسعار.

ان نسبة اشتراك شيعة البحرين في شعائر عاشوراء عالية جداً، كل حسب قدرته ومنزلته الاجتماعية. يقيم الرجال والشباب الشعائر في المآتم، وتتجمع النساء والفتيات اما في غرفة ملاصقة للمأتم بنيت لهذا الغرض او خارج المأتم في بيوت خاصة مجاورة له. الكل يصغي بهدوء لخطاب الخطيب أو الملا الذي لا يكاد يصل الى حادثة الاستشهاد حتى ينفجر المشاركون بالبكاء وبصيحات اللوعة والحزن. وابتداء من اليوم الثامن، يوم مقتل القاسم، تبدأ المواكب، وأكثرها من الشباب، بالتطواف في شوارع الاحياء والقرى الشيعية ضاربة على صدورها بشكل ايقاعي وفقاً لانغام عاشوراء الحزينة. وسنتناول في الفصل الثامن بشيء من التفصيل تنظيم هذه المواكب وعلاقتها بالسلطة والتماسك الاجتماعي - نكتفي هنا بالقول ان نفوذ اصحاب المآتم يقاس بكثافة وضخامة

المواكب التابعة لهم.

تعبر الاناشيد عن الاتجاهات السياسية للمجموعات التي تؤلف المواكب. ففي الوقت الذي يركز فيه اصحاب الميول الاشتراكية على الظلم العمالي وعدم المساواة، يركز رجال الدين المتعصبون على مسألة الاضطهاد الشيعي[1]. وتشهد المواكب زيادة كبيرة في العدد يوم مقتل الحسين في اليوم العاشر، حيث يعمل كل مأتم على تنظيم موكبه الخاص، فتتنوع الفصول وتختلف المشاهد. وهاكم وصف لبعض هذه المشاهد باختصار: في احدى هذه المشاهد، يتقدم الموكب ببطء على صوت قرع الطبول، ويضرب المشاركون فيه ظهورهم ضرباً خفيفاً برزمة من السلاسل تسمّى «الصنغل»، ويترك الضرب جروحاً طفيفة على الطبقة الخارجية من الجلد. وفي موكب آخر يلبس المشاركون قماشاً ابيض اللون، يضربون مقدمات رؤوسهم المحلوقة بالسيوف مرددين بشكل ايقاعي حزين «حيدر.. حيدر.. حيدر..» تيمناً بالامام علي[2]. يعتقد الكثير منهم ان الدم المتناثر على الجسم من جراء الضرب يرمز الى هول الحياة عندما يسود الظلم في العالم، ولا تستعاد العدالة الا عند عودة الامام الغائب، «صاحب الزمان».

وتسير، بين موكب وآخر، مجموعات صغيرة تعيد كل منها مشهداً خاصاً من معركة كربلاء. ترى الخيول والجمال المغطاة باقمشة خضراء وسوداء تسير بمفردها ترمز الى ان فرسانها قتلى (الانفراد) وانهم من اهل البيت (اللون الاسود والاخضر). وترى الصور الكبيرة للحسين مقتولا على يدي الشمر الغدار، او ماسكاً بيد ابنه الصغير يرد عنه شر الاعداء، او ترى صورة طفل صغير راكباً على صهوة جواد ضارباً في الارض وحيداً، مثله كمثل زين

(١) المصادر التاريخية تقدر عدد جنود الحسين بسبعين، وعدد جنود الخليفة الاموي بثلاثة آلاف ونيف.

(٢) استعمال السلاسل والسيوف والطبول والموسيقى في هذه المناسبات ادخل من قبل الشيعة الفرس في اواسط الثلاثينات من القرن الحالي.

العابدين ،أبن الحسين ،الوحيد الذي نجا من الموت . ان شيعة البحرين ، بخلاف شيعة لبنان ، لا يمثلون احداث كربلاء في رواية واحدة تتماسك أحداثها بعضها مع البعض الآخر ، بل يقيمون المشاهد المتنوعة المأخوذة من تاريخ المعركة واحدة واحدة كعودة النساء السبايا الى المدينة ، وزواج القاسم من ابنة عمه سكينة ابنة الحسين ودفن الشهداء ، وغيرها من المشاهد المتفرقة . يشير مشهد دفن الشهداء الى الاعتقاد بأن زين العابدين عاد الى كربلاء في اليوم الثالث عشر من محرم لدفن مَن استشهد في ارض المعركة .

تبدأ المواكب بالخروج في عاشوراء حوالي الساعة الثامنة صباحاً وتستمر حتى الساعة الواحدة او الثانية بعد الظهر ، هذا كما شاهدتها في مدينة المنامة عام ١٩٧٥ . وعند انتهاء المسيرات يعود الجرحى من « المعزين » كل الى مأتمه ليغسل جروحه بماء الحسين الذي يعتقد بأنه يشفي الجروح فوراً . وبعد غسل الجروح تقدم للمعزين وجبة مجانية تسمى « عيش الحسين » يدعى اليها عامة الناس ، ويرحب بكل من يرغب دخول المآتم للمشاركة في « عيش الحسين » وعادة لا يدخل سوى من والى مؤسسي المأتم ومدبري شؤونه سياسياً واجتماعياً .

الشعائر الشيعية الاخرى

يبدأ محرم بسلسلة طويلة من ايام الحداد التي تعرف محلياً بـ « التحاريم » والتي تستمر حتى الشهر التالي صفر . يحتفل الشيعة في الخامس والعشرين من محرم بوفاة زين العابدين ، وفي السابع منه بوفاة الامام الحسين (الامام الثاني) ، وفي السابع عشر بوفاة الامام الرضا (الامام الثامن) ، وفي العشرين بـ « عودة الرأس » ، اي بمعجزة عودة رأس الحسين من دمشق ليلتحم بجسده في كربلاء . ويحتفلون في الخامس والعشرين بموت زين العابدين ، وفي السادس والعشرين بموت مسلم إ عقيل ، وفي السابع والعشرين بموت النبي يحي ، وفي الثامن العشرين بموت النبي محمد (ﷺ) يحتفل السنّة بميلاد النبي وموته في اليوم

نفسه في ١٢ ربيع الاول. وفي نهاية صفر شهر الحداد، يحتفل الشيعة بشعار يسمونه « حرق صفر »، اذ يهرع الاطفال والنساء الى الشواطيء ويلقون بالمشاعل في البحر وهم ينشدون « حرق صفر .. حرق صفر ».

يقيمون شعائر التحريم في اوقات مختلفة من التقويم الاسلامي: يحتفلون بوفاة الحسن العسكري (الامام الحادي عشر) في الثامن من ربيع الاول، وبوفاة فاطمة الزهراء في اليوم الاول من جمادي، وبموت الامام الصادق (الامام السادس) في اليوم السابع عشر من رجب، وبموت موسى الكاظم في الخامس والعشرين من رجب، وبوفاة الامام علي لمدة ثلاثة ايام بين ١٩ و٢١ رمضان. يتوقف الشيعة في هذه المناسبات المتعددة للوفيات عن العمل، ويتجمعون كل في مأتمه يقرأون سيرة الامام المتوفي الذي يحتفل بذكراه. ويكتب نص خاص لكل وفاة يحتفل بذكراها، وعندما لا يتوفر النص المناسب يستعيضون عنه بقراءات مأخوذة من معركة كربلاء واستشهاد الامام الحسين[١].

بالاضافة الى هذه الشعائر الموسمية العامة، هناك شعائر اخرى تقيمها النساء بصورة مكثفة ومتكررة في منازلهن الخاصة. تقيم نساء الحي الواحد مرة في الاسبوع، وبالتناوب مرة في كل بيت او في بيت الملا، جلسات دينية يسمونها « عادة » أو « قراءة » تقرأ فيها نصوص موت الإئمة. ويختار كل فريق النص الذي يشاء، انما اكثر النصوص قراءة هو الذي يروي مقتل الحسين. وتضم جلسات « العادة » النساء والفتيات من مختلف الاعمار، ويحضرها احياناً بعض الصبية الصغار، وعندما تأتي القارئة الى مقطع مقتل الشهيد، تبدأ المشتركات بالبكاء وبآهات اللوعة والاسى ـ مما يدل على انتهاء الجلسة.

ويقابل هذه الشعائر الخاصة بالوفيات عدد مماثل من المواليد التي تقام لكل

---

(١) نصوص كهذه تضم عبد العظيمي (١٣٨٢)، والسميسم وغيرهم.

امام ونبي، ويصادف احياناً ان النص الواحد يتضمن قراءات مواليد ووفيات في آن واحد. الا ان الفرق بينهما، من وجهة النظر المسلكية، كبير: فشعائر المواليد، بخلاف الوفيات، تعمها البهجة والفرح وتشارك فيها النساء بنوع خاص دون الرجال. وليست «المواليد» مناسبات دينية وبالتالي لا تتبع تقويماً محدداً، وانما تقام في مختلف المناسبات الاجتماعية كالزواج والختان وعند ولادة طفل او في اليوم السابع وغيرها من المناسبات. ومن العادة ان تقيم زوجة الرجل الذي قصد مكة للحج «مولداً» بالاشتراك مع اقاربه وجيرانه، ويكون المولد في البحرين في اليوم السابع من الحج للرجل في مكة. يركز الشيعة في شعائر الوفاة على مقتل الحسين، اما في المواليد، فيركزون على مولد النبي في الافراج بقولهم ان مولد النبي يشرف المسلمين اما مقتل الحسين فيعيرهم. تقام المواليد في جو هادىء بعيد عن التشنج تقدم فيه أنواع متعددة من الاطعمة والأشربة كالموالح والفاكهة والشاي، وتدخن فيه النارجيلة «الجدو» ويختلط كل ذلك بالاغاني والاحاديث وهتافات الفرح.

وتقيم النساء جلسات «النذور» المختلفة بمناسبات متنوعة في بيوتهن حيث يقرأن مقاطع من كتاب «حلال المشاكل» الذي هو في جوهره قصة الامام علي مع عبدالله الخطاب. وبينما تركز شعائر المواليد على النشاطات الاجتماعية كالولادة والزواج والحج، فان النذور تركز على المشكلات الشخصية الخاصة كالمرض والفشل في الحب، والرغبة في طفل ذكر، وما شاكلها. وتترافق هذه النذور دائماً مع زيارة احد الاضرحة الشيعية المتعددة والمنتشرة في مختلف انحاء البحرين كضريح صعصعة الذي يقع قرب قرية عسكر، وضريح الشيخ ميثم قرب الجفير، وضريح العلوية في جبلة حبشي، وضريح عبد العزيز في الخميس، وضريح الامير زيد في المالكية. والمعروف ان هذه الاضرحة هي مدافن لقضاة معروفين، وفقهاء مشهورين، وابطال دينيين ابلوا بلاء حسنا في المعارك، او لرجال علم وادب في العالم الشيعي. تتميز الاضرحة عن غيرها من الابنية

المجاورة بنصب الاعلام الخضراء والسوداء وربما الحمراء والزرقاء، على القبر. قبل الاصلاحات الادارية في العشرينات، وقتما كانت البحرين تعيش في ظل الحكم القبلي، كان شيوخ الدين ينظمون هذه المزارات ويشرفون على الهبات الممنوحة لها، اما اليوم فتشرف عليها دائرة الاوقاف الجعفرية في وزارة العدل.

ان الغاية من هذا البحث حول مختلف الشعائر الشيعية هي اظهار طبيعة الممارسات الدينية التي يتعامل معها رجال الدين من الخطباء والملائية، والتي تكون في الاساس قاعدة ارتباطهم بالسلطة. فالملائية اختصاصيون في هذه الشعائر، ومعظمهم كتب او نقل الكتب المستعملة فيها: يشرفون على ادائها بناء على دعوات خاصة يتبلغونها من العامة، ويتقاضون مقابل ذلك «شرفية» تتفاوت حسب شهرة الملا والمركز الاجتماعي لمنظم الدعوة. ففي ذكرى عاشوراء، مثلا، يتم الاتفاق بين الملائية والمآتم على اداء شعائر عاشوراء لقاء اجر يتراوح بين ٣٠ ديناراً و٨٠٠ دينار بحريني، يرتفع الاجر بارتفاع سمعة الخطيب وشهرته. وفي عام ١٩٧٥ كان الخطباء والملائية الذين تقاضوا اجوراً مرتفعة كلهم من التبعية العراقية. والجدير بالذكر ان هذه المكافآت المادية التي يحصل عليها الخطباء والملائية من المآتم لا تشكل سوى جزء من مدخولهم العام: فمنهم الوسيط وسمسار العقارات والتاجر والمقاول والمدرس وغير ذلك من المهن والحرف.

اما قضاة الشرع الذين تمرسوا في الفقه والشرع فيكسبون معيشتهم بوسائل مختلفة تماماً عن الخطباء والملائية بتقاضي رواتب محددة من الحكومة بالاضافة الى «شرفيات» يتقاضونها لقاء اجراء عقود الزواج والطلاق. جرت العادة قبل الاصلاحات الادارية في العشرينات ان يأخذ القاضي خمس قيمة المهر، اما اليوم فيأخذ ما قيمته ٥ دولارات عن كل عقد نكاح او طلاق. «الشرفيات» التي يحصلون عليها بالنسبة الى مكانة الفرد مالياً واجتماعياً، فالاغنياء يدفعون

بسخاء طلباً للجاه، ويدفع الفقراء ما تيسر. ثم ان قضاة الشرع ـ ولا ينطبق هذا القول على الخطباء والملائية ـ يأخذون ما يعرف بـ «حق الامامة»، اي مجموع خمس المهر (المقدم)، وخمس مصاريف الحج الى مكة او الى الاماكن المقدسة في النجف وكربلاء، وخمس الادخار السنوي. يجب التنويه في هذا المجال ان الخمس لا يحسب بدقة، ولا يعطى الى القاضي على اعتبار انه نوع من الضريبة الالزامية، انما يقدم له كمكافأة في المناسبات المختلفة. وجرت العادة ان يمنح القاضي هذه المكافأة بشكل سري نهاية وليمة تقام على شرفه في بيت المضيف. واذا اخذنا بعين الاعتبار سرعة الارتقاء الاجتماعي طلباً للجاه في البحرين اليوم ومدى استعداد الناس إلى بذل المال لاكتساب هذا الجاه، أدركنا قيمة هذه المكافآت التي ينالها بعض قضاة الشرع والتي تشكل بحدّ ذاتها دخلاً مرموقاً.

المفروض بقاضي الشرع ان ينفق جزءاً مما يحصل عليه من مال على «ضروريات الحياة» وينفق الجزء الآخر على دعم التعليم الديني الذي يأتي على المنوال التالي: يدرس عدد كبير من قضاة الشرع البحرينيين على ايدي مجتهدين معروفين في المعهد الديني في النجف، وهناك يختار الطلاب المجتهد الذي يفضلون الدراسة لديه. وغالباً ما يقبل الطلاب الجدد على المجتهد المشهور والميسور الذي عنده الكفاءة العلمية والقدرة المالية لاعالتهم، ويعتمد المجتهد في هذا الامر على ما يتلقاه من تلامذته المتخرجين والمنتشرين في انحاء متفرقة من عالم الشيعة على ادارة العدل الديني وتنفيذ احكام الشريعة. من المفروض، مبدئياً، على قاضي الشرع أياً كان وحيثما كان ان يرسل الى استاذه في النجف خُمس ما يكسبه من مال، انما يصعب عملياً التحقق من هذا الامر الذي تتداخل به امور عديدة لا تمتّ الى الناحية الحسابية بشيء، كسمعة القاضي وشهرته، ومزاياه الشخصية، ومدى ارتباطه بالمعاهد الدينية المركزية في النجف. المعروف في البحرين ان قضاة الشرع يستعملون جزءاً من هذه

« الاخماس » لتغطية مصاريف بعض الطلاب المقربين او الاتباع ممن يرغب في دراسة الشريعة الاسلامية في النجف.

الاسياد او السيّاد

اما السياد او الاسياد فهم فئة من الشيعة يدعون الانتساب الى البيت العلوي الشريف عن طريق التسلسل، يرتبطون بربـاط النسب بالامـام علي، ولا يصبحون « اسياداً » عن طريق التعليم الديني او الفقه كما يفعل الخطباء او الفقهاء، يتميز السيد عن قاضي الشرع او الملا بلباسه العمامة الخضراء او السوداء : الاسود يرمز الى البيت الهاشمي والاخضر الى البيت العلوي[1]. وقد يحدث ان يكون القاضي او الملا او الخطيب « سيدا »، وبذلك، يعتلي العمامة الخضراء او السوداء دلالة على تسلسله الشريف، والا فلا يلبس الاخضر او الاسود ولا يميز نفسه عن العامة بلباسه. ليس ثمة اجماع عند العامة على من هو السيد، فهذا ادعاء يصعب اثباته تاريخياً ـ انما المتعارف عليه هو ان السيد إِا سيد يرث اللقب عن اجداده ويسوقه الى اولاده واحفاده. وينتمي السادة الى فئات اقتصادية واجتماعية متنوعة: منهم الفقير والغني، الموظف والعاطل عن العمل، الامي والمتعلم، المثقف وغير المثقف، التاجر والفقيه، الملا والخطيب، المدرس والفنان، صاحب الدكان والتاجر، الكاتب والسائق. يعامل بعضهم باحترام شديد بينما يعامل الآخرون وكأنهم أتباع، وحقيقة الأمر ان الذين لا يتمتعون بما يرفع من شأنهم في المجتمع او ما يميزهم عن غيرهم اجتماعياً قلما يجاهرون باصولهم الشريفة وان كانت صحيحة.

بعد اقامتي في البحرين لمدة سنة، بتّ أميل للاعتقاد ان الملائية والخطباء الذين جاؤوا من أصل أجنبي يميلون الى الادعاء بانتسابهم الى البيت الشريف

---

(١) العباسيون ينتمون الى البيت الهاشمي وليس الى البيت العلوي، اي بيت علي الامام الاول. يرمز إلى العباسيين باللون الاسود.

اكثر من غيرهم من السكان المحليين. فالانتساب الى سلالة آل البيت يمنح هؤلاء وضعاً اجتماعياً مميزاً ويعدل من طبيعة علاقاته وتفاعلاته مع الناس. فقد يؤمن هذا الادعاء للبعض مورد رزق، اذ يعتبر الشيعة بأن مساعدة السادة واجب مفروض، كالزكاة، بخلاف الهبات التي تعطى للفقراء العاديين والتي هي عندهم نوع من الصدقة المستحسن اعطاؤها ولكنها ليست فرضاً تقره التعاليم الدينية.

الحكم القبلي والسلطة الدينية

بعد هذا العرض السريع للسلطات الدينية وتنظيمات رجال الدين عند الشيعة نتناول الآن كيفية تعامل هذه السلطات والتنظيمات مع الحكم القبلي اثناء حكم عيسى إ علي، متخذين منه نموذجاً من نماذج الحكم القبلي في الخليج. بخلاف المجالس القبلية التي اهتمت بالسيطرة على الموارد الاقتصادية واستغلالها، كانت المحاكم الدينية تعالج شؤون الناس الشخصية والاجتماعية. وكانت المحكمة السنية جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم تعمل على تكييف الشريعة الدينية الى متطلبات السيطرة القبلية، وكان امراء المنامة والمحرق وفداويتها ينفذون احكام المجالس خصوصاً فيما يتعلق بالسكان الحضر الذين لم ينحدروا من اصول قبلية. وفيما عدا الشرع، لم يكن عند اهل السنة شعائر مستديمة تتطلب معرفة خاصة في شؤون الدين والتراث. صحيح ان المتدينين السنة في البحرين يقيمون حلقات دينية خاصة، يتناوب فيها الحضور على قراءة النصوص الدينية ويرددون الاناشيد في مدح الرسول، غير ان هذه الحلقات ما هي إلا حلسات ذات مضمون ديني يشارك فيها الاصدقاء والجيران ولا تتطلب معرفة عميقة لأصول الدين.

بخلاف محاكم السنة، كانت محاكم الشيعة تعمل خارج تركيبة الحكم والحكومة، وكانت احكامها تقر بالاجماع المستمد من التقاليد، لا بالقسر

المستمد من الحكم القبلي. وكان القضاة وحدهم، دون غيرهم من رجال الدين الشيعة، يمارسون السلطة مباشرة من خلال معرفتهم للشرع الجعفري. اما الملائية والسادة فانحصر نفوذهم في تدعيم الوازع الديني والتماسك المذهبي. للقضاة وحدهم الحق في عقد جلسات المحكمة، وتسوية الخلافات الشخصية والجماعية، ومعالجة المسائل المتعلقة بالانحراف المسلكي. ومقابل ذلك، كان القضاة يحصلون على الزكاة وغيرها من المكافآت المادية التي تعطى لهم طوعاً لا فرضاً، كما وانهم كانوا يشرفون على ادارة الاراضي الموقوفة للامام الحسين وتدبير ريعها.

وكانت ممتلكات الوقف قبل العشرينات تضم الاضرحة، وحضور الاسماك، والبساتين والاراضي المرزوعة، والبيوت والمحلات التجارية التي كانت، بمجموعها، تشكل مدخولاً كبيراً. وكان من المفروض ان يعاد توزيع ريع هذه الاوقاف بواسطة قضاة الشرع على الخدمات الدينية الآنفة الذكر. والجدير بالذكر هنا ان عملية اعادة توزيع وظيفة من وظائف الحكم، الامر الذي فرض على القضاة الشيعة دوراً مزدوجاً ومتناقضاً في الوقت الذي اعتبرهم فيه الحكم القبلي مجرد رؤساء وعلماء دين اعتبرهم اتباعهم وكأنهم السلطة «الشرعية» في البلاد. هذه الازدواجية في الادوار ولدت كثيراً من الخلافات بين السلطات الدينية الشيعية وبين العهد الحاكم، كما كانت ايضاً مصدراً دلاً لـ «تهم الفساد» التي وجهها مختلف الفرقاء، بما فيهم رجالات الشيعة، ضد قضاة الشرع.

يظهر المسح العام الذي حصل في منتصف العشرينات ان ممتلكات الوقف الشيعي فاقت مملتكات الوقف السني بنسبة كبيرة (راجع الجدولين ٢ و٣)، مع العلم انها كانت كلها خاضعة للاشراف الشخصي لقضاة الشيعة. هذا يعني ان قضاة الشرع الشيعة، بخلاف قضاة السنة، كانوا يتمتعون بنفس الامتيازات التي تمتعت بها المجالس القبلية من حيث السيطرة على الموارد وممارسة السلطة بشكل

مستقل عن الحكم. كانت الارض التابعة للاوقاف تؤجر الى المزارعين على نفس النسق المتبع في «مقاطعات» النخيل الخاضعة للمجالس القبلية، وكان عامة الشيعة يستشيرون القضاة الشرعيين تماماً كما يستشير رجال القبائل رؤساءهم، مما يدل ان الفرق بين الحالتين كان يكمن في المضمون لا في الشكل. فالقضاة استندوا في معالجة القضايا الحياتية على الشرع الاسلامي، بينما اعتمد شيوخ القبائل على الممارسات العرفية. وباختصار، كانت المحاكم الدينية عند الشيعة، من حيث الشكل، بديلا عن الحكم الذي سيطرت عليه القبائل السنية.

لم يكن قضاة الشرع الشيعة موظفين رسميين خاضعين لتنظيم هرمي متسلسل، بل كانوا قياديين خرجوا من صفوف الشعب، واستطاعوا الوصول الى المكانة التي يحتلونها بفضل مهارتهم الشخصية وشعبيتهم. صحيح أن أتباعهم صنفوهم في درجات متفاوتة من حيث النفوذ والسلطة، ولكن هذه الدرجات لم تكن تخضع لأي تركيب بيروقراطي واضح، بل كانت ـ أي السلطات ـ تستمد من مدى اتساع النفوذ والشعبية. وهنا تجب الاشارة الى ان بعض القضاة نال مرتبة اجتماعيةً عظيمةً وتمتع بسلطة قوية تجاوزت أحياناً وظائفهم المحلية، وكان آنذاك من الطبيعي ان يدخل هؤلاء القضاة في صراع مع الحكم: كانوا بديلاً عنه ينافسونه السلطة. هكذا كانت الحال، مثلاً، بالنسبة للشيخ خلف العصفور الذي عمل بشكل مستقل عن الحكم مستمداً سلطته مباشرة من أتباعه لا من الحاكم، فجاء ذلك الوضع مخالفاً لمركز قاضي الشرع السني، الشيخ جاسم المهزع، الذي عمل كجزء لا يتجزأ من الحكم القبلي.

فلا عجب اذن ان نرى الشيعة بقيادة اعيانهم، اكثر حماساً للمطالبة بالاصلاحات الادارية التي كانت موجهة، في العشرينات، ضد تركيبة الحكم القبلي وجميع اجراءاته والاسس التي قامت عليها (راجع الفصلين التاليين). الا ان تأييد الشيعة المطلق للاصلاحات لم يكن يعكس رغبتهم في التجديد وتبني النظم الحديثة بقدر ما كان يعكس رفضهم للحكم القبلي، والدليل على ذلك

ان ممثليهم الدينيين في المجلس الوطني سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ حاولوا الوقوف في وجه المحاولات المختلفة لتحديث القانون والخدمات الحكومية المرتبطة به (انظر الفصل التاسع للتفصيل).

الفصل الرابع

الاستعمار وإدخال النظام البيروقراطي

أرست الاصلاحات التي جرت في العشرينات قواعد البيروقراطية في الخدمة المدنية والتي تميزت، ولو نظرياً، بمركزية السلطة والتدرج والوظائف وتوحيد القانون. ولكن التنظيم البيروقراطي لا يعمل تلقيائياً بشكل آلي، بل يتأثر دلماً بالنظام الاجتماعي الذي يوجد فيه. ان تعريف (فيبر ١٩٥٤: ٤٣٩) للبيروقراطية على انها تنظيم يؤمن « الدقة » والسرعة، والثبات، وسهولة الوصول الى السجلات، والاستمرارية والسرية الممكنة، والوحدة، والتعاون الشديد، والحد من اسباب الاحتكاك وتقليل النفقات وعدد الموظفين، تعريف مثالي يتبدل حسب ما تفرضه العوامل الاجتماعية والحضارية الفاعلة في المجتمع. من هنا تأثرت البيروقراطية التي ظهرت في البحرين في العشرينات بعوامل عديدة اهمها: التدخل الاستعماري، ظهور النفط، نيل الاستقلال، تركيبة البلاد الاجتماعية، ونظام الحكومة القبلي. نعالج اولا تسلسل الاحداث التي فرضت ايجاد البيروقراطية في البحرين والتي عرفت تاريخياً بالاصلاحات الادارية، ونعمد، بعد ذلك، الى دراسة ما كان لهذه الاصلاحات من تأثير على حدود التفاعل بين القبائل والفلاحين وسكان المدن.

ازدواجية السلطة

لم تظهر البيروقراطية في البحرين بشكل مفاجىء، نتيجة خطة شاملة رسمها المستعمر عن سابق قصد وتصميم ونفذها هكذا بضربة واحدة، بل جاءت

بشكل تدريجي، كردة فعل لحوادث تاريخية معينة لعب فيها البريطانيون وبعض القوى المحلية ادواراً مختلفة. لم تكن البحرين مقصودة كهدف للاصلاح ـ حقيقة الامر ان البريطانيين اختاروها أولاً مركزاً لعملياتهم التجارية في الخليج، وهذا ما دفعهم لاحقاً للقيام بالإصلاحات المعهودة.

بدأ وجود البريطانيين في منطقة الخليج بشكل فعال بعد ابرام المعاهدة العامة للسلام عام ١٨٢٠، وظلت المصالح البريطانية حتى نهاية القرن التاسع عشر تجارية في اساسها بالرغم من بعض الاهتمام في شؤون الادارة المحلية بادىء ذي بدء. انصب اهتمام المسؤولين البريطانيين على تحسين حركة المرافىء، وعمليات انتاج اللؤلؤ، وحركة الواردات والصادرات، وعلى النظام السياسي العام الذي يسهل التجارة الدولية وينشطها[١]. وكانت البحرين في ذلك الوقت تحت سلطة المفوض البريطاني المقيم في بوشهر ومساعده الهندي (آخرهم آغا محمد رحيم) الذي اتخذ المنامة مركزاً له. وعمل بهذا التدبير من عام ١٨٢٩ حتى عام ١٩٠٠ عندما عين مسؤول بريطاني في هذا المركز في البحرين. وفي عام ١٩٠٤ تغير المنصب البريطاني في المنامة من «مساعد» الى «مفوض» سياسي، وبدأ بذلك عهد جديد في العلاقات البحرينية البريطانية التي كانت بداية التغير في نظام السلطة[٢]. وفي عام ١٩٣٥ تأسست القاعدة البحرية البريطانية في مدينة المحرق، وفي عام ١٩٤٦ نقل مقر المندوب السياسي البريطاني في الخليج الى البحرين.

بدأت البحرين منذ عام ١٨٢٠، تتمتع بمكانة خاصة في سياسة بريطانيا الخليجية، فهي الباب الرئيسي لشرق الجزيرة العربية والمركز المهم لتجارة الترانزيت وصيد اللؤلؤ. فقد جعلت اتفاقيات عامي ١٨٨٠ و ١٨٩٢ البحرين

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٨٧٥ ـ ١٩٠٠

(٢) مكتبة الهند الشرقية ٥٥ : L/P&S/١٠/١٠٤٣

بالفعل محمية بريطانية، إذ أنه، تبعاً لنصوص هذه الاتفاقيات، وافق الحاكم على أن تصبح مسؤولة عن سياسة البحرين، وتحميها من كل اعتداء خارجي، كما وافق على القبول بـ «النصائح» البريطانية فيما يختص بولاية العهد وشؤون الجمارك والتسهيلات الضرورية للمرافىء[1]. وفي تلك الأثناء أخذ ازدهار اللؤلؤ ـ الذي شهدته البحرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والذي توافق مع الاستقرار السياسي في الخليج ـ يجتذب الى البحرين أعداداً كبيرة من العمال والمستثمرين والتجار الأجانب.

وخلق هذا التواجد الكبير للأجانب، هذا التواجد الذي لم تعرفه البحرين في تاريخها من قبل، مشكلة قضائية جديدة تتعلق بكيفية تعامل الهيئات الرسمية في البحرين مع الرعايا غير البحرينيين. ولم تكن هذه المشكلة مطروحة رسمياً قبل عام ١٩٠٤ ذلك ان العرف، قبل هذا التاريخ، اعطى البريطانيين حق فض المشاكل بين التجار الاوروبيين الذين عملوا في البحرين، واعطى حاكم او حكام البحرين تدبير شؤون بقية السكان. والجدير بالذكر ان فئة التجار الاوربيين شملت موظفي الشركة الالمانية التي افتتحت لها فرعاً في البحرين عام ١٩٠٢ لشراء اصداف المحار، كما شملت عدداً من تجار اللؤلؤ الذين بدأوا يفدون إلى البلاد منذ عام ١٨٩٠.

حدث في عام ١٩٠٤ ان حصل نزاع بين عمال المؤسسة الالمانية والفداوية التابعين لعلي إ احمد، إ شقيق الحاكم، وكان من نتيجة ذلك ان قام الشيخ الخليفي بهجوم ضد المؤسسة الالمانية، مما دفع البريطانيين للتدخل السريع وايقاف الاشتباك. بعد هذا التدخل، حصل البريطانيون على تنازلات جديدة من الحاكم فأجبروه على نفي علي إ احمد الى بومباي لمدة خمس سنوات، والغاء اعمال السخرة عن الاجانب، واعطاء المسؤولين البريطانيين حق الاشراف على

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ١٣ ـ /٩ : R/١٥/٢/١/٧٠

شؤون الجاليات الاجنبية[1]. ووضعت هذه الاتفاقية لعام ١٩٠٤ موضع التنفيذ فوراً وقبل اعتراف الحاكم بها رسمياً عام ١٩٠٩.

لم يتوقع احد ان يكون لمضمون هذه الاتفاقية نتائج خطيرة كما حصل بالفعل، فيما بعد. ففي بلد كالبحرين، حيث لا يوجد احصاءات سكانية، ولا مكتب يعنى بشؤون الأجانب، ولا سياسة وطنية للتجنيس - في بلد كهذا - يصبح من الصعب جداً التمييز بين «الاجنبي» والمواطن. وبدأت المشكلة تزداد تعقيداً مع تدفق موجات جديدة من الاجانب العاملين في انتاج اللؤلؤ ومع المطالبة الايرانية والوهابية والتركية المتكررة بالبحرين. استغلت هذه الدول مرسوم عام ١٩٠٤ لوضع رعاياها العاملين في البحرين في انتاج اللؤلؤ تحت السلطة القضائية للمندوب البريطاني، مما أضعف السيادة البحرينية ونال من شأنها. وما أن أطلّ عام ١٩١١ حتى كان رعايا بريطانيا العظمى والهند والمانيا واميركا والسعودية وتركيا والرعايا العرب من غير البحرينيين تحت اشراف ومسؤولية المعتمد البريطاني في المنامة. ولم يكن الموضوع واضحاً ودقيقاً بالنسبة لايران وتركيا والمملكة العربية السعودية، وذلك لأن عدداً كبيراً من سكان البحرين آنذاك كان يمكنه ان يطالب، وعلى اساس اجتماعي محض، بانتمائه الى أي من هذه البلدان. وهكذا، طالب العرب الذين جاؤوا من أصل نجدي معاملتهم كرعايا للمملكة العربية السعودية، وطلب الايرانيون من السنة والشيعة كما طلب بعض الشيعة العرب من البحرين معاملتهم كإيرانيين.

وفي غياب تحديد واضح «للاجنبي»، أصبح مجال التلاعب في هذا النظام واسعاً جداً. فمثلا، اصدر التاجر عبد القيس «كال عيوارز»، بحجة الانتماء الى الجالية الفارسية، جوازات رسمية لكل من طلب السفر الى ايران. وعلى

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٥٥ : L/P&S/١٠/١٠٤٣.. انظر ايضاً التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٩٠٥ : ٧٩.

(٢) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٩١١ : ٩٧.

هذا الاساس تعاملت المفوضية البريطانية في الحكم في الحالات المشابهة: فحررت العبيد[1]، وحمت النساء الجانحات[2]، ومنحت حق اللجوء السياسي لعدد من التجار العرب الذين طردوا من البحرين لارتكابهم أعمال احتيال وتهريب، وغيرها من الجرائم العرفية[3]. نقول «عرفية» لأن المعتمدية البريطانية استرشدت في محاكماتها بالقوانين المدنية والجزائية الهندية والتي لم تتوافق كلياً مع الاعراف المحلية السائدة.

وباختصار، خلق المرسوم ـ القانون الذي صدر عام ١٩٠٤ ازدواجية في نظام السلطة تتمثل بالحاكم من جهة وبالمعتمد البريطاني من جهة أخرى. وعندما أعطي المعتمد البريطاني بين ١٩٠٤ و١٩٢٣ حق السلطة القضائية على الأجانب وقعت خلافات عدة من بين المعتمد والحاكم حول مسألة مَن يحكم مَن؟ وتبعاً لأية قوانين واحكام؟ ورغبة منه في ابقاء «الاتراك»، اي العرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني في العراق وشرقي الجزيرة العربية، واهالي نجد وسكان الخليج العرب المتواجدين في البحرين تحت سلطته، طالب حاكم البحرين بتبعية هؤلاء له، غير ان المعتمدية البريطانية كانت تصر على ان يبقى هؤلاء تحت سلطتها القضائية عملا باحكام المرسوم ـ القانون لعام ١٩٠٤[4]، وبعد هذا التحدي لسلطته، راح الحاكم يعمل بشكل هادىء ضد المسؤولين البريطانيين، فسعى الى تأجيل اصلاح المرفأ والجمارك معتبراً اياها من «محظيات التجارة البريطانية»، كما اتفق على تسميتها آنذاك، والمعروف ان المسؤولين البريطانيين كانوا دلماً يلحون على الحاكم بتحسين المرفأ والجمارك وفقاً لازدياد عمليات

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٠٧ : ١٠٠، ١٩٠٨ : ٩٢ ١٩١١ : ١٠٠

(٢) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٠٦ : ٦٧ . انظر ايضا R/١٥/٢/K/١٧

(٣) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩١٠ : ٨٣ .

(٤) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩١٧ و١٩١٨ : ٥٤ و١٩١٩ :٦١ و١٩٢٠ : ٦٥ . انظر ايضا L/P&S/١٠/١٠٤٣ : ٥٩، ١٥/٢/١/٥٩ : ٦٢/

التصدير والاستيراد، ولكن « طلباتهم ونصائحهم » كانت تذهب عبثاً[1].

ان ازدواجية السلطة التي اخذت تظهر بوضوح بعد عام ١٩٠٤ يضاف اليها عدم رضى السلطات البريطانية على الحاكم لاهماله تحسين خدمات المرفأ والجمارك زادت من حدة الصراع بين الحاكم والمعتمد البريطاني، وادت بالتالي الى تدخل الاخير مباشرة في شؤون الادارة المحلية في البحرين. وكان لاندلاع الحرب العالمية الاولى اثر كبير على هذا التدخل، خصوصاً وان الحرب شكلت خطراً بارزاً على الوجود البريطاني في الخليج. فعندما شعر حاكم البحرين ان بريطانيا، الدولة التي حددت له سلطاته وصلاحياته وامتيازاته، قد تهزم بالحرب اخذ يتقرب من العثمانيين لاستمالتهم اليه. وفي تلك الاثناء كان الوهابيون قد احتلوا الاحساء، المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، واخذوا يتطلعون نحو البحرين قصد احتلالها، كما ان ايران وتركيا لم تكفا عن المطالبة بالجزيرة. وعندما شعر البريطانيون بأن موقفهم غير ثابت، وان شعب البحرين، باستثناء بعض افراد العائلة الحاكمة، لا يتعاطف مع الحلفاء ، اندفعوا الى تشديد قبضتهم على البلاد. فسّر البريطانيون عدم تعاطف شعب البحرين مع الحلفاء، بأنه جاء نتيجة لموقفهم السلبي من اضطهاد الحاكم للشيعة، ولترددهم في اجراء الاصلاحات الادارية[2].

الاصلاح بالوفاق

فور انتهاء الحرب العالمية الأولى أخذت بريطانيا تعيد النظر في سياستها في

---

(١) الشكاوى حول افتقار المرفأ الى خدمات وادارة جيدة تعود الى سنوات ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦. انظر تقارير البحرين الادارية ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦ : ٦ . محادثات لتحسين الحالة الموجودة في تقارير البحرين الادارية ١٩٠٥ : ٧٨ و١٩١٢ : ١٠١ و١٩١٣ : ١١٧ .

(٢) مكتبة الهند الشرقية ٧٠ ـ ٦٨٧ : R/١٥/٢/٧/٢٨

(٣) الصحافة الايرانية قامت بحملة اعلامية ضد اضطهاد الشيعة في البحرين حوالي اواخر الحرب العالمية الاولى وطلبت ان تصحح المظالم.

البحرين، فأوكلت منصب المعتمد السياسي الى مسؤولين بريطانيين كانوا قد خدموا في العراق ونالوا تدريباً اكاديمياً في اللغة العربية وشؤون الحضارة المختلفة. ومن هؤلاء المسؤولين الكابتن ن. ن. اي براي (N.N.E Bray) الذي عين عام ١٩١٨ في منصب المعتمد البريطاني في البحرين، والميجر هـ. أي. ب. ديكسون (H.E.B. Dickson) بعد ستة أشهر في المنصب نفسه. والميجر س. ك. دالي (C.K. Daly) الذي عين عام ١٩٢٠ وخدم حتى عام ١٩٢٦[١]. ومع تعيين الكابتن براي بدأت السياسة البريطانية تتحول من دور تقديم التوصيات الاصلاحية للحاكم على أمل ان يطبقها الى دور العمل على تطبيقها مباشرة. والجدير بالذكر في هذا المجال ان موضوع الاصلاحات كان، منذ بداية القرن، مدار بحث بين المعتمد السياسي البريطاني في البحرين والمقيم السياسي في بوشهر، وحكومة بومباي، ووزارة الخارجية البريطانية. بينما كان المعتمد والمقيم السياسيان يشددان على ضرورة الاصلاحات، كانت حكومة بومباي ووزارة الخارجية تنصحان باتباع « سياسة التروي ». ولكن بعد الحرب مباشرة، بدلت الحكومة والوزارة مواقفها واصدرت تعليماتها الى المسؤولين البريطانيين في الخليج تدعوهم الى العمل على « تحسين الوضع الداخلي بوسائل هادئة وغير مباشرة لكسب ثقة الحاكم[٢].

ولتحقيق هذا الهدف، ارسل الكابتن براي عام ١٩١٩ الشيخ عبدالله، الابن الثاني للحاكم، الى لندن، أولاً، لمكافأته على موقفه المتعاطف مع الحلفاء ابان الحرب، وثانياً، لاثارة اهتمامه بموضوع تحديث الادارة. الا ان الشيخ عبدالله فهم، بالموافقة مع والده الحاكم، مغزى الزيارة بشكل مختلف. فحاول

---

(١) ديكسون هو كاتب كتاب « عرب الصحراء » (١٩٤٩) و« الكويت وجاراتها » (١٩٥٦).

(٢) مكتبة الهند الشرقية. R/١٥/٢/٩/١ : انظر المراسلة رقم ٢٧/٣/١٩٢٧

اثناء وجوده في لندن العمل على اقناع الحكومة البريطانية بتعديل سياستها العامة في البحرين بهدف اعادة سلطة الحاكم الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٠٤ ، كما طلب ، بشكل خاص بوضع حاكم البحرين على قدم المساواة مع بقية الحكام العرب في الامارات المجاورة. هذا يعني اعطاءه حق ممارسة السلطة القضائية على جميع الرعايا المقيمين في اراضيه ، وحق اختيار اعضاء المجلس العرفي ، ومنحه امتيازاً خاصاً يجيز له الاتصال المباشر بالسلطات العليا في لندن متخطياً بذلك المعتمد السياسي في البحرين[١] . لم يحصل الشيخ عبدالله من السلطات البريطانية على التزامات رسمية بأي من هذه المطالب ، لا بل بالعكس ، تلقى في عام ١٩٢٠ رفضاً رسمياً لها جميعها . وفي طريق عودته الى البحرين توقف الشيخ عبدالله في القاهرة ، وبعد اطلاعه على الحركات الاستقلالية في مصر ، عاد الى البحرين وانشأ ، بالتعاون مع بعض التجار البحرينيين ، أول مدرسة رسمية في البلاد سماها مدرسة « الهداية الخليفية » ، وعين معظم اساتذتها من سوريا ومصر .

وفي تلك الاثناء اصبح الميجر ديكسون معتمدا سياسياً في البحرين . كان ديكسن يعتقد ان النفوذ البريطاني « قام على الخوف اكثر من الاحترام »[٢] فسعى الى ادخال الاصلاحات الادارية بالوفاق عن طريق التفهم والتفاهم وبناء المحاكم المدنية ، والتنظيمات البلدية ، والمدارس وغيرها من مؤسسات التحديث . وفي هذا السبيل ، انشأ في عام ١٩١٩ محكمة مشتركة يرأسها المعتمد السياسي والشيخ عبدالله للنظر في الدعاوى التي يقيمها الاجانب ضد الرعايا البحرينيين ، كما انشأ في تموز (يوليو) ١٩٢٠ مجلساً بلدياً مؤلفاً من ثمانية اعضاء ، يختار الحاكم اربعة منهم ليمثلوا البحرينيين ويختار المعتمد البريطاني الاربعة الآخرين

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ، التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٩١٩ : ٦١ .

(٢) هذا مأخوذ من رسالة ديكسون في ١٩٢٠/١/٥ الى المستشار السياسي البريطاني في بوشهر انظر مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/١/٧٠

ليمثلوا الجاليات الاجنبية. عين ديكسون الشيخ عبدالله رئيساً للمجلس البلدي كما عين محمد روشان اختى، هندي الاصل ومن رعايا بريطانيا، سكرتير المجلس، وأوكلت للمجلس مسؤوليات مدنية كالصح العامة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء، كما اعطي له الحق في انشاء فرقة صغيرة من الحرس البلدي بدل الامارة والفداوية التي تم حلها.

هذه السياسة التي اتبعها ديكسون في تنظيم المجلس البلدي اتبعها أيضاً في تنظيم المجلس العرفي Customary Council فاختار خمسة اعضاء لتمثيل البحرينيين وخمسة لتمثيل الجاليات الاجنبية، واعطى المجلس حق النظر في القضايا التجارية بما فيها القضايا المتعلقة بانتاج اللؤلؤ، وهكذا في عام ١٩٢٣، الغيت محكمة «السليفة» وحل المجلس العرفي محلها. وفي عام ١٩٢٠ عين الحاكم، ولاول مرة في تاريخ البحرين، قاضياً شيعياً هو الشيخ سليمان إ احمد الحرز من جد حفص، وجاء هذا التعيين ليعبر عن التحول الهام في الممارسات القضائية السابقة، اذ أصبح القضاة الشيعة مسؤولين حكوميين معترف بهم رسمياً بدلا من كونهم قادة اجتماعيين يخرجون من صفوف الشعب.

تركزت الاصلاحات خلال عهد ديكسون على المحاكم والمؤسسات البلدية، وكانت الغاية من ذلك التخلص من ازدواجية السلطة التي تحكمت بالبلاد بعد عام ١٩٠٤ وأدت الى خلافات عديدة بين الحاكم والمعتمد البريطاني. غير ان هذه الاصلاحات لم تؤتِ ثمارها كما قدر لها ـ حل ما فعلته هو ان حولت مسرح الخلاف من المجالس الخاصة الى المحكمة المشتركة والمجلس البلدي ـ ويعود السبب في ذلك الى موقف الحاكم وأعوانه من محاولات ديكسون التي اعتبروها، وعن حق، اضعافاً لسلطة الحاكم ونفوذه، وامتهاناً لسيادته وسطوته. ادى دخول الممثلين الاجانب في عضوية المحاكم والمجالس ومشاركتهم في اعمالها الى تحديد سلطة آل خليفة وبعثرة قوتهم، والى اضعاف سلطانهم واخضاعه لارادة الشعب، ولو بشكل معتدل.

وبدلاً من رفض الاصلاحات صراحة، لكـونها تحد مـن سلطـة العـائلـة الحاكمة وسلطانها، حاول الشيخ عبد الله، الذي ترأس المجلس البلدي ومثّل الحاكم في المحكمة المشتركة، ان يعطل عمل هاتين المؤسستين في مناسبات عدة على أساس انها تتعارض مع نصوص العرف القبلي. كما حاول الحاكم استغلال الاختلاف في وجهات النظر بين مختلف مراكز البيروقراطية البريطانية ـ أي بين المعتمد السياسي والمقيم السياسي في بوشهر من جهـة وبين حكـومـة بـومبـاي ووزارة الخارجية البريطانية من الجهة الاخرى ـ ليمارس ضغوطاً مستمرة على المعتمد البريطاني المقيم في البحرين ليتخلى عن فكرة الاصلاحات المقترحة. وفي هذا السبيل ساق أصدقاء الشيخ عبدالله ومعاونوه عدداً من العرائض الرافضة لمشاريع ديكسون الاصلاحية وأرسلـوهـا الى المقيم السيـاسي في بـوشهـر والى حكومة بومباي يتمنون عليهم الغاءهـا. وكـان مـن بين هـؤلاء الأصـدقـاء والمعاونين حافظ وهبه، جاسم الشيراوي الذي كان مدير ميناء المحرق، وعبد الوهاب الزياني وهو أحد التجار المعروفين، وآخرون غيرهم ممن كان يعمل في مدرسة الهداية الخليفية أو ينتسب الى النادي الأدبي.

التدخل الاستعماري والمقاومة القبلية

وفي تلك الاثناء حدث ان نقل ديكسون من البحرين الى مكان آخر في الخليج، ففسر معارضو خططه الاصلاحية هذا النقل بأنه رضوخاً لمطالبهم وبأن البريطانيين صرفوا النظر عن الاصلاحات، ولكن سرعان ما اثبت تعيين الميجر س. ك. دالي مكانه عكس ذلك. بعد بضعة شهور، راحت الاحداث تتطور بشكل حاد وخطير، خصوصاً وان الميجر دالي كان متعجرفاً لا يساوم، بخلاف سلفه ديكسون الذي كان يحترم القانون القبلي المحلي احتراماً شديداً ويفضل ادخال الاصلاحات عن طريق الحوار والاقناع. زد الى ذلك ان دالي بعد محاولته الفاشلة في تنفيذ بعض الاصلاحات الادارية في العراق خلال

انتفاضة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، اصبح اكثر تصميماً على تنفيذ هذه الاصلاحات في البحرين. فما كاد يتسلم منصبه في البحرين حتى راح يسعى الى تقويض سلطة الشيخ عبدالله واضعاف نفوذه، رغم معرفته السابقة لما للشيخ عبدالله من تأييد ودعم بين رجال القبائل.

صحيح ان زيارة الشيخ عبدالله الى لندن لم تعد الى آل خليفة السلطة التي تمتعوا بها من قبل ولكنها قوت مكانته في البلاد. بعد الزيارة اخذ الشيخ عبدالله يتقلد مسؤوليات عامة كثيرة على حساب الشيخ حمد، اكبر ابناء الحاكم والذي عينه الحاكم ولياً للعهد عام ١٨٩٣. ولاضعاف سلطة الشيخ عبدالله عين الميجر دالي الشيخ حمد بدلاً عنه في المجلس البلدي والمحكمة المشتركة، واستبدل في الوقت نفسه سكرتير المنامة محمد روشان اختر، الهندي الاصل، بمحمد الشريف وهو تاجر من أصل ايراني، وكان يقدّر عدد الرعايا الايرانيين في تلك الأثناء بحوالي ١٢ الفاً وعدد العرب بـ ٨٢ الفاً[٢]. وبالاضافة الى ذلك حلّ دالي «حلقة المثقفين» الادباء الذين عملوا جنباً الى جنب مع الشيخ عبدالله في مدرسة الهداية والنادي الادبي. هذه الاجراءات لم تكن الغاية منها اضعاف النفوذ الشخصي للشيخ عبدالله بقدر ما كانت محاولة لتقويض الدعائم السياسية المحلية التي ارتكز عليها، اي السلطة القبلية الرافضة للاصلاحات.

وبدلاً من ان يعمل الميجر دالي تبعاً للتعليمات الواردة من حكومة بومباي فيسعى لتحسين الادارة «بالطرق السلمية ويكسب ثقة الشيخ»، أخذ يستغل

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقارير الادارية للبحرين ١٩١٩ : ٦٥ و١٩٢٠ : ٦٩ ـ.

(٢) مكتبة الهند الشرقية ٢٩٨ : L/P&S/١٠/١٠٣٩

(٣) ان نفي المجموعة التي تضم حافظ وهبه حدث استناداً الى اتفاق سنة ١٩١٩ الذي أعطى للبريطانيين صلاحية اخراج جماعات اجنبية من البحرين. انظر L/P&S/١٠/١٠٣٩ سنة ١٩١٩.

تناقضات المجتمع والنظام البحريني لزعزعة الحكم وفرض الاصلاحات. وجد دالي في الشيخ حمد، الذي كان قد اعترف به البريطانيون ولياً للعهد عام ١٩٠١، حليفاً قوياً وقاعدة متينة يمكن الارتكاز عليها لاضعاف نفوذ الشيخ عبدالله وما يحظى به من تأييد قبلي[1]. وهكذا، بدأ دالي يعمل لتقويض دعائم الحكم القبلي، اولا، باعادة السلطة للشيخ حمد الذي عهد اليه عام ١٩٢١ « امر ادارة الشؤون العامة »[2]، وثانياً بتعيين محمد الشريف سكرتيراً عاماً لبلدية المنامة، وكان هذا التعيين بداية التحرك الشيعي (وهم يشكلون نصف السكان) ضد الحكم القبلي. ولم تمض شهور قليلة الا وأصبحت الاصلاحات الادارية الموضوع السياسي الرئيسي في البلاد. انقسمت البحرين من جراء ذلك الى عدة فرقاء تتجاذبهم تيارات الرفض والتأييد، وتمحورت هؤلاء الفرقاء تدريجياً حول شعبتين اساسيتين: تألفت الاولى من الشيعة المؤيدين للاصلاحات، وتألفت الثانية من المجموعات القبلية التي عارضت الاصلاحات. وانقسمت ايضاً اسرة آل خليفة الحاكمة حول الموضوع، فبعض افرادها ايّد الاصلاحات وعمل على تنفيذها بقيادة الشيخ حمد وبدعم من المعتمد السياسي، وعارضها البعض الآخر وعمل على تعطيلها بقيادة الحاكم والشيخ عبدالله وبدعم من رجال القبائل.

ودخل الفريقان عامي ١٩٢١ و١٩٢٢ في صراع مرير ضد بعضهما البعض، كل يرسل بدوره العرائض والعرائض المضادة مرة الى المعتمد السياسي في البحرين او الى المقيم السياسي في بوشهر ومرة الى حكومة بومباي او الى وزارة الخارجية البريطانية. وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٢١ قام وفد كبير من الشيعة، يبلغ عدده حوالي خمسين شخصية بارزة من اعيان البلد، بزيارة المعتمد البريطاني، ورفعوا اليه عريضة تأييد تطالب بتطبيق الاصلاحات، مضمناً اياها

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٧: R/١٠/٢/١/٧٠

(٢) مكتبة الهند الشرقية والتقرير الاداري للبحرين ١٩٢١: ٦٢.

قصيدة طويلة تمدح دالي والاصلاحات. وفي ٢١ كانون اول (ديسمبر) من السنة نفسها رفع الشيعة عريضة ثانية للمقيم السياسي مطالبين فيها هذه المرة بوضعهم تحت الحماية البريطانية. اما الميجر دالي فرفع بدوره تقريراً[١] الى حكومة بومباي بواسطة المقيم السياسي في بوشهر، تناول فيه «بعض حوادث الفساد في الادارة القبلية» وسوء الادارة في الخدمات العامة. كما تناول «ضروب الاضطهاد» التي يعاني منها السكان الشيعة المحليين.

وقام الفريق الرافض للاصلاحات، الذي كان يضم تجار اللؤلؤ والربابنة، ورؤساء القبائل، بارسال العرائض المتكررة تطالب بعزل الميجر دالي والشيخ حمد واعادة السلطة للحاكم. خاف التجار على ضياع الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في التجارة والتسهيلات الجمركية التي كانوا يمارسونها بالنسبة للحكم القبلي، كما رأى رؤساء القبائل والربابنة في الإصلاحات تجاوزاً وتقليصاً لـ «حريتهم في انتاج اللؤلؤ»، فسّر رجال القبائل المساواة أمام القانون، فيما يتعلق بالضرائب والقضاء كما تقره الاصلاحات، ضرباً من ضروب الخضوع لقوة عظمى، «القبيلة البريطانية» كما كانوا يسمونها في مجالسهم الخاصة، وهم الذين رفضوا الخضوع لآل خليفة سابقاً.

أما حكومة بومباي فلم تكن تعرف، بشكل اكيد، ما قد يترتب من نتائج سلبية عن تنفيذ الاصلاحات، فراحت تتحرك ببطء تحسب لكل حادثة حساباً. وخلال عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ لم تتخذ قرارات مهمة في هذا السبيل، مما جعل انصار الاصلاح يطالبون بتنفيذ الاصلاحات الادارية من جديد: فقدّم الشيعة في شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٢٢ عريضة ثانية تطالب بالاصلاح[٢]، ولكن دون جدوى، وفي ايار (مايو) كتب الميجر دالي يقول:

(١) تلخيص هذا التقرير موجود في مكتبة الهند الشرقية ٣٨٨ ـ ٣٦١: L/P&S/١٠/١٠٣٩

(٢) مكتبة الهند الشرقية ١١٩ ـ ١١٨، ٧٥، ٤٦: L/P&S/١٠/١٠٣٩

خابت الآمال التي علقها الشيعة على الاصلاحات[1]، وفي شهر كانون أول (ديسمبر) حذر من «انهيار» الضغوط التي قامت تطالب بالاصلاح[2]. وظن معارضو الاصلاحات ان تأخير حكومة بومباي في الإقدام على تنفيذ اشارة واضحة لتمييع القضية برمتها، فعمدوا الى استعمال العنف بقصد تعطيل الاصلاحات مرة واحدة. ونشط في هذا المجال فريقان، كل يعارض الاصلاحات لسبب مختلف عن الآخر: رأى الفريق الاول، المتمثل بآل خليفة بقيادة الحاكم، ان الاصلاحات تضعف سيادته وسلطانه ونفوذه في البلاد. ورأى الفريق الثاني، المتمثل بقبيلة الدواسر وببعض تجار نجد، ان الاصلاحات تخضعهم لسلطة مركزية وبالتالي تحد من استقلاليتهم في التحرك والعمل. والمعروف ان الدواسر كانوا من اقوى المجموعات القبلية في البحرين في ذلك الحين، ولهذا السبب لم يعترفوا بالشيخ حمد ولياً للعهد ولم يدفعوا الضرائب لآل خليفة لاعتقادهم ان دفع الضرائب يعني الخضوع والتبعية في الأعراف القبلية. وفي أيار (مايو) عام ١٩٢٢ قام بعض شيوخ الدواسر بزيارة نجد وحصلوا من قادتها الوهابيين على وعد بدعم موقفهم ضد الاصلاحات.

كان موقف أمير نجد المعارض من الاصلاحات أمراً يشوبه الغموض، ومن الواضح ان الاصلاحات كانت تشكل تهديداً عقائدياً للدولة الدينية التي كان يسعى لاقامتها في شبه الجزيرة العربية. او ربما كان يريد، بدعمه معارضي الاصلاحات، ان يزيد حدة الصراع الداخلي ليسهل له بعد ذلك دخول البحرين. ولعل السبب الاخير هو الاقرب الى الواقع لانه يتماشى مع سياسة الملك عبد العزيز التوسعية، وما تواجده في منطقة الاحساء خلال الاضطرابات التي قامت في البحرين عام ١٩٢٣ سوى الشاهد القاطع على صحة هذا

---

(١) ، مكتبة الهند الشرقية ٢١ : R/١٥/٢/٩/١١

(٢) مكتبة الهند الشرقية ٣٥ : R/١٥/٢/٩/١١

التفسير، هذا بالاضافة الى ان ممثله في البحرين عبد العزيز القصيبي، احد « ملوك اللؤلؤ » المعروفين، كان من اكبر المعارضين للاصلاحات.

صحيح ان معارضي الاصلاحات اتحدوا لمحاربتها ، ولكن اتحادهم كان على السلبيات والرفض، لا على الايجابيات والتفاهم. اتفقوا على رفض الاصلاحات واختلفوا على نوعية الحكم الذي تجب اقامته في البحرين فيما لو ظفروا. لا بل، اننا نشك في انهم استطاعوا تنسيق عمليات المقاومة فيما بينهم: ففي الوقت الذي عارضوا فيه الاصلاحات، ظل كل واحد منهم يناور ضد الآخرين لابعادهم عن مسرح السلطة والنفوذ.

بداية العنف

اتخذ العنف منعطفاً جديداً عام ١٩٢٣ ـ قبل تلك السنة لم تحصل سوى مناوشات متفرقة كحادثة اطلاق الرصاص على مراكز الشرطة وحادثة قتل احد رجال الشرطة في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢. صحيح ان هوية مطلقي النار لم تكشف الا انه من المعتقد بأنها كانت تعمل بالتعاون مع السلطان القائم[١]. وفي ربيع عام ١٩٢٣ حصلت اعمال عنف لم يسبق لها مثيل متخذة طابع الانقسامات الدينية والقومية البحتة: حارب السنة المدينيون الذين جاؤوا من أصلٍ نجدي، الشيعة المدينيين الذين جاؤوا من أصل فارسي، كما حاربت القبائل السنية الفلاحين الشيعة. وبالطبع لا نريد ان نحمل القارىء عبء التفاصيل الخاصة بكل حادثة، او البحث في مَن قام بها؟ وضد مَن؟ وأية اجراءات اتخذت ضده؟ يكفينا ان نذكر هذه العمليات لنضع القارىء في الجو العام الذي سيطر على تلك الفترة من تاريخ الاصلاحات.

في آذار (مارس) عام ١٩٢٣ هاجم دواسر البديع قرية باربار الشيعية،

---

(١) ا مكتبة الهند الشرقية ٢٠ : R/١٥/٢/٥/٥

وبعد ذلك، وتحديداً بين الاول والحادي عشر من ايار (مايو) وفي العشرين من نيسان، حصلت حوادث شغب بين النجديين والايرانيين في المنامة، وقيل يومها ان سبب الاضطرابات يرجع الى سرقة خادم ايراني ساعة يد سيده النجدي[1]. وفي ١٢ ايار (مايو) تحرك الامير عبد العزيز إ سعود الى منطقة الهفوف ليتابع الاحداث عن قرب، وفي اليوم نفسه قام الدواسر بمهاجمة قرية عالي الشيعية ضاربين بعرض الحائط القوانين المرعية الاجراء، وفي نفس الوقت تقريباً هاجم الشيخ خالد إ علي آل خليفة قرية سترة الشيعية. وكان من نتيجة اعمال الشغب والغارات والهجمات ان قتل حوالي اثنا عشر شخصاً وجرح عشرات وحرقت البيوت وسلبت الممتلكات واغتصبت النساء[2].

وكانت الغاية من هذه الاعمال ارهاب الشيخ حمد وارباك الميجر دالي واضعاف دعم الشيعة للاصلاحات المقترحة. الا ان رد فعل الشيخ حمد والميجر دالي كان سريعاً وحاسماً: ففي ١٤ (مايو) عام ١٩٢٣ وصلت سفينتان حربيتان، ترايد وكروكس، الى البحرين، وفي السابع عشر من الشهر تحوّلت ادارة الشؤون الفعلية »[3] الى الشيخ حمد، وفي الرابع والعشرين اعطيت الاوامر لمسؤول الجمارك باعطاء المدخول الى الشيخ حمد. وفي اليوم نفسه ترك أمير نجد منطقة الاحساء واتجه الى الرياض، وفي التاسع والعشرين أبعد ممثله القصيبي من البحرين بموجب اتفاقية جديدة بين المسؤولين البريطانيين والشيخ حمد تمنحهم « الحق الشرعي بترحيل الأجانب »[4]. وهكذا عومل بعض التجار الذين عارضوا الإصلاحات كعبد الوهاب الزياني واحمد إ لحج اللذين أبعدا الى بومباي.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول سرقة الساعة انظر مكتبة الهند الشرقية ٦ ـ ٢ : R/١/٥٩ /١٥/٢/

(٢) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٣ : ٦٧ ـ ٧٠ .

(٣) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٣ : ٦٨ .

(٤) مكتبة الهند الشرقية ٦٩ : R/١٥/٢/١١

ولكي يتمكنوا من ادخال الاصلاحات التي يشاؤون بالطريقة التي يشاؤون طلب المسؤولون البريطانيون من الحاكم في ٢١ أيار (مايو) ان يتخلّى عن منصبه لمصلحة ولي العهد. رفض الحاكم الاذعان بادىء الامر بحجة ان عليه ان «يتشاور مع القبائل اولا»، ولكنه أجبر على التنازل في السادس والعشرين من الشهر، حين اعلن س. ج. كنوكس (Knox)، المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، امام مجلس ضم ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ من اعيان البحرين استقالة الشيخ عيسى الاجبارية وتعيين الشيخ حمد «كتائب للحاكم»[١].

غير ان هذه الاجراءات لم تف بالغرض المطلوب فلا التنازل الاجباري من قبل الحاكم ولا البدء بالتنفيذ الفوري للاصلاحات خفف من حدة المقاومة: استمر رؤساء المجموعات القبلية و«النواخذة» وعدد من التجار السنة في معارضة الاصلاحات والحكم الجديد، وقدّموا عدداً من العرائض الى المقيم السياسي في بوشهر والى حكومة بومباي يطالبون فيها بنقل الميجر دالي واعادة السلطة العامة للحاكم[٢]. وطالبوا، بشكل محدد، بالغاء المجلس البلدي وباعادة الشرعية لنظام «الامارة» ومحاكم «السليفة». وبالمقابل قام الشيعة، بتقديم العرائض المضادة التي تؤيد تنفيذ الاصلاحات ودعم الشيخ حمد والميجر دالي[٣]. وفي معرض ردها على هذه العرائض المختلفة حذرت وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٢٣ «المعتمد السياسي من التورط كثيراً او التدخل مباشرة في شؤون الحاكم كي لا يفقد حريته وسيادته، فيصبح بالتالي

---

(١) لتقرير تاريخي كامل عن هذه الاحداث انظر مكتبة الهند الشرقية ١١/٩/٢/١٥/ و٧٠/١/٢/١٥/R. ٥٩/١/٢/١٥/R و١٠٣٩/١٠/R

(٢) فئة المعارضين ضمت عيسى بن على آل خليفة، عبدالله بن ابراهيم بو فلاسة، جبر بن محمد المسلم، شاهين بن صقر الجلاهمة، عبد الوهاب الزياني، محمد بن فضل النعيم، محمد بن رشيد المنافعة، أحمد بن عبد الله الدوسري، محمد بن رشيد البوعلي، أحمد بن جاسم البوجودر. أنظر ٦١/١/٢/١٥/

(٣) العريضة الشيعية ضمت امضاءات ٣٢٨ شخصية. انظر ١١/١/٢/١٢٥/R

مجرد موظف برتبة عالية»[1]، الا ان وزارة الخارجية لم توضح بدقة ما تعنيه كلمة كثيراً وكلمة «مباشرة»، اذ انني عندما اطلعت على سجلات الوثائق البريطانية تكون عندي انطباع عام بأن المسؤولين البريطانيين الذين خدموا في السلك الخارجي منحوا حرية كبيرة في اعمالهم، بل كانوا، على ما يبدو، يرسمون السياسة ولم يكونوا مجرد آلات للتنفيذ. ولهذا السبب استعملنا في كتابنا هذا تعبير «المسؤولين البريطانيين» بدلا من السياسة البريطانية في الخليج للدلالة على أن الجزء الأكبر من الإصلاحات الإدارية في البحرين كانت من صنع واخراج الميجر دالي الذي استطاع ان يقنع المقيم السياسي في بوشهر وحكومة بومباي ووزارة الخارجية البريطانية بصحة رأيه، وكشب تأييدهم.

وبعد تنازل الشيخ عيسى عن الحكم انتقلت السلطة برمتها الى الشيخ حمد الذي حاول، قبل كل شيء، ان يعالج الاضطرابات في البلاد حسب القوانين الرسمية، اي بواسطة المحاكم، وكان اللجوء الى المحكمة بمثابة نقطة تحول في الاعراف القبلية حيث تسود مبادىء الثأر، وحيث يؤخذ الحق بالقوة لا بواسطة الاجراءات الشرعية. ولتعطيل سير المحاكمة القضائية وتمشياً مع العرف القبلي، اعترف شيوخ قبائل الدواسر وابناء الشيخ خالد إ علي آل خليفة بالمسؤولية الجماعية عن الجرإ المرتكبة ضد الشيعة في عالي وسترة، وقاموا بتهديد الشهود الشيعة اذا ما حاولوا تقديم اثباتات جرمية محددة ضدهم. وبالفعل اقدم الدواسر في ١٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٣ على ضرب بعض البحارة الشيعة قرب «خور فشت» حيث كانوا يملأون جرابهم بالماء العذب استعداداً للذهاب الى منطقة الهيرات للغوص على اللؤلؤ. غير ان الحكم الجديد لم يرضخ لهذه التهديدات فاعتقل، في اليوم نفسه، رئيس الدواسر، احمد إ

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٤٢ : R/١٥/٢/١/٧٠

عبدالله، وظل موقوفاً لعدة ايام اجبر بعدها على دفع التعويضات المناسبة لاهل الذين قتلوا وجرحوا من جرّاء الهجوم على قرية عالي. المهم ان الغرامة دفعت بالمشاركة بين ابناء الدواسر، كما اشترك عدد من التجار السنة بالدفع. وكانت هذه اول مرة في تاريخ البحرين تقدم قبيلة من منزلة الدواسر الى المحكمة تحت سلطة القانون العام.

وبعد فترة قصير من احداث العاشر من حزيران (يونيو) ١٩٢٣، قتل الدواسر اثنين من الملائية الشيعة بالقرب من البديع، هما عبدالله إ احمد وحسن إ رمضان، انتقاماً منهما للدور الذي لعباه وقت محاكمات قضية عالي. وبعد هذه الجريمة اخذ الملائية يشجعون شيعة عالي للتحرك و«الوقوف على اقدامهم» وتزويد المحكمة بالشواهد الضرورية التي تدين الدواسر[1]. واصدرت المحكمة حكماً يفرض على احمد إ عبدالله دفع غرامة قدرها ١٥ الف روبية لقتله الملائية، ودفعت الغرامة فوراً. وبعد فترة قصيرة، غادر احمد والجزء الاكبر من قبيلة الدواسر (حوالي الفين) البحرين الى جزيرة «راكا» في الدمام على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية واستقروا هناك، وبقيت بقية افراد القبيلة (حوالي الالف) في البديع تحت قيادة الشيخ عيسى إ سعد الدوسري.

ومن المعروف ان انقسام الدواسر الى قسمين احدهما في البحرين والآخر في الدمام شأن يهدد أمن البلاد وسلامتها، اذ اصبح باستطاعتهم، بهذه الطريقة، ان يغيروا على البحرين ويعودوا الى الدمام في ليلة واحدة دون ان تنال منهم السلطة في اي من البلدين. ولكن الوهابيين وجدوا في انقسام الدواسر فرصة سانحة لاستمالتهم والعمل بواسطتهم على نشر الدعوة في البحرين، وعملاً بهذه الرغبة أعفي الملك عبد العزيز الدواسر من دفع فريضة الزكاة، وسهّل

(١) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/١/٦١

توطينهم، واعطى لهجرتهم طابعاً دينياً بتسميتهم « المهاجرين ». وكانت ردة فعل الحكم في البحرين على هذه التطورات ان اصدر الشيخ حمد انذاراً حذر فيه الدواسر المهاجرين الى الدمام من العودة الى قواعدهم في البحرين، ومنع المقيمين منهم من مغادرة البحرين دفعة واحدة، ولكن قبيل انتهاء مدة الانذار في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٢٣، غادر البديع ما تبقى من الدواسر بقيادة الشيخ عيسى إ سعد.

ومنعاً لقيام الدواسر بأي عمل انتقامي ارسل الحكم الجديد في البحرين قوة برية صغيرة لاحتلال البديع، كما ارسل قوة بحرية بريطانية لحراسة مغاصات اللؤلؤ بعذ ان منع الدواسر من العمل فيها، واوقف الامتيازات العرفية التي كانت تسمح لهم بالاشراف على ينابيع المياه العذبة في البحر في خور فشت، وحرّر غواصيهم من ديون الغوص، وصادر ممتلكاتهم وقرر وضعها في المزاد العلني. وبالاضافة الى كل هذا كان على الدواسر ان يتحملوا عدداً من الضربات المؤلمة في الدمام. فقد شاء الملك عبد العزيز إ سعود، الذي منحهم الحماية، ان يستقروا في جبيل حتى يكونوا في متناول قواته. الا انهم آثروا الاستقرار في الدمام التي تصبح جزيرة خلال المد، وبالتالي حصناً طبيعياً ضد احتمالات الغزو، وخسروا عند نزولهم في الدمام عدداً من سفنهم بسبب الامواج العالية، ووقع بينهم ستة قتلى اثر نشوب نزاع مرير بين فصائلهم المختلفة حول تقاسم الارض[1].

ان رحيل الدواسر عن البحرين واستيطانهم في الدمام أضعفهم سياسياً واقتصادياً، فلم يتسن لهم بعد ذلك الحين ان يستعيدوا سيادتهم على صيد اللؤلؤ وتجارته، وانخفض عدد اصطولهم من حوالي ٤٠٠ سفينة الى اقل من ٢٠٠، كما قلّ بالتالي عددهم من حوالي اربعة آلاف رجل عندما كانوا في البديع الى

(١) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/١/٦٠

الالف تقريباً. زد الى ذلك انه بعد استقرارهم في الدمّام باشر قادة الوهابيين بترويضهم ففرضوا عليهم فريضة الزكاة وضريبة الجهاد.

وبعد تعرضهم لمثل هذه الصعوبات قدّم الدواسر التماساً الى حكومة البحرين في عام ١٩٢٦ يطلبون فيه المصالحة والعودة الى قاعدتهم في البديع، والجدير بالذكر هنا ان الشيخ حمد لم يقطع علاقته بهم نهائياً، احتفظ بشقيق زعيمهم، عبد اللطيف إ ابراهيم الدوسري، في خدمته الخاصة. وبعد مفاوضات مع المعتمد السياسي والمقيم السياسي ونائب الحاكم قرر الحكم، في شهر آذار (مارس) ١٩٢٧، السماح للدواسر بالعودة الى البحرين على اساس الشروط الآتية: دفع ضريبة الدولة كغيرهم من رعايا البحرين، الخضوع للقوانين الجنائية المرعية الاجراء، القبول بوجود مركز دإ للشرطة في البديع، الاعتراف بحاكم البحرين كأعلى سلطة في البلاد وتخويله حق تعيين وصرف رؤسام حسب ما يشاء. لم يوافق على هذه الشروط سوى الشيخ عبد اللطيف بن ابراهيم الدوسري الذي رجع الى البحرين مع ٣٠٠ من أتباعه، وبقي الشيخان الآخران، حمد إ عبدالله وعيسى إ سعد، في الدمام. منح العائدون رأس مال قدره عشرة آلاف روبية لمساعدتهم على بناء مشاريع جديدة للغوص على اللؤلؤ[١].

صحيح ان الدواسر كانوا الجناح الرئيسي الذي حارب الاصلاحات، الا انهم لم يكونوا الجناح الوحيد الذي فعل ذلك. فقد عارض الاصلاحات وعمل على تعطيلها فريق كبير من آل خليفة شمل الحاكم وزوجته عائشة وأخاه خالد الذي كان امير مدينة الرفاع، كما شمل الشيخ عبدالله الذي كان يكره الميجر دالي كرهاً شديداً. وكان الشيخ عبد الله يعمل ضمنياً إن لم يكن جهراً، على تعطيل الإصلاحات وذلك عن طريق إصراره على توحيد صفوف العائلة

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٤ : ٥٨ .

الحاكمة والموافقة بين أطراف النزاع فيها . وفي هذه الأثناء، قام أبناء خالد بن علي بالاعتداء على سترة، وجاء هذا الاعتداء محكاً لسلطة الحكم الجديد، تماماً كما كان الهجوم الدوسري على باربار وعالي من قبل - ففي الحالتين كان المهاجمون من أهل القبائل السنة والضحايا من الفلاحين الشيعة . ولم يكن الشيعة هدفاً للهجوم بسبب معتقداتهم الدينية بل لتأييدهم الفوري للإصلاحات وللميجر دالي، وبالتالي، الشيخ أحمد .

وفي الهجوم على قرية عالي جُرّم الدواسر وكان ما كان، اما في الهجوم على سترة فقد جُرّم فريق من آل خليفة، وهذا ما سبب بالضرورة حرجاً شديداً للشيخ حمد . فالعرف القبلي يفرض عليه الوقوف الى جانب جماعته، على حق او على باطل، الا ان القانون العام يفرض عليه اتباع الاجراءات الجنائية الرسمية المعمول بها في البلاد . ففي الموقف الاول محك مكانته الاجتماعية وفي الموقف الثاني محك وظيفته القانونية، واستطاع الشيخ حمد ان يوفق بين الموقفين بموافقته على نفي اولاد عمه ابناء الشيخ خالد بن علي الى بومباي، وتكفل، في الوقت نفسه، بدفع جميع مصاريفهم هناك .

ولكن قبل تنفيذ الحكم حدث ما لم يكن بالحسبان، اذ اعتدى سنة ١٩٢٤ ابناء الشيخ خالد مرة ثانية على سترة انتقاماً من الذين شهدوا ضدهم في المحاكمات الرسمية - فشنوا هجوماً عليهم من الجزيرة العربية « وقتلوا وجرحوا عدداً من الشيعة بينهم النساء والاطفال »[1]. وسرعان ما احتشد الآلاف من الشيعة امام دار المعتمد السياسي وحاصروها لعدة ايام مطالبين باتخاذ اجراءات فورية وسريعة ضد المعتدين . وبعد محاكمات طويلة صدرت الاحكام باعدام المتهمين بمن فيهم ابناء الشيخ خالد - ومن حسن حظ الشيخ حمد، استطاع المحكومون الهرب قبيل تنفيذ الاحكام. كانت تلك هي المرة

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ١٤٥ - ٩٩ : R/١٥/٢/١/٦٠.

الاولى في تاريخ البلاد القبلي التي تفرض فيها عقوبة الاعدام ضد ابناء الاسرة الحاكمة: انها نقطة انتقال البيروقراطية والحكم من مبادىء العرف الخاص الى مبادىء القانون العام. ومنذ ذلك التاريخ لم تحدث اية اضطرابات رئيسية في البلاد لتعطيل الاصلاحات، اللهم ما عدا محاولة اغتيال الشيخ حمد في ١٣ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٢٩ على يد ابراهيم بن الشيخ خالد، ولكن بدلاً من محاكمته ومعاقبته وضعه الشيخ حمد، المعروف بصبره ورحابة صدره، في خدمته الخاصة في قصر الصخر الذي كان شيده قبل ذلك بفترة قصيرة[1]. وعندما ازيلت العقبات، بدأ تنفيذ الاصلاحات.

الغاء نظام المقاطعات والامارات

مما لا شك فيه ان الاصلاحات الادارية والبيروقراطية في العشرينات كان من نتيجتها ان انهارت السلطة السياسية والاقتصادية للمجموعات القبلية، كما الغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية، وبدا جلياً ان الاصلاحات لن تنجح في المدى البعيد الا اذا اعيد تنظيم الموارد الاقتصادية كانتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل ومصائد الاسماك، او تنظيم الخدمات العامة بما فيها سياسة الاستيراد والتصدير وعمليات المرفأ. ومن خلال اعادة تنظيم الموارد الاقتصادية والخدمات العامة اعيد ايضاً تنظيم الخزينة العامة والحق العام، وهكذا بدأ الفصل بين المداخيل والممتلكات العامة والخاصة، وكان هذا الفصل نقطة التحول الرئيسية في الممارسات القبلية التي اعتبرت المداخيل العامة اموالا خاصة للحاكم يتصرف بها كما يشاء بدلا من اعتبارها حقوقاً عامة. واود ان ابحث بالتفصيل كيف وضعت هذه الحقوق العامة موضع التنفيذ لعلها تكون نموذجاً صالحاً تبنى على اساسه قواعد التنظيمات البيروقراطية في المجتمعات العربية الاخرى ذات الطابع القبلي. بالرغم من تنوع الاصلاحات التي جرت بين ١٩١٩ و١٩٢٧ وتفرعها، فمن

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٩: ٤٩.

الممكن حصرها في بابين اساسيين: الغاء نظام المقاطعات والامارات، وتنظيم الادارة في مناصب متدرجة ومتخصصة. نبحث هنا في الباب الاول، ونتناول الباب الثاني في الفصل التالي.

يشكل الغاء نظام «المقاطعة» والامارة، ونوع الحكومة القبلية الاقطاعية المرتبط بها، الخطوة الاولى في سبيل بناء التنظيمات البيروقراطية ومؤسسات الدولة. استبدلت الامارة بالمجالس البلدية، وخضعت المدن الكبيرة لسلطة هذه المجالس التشريعية، وقام الحرس البلدي مقام الفداوية، والغي منصب الامير واعطيت صلاحياته لمجلس نصفه معيّن من قبل الحاكم والنصف الآخر منتخب من قبل الشعب. كما الغي اشراف الحاكم المباشر على تأجير الموانىء والمحلات في السوق، واضيفت مداخيل الموانىء الى الخزينة العامة ومداخيل السوق الى ميزانية البلدية. وفرضت في مدينة المنامة ضريبة بسيطة لتغطية نفقات الخدمات التي تقدمها، ولكن هذه الضريبة لم تكن كافية ولذلك جاءت المساعدات الحكومية لتغطي العجز الدائم والمتواصل في ميزانية البلدية.

أنشئت البلدية الاولى في المنامة عام ١٩١٩، وتبعتها بلديات المدن الاخرى في اوقات مختلفة: أنشئت بلدية المحرق عام ١٩٢٧، والرفاع عام ١٩٥٢، والحد عام ١٩٥٦، وسترة عام ١٩٥٧، وجد حفص عام ١٩٦٨، وضمت بلدية سترة وبلدية جد حفص عدداً من القرى المجاورة لهما. لم يتم اختيار نصف اعضاء المجالس البلدية دائماً بالتصويت: ففي الرفاع وسترة وجد حفص، مثلاً، عينت الحكومة المركزية كل اعضاء المجالس البلدية. ان الانتخاب، كوسيلة من وسائل التمثيل الشعبي، كان، منذ انتخابات المنامة عام ١٩٢٠ وحتى انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣، مشكلة من المشكلات الاساسية في البحرين، وسنأتي على تفاصيل هذه المشكلة في الفصل العاشر ـ نكتفي الآن بالقول ان البحرين جربت عدة انواع من الممارسات الانتخابية

وباءت كلها بالفشل[١].

وفي عام ١٩٥١ انشئت ادارة مركزيـة للاشراف على كـل النشـاطـات البلدية، بحيث قسمت البلاد الى اربع عشرة دائرة يشرف على ادارة كل منها ممثل رسمي تعينه الحكومة، كماأنشيء مجلس بلدي يضم جميع هؤلاء الممثلين، وفي عام ١٩٧٦ انشئت في القرى الخارجة عن نطاق الدوائر الاربعة عشر مؤسسة «المخترة»، وعيّنت الحكومة مختاراً لكل قرية يعنى بشؤونها، وفي عام ١٩٧١ و١٩٧٤ دمجت الدوائر البلدية والمخترة في وزارة واحدة هي وزارة البلديات والزراعة. لم تكن هذه المؤسسات يوماً خاضعة للانتخاب او للتمثيل الشعبي، بل جاءت دائماً امتداداً للنظام الإداري المركزي لتكون مسؤولة عن الإشراف على النظافة العامة والنقل والسوق والسير والتعمير والشؤون المدنية الأخرى[٢].

الحقوق العامة والممتلكات الخاصة

بحثنا في الفصول السابقة شروط التعاقد التي قامت بين اصحاب الارض وفلاحيها في ظل نظام المقاطعات، ولكن المسح الشامل، الذي بدأ في اوائل العشرينات وانتهى في بداية الثلاثينات، الغى مبدئياً نظام المقاطعات القبلية. والجدير بالذكر ان فريقاً هندياً، برئاسة راي صاحب شاديوري، كان اول من قام بهذا المسح التفصيلي وتسجيل الاملاك الخاصة، وتبعه بعد فترة وجيزة فريق هندي آخر برئاسة خان صاحب محمد خليل الذي تقاعد عام ١٩٥٤. حدّد المسح ستة انواع من الملكية: الملكيـة الخاصـة، الوقـف السني، الوقـف الشيعي، الاراضي الحكومية، الوقـف الذري، واملاك الورثـة (لمزيـد مـن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر مراجعة التقارير الادارية لسنة ١٩٥٦ : ٨٠ - ٨٣

(٢) انظر قسم الشؤون الريفية ١٩٥٨ - ١٩٥٩، تشريعات الحكومة، رقم ٢، ١٩٧١ ورقم ١٦، ١٩٧٣.

الايضاح راجع الجدول الثالث) . من حيث المبدأ، اعتمد المسح طريقة بسيطة للاستملاك، اذ جعل ملكية الارض حقاً للعاملين فيها : كل من عمل في أرض ما لمدة تجاوزت السنوات العشر حق له امتلاكها، واذا كانت المدة اقل من عشر سنوات على المحكمة ان تنظر في الموضوع من جديد، ولكن بالرغم من بساطة المبدأ، فالتطبيق كان اصعب واكثر تعقيداً . فالمشكلة هي في تحويل حقوق استعمال الارض وحقوق الايجار المعمول بها حسب النظام القديم، نظام الاحياء، الى سندات ملكية حسب النظام الجديد، فلا الشريعة الاسلامية المتمثلة بمبدأ الاحياء، ولا النظام الاقطاعي في ادارة المقاطعات تتطلب تسجيلاً للمتكلات . كانت وثائق الشراء التي يتم عقدها بين شخصين وبحضور الشهود هي الشبه الوحيد لوثائق التسجيل الرسمي للممتلكات، وكانت هذه الوثائق، قبل المسح التفصيلي للارض،تشير الى قطع الارض باسمائها دون رسم حدود واضحة وثابتة لها . بالاضافة الى ذلك، لم يكن مفهوم « الاحياء » وحق استعمال الارض واضحاً : فهل يعني زراعتها الفعلية؟ ام ادارتها؟ ام حق تأجيرها ؟

اما بالنسبة لاملاك آل خليفة فكانت كناية عن « اعلان هبات » صادرة عن الشيخ عيسى للابناء والاحفاد والاخوة وغيرهم من ذوي القربى، على النحو الآتي:

نحن عيسى بن علي آل خليفة نمنح (فلان) قطعة الارض (اسمها) الواقعة في القرية (الفلانية) والتي يعرف الجميع حدودها . هذه هبة منا ونحن في كامل قوانا العقلية .

الامضاء التاريخ

هذه الوثائق الهبات، كانت عبارة عن رسائل موجهة للدوائر العقارية تعطي، ضمن النظام الشبه اقطاعي، الحق للشيخ الخليفي في جمع الضرائب واعمال السخرة، وتأجير بساتين النخيل، وفرض الرسوم على استعمال المياه،

وحق الري وتسمين الحيوانات الاليفة ضمن المقاطعات الموهوبة. والجدير بالذكر ان بساتين النخيل التي كانت تملكها بعض عائلات آل خليفة من اقرباء الحاكم البعيدين استثنيت دائماً من المقاطعات الاقطاعية، فبعض هذه البساتين اشتراها اصحابها من النظام الحاكم، واعتبرت وثائق الشراء كافية لتسجيل ملكيتها في الدوائر الرسمية. وفيما عدا هذه البساتين، كان على النظام الجديد ان يواجه مشكلة تحويل ادارة المقاطعات الى حقوق الاستعمال وتحويلها بعد ذلك الى سندات ملكية.

لم يكن امر هذا التحويل سهلا، فقد اعترته مصاعب شتى اهمها اثنان: اولا، كيفية ترجمة «ادارة» المقاطعات في النظام القديم الى حقوق استعمال، وثانياً، كيفية رسم حدود المقاطعة. في الحالة الاولى ماذا يحدث لقطعة اشرف على ادارتها شيخان من آل خليفة في اوقات مختلفة خلال السنوات العشر الماضية؟ وماذا يحدث، في الحالة الثانية، اذا اضيفت قطعة من الارض منذ اقل من عشر سنوات الى مقاطعة جديدة؟ فأي من الشيخين، في الحالة الاولى، له حق الاستملاك، والى اية مقاطعة تضاف قطعة الارض في الحالة الثانية؟ ومما زاد الامر تعقيداً ممارسات الحكم القبلي التي كانت تسمح للحاكم الجديد ان يعزز سلطته بنقل حقوق ادارة المقاطعات من الاخوة والاعمام الى الابناء والاحفاد باستمرار فور استلامه الحكم. وخلقت هذه المسألة جدلاً سياسياً داخل الاسرة الحاكمة - الجدل الذي قوي واشتد بمنح عيسى بن علي، في سنوات حكمه الاخيرة، المقاطعة نفسها لاكثر من قريب، وكان يحدث احياناً ان الارض الموهوبة تضمنت قطعاً يملكها بعض المواطنين الشيعة.

وعلى اساس هذه الوثائق، طالب ابناء عيسى بن علي الثلاثة وحفيده بملكية الارض التي تكثر فيها الينابيع العذبة والتي تقع في النصف الشمالي من البلاد. وبعد مشاورات ومفاوضات طويلة مع المعتمد السياسي ونائب الحاكم الشيخ حمد ومستشاره بلغريف، تقرر في سنة ١٩٣٢ حصر وثائق الهبات بالاحياء من

اولاد الشيخ عيسى، كما تقرر استثناء القطع التي كان قد تم تسجيلها كاملاك خاصة من قبل. وتقرر في عام ١٩٣٢، بالاضافة الى ذلك، الغاء جميع انواع الضرائب ومنع استخدام عمّال السخرة في جميع المقاطعات، كما عينت لجنة خاصة تشرف على رسم حدود الاراضي الموهوبة. اما الاراضي التي لم تكن مسجلة من قبل كالبر والبرية والاراضي غير المروية والتي لم تكن تخضع لاشراف مباشر من قبل الشيوخ والاهالي - هذه كلها اعتبرت أملاك حكومية[١].

وبالاضافة الى ذلك، تقرر في عام ١٩٣٢ انشاء « محكمة خاصة » تعنى بشؤون العائلة الحاكمة وفض النزاعات القائمة بين افرادها وتطورت هذه المحكمة مع الزمن لتصبح « الهيئة » الرسمية التي تقضي في شؤون العائلة الحاكمة العامة، يرأسها أمير البلاد بعضوية بعض شيوخ آل خليفة النافذين. وكان اول عمل قامت به هذه المحكمة فض النزاعات المتأتية عن حق الاستملاك ضمن العائلة الحاكمة، وحق البيع والشراء بالنسبة الى شيوخ آل خليفة المالكين. وقد برزت هذه المشكلة الاخيرة في الثلاثينات عندما حاول عدد من آل خليفة بيع ممتلكاتهم الى بعض التجار البحرينيين، وقدّر عدد هؤلاء آنذاك بـ ١٤ شيخاً. اعتبر هذا الشأن امراً خطراً يهدد وحدة العائلة وتماسكها ويضعف بالتالي سلطانها وسلطتها، اذ ان سيطرة العائلة الحاكمة على المصادر الاقتصادية كانت تساهم دائماً في توحيد العائلة وشد اواصر القربى بين افرادها - و« السيطرة » هنا لا تعني الملكية الجماعية بل ابقاء الاراضي في ايدي شيوخ العائلة البارزين مهما قلّ عددهم. وفي هذا السبيل فرضت « المحكمة العائلية » على الراغبين في بيع ممتلكاتهم الخاصة ان يفعلوا ذلك اما الى الحكومة او الى اي شخص آخر من آل خليفة، فاذا لم يرغب احد في شرائها، يجوز

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/٣/١٣

عندها بيع الممتلكات الى من يشاء من المواطنين، وما ان وضع هذا القرار موضع التنفيذ حتى انخفضت اسعار الارض وانخفض عدد الأراضي المعروضة للبيع، ولكن عندما بدأت البحرين تشهد نمواً مدينياً هائلاً في الستينات والسبعينات راح هذا القرار يطبق بتسامح كبير لمصلحة اصحاب الاملاك الخاصة.

كان الرأي السائد في البحرين قبل مسح الاراضي واستملاكها هو ان العائلة الحاكمة تملك جميع الاراضي المزروعة، وبالفعل جاء في مصدر رسمي قبل المسح ان العائلة الخليفية تملك ثلثي بساتين النخيل في البلاد[1]. على ان هذه الآراء والاقوال لم تتطابق مع الاحصاءات المأخوذة من سجلات الملكية (راجع الجدول ٣) التي تظهر ان استملاك آل خليفة لاراضي البحرين يختلف باختلاف قطع الارض. ان اعلى نسبة مئوية امتلكتها العائلة الخليفية هي في بساتين «النخل» بمعدل قدره ٢٣٪ من مجموع البساتين وعددها ٣٣٤٩ بستاناً. والمعروف ان عدد آل خليفة يبلغ حوالي الفي شخص موزعين على اربعمائة عائلة، اي بمعدل ثلاثة بساتين لكل عائلة تقريباً. ولكن هذه النسب المئوية والمعدلات الحسابية لا تنطبق على واقع الاستملاك، ذلك ان بعض العائلات لم تملك شيئاً، وملك الآخرون قطعة واحدة فقط، وتركزت ملكية القطع الكبيرة بالدرجة الاولى في الشيوخ المنحدرين مباشرة من عيسى بن علي، مع العلم أن الملكيات الكبيرة انحصرت في الأقرب سلالياً من الحاكم، أيّاً كان.

ظهر، بعد انتهاء المسح التفصيلي، ان عدداً لا بأس به من الاراضي قد ترك دون تسجيل، ذلك ان البعض خاف ان يكون المسح الشامل مقدمة لاستيلاء آل خليفة على الاراضي كلها، فسكت عن حقوقه المشروعة. وعجز بعضهم الآخر عن تقديم المستندات الضرورية لاثبات الملكية، فبقيت القطع

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٣ : ٦٧.

التي لم تسجل ملْكاً للحكومة التي عمدت فيما بعد الى توزيعها كهبات على الاقرباء او بيعها لهم بثمن رمزي . وبعد النمو المتزايد الذي شهدته المدن شاء الحاكم ان يمنح بعض المواطنين، الذين رفعوا اليه طلبات خطية يلتمسون فيها المساعدة، قطعاً صغيرة من الارض يبنون عليها مساكنهم .

اما العقارات المؤجرة للتجار في الاسواق، والتي لم يطالب بها احد من افراد العائلة الحاكمة ، وضعت في تصرف« محكمة العائلة » ، واضيف ريعها الى ميزانية العائلة . وتألفت ميزانية العائلة الخليفية من دخل ايجارات هذه العقارات ومن ثلث مدخول البلاد من النفط (خفض في السبعينات الى السدس) ، فبلغت في عام ١٩٧٤ « ١٥ » مليون دولار أميركي . وتتولى لجنة من شيوخ آل خليفة امر توزيع هذه الاموال على افراد العائلة بنسب مختلفة حسب قواعد التسلسل الدموي على الشكل الآتي: يعطى كل فرد من افراد الفئة الاولى التي تضم الجيل الثاني المنحدر من عيسى بن علي ، وبالتحديد ولدا الشيخ حمد ، عبدالله ومحمد ، مبلغ ٣ آلاف دولاراً اميركياً شهرياً ، ويعطى افراد الفئة الثانية التي تضم أبناء الجيل الثالث مبلغ ١٢٠٠ دولاراً شهرياً ، ويعطى افراد الفئة الثالثة التي تضم ابناء الجيل الرابع مبلغ ٢٤٠ دولاراً شهرياً ، وينال باقي ابناء الاسرة الحاكمة مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و٧٥٠ دولاراً اميركيا في الشهر .

يبين الجدول الثالث ان عدداً كبيراً من المواطنين يملك القسم الاكبر من الاراضي المصنفة « نخلا وزراعة » ويليه في هاتين الفئتين من الارض املاك العائلة الخليفية . ويبدو ان الوقف الشيعي يملك الجزء الاكبر من انواع البساتين باستثناء اراضي « البر » التي تملكها الحكومة ، كما يبدو ان املاك الوقف الذري تكون جزءاً صغيراً جداً من التوزيع المئوي للاملاك (راجع الجدول الثالث) . وعلى هذا الاساس، فان وقف « الذرية » ، الذي ناقشه المجلس الوطني في البحرين بحماس شديد عام ١٩٧٥ ، لا يستحق الاهتمام الذي اعطي

له لقلة الاملاك التي تقع تحت هذا التصنيف . في تلك المناقشة عارضت الكتلة الدينية المؤلفة من رجال الدين الشيعة التغيير البسيط الذي ارادت الحكومة ان تدخله على هذا النمط من الملكية ، ونجحت الكتلة الدينية ، بدعم كتلة الشعب لها ، في تثبيت الوقف الذري كما كان (راجع التفاصيل في الباب التاسع) - هذا مع العلم ان التغيير المقترح كان يهدف الى حل اشكال وقع في استملاك اراض في قرية « بلاد القديم » كان حاكم البحرين السابق اوقفها الى ذريته .

وتشمل الاملاك الخاصة ، فيما تشمل ، عدداً كبيراً من سكان المدن والقرى واهل القبائل ، لا تتوفر لدينا المعلومات الاحصائية الدقيقة عن هذا النوع من الملكية ، ولكن انطباعي الخاص هو ان التجار المدنيين ، من السنة والشيعة ، يملكون الجزء الاكبر من الارض المصنفة نخلا او « دولابا » والتي لها قيمة تجارية لا يستهان بها . أما الأراضي الأخرى والمصنفة « جوبـار » أو « صرمـة » أو « دالية » والتي لها قيمة معيشية Subsistence فقط فيملكها سكان القرى او بعض القرويين الذين يسكنون المدن . اما سكان قرى عالي ودراز وبني جمرة وسترة وشهركان ، فيملكون معظم قطع الارض الصغيرة التابعة لقراهم .

من الملاحظ ، بالنسبة للجدول الثالث ، ان ممتلكات الاوقاف الجعفرية تزيد عن ممتلكات الاوقاف السنية بنسبة كبيرة ، الامر الذي لا يشير ، بالضرورة ، الى ان الشيعة متمسكون باهداب الدين اكثر من السنة بقدر ما يدل على اختلاف البنية الاجتماعية عند الفريقين . ينتظم معظم الشيعة في البحرين في مجموعات قروية صغيرة يترابط افرادها عن طريق التزاوج بين اولاد العم والخال والعمة والخالة . ففي المسح الاجتماعي الذي قمنا به لاربع عشرة قرية تبيّن لنا ان ٤١ بالمئة من مجموع الزيجات حصل بين اولاد الاخوة والاخوات ، وتـراوحـت نسبة الزواج من داخل القرية بين ٦٠ و٧٠ بالمئة ، كما بلغت نسبة الزواج بين اقرباء الام حوالي ٨٢ بالمئة بما فيها الزواج بين الاقرباء الذيّن لا ينتمون الى القرية نفسها .

لا مجال هنا للبحث في سوسيولوجية الزواج عند الشيعة في البحرين، القصد من اهتمامنا بالزواج اظهار نوع «التحالفات» النسبية التي تقوم بين العائلات الشيعية ومقارنتها بالتحالفات التي تقوم بين العائلات القبلية[٤٤]، ومدى تأثير هذه التحالفات على ملكية الارض والميراث، ففي القرى الشيعية، حيث تقوم التحالفات النسبية على الزواج، تقل المجموعات المترابطة بالتسلسل «الدموي» والمنحدرة من جد واحد، كما هي الحال لدى معظم القبائل السنية ولذلك لا نجد في هذه القرى الاستمرار السلالي الذي يتطلبه الارث والميراث. لا بل العكس، نجد ان نسبة الهجرة من هذه القرى مرتفعة جداً مما يجعل معرفة الورثة، أصحاب الحقوق الاصليين، امراً صعباً ـ هذا مع العلم ان الشرع والعرف يعطيان الأولوية في الارث للسلالات الدموية بدلاً من الترابط الزوجي، وهذا ما أدى، او قد تسبب من الاسباب التي ادت الى وجود نسبة مرتفعة من الاراضي في القرى الشيعية التي لم يطالب بها أحد، او التي لم يتقدم احد لاستملاكها. وهكذا مسحت هذه الارض اما باسم الحكومة او باسم العائلة الحاكمة، باستثناء الاراضي الموقوفة للامام الحسين، عندها تسقط مطالبة العائلة والحكومة بالارض تلقائياً. وهذا ما يفسر لنا، اولا كثرة الاراضي الموقوفة للامام الحسين نسبياً، وثانياً، تواجدها بالقرب من مستملكات شيوخ آل خليفة، اذ كان هؤلاء يتحاشون ضم الاراضي الموقوفة الى ممتلكاتهم الخاصة.

غير ان الاصلاحات الادارية لم تقتصر على المسح الشامل للاراضي وتسجيلها باسم مالكيها، أيّاً كانوا، بل تعدتها الى امور عديدة، اخرى. فقد صدرت سلسلة قوانين تنظم العقود بين المالك والمستأجر، وفرض على الفريقين المتعاقدين تقديم وثيقة للسلطات الحكومية عن شروط العقد. كما الغي عدد من المناصب والضرائب: الغي نهائياً منصب «الوزير» ومنصب «الكخيضات»،

---

(١) لمزيد من المعلومات عن مفهومي التحالف ازاء النسب انظر دافيد شنايدر (١٩٦٥ ـ ٢٥ ـ ٨٥).

والغيث الفطرة والري، واعمال السخرة، وممارسات اخرى كتسمين الاغنام والابل. وتم تحديد عدد الابل في الجزيرة، فسمح للحاكم بالاحتفاظ بـ ١٥٠ جملاً، وسمح لنائبه بـ ٥٠ جملاً، وسمح لكل فرد من أفراد العائلة الحاكمة بامتلاك خمسة جمال على الاكثر اثنتين منها للانجاب. وفرضت ضريبة مقدارها ١٠ روبيات على الجمل الذكر و٦ روبيات على الانثى، وأعفي الحاكم من الضريبة على ابله كما اعفي نائبه من الضريبة على عشر جمال، وبعد ذلك اعيدت بقية الابل الموجودة في البحرين الى الجزيرة العربية لتضاف الى القطعان التي يملكها بعض أفراد آل خليفة هناك[١].

فرض نظام جديد للضرائب، فأصبح جمعها امتيازاً محصوراً بالحكومة وحدها. وتمشياً مع الشريعة الإسلامية سمح بفرض ضريبة على بساتين النخيل ومصائد الاسماك: فرض على بساتين النخيل المروية بالمياه الجارية ضريبة قدرها عشر ما تنتجه من المحصول، وعلى البساتين التي ترويها السواقي او المياه المحمولة واحد على عشرين من المحصول، اما ضرائب الصيد فبلغت عشر الكمية المصطادة في الحضور وواحد على عشرين من الكمية المصطادة في البحر[٢]. والمعروف ان هذا النظام الضرائبي الجديد بقي حبراً على ورق بسبب غياب الجهاز الاداري الضروري لتنفيذه.

بالإضافة الى ذلك، اخذت الحكومة تجمع الرسوم المتوجبة على تسجيل الاراضي وعقود الإتفاقيات المتعلقة بزراعة بساتين النخيل والغوص على اللؤلؤ. اختلفت الرسوم المفروضة على سفن الغوص باختلاف عدد البحارة، فالسفن التي لم يتجاوز عدد بحارتها الخمسة فرض عليها رسم مقداره ٧٥ روبية سنويا، والسفن التي بلغ عدد بحارتها ما بين ٦ و١٥ فرض عليها رسم قدره مئة روبية في السنة، أما السفن التي ارتفع عدد بحارتها الـ ١٦

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٧٥ ـ ٦٥ : R/١٥/٢/٩١

(٢) مكتبة الهند الشرقية ٢٠ ـ ١٨ : R/١٥/٢/٩/١١

فقد فرض عليها ٢٠٠ روبية، واذا حدث ان تخلف الربان عن تسجيل سفينته تصادر، ويغرم بما قيمته خمسة آلاف روبية[١] . هذه الرسوم كلها شكلت حوالي ثلث الميزانية العامة، والباقي كانت تغطيه مداخيل الجمارك، وحدث في بعض الاعوام ان كانت مداخيل الجمارك اكثر بكثير من الثلثين، ففي عام ١٩٣٠ شكلت عائدات الجمارك حوالي ٩٧٪ من الميزانية العامة[٢] . وبعد تدهور صناعة اللؤلؤ وتجارته في بداية الثلاثينات واجهت البلاد افلاساً خطيراً، ولو لم تبدأ صناعة النفط بالنمو عام ١٩٣٣ لافلست البحرين ولسقط النظام البيروقراطي الذي ظهر في العشرينات.

الاصلاحات في انتاج اللؤلؤ

ان الاصلاحات التي ادخلت على انتاج اللؤلؤ، وطبقت بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ كانت المحك الفعلي لمجمل الاصلاحات التي جرت فيما بعد، فاللؤلؤ كان حجر الزاوية الاقتصادي للوجود القبلي الذي رفض وقاوم بشدة تنفيذ الاصلاحات، ولكن دون جدوى. ففي اللحظة التي فرضت فيها الاصلاحات في صناعة اللؤلؤ انتهت المقاومة القبلية وتتالت بقية الاصلاحات بشكل يكاد يكون عفوياً.

أول ما قامت به الاصلاحات هو الفصل بين عملية إنتاج اللؤلؤ وبين التجارة الناتجة عنه، الامر الذي حد من احتكار التجار لهذا الانتاج. فكان ان منع التجار الذي لا يملكون سفناً للصيد من تقديم ديون للربابنة، فانحصرت بذلك عقود الديون بين الربابنة والغواصين وهم اصحاب العلاقة المعنيون بعمليات الانتاج مباشرة. واخضعت عقود الديون على اختلاف انواعها الى شروط واضحة ومحددة كانت الغاية منها حماية مصالح الغواصين، فقد طلب

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٧ : R/١٥/٢/١٠/٤٥ A

(٢) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/٩/١١. انظر المراسلة لسنة ١٩٣٠

من الربابنة تسجيل حسابات كل غواص في « سجل » خاص يظل بحوزة الغواص نفسه، أما الحسابات الجديدة فكانت تسجل في سجل الغواص بعد أن تصادق المحكمة الشرعية على الرصيد مرة كل سنة. وجاءت هذه الاجراءات منافية للممارسات السابقة، حيث كان الربابنة يحتفظون بالحساب العام المتعلق بمصاريف السفينة، وقيمة اللؤلؤ المباع، وحصة كل غواص منها، وكانت بعض الحسابات تستمر لمدة طويلة من الزمن، تجاوزت في بعض الاحيان الخمس عشرة سنة، فيختلط عندها الحابل بالنابل.

وتم تحديد قيمة القرض الذي يعطيه الربان للغواص بمبلغ لا يتجاوز ٢٠٠ روبية، وكان القصد من الاجراء تحرير الغواص من الارتهان للربان عن طريق اغراقه بالديون. كما أوقفت اعطاء الغواصين التسليفات العينية كالارز والسكر والتبغ والقهوة بأسعار غير معلنة. والغي أيضاً « العرف » الذي يُحمل الولد مسؤولية ديون والده الميت، ولم يعترف الا بالديون التي سجلت رسمياً في دوائر الحكومة، وتقرر في حالة افلاس الربان البدء فوراً بتسديد حسابات االغواصين[1]. ولتنفيذ هذه الاجراءات الجديدة، الغيت محكمة السلفية وأنشئت بدلاً عنها محكمة خاصة مؤلفة من المحكمة الشرعية ومحكمة بحرينية يرأسها قاضٍ من آل خليفة ومن المستشار شارلز بلغريف.

وفي المراحل الاولى لتنفيذ الاصلاحات في قطاع اللؤلؤ، بدأ التجار والربابنة والغواصون مجتمعين بمعارضتها، طبعاً كل فريق لغاية خاصة في نفسه. عارضها الغواصون بشكل علني ومستمر لانها حددت قيمة الديون المسبقة في بداية ونهاية موسم الغوص، اي في الوقت الذي يحين فيه موعد تسديد الديون. وقامت المظاهرات، ووصلت ذروتها عام ١٩٣٢ عندما هاجم

---

(١) مكتبة الهند الشرقية A,R/١٥/٢/٩/١ ،R/١٥/٢/١٠/٤٥. انظر ايضاً التقرير الاداري للبحرين لسنة ١٩٢٤.

الغواصون مركز الشرطة واطلقوا المساجين، كما هاجموا المحلات التجارية ونهبوا محتوياتها واصطدموا بالشرطة فقتل اربعة أشخاص وجرح عدد كبير من الفريقين. اما الربابنة، ومعظمهم من الاميين، فقد عارضوا الاصلاحات لانهم وجدوا صعوبة في مسك دفاتر الحسابات حسب ما تفرضه القوانين الجديدة، وشجّع التجار المظاهرات لانهم وجدوا في الاصلاحات تنظيمات تحد من مدى احتكارهم لانتاج اللؤلؤ، وبعد سلسلة من المظاهرات والصدامات تم الاتفاق على ان تقوم لجنة مشتركة تمثل تجار اللؤلؤ من جهة والحكومة من جهة أخرى بتحديد قيمة السلفة المقدمة. ولكن، بالرغم من هذا الحل الوسط ترك بعض التجار السنة من أصول نجدية البحرين كما تركتها بعض القبائل العربية، كالدواسر، للعمل في صيد اللؤلؤ في أنحاء أخرى من الخليج، وانخفضت نتيجة ذلك، صادرات اللؤلؤ ووارداته الى حوالي النصف في سنة ١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣[١]، وما ان استعاد اللؤلؤ مكانته السابقة فيما بعد حتى واجه انتكاسة جديدة بسبب ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في الاسواق، ونضوب مصائد اللؤلؤ وبروز صناعة النفط. نترك الحديث عن هذا الامر الى الفصل السابع، ونعود الآن الى الجانب الآخر من الاصلاحات وهو خلق الوظائف الادارية الجديدة وتطورها.

---

(١) مكتبة الهند الشرقية، التقارير الادارية للبحرين ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣.

الفصل الخامس

تأسيس الدوائر المختصة وتطورها

يتطلب تشريع القوانين الجديدة أجهزة ادارية جديدة تشرف على تنفيذها، وإلا أصبحت القوانين أعرافاً لا تختلف عن الممارسات الاجتماعية السائدة. وبهذا المنطق فرضت القوانين الجديدة التي صدرت في البحرين في العشرينات على النظام تأسيس الدوائر والمحاكم المختصة، فأصبح بذلك رؤساء القبائل وقضاة الشرع موظفين اداريين في القطاع العام يتقاضون الرواتب المحددة، وألغيت الممارسات الاقطاعية والادارة القبلية التي ارتبطت بتلك الممارسات، واخضعت الحكومة لنظام السلطة الواحدة الذي يعمل، نظرياً، حسب قوانين موحدة وشاملة.

وكان من أبرز نتائج هذا الانتقال، من النظام الاقطاعي إلى نظام السلطة المركزية، أن أصبح عدد كبير من صغار شيوخ آل خليفة عاطلين عن العمل وبدون مورد رزق كاف لسد حاجاتهم الضرورية. ففي النظام الاقطاعي كانوا يستفيدون من مرتبتهم الاجتماعية لكسب لقمة العيش، أما في النظام الجديد فلم يتسنّ لهم ذلك خصوصاً وأن معظمهم كان من الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون. أضف إلى ذلك أن مرتبتهم الاجتماعية العالية، بسبب انتمائهم للعائلة الحاكمة، لم تسمح لهم بممارسة المهن العادية التي كانت متوفرة آنذاك. نقول «آنذاك» لأن الوضع تغير تغيراً ملموساً الآن. ففي السنوات الأخيرة حصل عدد كبير منهم على مؤهلات مهنية في الهندسة وادارة الأعمال والأنتروبولوجيا والقانون وغيرها، وتم بالتالي توظيفهم ضمن مجال

اختصاصاتهم. ولكن في بداية العشرينات كانت البطالة مرتفعة جداً بين صفوفهم، ولذلك أرصدت الميزانية العامة سنة ١٩٢٣ مبلغ ٣٠ ألف روبية تقريباً كمخصصات لآل خليفة، بالاضافة إلى مبالغ أخرى لحظتها الميزانية كتعويضات ومعاشات شهرية للموظفين الحكوميين[١]. وفي عام ١٩٣٠ خُصّص للعائلة الحاكمة ٥٠٪ من المدخول العام الذي بلغ حوالي مليون روبية[٢]، وظل مبدأ اعطاء المخصصات لأفراد العائلة الحاكمة مبدأ معمولاً به، ولكن بنسب متفاوتة، حتى يومنا هذا، وما زال عدد كبير من الدول المنتجة للنفط في الخليج وشبه الجزيرة العربية يعمل بهذا المبدأ حتى اليوم.

لم تكن عملية الانتقال من حكومة شبه اقطاعية إلى حكومة مركزية عملية سهلة وبسيطة إذ برزت صعوبات كثيرة في التطبيق مما حتّم اعادة النظر المستمرة في القرارات والتنظيمات. واستحدث بهذا الغرض عام ١٩٢٦ مركز «المستشار» الخاص للحاكم وقد شغل هذا المنصب، بين عام ١٩٢٦ و١٩٥٧، السيد تشارلز بلغريف الذي حاول تعديل القوانين والدوائر الجديدة حسب الأوضاع ومقتضيات الحاجة. ومنذ ذلك الحين، أصبح مركز «المستشار» ومركز المعتمد السياسي مركزين منفصلين تماماً، حصر المركز الأول اهتمامه بشؤون البحرين الداخلية واهتم الثاني بالسياسة البريطانية. وكان أن تركزت الادارات الجديدة على نظام القضاء والشرطة والخدمات المدنية المختلفة، وأصبحت هذه الدوائر وزارات مختصة ومستقلة بعد أن نالت البحرين استقلالها عام ١٩٧١. غير أن الأسس الاجتماعية التي بنيت على أساسها هذه الدوائر استمرت في البحرين منذ ذلك الحين حتى اليوم، بالطبع مع بعض التعديلات الطفيفة هنا وهنالك ـ وهذا ما سأتناوله في البحث الآتي.

---

(١) مكتبة الهند الشرقية ٧٧ ـ ٧٥ : R/١٥/٢/٩/١١.
(٢) مكتبة الهند الشرقية R/١٥/٢/٩/١. انظر المراسلة لسنة ١٩٣٠.

تنظيم القضاء

رأينا في الفصلين الثالث والرابع كيف كانت المجالس القبلية تعمل قبل وضع الاصلاحات موضع التطبيق، وكيف أنشئت في عام ١٩١٩ المحكمة المشتركة برئاسة الحاكم والمعتمد السياسي البريطاني. وكانت تلك المحكمة أول محكمة «رسمية» في البلاد أوكلت إليها مسؤولية النظر في الدعاوى التي يرفعها الأجانب ضد الموظفين البحرينيين، وتبعها انشاء محاكم أخرى في فترات لاحقة. كانت هذه المحاكم في المراحل الأولى تعتمد على قانون العقوبات الهندي ثم اعتمدت على القانون السوداني ثم القانون الجنائي البريطاني. وكان تطبيق القانون المدني أكثر سهولة من تطبيق القانون الجنائي، بحيث أن نصوص القانون المدني استمدت من القرارات والأوامر الصادرة عن الحاكم خلال السنوات الماضية في القضايا المتعلقة بملكية الأرض وحقوق انتاج اللؤلؤ والزراعة وتوزيع المياه وتركيب الكهرباء والتعليم وحركة المرور والمواصلات. لم يكن في البحرين، حتى اليوم، قانون موحد للعقوبات، الأمر الذي كان دائماً يخلق مشاكل في حياة البحرين السياسية والتشريعية، ولهذا نجد، الآن، محاولة جادة لصياغة قانون موحد للعقوبات بالاستعانة بخبراء من مصر والأردن. لم يتم الانتهاء من اعداد هذا القانون بعد[١]، وسنأتي في الفصل الثامن على بعض القضايا المتعلقة بهذا الشأن.

حُلت، بعد الاصلاحات، محكمة السليفة التي اهتمت بقضايا الغوص وتحوّلت القضايا الخاصة بها إلى المحكمة المشتركة والمحكمة الشرعية والمجلس العرفي الذي كان يعرف بمجلس التجارة. ويعتبر هذا المجلس مؤسسة تشريعية قديمة في البحرين، إذ كان يتألف من ثلاثة أو أربعة تجار محليين مهمتهم معالجة

---

(١) بعد مقابلة مع الشيخ عيسى بن محمد وزير العدل في سنة ١٩٧٥.

القضايا المرتبطة بالتجارة الخارجية، أي السفر واعتمد هؤلاء التجار على الاجماع في اصدار القرارات، ولم يأخذوا بالقرارات أو الأحكام السابقة، كما استندوا في اتخاذ قراراتهم على كتاب «قانون السفر» الذي أُعدّ وطبع في الكويت في أواخر القرن التاسع عشر. كان هذا المجلس، حتى قبل تنفيذ الاصلاحات، يعمل بشكل مستقل عن المجالس القبلية والمحاكم الدينية، وأعطي في المراحل الأولى للاصلاح حق معالجة القضايا المتعلقة بصيد اللؤلؤ بالاضافة إلى القضايا التجارية. ومن أجل إضفاء صفة رسمية على قراراته زيد عدد أعضائه إلى أحد عشر عضواً، ثم إلى اثنين وعشرين عضواً بينهم ولأول مرة بعض الأجانب الذين عيَّنهم الحاكم. ورأس المجلس قاض خليفي يدعو الاقضاء للاجتماع بشكل منتظم وفي أيام محددة من الأسبوع[1]، أما عندما تأسست «محكمة البحرين»، عام ١٩٢٦، أعطي هذا المجلس صلاحية استشارية كما أعطي حق النظر في القضايا التي تحيلها إليه المحكمة فقط.

أُنيط بمحكمة البحرين، والتي كانت أعلى محكمة في الدولة، أمر معالجة القضايا القائمة بين الرعايا البحرينيين، وظلت حالات الاستئناف ترفع مباشرة للحاكم نفسه حتى تأسست محكمة الاستئناف عام ١٩٣٩. وكان «المستشار» والشيخ محمد بن عبد الرحمن آل خليفة أول من ترأس محكمة البحرين، ولكن وبعد خلاف عائلي حل الشيخ سلمان بن حمد محل الشيخ محمد وظل هذا يشارك في رئاسة المحكمة دون انقطاع حتى عام ١٩٣٤. وترأس المحكمة في السنوات التالية عدد كبير من آل خليفة ممن كانوا أقرباء الحاكم المقربين. أصدرت المحكمة في سنة ١٩٢٦ أحكاماً عديدة بحوالي ١٤٠٠ قضية، وهذا ما دعا إلى انشاء محكمة جديدة، هي محكمة البحرين الصغرى عام ١٩٢٧ للنظر في الجرائم المدنية الصغيرة التي لا تتجاوز حدودها الـ ٤٠٠ روبية.

---

(١) رشيد بن محمد ومحمد بن عبد الله كانا أول قاضيين من آل خليفة يترأسان هذا المجلس.

وظلت، بالرغم من كل هذا، عدة مئات من المشاكل القضائية معلقة في المحاكم كل عام دون أن يُبتّ بها بالسرعة المتوخاة، الا بسبب عدم كفاءة القضاة أو الاجراءات القضائية المعقدة فحسب، بل وبسبب نوعية القضايا المرفوعة للمحكمة أيضاً، والتي تطلبت مرافعات طويلة أدّت إلى تأجيل الأحكام. يضاف إلى هذه ميل الأطراف المتنازعة، المدعي والمدعى عليه، إلى تقديم الحجج والشواهد بالتقسيط: ففي كل جلسة جديدة تعقدها المحكمة كانت تبرز براهين وحجج جديدة كما كان تدخّل (الواسطة) بعض الشخصيات النافذة للدفاع عن المدعى أو عن المدعي عليه يعيق سير المحاكمة، الأمر الذي جعل القضاة يتعرضون لشتى أنواع الضغوط[١].

دمجت المحاكم السنية والمحاكم الشيعية في نظام قضائي مركزي موحد، كما استبدل القاضي السني، جاسم المهزع، سنة ١٩٢٩ بثلاثة قضاة سماهم البحرينيون «العبادلة الثلاثة» وهم: عبد اللطيف محمد السعد من المنامة، وعبد اللطيف بن علي الجودر من المحرق، وعبد اللطيف بن محمود من الحد، وكان كل واحد منهم يمثل مذهباً خاصاً في الفقه السني. وفي عام ١٩٢٦ استبدل القاضي الجعفري خلف العصفور، لأسباب وظيفية، بالسيد عدنان الموسوي من جد حفص الذي توفي فجأة عام ١٩٢٨، وبقي المركز من بعده شاغراً عدة أشهر حتى عينت الحكومة اثنين هما: الشيخ محمد علي المدني الذي تولى معالجة مشاكل القرى، والشيخ عبد الله بن محمد صالح الذي تولى معالجة شؤون المنامة. وقد عزل الشيخ عبد الله من منصبه عام ١٩٣٥ بعد ادانته بتهم سوء استعمال المنصب[٢].

وفي ذلك الوقت، كانت تُهم سوء استعمال المنصب بالنسبة لقضاة المحكمة الجعفرية، تترد مراراً وتكراراً. فقد عزل الشيخ خلف العصفور ثلاث مرات

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٩ - ١٩٣٧: ١٨ - ٢١.

(٢) بعد مقابلة مع وزير العدل.

بتهمة استغلال منصبه وعزل الشيخ عبد الله مرة واحدة، وعزل في السنوات اللاحقة قضاة آخرون للسبب نفسه. ويرجع السبب في ظهور هذه التهم ضد قضاة الشرع الجعفري للدور المزدوج والمتضارب الذي مارسوه. فقد اعتبرهم نظام السلطة موظفين حكوميين لهم صلاحيات محددة ورواتب مقطوعة، ولكن اتباعهم كانوا يعتبرونهم أهل السلطة العليا وأصحاب السيادة، التي لا تستمد من القانون ولا من المنصب الاداري الذي يحتلونه، بل من القوة الاجتماعية والنفوذ الديني الذي يتمتعون به. فما اعتبره القانون «رشوة» أو استغلالاً للمنصب أو اقتطاعاً غير مشروع من الامارات والممتلكات اعتبره الاتباع المؤمنون العشر والضرائب الدينية التي يفرضها الشرع.

وقد ظهر هذا الدور المزدوج، أكثر ما ظهر، في الصعوبات التي واجهتها الحكومة عام ١٩٢٧ عندما حاولت وضع ممتلكات الوقف الشيعي الواسعة تحت اشراف هيئة خاصة منتخبة من قبل الشيعة أنفسهم. ففي بادىء الأمر، عارض الشيعة هذا القرار بشبه اجماع خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى نقل ممتلكات الوقف من أيديهم، وبحجة أنه يعارض الشرع الديني، لكنهم ما لبثوا أن وافقوا على مبدأ انتخاب الهيئة الادارية عام ١٩٣٠ عندما ادركوا، بعد التجربة، أن الهيئة قامت بادارة الممتلكات بدون تحيز وبكفاءة واضحة. وكانت قد تشكلت هذه الهيئة بقرار حكومي عام ١٩٢٧ من عشرة أعضاء، وزيد عددها عام ١٩٣٢ إلى ١٥ عضواً، أغلبيتهم من تجار الشيعة الأغنياء، سكان المدن. وبسبب هذا التجديد الاداري، ارتفع مدخول الوقف من ٦٠ ألف دولار عام ١٩٣٠ إلى ١٧٨,٢٨٠ في عام ١٩٧٠، صرف أكثره على المدارس والمنح الدراسية وبناء المساجد وصيانتها وتنظيم المآتم، وعلى مختلف المساعدات الاجتماعية.

أما الأوقاف السنية فتركت تحت سلطة القاضي الشخصية وذلك لضعفها وقلة مواردها. ففي عام ١٩٥٢، مثلاً، لم يغط الدخل من الأوقاف السنية

تكاليف صيانة المساجد ورواتب المؤذنين. ولزيادة الدخل تأسست في تلك السنة دائرة الأوقاف السنية، وكان أعضاؤها السبعة من التجار الأغنياء أعطي لهم حق الاشراف على جمع التبرعات وصرفها وتوزيع المساعدات الحكومية. وبالرغم من هذا، بقي الفرق بين دخل الأوقاف الشيعية والأوقاف السنية شاسعاً: ففي عام ١٩٧٠ بلغت مصاريف الأوقاف الشيعية حوالي ٢٤٤,١٠٠ دولاراً ومصاريف الأوقاف السنية حوالي ١٢٠,٨٤٠ دولاراً، واستطاعت دائرة الأوقاف الجعفرية أن تغطي ٧٦٪ من مصاريفها بينما غطت دائرة الأوقاف السنية ٣٥٪ منها فقط، وقامت الحكومة بتغطية العجز الناتج في كلتا الحالتين[١].

وأصبحت المحاكم الدينية، شيعية كانت أم سنية، تابعة لمحكمة البحرين المركزية التي كانت أعلى سلطة قضائية في البلاد، فأصبح بالامكان رفع القضايا المختلفة، وحتى القضايا الشخصية والعائلية، إلى محكمة البحرين ومنها إلى محاكم الاختصاص الدينية إذا كان ذلك ضرورياً. عملت هذه البيروقراطية القضائية على اضعاف المركز الاجتماعي لقضاة الشرع الشيعة وبدّلت، بالتالي، قاعدة سلطتهم الدينية، فلا عجب أن نرى أنه بعد تنفيذ الاصلاحات لم يصل أي منهم إلى المكانة المرموقة التي وصل إليها السلف، كالشيخ خلف العصفور، مثلاً، وبالطبع كان لظهور المثقفين الشيعة، كما كان لظهور البيروقراطية، دور كبير في التغيرات التي طرأت على مراكز القضاة الجعفريين، وهذا ما دفع الكتلة الدينية المؤلفة من قضاة الشرع الجعفري وبعض الملائية، للمطالبة داخل المجلس الوطني (١٩٧٣ - ١٩٧٥) بالغاء المحاكم المدنية واسترجاع المحاكم الدينية[٢]. واختلف الأمر عند قضاة الشرع السنة

---

(١) مجل التقرير الاداري للبحرين (Bahrain Administration Review Report) ١٩٤٥ - ١٩٤٦. انظر أيضاً تقرير ١٩٧٠: ١٠٣.

(٢) التقرير الاداري للبحرين ١٩٧٠: ١٠٣ - ١٠٤.

اختلافاً كلياً لأنهم كانوا دائماً يعتبرون القانون جزءاً من مهمات الحكومة القبلية ومن صلب تركيبة الدولة وتنظيماتها .

تنظيم الشرطة والجيش

قبل تنفيذ الاصلاحات، كان الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية وحسم الصراعات الداخلية من اختصاص نظام المقاطعات والامارات القبلية، حيث كانت كل امارة مقاطعة تحتفظ بنواة عسكرية بقيادة الشيخ الحاكم، وكان ينتظم في هذه النواة عدد من المقاتلين البلوش، والعبيد ذوي الجذور الافريقية، والموالون العرب ممن ضاعت جذورهم القبلية . ومع إلغاء نظام المقاطعات والامارات في العشرينات ألغي التنظيم العسكري المرتبط بها، وتمّ في عام ١٩٢٠ تشكيل بوليس بلدي ليحل محل التنظيمات العسكرية السابقة . وفي عام ١٩٢٢ كان معظم الذين وظفوا في البوليس من الجالية الفارسية، وربما كان هذا هو السبب الذي أدى إلى عملية اطلاق النار على البوليس من ضواحي المنامة في نفس العام . وقد فرضت الاضطرابات التي حصلت عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤ تأسيس قوة بوليس قوية لا ترتبط بعلاقات اجتماعية مع أي من القوى المتصارعة، وذلك لتتمكن الدولة من فرض سياستها الأمنية، وعلى هذا الأساس تم في عام ١٩٢٤ تجنيد فيلق مؤلف من مئة عنصر بلوشي جُلبوا من مسقط ووضعوا تحت قيادة ضابط بريطاني .

اعتبر البلوشيون في ذلك الحين مجموعة خارجة عن اللعبة السياسية المحلية لعدم انتمائهم للتركيبة القبلية في الخليج، وبالفعل، كان أمراء العرب هناك، ولفترة طويلة من الزمن، يستخدمون البلوش كحرس خاص أو مقاتلين في الحروب . وكانت الغاية الرئيسية من انشاء الفيلق دعم دفاع البحرين ضد أخطار الغزو الخارجية خصوصاً ضد احتمال قيام الدواسر بغزو البحرين بعد أن استقروا في الدمام إثر رحيلهم عن البلاد . وكانت القوات المسلحة في البحرين في ذلك الوقت تتألف من هذا الفيلق، ومن عدد قليل من رجال البوليس الذين خدموا

في بلدية المنامة، ومن حوالي ٢٠٠ حارس ليلي.

غير أن الغاية المرجوة من تجنيد البلوش باءت بالفشل، إذ أقدم في شهر أغسطس (آب) عام ١٩٢٦ رجل بوليس بلوشي على قتل رئيسه الهندي في مركز الشرطة، وأصاب بالصدفة الميجر دالي وجرحه في أذنه. وبعد شهر من ذلك تعرض نائب الحاكم، الشيخ حمد، لمحاولة اغتيال نجا منها بأعجوبة، وفي نوفمبر (تشرين ثاني) هاجم لصوص مسلحون قرية سنابس الشيعية وقتلوا حوالي ١٢ قروياً كما قتل أحد اللصوص. وبعد تكرار حوادث الشغب هذه حلّت الحكومة فيلق البلوش وأعادت أفراده إلى مسقط، واستعاضت عنهم بقوة جديدة مؤلفة من ٥٤ بنجابياً من قوات الجيش الهندي تحت امرة ضابط بريطاني. ولكن البنجابيين لا يتكلمون اللغة العربية فانطووا على أنفسهم، وهذا ما جعلهم يفشلون في فرض هيبة القانون بالرغم من انضباطيتهم العالية، ولهذا بدأ الحكم يعمل على تأسيس قوة شرطة محلية قبل انتهاء مدة العقد مع البنجابيين، وانتهى من تشكيل جزء منها عام ١٩٣٢.

واستمرت السلطة تمارس سياسة تجنيد الأقليات في قوة البوليس، فأعطت الأفضلية في الثلاثينات والأربعينات لذوي الأصول الأفريقية، وكان من نتيجة سياسة التوظيف هذه أن امتنع الرعايا البحرينيون عن طلب العمل في الشرطة لارتباطها بمجموعات غريبة ليس لها منزلة محترمة اجتماعياً. ومنذ عام ١٩٣١ أخذ «المستشار»، الذي كان رئيساً للشرطة، يقدم الشكاوى، مرة تلو الأخرى، عن النقص الحاصل بين البحرينيين المنتظمين في قوة البوليس، إذ كان أبناء البحرين يشكلون حوالي ٢٠٪ من مجموع القوة البالغ عددها آنذاك حوالي ألف رجل، وكان الباقي من البلوش واليمنيين والعُمانيين والباكستانيين والعراقيين وغيرهم[١]. وبدأت هذه النسبة تتغير بعد الاستقلال

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦: ٥٣ - ٥٥. انظر أيضاً تقرير ١٩٦٣: ٧٧ - ١٩٦٤: ٨٨ - ١٩٦٥: ٧٣ - ١٩٦٦: ٨٥.

لمصلحة رعايا البحرين، إذ أظهر المسح الذي قمنا به للأسرة في البحرين أن معظم البحرينيين الذين دخلوا في قوة الشرطة ينتمون إلى العائلات السنية العربية الأصل ذات الدخل المنخفض (انظر الفصل الثاني) .

أما جيش الدفاع فقد اختلف تأسيسه اختلافاً كلياً عن تأسيس الشرطة، فهذا الجيش تأسس عام ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عزمها عن الانسحاب من البحرين، وتشكل بأغلبيته من التجمعات القبلية البحرينية أو من ذوي الأصول القبلية، ينتمي أكثر الضباط إما إلى العائلة الحاكمة أو إلى حلفائهم القبليين في البحرين أمثال آل مسلم من الحد، وآل الغتم من الزلاق، وآل نعيم من الرفاع، وانحصر استخدام سكان المدن والفلاحين في الأعمال الادارية غير القتالية ـ وهذا نفس التنظيم المتبع في الجيش الاداري .

تنظيم الادارة العامة

ظهرت الدوائر الادارية الأولى في البحرين فوراً بعد تنفيذ الاصلاحات، وكانت تقتصر على المكاتب التي تتعلق بأعمال تسجيل الأراضي، وتأجير البساتين، وتنظيم الغوص على اللؤلؤ، وبالمحاكم على اختلاف أنواعها . وكانت هذه الدوائر بسيطة جداً يعمل بها عدد قليل من الموظفين، ففي كتابه، « نبذة شخصية » (Personal Column) كتب المستشار تشارلز بلغريف في هذا الصدد يقول :

« سألت « دالي » ذات صباح عن مكاتب الحكومة فأخذني إليها، فاذا بي أمام بيتين عربيين مصدعين بالقرب من الميناء، وهناك وجدت مكاتب الجمارك ومكاتب المحكمة مع مكتب الشيخ . وكان معظم الكتبة في الجمارك من الهنود الذين عملوا تحت إمرة ضابط الجمارك، كلود دوغرينيه، يساعده ضابط شاب من الجيش الهندي، والضابطان هما الرسميان البريطانيان الوحيدان اللذان عملا في خدمة الشيخ . أما مكتب الشيخ فكان يرأسه الحاج صقر الزياني

وهو شيخ عربي ذو شخصية محببة ولحية بيضاء، وكان يعرف كل شيء عن كل شخص في البحرين، ولكنه لم يعرف شيئاً عن الأعمال الادارية والملفات والآلات الكاتبة » (١٨ : ١٩٦٠) .

كان الالمام بالانكليزية نادراً في العشرينات فاضطرت الحكومة لتوظيف عدد من الكتبة والمساعدين الهنود، ذلك لأن مدرسة الهداية، التي تأسست عام ١٩١٩، كانت تستخدم اللغة العربية في التعليم. اما مدرسة الارسالية العربية (الأميركية) فكان معظم طلابها في ذلك الوقت من المسيحيين واليهود الذين لم تستهوهم المناصب الحكومية[١]، ولم يرسل التجار المدينيون من السنة والشيعة أولادهم إلى هذه المدرسة إلا في الأربعينات والخمسينات من القرن الحالي عندما بدأت شركات النفط، التي تتكلم الانكليزية، تتدفق إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية .

بعد تأسيس مدرسة الهداية التي قصدها الطلاب وأكثريتهم من السنة سكان مدينة المحرق، أسس شيعة المنامة عام ١٩٢٩ المدرسة الجعفرية، وفي السنوات اللاحقة دعمت الحكومة المدرستين معاً بالأموال العامة، وأشرفت على ادارة كل مدرسة لجنة من التجار الأغنياء الذين تطوعوا للقيام بهذا العمل. وأثار هذا التقسيم الطائفي في التعليم اعتراضات عديدة، مما جعل الحكومة تقرر في سنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ فتح المدرستين أمام الجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية، وسميت، بعد ذلك القرار، مدرسة الهداية « مدرسة المحرق الابتدائية » كما سميت المدرسة الجعفرية « مدرسة المنامة الابتدائية » . وتأسست بين عامي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ ثلاث مدارس عامة جديدة في سوق الخميس والبديع والحد، فقصدها الطلاب من هذه المدن وضواحيها، كما تأسست في ذلك الوقت أيضاً دائرة التربية (المعارف)

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٦ : ٣٤ .

باشراف الشيخ عبد الله بن عيسى. وفي عام ١٩٢٧ أرسل سبعة من شباب البحرين، بينهم ابن الشيخ عبد الله، إلى الجامعة الأميركية في بيروت، فاتحين بذلك تاريخاً مستمراً من التعاون بين البحرين وهذه الجامعة. ومع افتتاح المدارس الجديدة للبنين والبنات وانتشار التعليم الرسمي أخذ أبناء البحرين يحلّون بسرعة محل الموظفين الهنود[١١].

لولا اكتشاف النفط في البحرين والدول الخليجية المجاورة، الذي أعطى البلاد زخماً اقتصادياً جديداً، لاضمحلت البيروقراطية البسيطة التي تأسست في العشرينات: باختصار أدت مداخيل النفط الهائلة إلى تفرع البيروقراطية على مختلف المستويات ـ والمقصود بالتفرع البيروقراطي هنا ما عناه ايزنشتات «Eisenstadt» (١٩٦٤) وهويكنز (١٩٦٨ : ٦٣) «بالتنوع البنيوي»، أي تشعب الوظائف المتخصصة بفعل تطور المناصب الادارية. وقد أنشئت بعد اكتشاف النفط في أوائل الثلاثينات، وظائف ودوائر جديدة كالصحة والنقل والأشغال العامة والكهرباء والماء وغيرها، وطبعاً لا مجال هنا لاستعراض تطور جميع هذه الوظائف، بل نكتفي بالبحث في أمرين: (١) الاتجاه العام لتطور وتشعب البيروقراطية، (٢) والأسس الاجتماعية للتوظيف المدني.

مرت البيروقراطية في البحرين بثلاث مراحل: (١) مرحلة «تصريف الأعمال والخدمات العامة»، التي بدأت في العشرينات واستمرت حتى الخمسينات، (٢) مرحلة «الإنماء والحقوق المدنية»، التي ظهرت في الخمسينات إثر التحرك الشعبي والعمالي، (٣) ومرحلة الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، التي بدأت تظهر منذ سنة ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عن خطتها للانسحاب من البحرين. وتميزت المرحلة الأخيرة بتفرع وتنوع بيروقراطي متزايد (هنتر ١٩٦٩، ١٩٤) يقابله ازدياد هائل في عدد الادارات الجديدة والموظفين هذه

---

(١) للتفاصيل انظر الحمر (١٩٦٨).

المراحل الثلاث ليست منفصلة الواحدة عن الأخرى، إنما هي متداخلة ومترابطة بعضها بالبعض الآخر.

ففي المرحلة الأولى دخل التعليم بشكل جزئي إلى المدن وبعض القرى، فبنيت المدارس للبنين والبنات (بنسبة أقل) في المنامة والمحرق والحد والرفاع والبديع وسترة وسوق الخميس، وتمركزت باقي الخدمات في مدينة المنامة وإلى حد ما في المحرق. وبدأ في سنة ١٩٢٩ العمل في بناء جسر يربط المنامة بالمحرق انتهى سنة ١٩٤٢، كما بدأ العمل على تجفيف منطقة المستنقعات في القضيبية وطمرها بقيامة المدينة. وبنيت في المنامة دوائر مختلفة للادارات والخدمات العامة: الكهرباء في عام ١٩٢٨، ١٢ خطاً للهاتف في عام ١٩٣٢، مستشفى حكومي في بداية الثلاثينات، وادارة الصحة العامة في أوائل الخمسينات، وحتى سنة ١٩٢٨ لم يصل من هذه الخدمات إلى المحرق غير الكهرباء التي كان لها تأثير كبير على حركات التنقل في فصل الصيف. كان الحاكم وبعض التجار الأغنياء ينتقلون في فصل الصيف من المحرق إلى القضيبية في ضواحي المنامة سعياً وراء الجو البارد نسبياً، إلا أنهم، بعد وصول الكهرباء، عزفوا عن تلك العادة وأخذوا يستعملون المراوح الكهربائية.

أشرف الحاكم والمستشار علي ادارة جميع مرافق الدولة ما عدا الشؤون الخاصة للعائلة الخليفية والتي كانت تديرها لجنة خليفية خاصة. تحمّل المستشار الذي خدم البحرين بإخلاص وتعقل، عدداً كبيراً من المسؤوليات في فترة قصيرة: جاء في بداية الأمر لينظم مداخيل الدولة فأصبح، تدريجياً، رئيساً لقوة الشرطة وعضواً في المحكمة المشتركة ومراقباً عاماً للتعليم وغيره من إدارات الدولة، كما كان يحضر جلسات المحكمتين الكبرى والصغرى وجلسات المجالس البلدية. لا شك أن اهتمام المستشار برعاية معظم الشؤون البيروقراطية وفّر لها عامل التنسيق ووحدة الهدف، إلا أنه في نفس الوقت حرم الادارة من التنوع والتجديد والمشاركة في السلطة. فقد ظلت اصلاحات

العشرينات جامدة لم تتبدل حتى الخمسينات بالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة من الزمن. صحيح أن الخدمات العامة زادت، بنسبة قليلة، ولكن التركيبة البيروقراطية ظلت تحصر اهتمامها، بصورة أساسية، بتنفيذ القوانين الرسمية دون غيرها، فأصبحت بالتالي عاجزة عن مواجهة المتطلبات الاجتماعية الجديدة، وبالفعل، لم تبدأ البيروقراطية في البحرين بتناول المشكلات الاجتماعية إلا بعد ظهور التحرك الشعبي والعمالي في منتصف الخمسينات.

وبعد هذا التحرك، ظهرت المرحلة الثانية من تطور البيروقراطية ـ مرحلة الانماء والحقوق المدنية: فهي «مدنية» لأنها نظمت التوظيف وأوضاع العمل واعترفت بحقوق تمثيل المواطنين في الهيئات الادارية المستقلة، و«انمائية» لأنها أدت إلى خلق وظائف وادارات جديدة تعنى بالانعاش الاجتماعي والزراعة والمياه والمساكن الشعبية وما شابهها، كما أنها اعتنت بتوسيع نطاق الخدمات العامة كالكهرباء والماء والمدارس والطرق في المدن والقرى على السواء. وحصل هذا التفرع والتطور البيروقراطي في هذه المجالات بعد مفاوضات طويلة جرت بين قادة التحرك الشعبي من جهة والحكومة من جهة أخرى (راجع الفصل الثامن للتفصيل). غير أن هذا لا يعني أبداً بأن التجديد الذي حصل في البيروقراطية كان كله نتيجة التحرك الشعبي، كما لا يعني بأن كل مطالب قادة التحرك قد تحققت ـ الأمر الذي حصل هو أن التحرك الشعبي عبأ الناس سياسياً وكشف عن عجز المؤسسات البيروقراطية القائمة في مواجهة التبدل الاجتماعي: مما أدى إلى مراجعة مجمل الأوضاع القائمة واعادة النظر في تشكيل تلك المؤسسات وتجديدها.

وفي هذا النطاق تأسست عام ١٩٥٥ دائرة جديدة للعمل وأقر نظام حكومي للتقاعد، وتأسست عام ١٩٥٦ لجنة عمالية استشارية قامت بصياغة قانون العمل (عام ١٩٥٧)، الذي ظل سارياً حتى ١٩٧٥ عندما تم تعديله

ليتناسب مع الأوضاع العمالية المستجدة. وأعطيت دائرة العمل الحق في فضّ المنازعات وتوظيف العاطلين عن العمل. ففي عام ١٩٥٨ مثلاً أوجدت دائرة العمل الوظائف لثلثيّ الذين تقدموا بطلبات للتوظيف، ويقدر عددهم بحوالي ١٠٠٨ أشخاص[١]. وفي عام ١٩٥٦ قدِّم مشروع نظام جديد للتمثيل في لجنتي الصحة والتعليم وقدم مشروع مماثل في لجنتي الكهرباء والمجلس الاستشاري للمرور في عام ١٩٥٨، وهذا على أساس أن تقوم الحكومة بتعيين نصف عدد أعضاء هذه اللجان والمجالس وينتخب النصف الآخر من قبل الشعب. وفشلت أيضاً المحاولة التي قام بها قادة التحرك الشعبي لتشكيل مجلس وطني ونقابات عمالية مستقلة، ولم يبق من جميع هذه اللجان والهيئات التي تأسست في الخمسينات سوى هيئة مستقلة واحدة هي « صندوق التعويضات ». الذي تأسس في عام ١٩٥٦ لتأمين السيارات (راجع الفصل الثامن للتفصيل)[٢]. وبالاضافة إلى هذه الدوائر، تأسست ما بين منتصف الخمسينات ونهايتها دائرة الزراعة (١٩٥٥) ودائرة الشؤون الاجتماعية (١٩٥٧) ودائرة الشؤون القروية (١٩٥٧) ودائرة تأمين المياه (١٩٦٠). ثم ان دائرة الإسكان التي تأسست عام ١٩٦٣ جاءت ملائمة للمطالب العامة التي نادى بها قادة التحرك الشعبي.

اهتمت دائرة الزراعة بتحسين الانتاج وتطوير أساليبه في مختلف المجالات كالري وتربية الدواجن وزراعة الفواكه وتطوير البذور وغيرها، وكان عملها في هذه المجالات ناجحاً جداً[٣]، إلا أن نوع الاقتصاد الذي ظهر بعد تطور صناعة النفط حال دون بلوغ هذه الجهود الهدف الذي قامت من أجله. كما أدخل سوق العمل المستقر، الذي ولّده اكتشاف النفط وتصنيعه، إلى البحرين وجوارها

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٨ : ٢٧.

(٢) للتفاصيل انظر التقارير الادارية للبحرين ١٩٥٥، ١٩٥٦ و١٩٥٧.

(٣) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٨ : ٣.

اغراءات شتى للقوى العاملة، فتحولت هذه القوى من العمل الزراعي المضني، وخاصة زراعة النخيل، إلى الوظيفة والتجارة ومن أهم العوامل التي أدت إلى انحسار زراعة النخيل نظام امتلاك الأراضي وتأجيرها، ونظام التعاقد بين العامل والمالك، وانخفاض الطلب على التمور كمادة غذائية رئيسية والتبدل الحاصل في أنواع الأطعمة التي يستهلكها أهل البحرين، والطلب المتزايد على العمال في جميع مجالات العمل، والنمو الهائل لمشاريع الاسكان في المدن والضواحي، وزيادة استهلاك الماء. فقد أدى ازدياد استهلاك المياه العذبة إلى ارتفاع مستوى المياه المالحة الجوفية، فوصلت في بعض المناطق إلى عمق ما بين ٣٠ و٦٠ سنتيمتراً فقط، مما جعل عملية الري صعبة جداً [١]، كما جفّ عدد من الينابيع العذبة بسبب سوء استعمال الآبار الارتوازية التي بدأ استغلالها في العشرينات. وساهمت كثرة استهلاك المياه في المنازل على استنزاف المياه الجوفية: ترتفع نسبة الاستهلاك بتزايد الارتقاء الاجتماعي وانتشار وسائل المعيشة الحديثة.

لم تنجح البحرين في تطوير أي من المصادر الطبيعية ما عدا النفط والغاز: فقد فشلت المحاولات المختلفة لتطوير الزراعة والاستفادة من الثروة السمكية والمحافظة على مخزون المياه. ولمواجهة هذا الفشل عمدت الحكومة إلى تأسيس عدد من الدوائر (كدائرة الشؤون الاجتماعية والشؤون القروية وشؤون الاسكان) بهدف اعادة توزيع الثروة العامة والقيام بالخدمات المطلوبة، ونجحت في ذلك نجاحاً محدوداً، إلا أنه ما زال أمام عملية التوزيع هذه أشياء كثيرة لم تحققها بعد.

كانت دائرة الشؤون الاجتماعية في بادىء الأمر مسؤولة عن تعويضات الحريق ومساكن العمال التي بلغ عددها حوالي مئتين في المنامة وأقل من ذلك في

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٦٠: ٢ و١٩٦٧: ١٢.

المحرق ـ والمعروف أن هذه المساكن أنشئت بأموال حكومية شرط أن تؤجّر للعمال الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري ٢٠٠ روبية[١] . وتطورت دائرة الشؤون تدريجياً فشملت بعض نواحي التربية والفنون وأمور الشباب والأسرة، وفي عام ١٩٧٥ اتسع نشاطها فشمل الترخيص للمسرحيات، ومراقبة الأفلام وتصنيفها، والاشراف على اليانصيب والترخيص له، وتطوير الابداع الفني، والاشراف على الفنون التشكيلية، ورعاية مراكز الشباب والجمعيات التعاونية والنوادي الثقافية والرياضية، وتوفير المساعدات المالية للفقراء، وادارة دار العجزة والمعاقين.

أما دائرة الشؤون القروية فجاءت امتداداً لنظام البلديات، أي لتنظيم الخدمات البلدية في ٥٦ قرية وقعت خارج نظام البلديات الأربع عشرة في البحرين[٢] . ومع الزمن أخذت تقوم هذه الدائرة باصدار سندات الملكية خصوصاً في مجال الإعمار، ورخص البناء، وحفر الآبار الارتوازية، والاجراءات الضرورية للوقاية الصحية، وشق الطرقات، وتوفير الماء والكهرباء. وأعطت عدداً من وثائق الملكية كهبة من الحاكم إلى بعض القرويين ليقيموا عليها مساكنهم. وبين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ بلغ مجموع وثائق الملكية من هذا النوع ١٧٣ وثيقة[٣] . وفي عام ١٩٧١ ألغيت دائرة الشؤون القروية ووضعت القرى التابعة لها في ثلاث بلديات مستقلة. ومنذ الخمسينات، تأمنت خدمات الكهرباء والماء والتنظيم البلدي في مختلف أنحاء البلاد: ففي عام ١٩٥٥ تأمنت الماء والكهرباء إلى مدن وقرى الرفاع والحد وسماهيج وقلالي وجد حفص والدراز وبني جمرة، كما تأمنت في عام ١٩٦٠ إلى قرى دمستان وكرزكان والمالكية ودار كليب والماجوز. وفي عام ١٩٥٧ أنشئت التنظيمات

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٨ : ١١٤ .

(٢) التقرير الاداري للبحرين ١٩٦٧ : ١٢٧ و١٩٦٨ : ١٢٨ .

(٣) بعد مقابلة مع رئيس قسم الموظفين والتوظيف المدني.

البلدية في سترة وجد حفص، وفي عام ١٩٧١ انتشرت في مختلف أنحاء البحرين.

وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات بدأت المدن وضواحيها تشهد نمواً هائلاً فاق كل تصور، فأصبح لدائرة الاسكان أهمية خاصة في البلاد (راجع الفصل السابع)، ومن أهم منجزات هذه الدائرة بناء مدينة عيسى، عام ١٩٦٨ التي تتألف من مئات المنازل المشيدة بالاسمنت، يوجد في هذه المدينة ستة نماذج للمنازل تسكنها فئات ذات مداخيل وأوضاع اجتماعية مختلفة، وتراوحت قيمة المنزل بين ٣٧٥٠ دولاراً أميركياً و٣٥,٠٠٠ ألف دولار تدفع بالتقسيط على مدى ١٥ عاماً دون فائدة. وفي احتفالات الذكرى الأولى للاستقلال قدم حاكم البحرين ٥ آلاف دولار هبة لكل مالك. هذا يعني، بالطبع أن الفئات ذات الدخل المنخفض والتي تعيش في البيوت الصغيرة حصلت على بيوتها مجاناً. صحيح أن الاعلان عن شروط هذه الهبات كان اعلاناً عاماً إلا أن العملية التي قدمت فيها هذه الهبات ظلت غير واضحة لعامة الناس. ثمة اجماع بين الناس بأن الهبات أعطيت حسب الأفضلية السياسية، «فالأفضل» هو الأكثر ولاء، وقد عبر أحدهم عن هذا بقوله: إن معرفة طريقة توزيع هذه الهبات تعني معرفة الارتباطات والولاءات السياسية في البلاد.

أما المرحلة الثالثة لتطور وتنوع النظام البيروقراطي، فهي مرحلة الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت انشاء الوظائف والدوائر التي تهتم بالتعبئة الوطنية، وتوجيه الرأي العام، ومركزية السلطة، وممارسة السيادة الكاملة. ويجب التنويه هنا إلى أن الكثير من هذه الوظائف والدوائر كانت مطلب التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات، حيث طالب ذلك التحرك بقانون عقوبات موحد، وبمجلس للنواب، وبالحرية في تنظيم هيئات مستقلة كنقابات العمال والجمعيات والتنظيمات المختلفة. ولم تستجب السلطة لمعظم هذه المطالب

في ذلك الحين، إلاَّ أنها أدركت التناقض القائم بين القوى الاجتماعية الصاعدة من جهة وبين محدودية النظام البيروقراطي القائم آنـذاك مـن الجهـة الثـانيـة. ولمواجهة هذه المشكلات، تأسس في عام ١٩٥٥ مكتب العلاقات العامة العمالية ودائـرة للاعلام ومحطـة للاذاعـة. وفي عـام ١٩٥٦ صـدر قـانـون المطبوعات، وشكلت هذه الادارات والمكاتب قطاعاً من بيروقراطية الدولة لأنها ارتبطت مباشرة بالبناء الوطني الموحّد وبـالتعبئـة السيـاسيـة للشعـب، وبتوجيه الرأي العام. والجدير بالذكر أن هذه الأمور من اهتمامات الدول وليست من اهتمامات القبائل.

لم يولد التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات اهتمامـاً رسميـاً بـالتعبئـة السياسية وتوجيه الرأي العام فحسب، بل أظهر أيضاً مدى الحاجة للتنسيق الاداري وللسلطة المركزية. فتأسس في عام ١٩٥٦ مجلس اداري ضمّ مدراء الخدمة المدنية والمستشار (السير شارلز بلغريف) الذي استبدل بعد احالته على التقاعد عام ١٩٥٧ بسكرتير الحكومة، السيد ج.و. سميث، وأعطى المجلس صلاحية البت في الشكاوي المحالة إليه إما من التنظيمات الرسمية أو من عامة أفراد الشعب. وقاطعت المعارضة آنذاك المجلس لأنها لم توافق على طـريقـة تشكيله، ولكن بالرغم من هذه المقاطعة استمر في النظر بالأمور الموكـولـة إليه. وبعد أن نالت البحرين استقلالها عام ١٩٧١، أصبح المجلس والدوائر الرسمية الأخرى بمثابة الحكومة القائمة بالأمر الواقع، وتحولت الدوائر إلى وزارات، بعد أن أضيفـت إلى قـائمة الدوائـر الموجـودة وزارتا الخارجيـة والدفاع.

نبه التحرك الشعبي في الخمسينات الحكومة إلى عجز قوى الأمن عن القيام بمهامها، فتشكلت في عام ١٩٥٥ قوة خاصة مستقلة تماماً عن شرطة الأمن الداخلي وعن قوى الدفاع، اسمها «فرقة الشغب»، التي يتألف أفرادها من خلفاء آل خليفة القبليين في شبه الجزيرة العربية. وتألّفت هذه القوة من حوالي

٢٠٠ عنصر، واشتهرت بقسوتها في مواجهة أعمال الشعب إذ أنها لا تنتمي اجتماعياً إلى أية مجموعة من المجموعات التي تعيش في البحرين. أما جيش الدفاع فقد نظّم عام ١٩٦٨ عندما أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من البحرين، وكان عدد عناصره حوالي الألفين، وزادت الميزانية المرصودة للدفاع والأمن العام من ٨,٢٥ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى ٣٣,٢٥ مليون دولار في ١٩٧٥، خصص منها ١٤ مليوناً للجيش (هذلتن ١٩٧٤).

ولم تكن الزيادة محصورة في ميزانية الدفاع والأمن العام وحدها، فقد شهدت الادارات الأخرى زيادات مماثلة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن عدد الموظفين العسكريين والمدنيين في البحرين يبلغ حوالي ١٤ ألف شخص يتولون شؤون ادارات الدولة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ٢٢٠ ألفاً - هذا يعني أن الموظف الواحد يخدم ١٥ مواطناً، وهذه نسبة عالية جداً، من أعلى النسب في العالم هنالك سببان لهذا التضخم البيروقراطي: الاستقلال ووجود العمال الأجانب بكثرة، فعندما يصبح بلد صغير كالبحرين، لا يتجاوز عدد سكانه ٢٢٠ ألفاً، دولة مستقلة، لا بد وأن يشهد تضخماً في نسبة عدد الموظفين في الادارات العامة، وذلك لملء الوظائف التي يحدثها الاستقلال في مؤسسات الدولة كالدفاع والخارجية وغيرها. ويضاف إلى هذا الأمر وجود عدد كبير من العمال الأجانب، الأمر الذي دفع المواطنين إلى ترك أعمالهم المهنية والسعي وراء الوظيفة الحكومية التي تؤمن لهم مدخولاً أفضل ومركزاً اجتماعياً مميزاً.

الأسس الاجتماعية لسياسة التوظيف في القطاع العام

شهدت الوظائف والدوائر التي أنشئت في البحرين تغيرات عديدة، ولكن الأسس الاجتماعية للتوظيف كانت دائماً وما زالت، تخضع لبعض المبادىء

الاجتماعية التي لم تتغير بسهولة. فكانت وما زالت العائلة الحاكمة تسيطر على جميع الوظائف التي ترتبط مباشرة باستعمال القوة الفعلي، أو بالتهديد باستعمالها كصيانة النظام والقانون وتوجيه السياسة المحلية والدولية، أو تلك الوظائف التي ترتبط باعادة توزيع الثروة والضمان الاجتماعي. وتشمل هذه الوظائف الشرطة والجيش والقوات الخاصة ووزارة العدل والداخلية والخارجية ودوائر الهجرة والبلديات والشؤون القروية. والجدير بالتأكيد هو أن هذا التنظيم، الذي كان معمولاً به في عام ١٩٧٥، قد يتغير حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المستجدة وحسب الأهمية السياسية للوزارة أوالدائرة المختصة. ففي اللحظة التي يصبح لدائرة أو لوزارة ما أهمية خاصة في ميزان القوى المحلية، في تلك اللحظة بالذات، تحال هذه الدائرة أو الوزارة إلى اشراف آل خليفة المباشر.

يختار كبار الموظفين من آل خليفة مساعديهم من الاختصاصيين والفنيين والخبراء من بحرينيين وأجانب، وتجد عندهم ميلاً واضحاً لتوظيف الخبراء البريطانيين والأردنيين في دوائر الدفاع والأمن العام، وتوظيف الهنود والمصريين وغيرهم من العرب في الدوائر الأخرى.

أما الوظائف والدوائر والوزارات التي تحتاج لاختصاصيين مهرة، كالتنمية والصناعة والمالية والصحة والكهرباء، فتركت لأبناء البلاد الذين برزوا في مجالات اختصاصهم، ومن أبرز هؤلاء علي فخرو وزير الصحة، ويوسف الشيراوي وزير التنمية والصناعة، وابراهيم عبد الكريم وزير المالية. وهذا لا يعني بالطبع أن أبناء آل خليفة لم يوظفوا في دوائر الخدمات التي تحتاج إلى مهارة خاصة. فالحقيقة أن كثيراً منهم يشغل هذه الوظائف ولكنه لا يشغلها على اعتبار انتمائه العائلي بل لكفاءته الشخصية.

يراعى في تعيين أبناء البحرين في الوظائف العليا موضوع التوزيع العادل بين السنة والشيعة، ويحصل في بعض الأحيان أن يختار الموظف في المنصب

الرفيع موظفي دائرته من أبناء طائفته الدينية، ولهذا تجد أن أغلبية الموظفين الصغار في دائرة الكهرباء من الشيعة العرب، وفي مكتب البريد من الشيعة الايرانيين، وفي الجمارك والهجرة من العرب السنة. هذه الظاهرة لا تدل فقط على تفضيل أبناء الطائفة في التوظيف، إنما تدل أيضاً على الطريقة التي يتم بها التوظيف: ففي غياب تصنيف عام ينظم جداول القوى العاملة في البلاد يجد صاحب العمل، في كل من القطاع العام والخاص على السواء، نفسه مضطراً للاعتماد على معلوماته الشخصية في البحث عن الموظفين، فتأتيه هذه المعلومات من علاقاته الاجتماعية ومن روابطه ضمن طائفته وهكذا دواليك. فقد لاحظنا من مراجعتنا لـ ١٦٤ «شبكة» اجتماعية جمعناها في البحرين أن التفاعل غير الرسمي بين أبناء الطائفة الواحدة يسهل تعارفهم وترابطهم مع بعضهم البعض. صحيح أن هذا التفاعل يختلف من حيث نوعيته ومضمونه وكثافته باختلاف الجنس والعمر والمستوى الثقافي والأصل الاجتماعي، إلا أنه نادراً ما يخرج عن نطاق الطائفة.

من الممكن، ابراز سياسة التعيين والتوظيف، إلى حد ما عن طريق مقارنة الوظائف التي يمارسها أبناء آل خليفة بالوظائف التي يمارسها أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى (راجع جدول ١٤)، أقول «إلى حد ما» لأن القيام بهذه المقارنة تعتريه بعض التحفظات المنهجية. ففي الوقت الذي كانت فيه معلوماتنا عن آل خليفة شاملة بحيث أن الذين ساعدونا في جمعها كانوا يعرفون جميع التفاصيل عن كل شخص، كانت المعلومات التي جمعناها عن الفئات الأخرى مأخوذة من مجموعة عينات مختارة من ١٢٤٩ أسرة منتشرة في ١٥ حيّاً وقرية. فالتغاير الظاهر بين أبناء آل خليفة وغيرهم من أبناء البحرين يرجع، ولو بشكل جزئي، إلى غياب التناسق المنهجي، ويبدو هذا صحيحاً بصورة خاصة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية العليا. فالاختلاف ليس فقط في طريقة جمع المعلومات، بل وفي فهم مهمة كل وظيفة بسبب غياب التعريف

الموحّد للوظيفة والموظفين: فكل أبناء آل خليفة، بغض النظر عن وظائفهم ومؤهلاتهم ومستوى اختصاصهم، يعملون في الوظائف الحكومية، القطاع العام ولا يعملون في القطاع الخاص، ثم أن القليل منهم الذي يعمل في وظائف السكرتارية والخدمات المكتبية البسيطة (راجع جدول ٤) يشغل تلك الوظائف عند أبناء آل خليفة الذين يمثلون المناصب العالية، وليس عند العامة من البشر.

ولكن بالرغم من جميع هذه التحفظات المنهجية يظهر الجدول رقم ٤ بأن ٦٥٪ من الموظفين من آل خليفة يشغلون مراكز عالية في الحكومة: رؤساء دوائر، قضاة، وزراء، ضباط في الجيش. ويعمل الباقون كسكرتيرية وكتبة وتجار ومهندسين. وهذه الملاحظات لم تؤخذ من المقارنة بين آل خليفة والفئات الأخرى بقدر ما أخذت عن طريق مقارنة آل خليفة ببعضهم البعض. فالمنهجية التي اتبعناها في جمع المعلومات عن الوظائف تبين بأن المقارنة ضمن المجموعة الواحدة أفضل من المقارنة بين مجموعة وأخرى.

لحد الآن ما زلت أتحدث عن العائلة الخليفية وكأنها فئة واحدة متجانسة اجتماعياً لا تعتريها أية تمايزات داخلية، وهذا غير صحيح. ففي ما يتعلق بالحكومة والخدمة المدنية نستطيع أن نميز بين أربع مجموعات من آل خليفة بالنسبة إلى قرب أو بعد كل منها عن عيسى بن علي، حاكم البحرين السابع، وعن عيسى بن سلمان، الحاكم العاشر والحالي. كما يظهر أن معظم المستخدمين الرسميين الصغار وقلة من ضباط الجيش ينحدرون سلالياً من أجداد آل خليفة القدماء الذين عاشوا قبل عيسى بن علي، أما الوزراء والقضاة وأغلبية الضباط ومديرو الدوائر في المصالح المستقلة والوزارات فينحدرون من عيسى بن علي تبعاً للتنظيم الآتي المعمول به سنة ١٩٧٥: شقيق الحاكم الحالي خليفة بن سلمان رئيس الوزراء، ابن الحاكم حمد ولي العهد ووزير الدفاع، أولاد عمه عبد العزيز بن محمد بن عبد الله وزير التربية وشقيقه عيسى وزير العدلية، وابن أولاد عمه عبد الله بن خالد بن علي وزير البلديات والشؤون القروية (راجع رسم ٤).

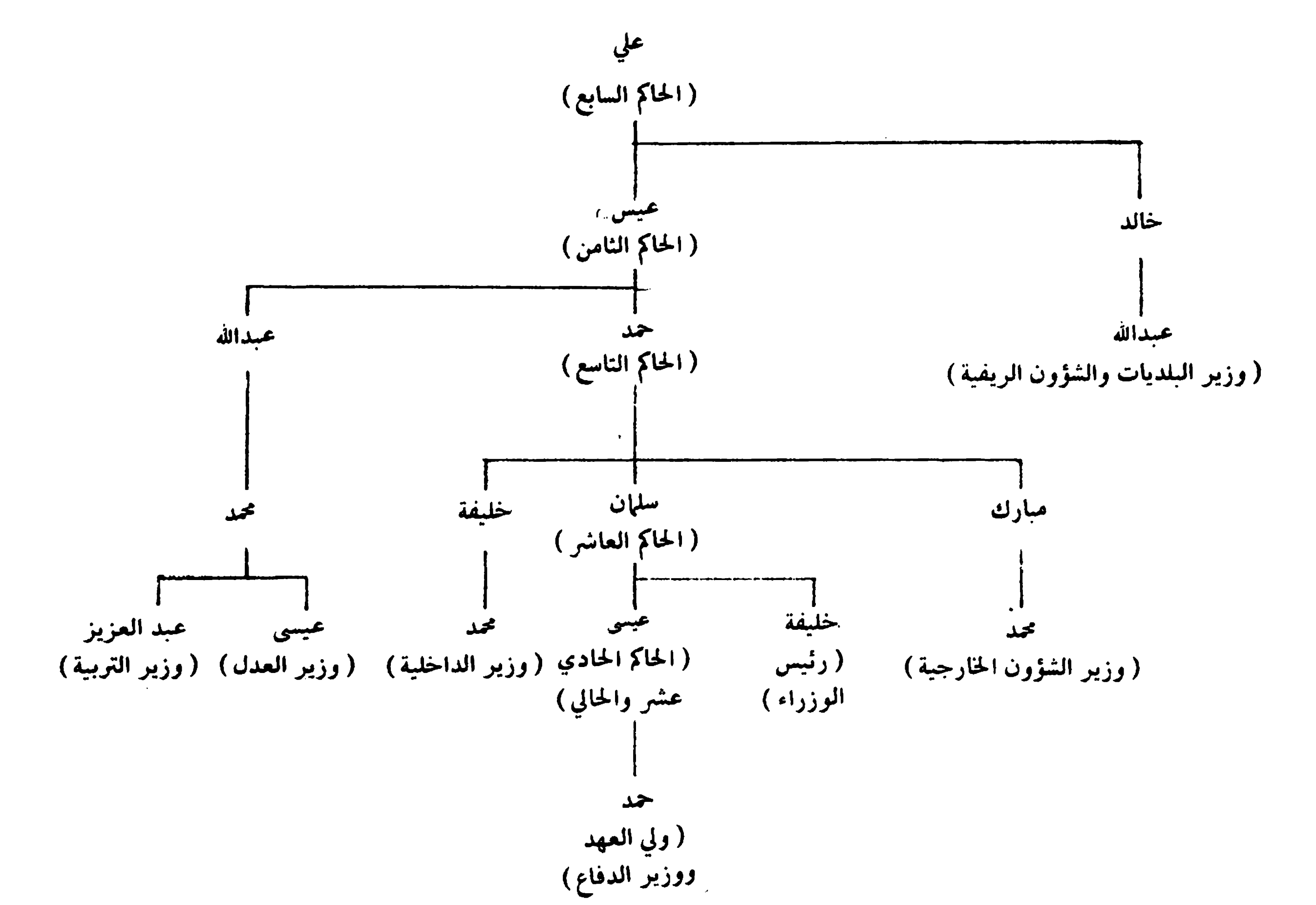
الجدول رقم ٤

اختلاف المهنة بين الفئات الاجتماعية

المهنة	الفئة الاجتماعية						
	آل خليفة	اصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي ريفي عربي	شيعي ريفي في الضواحي
وزراء	٨,٦٪	؟	؟	؟	؟	؟	؟
مديرو أقسام	٢٢,٨	٥,٠	٦,٣	٥,٨	٤,٣	١,٠	٠
قضاة في المحاكم	٧,٢	٠,٢	؟	؟	؟	؟	؟
ضباط جيش أو شرطة	٢٥,٧	٦,٣	٠,٢	٠	٠	٠	٠
أطباء ومهندسون	٤,٣	٠	١,٣	١,٨	١,٤	٠	٠
مقاولون	١٥,٧	٥,٧	٥,٢	٦,٧	٦,٨	٢,٢	٠
رجال دين ذوو رواتب	٠	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠
مدرسون	٠	٥,٧	١٠,٣	١١,٠	٣,٤	٣,٨	٠
أمناء سر	٢,٨	١٠,٦	٢٧,٢	٢١,٠	١٨,٤	٣,٨	١,٦
عمال مهرة ذوو رواتب	٠	١٢,٦	١٤,٦	١١,٢	١٧,٩	١٢,١	٣,١
عساكر وشرطة	٠	١٥,٧	٦,٦	١,٧	٠,٩	١,٩	٤,٧

سائقون	٠	٣,٢	٥,٩	٥,٣	٦,٣	١١,٥	٧,٧
تجار	٠	١٠,٨	٥,٠	١٤,٠	٦,٣	٦,٤	١,٦
تجار بالمفرق	٠	٢,٥	٤,٢	٨,٥	١١,٦	٣,٨	١,٦
عمال غير مهرة ذوو رواتب	١٢,٨	١٩,٠	١٠,٩	٩,٥	٢٠,٣	٤٤,٩	٦٤,١
عمال غير مهرة بالأجرة اليومية	٠	١,٧	١,٥	٣,٢	١,٩	٧,٦	١٤,١
مزارعون	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٣	١,٦
مجموع النسب المئوية	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠
عدد الحالات(★)	٧٠	١٥٨	٥٤١	٤٠٠	٢٠٧	٣١٤	٦٤
نسبة العدد المئوية	٤	٩,٠	٣٠,٨	٢٢,٨	١١,٨	١٧,٩	٣,٦

(★) الاجانب والذين يصعب تصنيفهم الذين يشكلون ١٩٦ حالة لم يدونوا في هذا الجدول مما يجعل عدد صاحبي الدخل ١٩٥٠ فرداً في ١٢٤٩ منزلاً .



رسم (٤): صلات النسب بين وزراء آل خليفة لغاية سنة ١٩٧٥ .

الجدول ٥

اختلاف الفئات الاجتماعية حسب المستخدم

الفئة الاجتماعية	مستخدم في شركات اجنبية	مستخدم في اعمال خاصة	مدير اعمال خاصة	مستخدم في مشاريع حكومية	مستخدم في مؤسسات حكومية
اصل قبلي	٪٤,٩	٣,٥	٥,٨	١٣,٩	١٠,٤
سني مديني	٤١,٩	٢٧,٠	٢٣,٤	٣٧,٧	٤٠,٦
شيعي عربي مديني	٢٠,٩	١٨,٨	١٢,٥	١٦,٧	٢٦,٠
شيعي فارسي مديني	١٧,٣	١٤,٣	١٣,٨	١٣,٥	٦,٣
شيعي عربي ريفي	١٣,٦	٣٠,٣	٢٢,٤	١٥,٢	١١,٨
شيعي ريفي في الضواحي	١,٢	٦,١	٢,٠	٣,٠	٤,٩
مجموع النسب المئوية	٩٩,٨	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عدد الحالات(★)	٨١	٣١٤	٣٩٧	٤٣٠	٤٣١
نسبة العدد المئوية	٤,٩	١٩,٠	٢٤,٠	٢٦,٠	٢٦,١

(★) الاجانب والذين يصعب تصنيفهم يبلغ عددهم ٢٩٧ حالة لم يدونوا في الجدول مما يجعل المجموع ١٩٥٠ فرداً.

الجدول ٦

اختلاف المستخدم حسب الفئات الاجتماعية

المستخدم	الفئة الاجتماعية					
	اصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي عربي ريفي	شيعي ريفي في الضواحي
شركات أجنبية	٢,٨٪	٦,٢	٤,٤	٧,١	٣,٥	١,٦
اعمال خاصة	٧,٧	١٥,٥	١٥,١	٢٢,٦	٣٠,٥	٣٠,٦
مدير أعمال خاصة	١٦,١	١٦,٩	٣٣,٢	٢٧,٦	٢٨,٦	٢٢,٩
مشاريع حكومية	٤١,٩	٢٩,٥	١٨,٥	٢٩,١	٢٠,٩	٢٠,٩
مؤسسات الحكومة	٣١,٥	٣١,٩	٢٨,٨	١٣,٦	١٦,٤	٢٣,٩
مجموع النسب المئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩
عدد الحالات	١٤٣	٥٤٩	٣٧٩	١٩٩	٣١١	٦٢
نسبة العدد المئوي	٨,٧	٣٣,٢	٢٣,٥	١٢,٠	١٨,٨	٣,٨

يبدو واضحاً هنا كيف يترابط النفوذ مع أواصر القربى: كلما قرب المرء من الحاكم سلالياً ازداد نفوذ وقوة المركز الذي يحتله، وكلما بعد سلالياً ضعف المركز، من هنا يرى الباحث امكانية بروز ازدواجية في السلطة بين رئيس الوزراء (الشقيق) وولي العهد ووزير الدفاع (الابن)، إذ أن الابن، بصفته ولياً للعهد يتمتع بنفوذ يتجاوز رئيس الوزراء، ولكن سلطته كوزير الدفاع تضعه في مرتبة أدنى من رئيس الوزراء (الشقيق).

أما الجدول الخامس فيبين تحيزاً واضحاً تجاه السنة المدينيين ومن ثم تجاه الشيعة المدينيين، إذ يشغل السنة حوالي ٤٠٪ من الوظائف المدنية في الحكومة بينما يشغل الشيعة العرب حوالي ٢٦٪، ويكون مجموعهم ٦٦٪ من موظفي الدولة. وإذا نظرنا إلى نسبة الذين يعملون في الادارات الحكومية أو المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة، كمصفاة النفط ومصنع صهر الألمنيوم، وما شابه ذلك، نجد أن هذا التحيز ينقلب رأساً على عقب. فأكثرية هؤلاء، حوالي ٧٣,٤٪، هم من السنة ذوي الأصول القبلية، ويليهم بعد ذلك السنة المدينيون وأخيراً القرويون من الشيعة العرب (راجع جدول ٦). ويعمل معظم القرويين الشيعة (٦٤٪) الذين يسكنون في ضواحي المدن في الخدمات التي لا تحتاج إلى مهارة خاصة، كالكناسة والقراشة وغيرها (راجع جدول ٤).

وباستثناء السنة ذوي الأصول القبلية ليس هناك ما يشير إلى تحيز واضح في التوظيف بالنسبة لدوائر الحكومة أو المؤسسات والمشاريع التابعة لها فالأمر مرهون بفارق التحصيل العلمي بين المدينيين والقرويين من السنة والشيعة.

يظهر المسح الاحصائي الذي قمنا به أن ٣٠,٧٪ من أصحاب الاختصاص هم من السنة سكان المدن و٤٦,٢٪ منهم من الشيعة سكان المدن من ذوي الأصول العربية و٢٣,١٪ منهم من الشيعة ذوي الأصول الفارسية، ثم إن ٥٣,٩٪ من حملة الشهادات الجامعية هم من السَنة المدينيين و٣٣,٣٪ من

الشيعة المدينيين، وتستمر هذه النسبة نفسها تقريباً في مرحلتي التعلم الثانوي والابتدائي مع بعض الاختلافات في النسبة المئوية (لمزيد من التفاصيل راجع جدول ٧).

ويبدو أن السنة والشيعة المدينيين أكثر تحرراً من الفئات الأخرى بالنسبة لتعليم المرأة وتوظيفها، فمعظم الموظّفات، من أمهات وبنات غير متزوجات، ينتمين إلى هاتين الفئتين (راجع جدول ٨)، أما توظيف الزوجات والأخوات والبنات بين الفئات الأخرى فشبه معدوم. وغالباً ما يترك النساء وظائفهن عندما يتزوجن ـ وهذا ما لاحظه جيمس سوكنت (١٩٧٤ : ١٨٨) أيضاً إذ وجد أن أكبر نسبة مئوية بين الموظفات (١٠,٦٪) تقع بين الصغيرات في السن ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٢٤ سنة، بخلاف نسبة الموظفات بين الكبيرات في السن التي تتراوح بين (١٪) و(٤٪). ويعتمد توظيف المرأة في البحرين على درجة تحصيلها العلمي: كلما ارتفع مستوى تعليمها ازداد معدل توظيفها. وقد اظهر المسح الاحصائي الذي قمنا به للعائلة أن ٨٢٪ من الجامعيات موظفات بالنسبة إلى ٤٧٪ من اللواتي أنهين الدراسة الثانوية، و٢١٪ من اللواتي أنهين الدراسة التكميلية، و٧٪ فقط من اللواتي أنهين الدراسة الابتدائية، أما نسبة التوظيف عند اللواتي لم يدخلن المدرسة أبداً فمتدنية جداً، إذ تبلغ حوالي ١,٤٨٪ فقط. فالتعليم اذن «جواز سفر» المرأة بالنسبة للوظيفة، كما أثبت سوكنت أيضاً، إذ وجد أن نسبة توظيف المرأة تراوحت بين ٥ و١٠٪ في الوظائف التي تتطلب تعلماً مدرسياً وتدنت هذه النسبة إلى أقل من واحد بالمئة فيما يختص بالوظائف التي لا تتطلب هذا التعليم (سوكنت ١٩٧٤ : ١٢ ـ ٨).

الجدول ٧

اختلاف التعليم بين الفئات الاجتماعية

الدرجة العلمية	الفئة الاجتماعية								
	اصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي عربي ريفي	شيعي ريفي من الضواحي	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
مهن عالية كالطب والهندسة والمحاماة	٠	٣٠,٧٪	٤٦,٢	٢٣,١	٠	٠	١٠٠,٠	١٣	٠,٧
خريج كلية	١,٦	٥٣,٩	٣٣,٣	٦,٣	٤,٨	٠	٩٩,٩	٦٣	٣,٥
بعض الدراسة في الكلية	١,٧	٥٤,٢	٢٢,٠	١٠,٢	١١,٩	٠	١٠٠,٠	٥٩	٣,٣
الشهادة الثانوية	٧,٠	٤١,٠	٣١,٨	١١,٩	٧,٩	٠,٣	٩٩,٩	٣٢٧	١٨,٢
بعض التعليم الثانوي	١٣,٥	٥٢,٨	١٤,٦	١٥,٧	٣,٤	٠	١٠٠,٠	٨٩	٤,٩
الشهادة المتوسطة	٠	٢٥,٠	٣٦,١	٢,٨	٣٦,١	٠	١٠٠,٠	٣٦	٢,٠
بعض التعليم المتوسط	١١,٤	٤٤,٣	١٢,٧	١٦,٤	١٢,٧	٢,٥	١٠٠,٠	٧٩	٤,٤
الشهادة الابتدائية	٢,٥	٣٩,٥	٢٣,١	٦,٧	٢٣,١	٥,١	١٠٠,٠	١٩٥	١٠,٨
بعض التعليم الابتدائي	١٠,٩	٢٥,٩	٢٦,٨	١٩,٢	١٤,٠	٣,٢	١٠٠,٠	٣١٣	١٧,٤
غير متعلم	١١,١	٢١,٤	١٧,١	١٠,٠	٣٢,٨	٧,٦	١٠٠,٠	٥٥١	٣٠,٦
متفرق	٥,٣	٢٨,٠	١٨,٧	٦,٧	٣٢,٠	٩,٣	١٠٠,٠	٧٥	٤,٢

الجدول ٨

اختلاف الوضع العائلي لأصحاب الدخل حسب الفئة الاجتماعية

الوضع العائلي لصاحب الدخل	الفئة الاجتماعية								
	اصل قبلي	سني مديني	شيعي عربي مديني	شيعي فارسي مديني	شيعي عربي ريفي	شيعي ريفي في الضواحي	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات(★)	نسبة العدد المئوية
أب	٩,١٪	٣٠,٦	٢١,٨	١١,١	٢٢,٩	٤,٤	٩٩,٩	٩٠٨	٥٠,٦
ابن متزوج	٠	٤٠,٠	٢٠,٠	٠	٣٠,٠	١٠,٠	١٠٠,٠	١٠	٠,٦
ابن غير متزوج	٨,٧	٣٠,٥	٢٤,٤	١٣,٦	١٨,٤	٤,٤	١٠٠,٠	٥٥٠	٣٠,٦
أم	٤,٥	٥٦,٨	٢٧,٣	٦,٨	٤,٥	٠	٩٩,٩	٨٨	٤,٩
ابنة غير متزوجة	٤,١	٤٧,٩	٣٣,١	١٤,٩	٠	٠	١٠٠,٠	١٢١	٦,٧
أخ	١٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠	٠	١٠٠,٠	١٠	٠,٦
متفرق	٤,٨	٢٧,٢	١٤,٦	١١,٦	٣٤,٩	٦,٨	٩٩,٩	١٠٨	٦,٠

(★) الأجانب والحالات التي يصعب تصنيفها لم تدون .

شهدت البيروقراطية في البحرين تغيرات كبيرة، ولكنها على أهميتها، لم تـؤدِ إلى تغيرات موازية في الأسس الاجتماعية للخدمة المدنية والتي تتصل اتصالاً مباشراً بتوزيـع النخبـة، وتـوازن القـوى، والصراع على السلطـة في البلاد. ومن الملفت للنظر حقاً بقاء توازن القوى في البحرين قائماً وكأنه إيّاه منذ أجيال، لم يتزعزع بالرغـم مـن التحـولات البيروقراطيـة والاقتصـاديـة والاجتماعية الهائلة التي عصفت بالبلاد. وهنا تكمن غرابة الحكم في البحرين: خليط من المجتمع المدني والبيروقراطية الحديثة تتواجد جنباً إلى جنب، وفي وقت واحد، مع التنظيمات والسياسات القبلية. لكن السؤال الأهم هنا هو حول شرعية السلطة وممارستها بالنسبة للتمثيل الشعبي والحقوق العامة. ولكن قبل البحث في هذه الأمور بالتفصيل، علينا أن نبحث أولاً في التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ولّدها النفط وبروز القوى الجديدة التي خلقتها هذه التحولات.

الفصل السادس

النفط والتحولات الاجتماعية والاقتصادية

ما من جانب من جوانب الحضارة والمجتمع في البحرين الآ وتغير تغيراً جذريا نتيجة اكتشاف النفط وتطور صناعته. تغير نظام الأسرة، العلاقات العائلية، طرق الزواج والطلاق، ميزانيات الأسرة،الاقتصادية، البنية الوظيفية للعائلة، التنظيم الاقتصادي، وضع المرأة ومركزها الاجتماعي، التقاليد والشعارات الدينية، المنازل الاجتماعية، الحرف والفنون الجميلة، زراعة النخيل وصيد اللؤلؤ، العمل السياسي والتنظيم الاداري، النوادي الرياضية والجمعيات الخيرية، الطعام وطرق المعيشة، وغيرها. ومن هذه الجوانب كلها، سأبحث في أمرين أساسيين لارتباطهما المباشر بتنظيم السلطة ومقوماتها الاجتماعية: ١ - أمر التنظيم الاقتصادي، ٢ - بروز القوى والمجموعات الجديدة الفاعلة في المجتمع. سأتناول الأمر الأول في هذا الفصل، والأمر الثاني في الفصلين التاليين. وقد اخترت عبارة «التنظيم الاقتصادي» لأؤكد على العلاقات التعاقدية في العمل وكيفية تغيرها بعد اكتشاف النفط وتصنيعه.

تأثير النفط على تنظيم الاقتصاد التقليدي

تم اول مسح جيولوجي لمنطقة الخليج العربي عام ١٩١٢، قبل نشوب الحرب العالمية الاولى بفترة وجيزة، ولما اظهر هذا المسح وجود النفط في المنطقة، طلب البريطانيون، بعد سنتين، من حاكم البحرين التعهد لهم بعدم استغلال النفط او منح امتيازات نفطية لدول خارجية قبل استشارتهم في

الموضوع وموافقتهم على ذلك. وفي هذه الفترة من الزمن كان الطلب التجاري على النفط ضئيلاً جداً مما أدى الى ارجاء انتاجه بضع سنين، حتى عام ١٩٢٨، حينما منحت شركة نفط البحرين BAPCO امتيازاً خاصا للتنقيب عن النفط، وكان هذا الامتياز الأول من نوعه في المنطقة العربية. وقد تمّ اكتشاف النفط في البحرين بكميات ضئيلة، عام ١٩٣٢ وصدِّرت أول شحنة من النفط الى الخارج عام ١٩٣٣ (صادق وسنفيقلي ١٩٧٢ : ٨). وفي عام ١٩٣٦ تمّ بناء مصفاة البترول على الشاطىء الشرقي المواجه لجزيرة سترة، وبدأ العمل فيها سنة ١٩٣٨ بطاقة تقدر بحوالي ٢٠٠ ألف برميل في اليوم - أي ضعفيّ ونصف كمية النفط المستخرج من حقول البحرين المقدرة آنذاك بحوالي ٨٠ ألف برميل في اليوم. والجدير بالذكر أن الفرق بين طاقة المصفاة ومجموع انتاج حقول البحرين كان يُجلب من حقول نفط الدمام في المملكة العربية السعودية بواسطة أنابيب خاصة لهذا الغرض، وما زالت تعمل حتى اليوم.

يعمل في المصفاة حاليا حوالي ٤ آلاف عامل بحريني، ويصدر الانتاج الى الهند وباكستان وبلدان افريقيا الشرقية والشرق الاقصى. بلغت عائدات النفط لعام ١٩٣٤ في البحرين ١٦٧٥٠ دولارا اميركيا، و ١٧٣٠٠٠ دولار لعام ١٩٣٦ - اي اكثر من ثلث الريع العام لتصنيع النفط بما فيه انتاج المصفاة[١]. وفي عام ١٩٤٠ تضاعفت عائدات البحرين النفطية فكوّنت بذلك الدخل الرئيسي للدولة، وبلغت العائدات في سنة (١٩٤٥) ٦,٢٥ مليون دولار (بنروز ١٩٧٢ : ٢٧١)، وفي سنة (١٩٦٧) ٢٠ مليون دولار - أي ما يساوي اربعة اضعاف ريع الجمارك آنذاك[٢]. وبعد ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٤ ازدادت مداخيله الى حوالي ٢٢٥ مليون دولار.

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٦ - ١٩٣٨ : ٨.
(٢) التقرير الاداري للبحرين ١٩٦٢ : ٣.

كانت البحرين في اواخر العشرينات واوائل الثلاثينات تعاني ضائقة اقتصادية كبيرة بسبب انحسار انتاج اللؤلؤ وتصديره، فجاء استثمار النفط نعمة للبلاد ففي اوائل العشرينات، على اثر تنفيذ الاصلاحات الادارية التي مرّ ذكرها، اخذت البحرين تفقد مركزها القيادي في انتاج اللؤلؤ، وذلك بسبب نزوح عدد كبير من البحارة الى مناطق اخرى من الخليج هربا من تطبيق الاصلاحات الادارية، وبسبب استنفاد المحار تدريجيا من مغاصات البحرين. وبالفعل انخفضت قيمة صادرات اللؤلؤ سنويا من حوالي المليون جنيه استرليني في الأعوام الواقعة بين ١٩٠٥ و١٩١٩ الى حوالي ربع مليون جنيه في الأعوام الواقعة بين سنة ١٩٢٠ و١٩٣٠ [١].

صحيح أن استنزاف مصائد اللؤلؤ في الخليج وظهور اللؤلؤ الاصطناعي في الأسواق التجارية، والأزمة الاقتصادية الحادة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى قد أثرا سلبا على انتاج اللؤلؤ، ولكن هذه العوامل عملت ببطء وبشكل تدريجي، بعكس الاصلاح الاداري وفرضه على القبائل العربية، الذي كان تأثيره سريعا وحاسما. ويرجع السبب في ذلك الى رفض القبائل الاصلاحات الادارية، وبالتالي الى نزوحها عن البحرين بصورة جماعية آخذة معها عدداً كبيرا من السفن والغاصة والسيوب والتجار. وكانت نتيجة هذا النزوح الجماعي ان انخفض عدد السفن العاملة من ٢٠٠٠ سفينة قبل الاصلاحات الى ٥٠٠ فقط بعد الاصلاحات، ومن ثم الى ١٩٢ سفينة عام ١٩٤٥ [٢]، والى ١٢ سفينة عام ١٩٥٣، ثم انعدامها كليّا عام ١٩٦٠. ونظرا لهذا الانخفاض في انتاج اللؤلؤ، اخذت الحرف المرتبطة بهذا الانتاج كصناعة السفن وحياكة الاشرعة « وخرق » اللؤلؤ وغيرها تفقد فعاليتها الاقتصادية. وبالفعل، انخفض عدد السفن المصنوعة في البحرين الى ١٠٠ سفينة عام ١٩٢٨، وثم إلى ٨ سفن

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٤٥: ١٢ - ١٤.

(٢) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٢٦ - ١٩٣٧: ١٥.

عام ١٩٣٦ ، وإلى أقل من ذلك بكثير في السنوات اللاحقة[1] . وفي هذا المجال كتب « المستشار » تشارلز بلغريف عام ١٩٥١ ، يقول :

ان اكثر من نصف بحارة البحرين من أصل عُماني ، إذ أصبح عرب البحرين باغلبيتهم الساحقة موظفين في الشركات النفطية التي تعمل في الخليج والجزيرة العربية . فهم يفضلون العمل في الوظيفة التي تدر عليهم مدخولاً لائقاً ومستقراً على العمل في الغوص ، حتى ان الذين ما زالوا مدينين للتجار والنواخذه يفضلون العمل في شركات النفط وتسديد ديونهم بدلا من العمل القاسي في الغوص . وبعد أن يمضي هذا الجيل القديم الذي اعتاد على الغوص وما زال يعمل به ، سيصبح هذا النمط من الانتاج نادراً جداً .

باختصار ، فكما أدّى ظهور اللؤلؤ الاصطناعي في العشرينات والأزمة المالية في الثلاثينات إلى انخفاض قيمة اللؤلؤ الطبيعي في السوق العالمية ، هكذا أدّت الاصلاحات الادارية في البحرين الى تحول العاملين في انتاج اللؤلؤ الى مراكز اخرى في الخليج . ومع اشتداد انتاج النفط وتصنيعه في الثلاثينات والاربعينات وازدياد الطلب على اليد العاملة في انتاج النفط زالت اهمية اللؤلؤ وانحدر انتاجه الى الحضيض . وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن البدء بانتاج النفط في الكويت وشبه الجزيرة العربية عام ١٩٣٨ ، وفي قطر عام ١٩٣٩ ، وفي ابو ظبي عام ١٩٥٨ ، وفي دبي عام ١٩٦٦ ، وفي عُمان عام ١٩٦٧ ، ادى الى تحويل اليد العاملة البحرينية والخليجية والعربية السعودية الى سوق النفط بدلاً من العمل في مصادر الانتاج القديمة .

كان تأثير انتاج النمط على اليد العاملة في البحرين اكثر من غيرها من دول الخليج ، وذلك بسبب النشاط التعليمي في هذا البلد منذ اوائل العشرينات

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥١ : ٥ .

(٢) التقرير الاداري للبحرين ١٩٤٩ : ٥ .

والذي دفع اهل البحرين للتطلع نحو الوظائف الادارية والمهنية والتجارية في مختلف دول الخليج المجاورة. لقد ورد في التقرير الاداري لعام ١٩٤٩، الذي كان يصدر سنوياً عن حكومة البحرين منذ سنة ١٩٣٢، بأن البحرينيين يهاجرون بأعداد هائلة الى السعودية والكويت ودول الخليج الأخرى سعياً وراء العمل في شركات النفط والبناء حيث تزداد الأجور يوما بعد يوم. وقد قدر عدد العاملين خارج البحرين آنذاك بحوالي ٥ آلاف عامل وفني وموظف[١]، وفي عام ١٩٥١ تقدم عدد كبير من النساء في البحرين يطلب جوازات سفر الى الدول المجاورة لزيارة اقربائهن هناك. وتبين فيما بعد أن الهدف من هذه الزيارات المتكررة كان لتهريب البضائع الممنوعة، ولذلك أصدر صاحب السمو فيما بعد أمراً يقضي بمنع النساء من السفر الى الدول المجاورة ما لم يصطحبن معهن أقرباء ذكور[٢]. وفي هذا السياق ورد في التقرير الرسمي لعام ١٩٥٢ أن انهيار صناعة اللؤلؤ سببه قلة الغاصة والعاملين في الغوص، ولم يكن سببه قلة رأس المال[٣].

مع نزوح بعض القبائل العربية عن البحرين، تقلص حجم المستقرات التي كانوا يعيشون فيها كجو وعسكر والدور، كما قلّ سكان بعض القرى كقلالي والحد والبسيتين. ان الذين لم يهاجروا عن البحرين الى الدول النفطية المجاورة نزحوا الى مدن البحرين واستقروا فيها.

إن الجمود الذي اصاب انتاج اللؤلؤ وتصنيعه اصاب ايضا زراعة النخيل وتربية المواشي ـ وربما لنفس الاسباب: فنظام ملكية الارض وتأجير البساتين لم يكن السبب الوحيد الذي ادى الى تدهور زراعة النخيل وانخفاض انتاجها، بل ان سوق العمل المستقر الذي ولّده انتاج النفط جعل العمل في القطاعات

---

(١) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥١: ٤٠.

(٢) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٢: ٤.

(٣) التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٩: ٢.

الانتاجية التقليدية غير ممكن أو مربح او جذاب . فلا عجب ان تحولت زراعة النخيل والعمل فيها من مورد للعيش الى مقياس للرفاهية، فاحتفظ بزراعة النخيل من كان له القدرة المالية على ذلك، اي الاغنياء من البشر .

وبخلاف زراعة النخيل التي تقلصت بشكل ملحوظ، ازدهرت زراعة الخضار وازدادت مزارعها من ١٥٠ مزرعة عام ١٩٥٢ الى ٥٧٦ عام ١٩٥٩[١] . ومرد هذا التحول من النخيل الى زراعة الخضار انهيار صناعة اللؤلؤ التي كانت تستهلك الجزء الاعظم من انتاج البحرين من التمور، كما ان التغيير الحاصل في نظام التغذية أثر في ازدياد استهلاك الخضار والفاكهة الطازجة، وبالفعل ارتفعت اسعار الخضار والفاكهة الى مستوى لم تعهده من قبل .

بدأت زراعة النخيل بالانحسار في الثلاثينات ووصلت الى ذروتها في الستينات والسبعينات عندما اشتد الطلب على اليد العاملة في دول الخليج برمتها مما جعل امر استبدال العمال البحرينيين بعمانيين في زراعة النخيل صعباً جدا . ولهذا السبب نرى اليوم ان العمل في جنائن النخيل مقتصر كلّه تقريبا على العمال الأجانب المستوردين من الخارج - من خارج الدول العربية كالهند والباكستان .

وفي منتصف الستينات والسبعينات اخذت حكومة البحرين تتبنى سياسة التنوع الاقتصادي خوفا من الوقوع في فخ الاعتماد الكلي على النفط، وفي هذا الامر ما فيه من محاذير شتى . وهكذا اسست في عام ١٩٦٦ شركة الاسماك البحرينية التي تولت امر صيد الربيان وتعليبه وتصديره الى اوروبا والشرق الاقصى، وتم في عام ١٩٦٩ بناء معمل الالمنيوم الذي يستعمل الغاز الطبيعي المتوفر بكثرة في البحرين . وبدأ هذا المعمل بصهر الالمنيوم عام ١٩٧٢ بطاقة

---

(١) الاحصاء الوطني لسنة ١٩٥٠ : ٢ . الاحصاء الوطني لسنة ١٩٧١ : ١٦٣ .

قدرها ٩٠ الف طن في العام، مستخدما حوالي ٥٠٠ موظف فني، كما اقيم في عام ١٩٧٥ مشروع الحوض الجاف وتم افتتاحه سنة ١٩٧٧، وهو الآن يعمل بكامل طاقته. والجدير بالذكر ان معمل الالمنيوم والحوض الجاف مشروعان تشارك فيهما المصالح المحلية والعربية، انما يعتمدان، وعلى الاخص الحوض الجاف، على اليد العاملة المستوردة من الخارج لعدم وفرة العمال المحليين. فقد بلغت نسبة التوظيف في الستينات وأوائل السبعينات في البحرين ما معدله ٩٨٪ من مجمل الايدي العاملة من الذكور، وهذه نسبة عالية جدا في التوظيف والعمل. فبالاضافة الى هذه المشاريع العمرانية والانتاجية، شهدت البحرين في هذه الفترة بناء المطار الدولي، وبناء سلسلة عديدة من الفنادق ومطاحن الدقيق التي بلغ انتاجها حوالي ١٠٠ طن في اليوم.

وهكذا نمت البحرين بسرعة فائقة لتصبح مركزاً مهماً للخدمات والمواصلات بين دول الخليج والعالم، فقامت فيها الشركات الاجنبية والمصارف والمدارس وشركات الطيران والفنادق الفخمة وغيرها. وقابل هذا النمو في الصناعة والتجارة والخدمات نموّ موازٍ في العمران والتمدين والبناء، فاتسعت رقعة المدن واصبحت القرى المحيطة بها ضواحٍ. وظهرت، نتيجة هذا العمران، ضواحي الماحوز والعدلية والقفول وغيرها حوالي مدينة المنامة، كما ازداد عدد المشاريع السكنية ازديادا ملحوظا، وعلى الاخص في القسم الشمالي من البلاد بين مدينة المنامة وقرية البديع - المنطقة عينها التي كانت تشتهر بزراعة النخيل. وبالتالي، ازداد عدد سكان المدن في البحرين من ٤٥,٦٠٠ نسمة عام ١٩٤١، حينما كان هذا العدد يشكل اكثر بقليل من نصف مجموع السكان، الى ٦٨,٨١٩ نسمة في عام ١٩٧١، اي حوالي ٧٨٪ من المجموع الكلي للسكان[1]. وتعود هذه الزيادة جزئيا الى ارتفاع طبيعي في الخصوبة

---

(١) هذه الرسوم موجودة في تقارير البلديات عن اعمال البناء.

استنادا الى القانون البلدي، يجب ان تحصل كل المباني الجديدة على رخص بلدية.

(Fertility) السكانية، كما تعود الى اتساع المدن اما بفعل النزوح اليها أو بفعل اندماج القرى الصغيرة فيها. وبالفعل فان عددا من القرى التي صنفت « ريف » في تعداد السكان لعام ١٩٤١ اضيفت الى المدن في تعداد السكان لعام ١٩٧١، وتمّ، بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٤، إنشاء ٣٢٠ بناية « شقق » و ١٤٤٦ منزلا و ١٣٧ مشروع اسكان[١]. وتؤجر هذه المنازل والشقق بصورة رئيسية الى الفنيين والعمال الاجانب، اذ لا تتجاوز نسبة البحرينيين الذين يسكنون هذه الشقق والمنازل الـ ٣٪ فقط[٢]. وحتى سنة ١٩٧٥، كانت تتراوح الايجارات بين ٥٠٠ و١٠٠٠ دولار أميركي في الشهر، وزادت هذه النسبة في السنوات اللاحقة الى ضعف ما كانت عليه. وهكذا اصبح من العسير جداً أن تستمر زراعة النخيل مع اشتداد هذا الطلب الهائل على المساكن: فقطعت النخلة وقام العمران مكانها.

عندما ازداد الطلب على المساكن ارتفعت اسعار الاراضي بنسبة قربها او بعدها عن المدينة: ارتفع سعر المتر المربع حوالي مدينة المنامة، مثلا، من دولارين في عام ١٩٤٦ الى ١٠٠ دولار في عام ١٩٧٥ والى اكثر من ذلك بكثير في السنوات اللاحقة، كما ارتفع من نصف دولار في اطراف الريف الى ٥٠ دولارا، هذا التغيير الهائل في اسعار الارض ادى تدريجيا الى ازدياد عدد القطع التجارية المتداولة في السوق ازدياداً ملحوظاً إذ بلغ بين عاميّ ١٩٣٤ و١٩٧٥ حوالي ٦٠٪ من مجموع الأرض المفرزة والمسجلة أملاكاً خاصة.

هذه العوامل: زيادة الطلب على اليد العاملة، تغير نظام التغذية، قلة الطلب على التمور، ازدياد ملوحة الماء، نظام الملكية وضمان الارض، ارتفاع اسعار

---

(١) هذه الرسوم والنسب المئوية مأخوذة من المسح الاجتماعي الذي قمنا به.

(٢) المجموع لسنة ١٩٦٥ كان ٥١٢٥١ ولسنة ١٩٧١ كان ٥٧٠٥٢ ولسنة ١٩٥٩ كان ٤٥٥٠٥. انظر الى احصاء السكان الرابع للبحرين، دائرة الاحصاء ١٩٦٩: ٣١. انظر ايضا الاحصاء الوطني ١٩٧١: ١٣ ـ ٣٥.

الأرض، اتساع البناء والعمران، كلها أدّت الى فقدان زراعة النخيل اهميتها الاقتصادية واصبحت مقياسا للغنى والجاه بدلاً من ان تكون مصدرا للعيش والكسب. لا يحتفظ بجنائن النخيل واقتناء الاغنام في البحرين اليوم الا من لمع نجمه في عالم المال والاعمال. وهكذا تحول الفلاح والمزارع الى عامل واجير وموظف، فانخفض عدد العاملين في الزراعة الى ٢٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد كما هو مبين في جدول ٤ .

وبالتحديد انخفض عدد البحرينيين العاملين في الزراعة من ٧ر٦٪ لعام ١٩٥٩ الى ٤,٥٪ لعام ١٩٦٥ ، ومن ثم إلى ٢,٩٪ لعام ١٩٧١ ، ويقابل هذا الانخفاض في نسبة العمال البحرينيين ازدياد نسبة العمال الأجانب في الزراعة من ٠,٧٪ لعام ١٩٥٩ إلى ١,٨٪ لعام ١٩٦٥ ، ومن ثم إلى ١,٣٪ لعام ١٩٧١ [١] . والجدير بالذكر هنا أن كثيراً من الأغنياء الذين ما زالوا يحتفظون بجنائن النخل لا يبيعون المحاصيل في الأسواق، بل يوزعونها هدايا على الأصدقاء والضيوف والأقارب طلبا للجاه والمفاخرة.

ان انتاج النفط وتصنيعه لم يؤثرا سلباً على انتاج اللؤلؤ وزراعة النخيل فحسب، بل كان لهما نفس التأثير على الاعمال الحرفية التقليدية كصناعة السفن والنسيج والفخار والسلال والحصر وغيرها. ولولا الدعم الحكومي لبعض هذه الحرف، كصناعة السفن والفخار التي تعتبر حرفاً شعبية تعبّر عن التراث الثقافي البحريني، لزالت معالم هذا التراث برمته. هذا، بخلاف صناعة المجوهرات والتطريز، الحلي والحلل، التي راجت واشتد الطلب عليها اكثر بكثير من ذي قبل، وذلك بفعل البحبوحة الاقتصادية التي جاءت مع اكتشاف النفط وتصنيعه. من هنا نرى ان الاستهلاك المرتبط بالجاه والمنزلة الاجتماعية كالمجوهرات والتطريز زاد واشتد بينما الاستهلاك المرتبط بالانتاج المعيشي

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦ : ٨٥ - ٨٨ .

كالتمر وتربية المواشي قلّ واضمحل .

هذا التحول الهائل في سوق العمل نشّط الحركة التربوية وشدّ من أزرها ، فتضاعفت ميزانية التعليم العام بين عامي ١٩٣١ و ١٩٧١ عدة مرات على ما كانت عليه ، وارتفع عدد الطلاب من ٥٠٠ تلميذ و ١٠٠ تلميذة في عام ١٩٣١ الى ١٧٥٠ تلميذاً و١٢٨٢ تلميذة في عام ١٩٤٦ ، وإلى ٤٥٠٠ تلميذ و ٢٣٠٠ تلميذة في عام١٩٥٣ ، وإلى ٧٥٠٠ تلميذ و ٣٣٨٦ تلميذة في عام ١٩٥٥ [١] ، وما كاد عام ١٩٧٤ يطل حتى ارتفع عدد التلاميذ الى ٣٠٢٠٢ وعدد التلميذات الى ٢٣٤٥٩[٢] هذا المجموع الذي يساوي ربع سكان البحرين تقريباً . وهذه الزيادة الهائلة في عدد الطلاب المسجلين بـالمدارس الرسمية والخاصة لا تترجم تلقائياً الى فعاليات اقتصادية واجتماعية وفنيه ، فالتعليم في البحرين يعاني من ارتفاع نسبة المعيدين والمفصولين[٣] ، كما انه يعاني من عدم التنسيق بين المنهاج التعليمي وسوق العمل ، ومن عـدم وجـود التصنيـف الوظيفي القائم على اساس التحصيل العلمي[٤] . وفي هذا المضمار يجب التنويه الى ان المشاريـع الصنـاعيـة والخدمـات التي تبنتهـا الحكـومـة في الستينـات والسبعينات لم تأخذ بعين الاعتبار تركيبة القوى العاملة البحرينية ، اذ ان البحرين شهدت منذ أوائل الستينات نسبة مرتفعة جدا (٩٨٪) من العمل والتوظيف . كان الهدف من تبنّي هذه المشاريع تنشيط الاقتصاد بغضٍّ النظر عن المتطلبات المحلية للعمل ، ولذلك كان لا بد لتغطيـة العجز الحاصل في

---

(١) وزارة التربية ، قسم الاحصاء ، تقرير ١٩٧٣ - ١٩٧٤ : ٧ .

(٢) قدرت نسبة المعيدين الذكور لسنة ١٩٧١ - ١٩٧٢ بـ ٢٣,٥٪ في المدارس الابتدائية ، ١٦,١٪ في المتوسطة ، ٨,٨٪ في الثانوية . وقدرت نسبة المعيدات الاناث بـ ٢٠,٤٪ في المدارس الابتدائية ، ٦,٠٪ في المتوسطة ، و ٤,١٪ في الثانوية (سوكنت ١٩٧٤ : ٢٠٥) .

(٣) للتفاصيل انظر سوكنت (١٩٧٤) .

(٤) الاحصاء الوطني ١٩٧١ : ١٤ .

اليد العاملة من الاعتماد على هجرة العمال الاجانب الى البحرين ـ وهكذا كان. وحتى سنة ١٩٧١ كانت نسبة هؤلاء في قطاعات العمل المختلفة على النحو الآتي: ٨ر٤٥٪ في قطاع البناء، ٣٧٪ في قطاع التجارة، ٧ر٣٣٪ في الصناعة والتعدين، ٦ر٤٪ في الخدمات العامة، وبين ٣٣٪ و ٢٥٪ في قطاعات العمل المختلفة الاخرى كالزراعة وصيد الاسماك والنقل والتخزين والمواصلات (سوكنت ١٩٧٤: ٥). ومن المؤكد أن هذه النسب قد تغيرت كثيرا منذ عام ١٩٧١ حتى اليوم، ولكن الاحصائيات المتعلقة بهذا الشأن غير متوفرة ـ فهي سرُّ الأسرار في دول الخليج. وقد يفوق اليوم عدد العمال الأجانب عدد العمال البحرينيين البالغ عددهم حتى سنة ١٩٧١ حوالي ٦٠٣٠١ عاملاً [١].

من المعلوم ان القوى العاملة في البحرين تم توظيفها بشكل شبه كامل (٩٨٪) في اواخر الستينات، وعلى ضوء هذا الواقع لا بد من التساؤل عن مدى جدوى هذه المشاريع الصناعية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة في السبعينات. من هو المستفيد الاكبر من هذه المشاريع مع العلم بان تشغيلها يتطلب اعتماداً شبه كلي على العمال الأجانب المستوردين؟ والقول إن الطلب المتزايد على الأيدي العاملة يشجع القطاع النسائي على دخول سوق العمل، قول غير مقبول نظرا لوجود التقاليد والقيم الحضارية والدينية التي تحد من فرص العمل عند النساء. وعلى كل حال هذه التقاليد بالسرعة المتطلبة لاكفاء حاجة البلاد الى اليد العاملة: التغيير حاصل، وهناك تزايد مستمر في نسبة العاملات في قطاعات الاقتصاد المختلفة ـ ولكنه تغيّر بطيء لا يلبّي حاجة المشاريع الكثيرة والمتنوعة.

ما من شك في ان هذه المشاريع الصناعية والاقتصادية تنشّط التجارة

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦: ٣٤ ـ ٤٥.

وقطاع الخدمات وتزيد من دخل الجمارك، ولكن اعتمادها على اليد العاملة المستوردة من الخارج سيكون عبئاً ثقيلا على الخدمات العامة في التعليم والصحة والاسكان والماء والكهرباء والمواصلات وغيرها . بالاضافة الى ذلك، فانها ستدفع العامل البحريني الماهر وغير الماهر الى ترك العمل في قطاع الانتاج للعمل في قطاع الخدمات والتوظيف في الادارة العامة، ومما يدعم هذا الرأي بعض النتائج التي ظهرت في المسح العام الذي اجريناه في عدد من قرى واحياء مدن البحرين، اذ تبين لنا في هذا المسح ان ١٥٪ من القوى العاملة قد غيرت عملها او وظيفتها في الآونة الاخيرة من الزمن، وكان معظم الذين غيّروا مهنهم من الجامعيين والمهندسين الذين انتقلوا من قطاع الانتاج الى قطاع الخدمات كالمشاريع الحرة والتجارة، كما كانوا من الفنيين الذين اصبحوا سائقي تاكسي او باعة، ومن الحرفيين الذين اصبحوا تجارا او سماسرة . وهكذا استبدل المهني والفني والحرفي البحريني بالمهني والفني والحرفي الاجنبي وهذا امر متوقع لان ازدياد اليد العاملة الاجنبية يغيّر منزلة العمل ومرتبته الاجتماعية، كما أنه يزيد الطلب على قطاع الخدمات بما فيها الادارات العامة . فالبحرينيون، بخلاف الاجانب، يستطيعون تأمين الاتصال بمكاتب الدولة وتصريف الاعمال بسهولة نظرا لارتباطاتهم الاجتماعية ومعرفتهم بشؤون التركيبة البيروقراطية في البحرين .

وبسبب ازدياد الطلب على العمال الاجانب، ظهرت عدة مكاتب مختصة بهذا الشأن، يسافر أصحابها بين المنامة وبومباي أو غيرها من البلدان الآسيوية ليتعاقدوا مع العمال هناك ثم يعودوا الى البحرين ويؤجروا العمال من اصحاب العمل في السوق وتبين لنا من دراسة بعض الحالات الخاصة ان العامل في الهند قد يستأجر بمبلغ ٧٥ دولارا أميركياً في الشهر، ومن ثم يؤجر في البحرين بمبلغ ١٢٥ دولارا الى «سمسار عمال» الذي بدوره يؤجره بمبلغ ٢٠٠ دولار، وهكذا دواليك . وفي عام ١٩٧٥ ، عرفت بعض العمال الذين أُجِّروا مرتين او

ثلاث مرات، وفي كل مرة يحصل « الوسيط » على ربح يجنيه بعرق جبين العامل الاجنبي. ولهذا السبب جاء مشروع نظام العمل لعام ١٩٧٥، الذي اعدته وزراة العمل والشؤون الاجتماعية، ليضع حداً لهذا الضرب من ضروب الاستغلال، وذلك عن طريق منع « الوسيط » من تأجير العامل بأكثر من الاجر المتفق عليه مسبقاً في بلد المنشأ ـ انما القوانين منوطة بتنفيذها.

المفارقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة

تناولت فيما تقدم موضوع التحول الحاصل في النظام الاقتصادي اثر اكتشاف النفط وتصنيعه ومدى تأثيره على اشكال الانتاج التقليدية دون الاشارة الى « المفارقات » الناتجة عن هذا التحول بالنسبة الى الفئات الاجتماعية المختلفة. وفي هذا المجال اريد ان افصل بين مفهوم « المفارقات » discrepancies الاجتماعية، ومفهوم « التميز » discrimination الاجتماعي: المفارقات الاجتماعية الناتجة عن التفاعل الحر والطوعي في سوق العمل، وهي بذلك تعتمد على مبدأ الاختيار في الانجاز، أما « التميز » الاجتماعي فيعكس سياسة رسمية تتحيز إلى فريق دون الآخر، سعياً وراء مصلحة الحكم ومنفعته، ومن الممكن الجمع بين « المفارقات » و« التميز » في لفظة واحدة ـ « التناقضات » الاجتماعية.

تدور سياسة « التميز » في المجتمع البحريني حول مؤسسات الحكم والدولة، إذ نجد أن آل خليفة وحلفاءهم من أصل قبلي يتمركزون في الوظائف الرسمية المتعلقة بالامن والدفاع والنظام والعدل والقانون. ومما يجب التأكيد عليه ان اتباع هذه السياسة في « التمييز » لا ينعكس تلقائيا على التدرج في الانجازات الاقتصادية والتربوية، كالقول مثلا ان الفريق المفضل في التوظيف ينعم أكثر من غيره في العيش والرفاه. فالواقع ان الفريق المفضل في التوظيف الرسمي، وهم السنة القبليون، أقل الفئات انجازاً في التحصيل العلمي والمدخول:

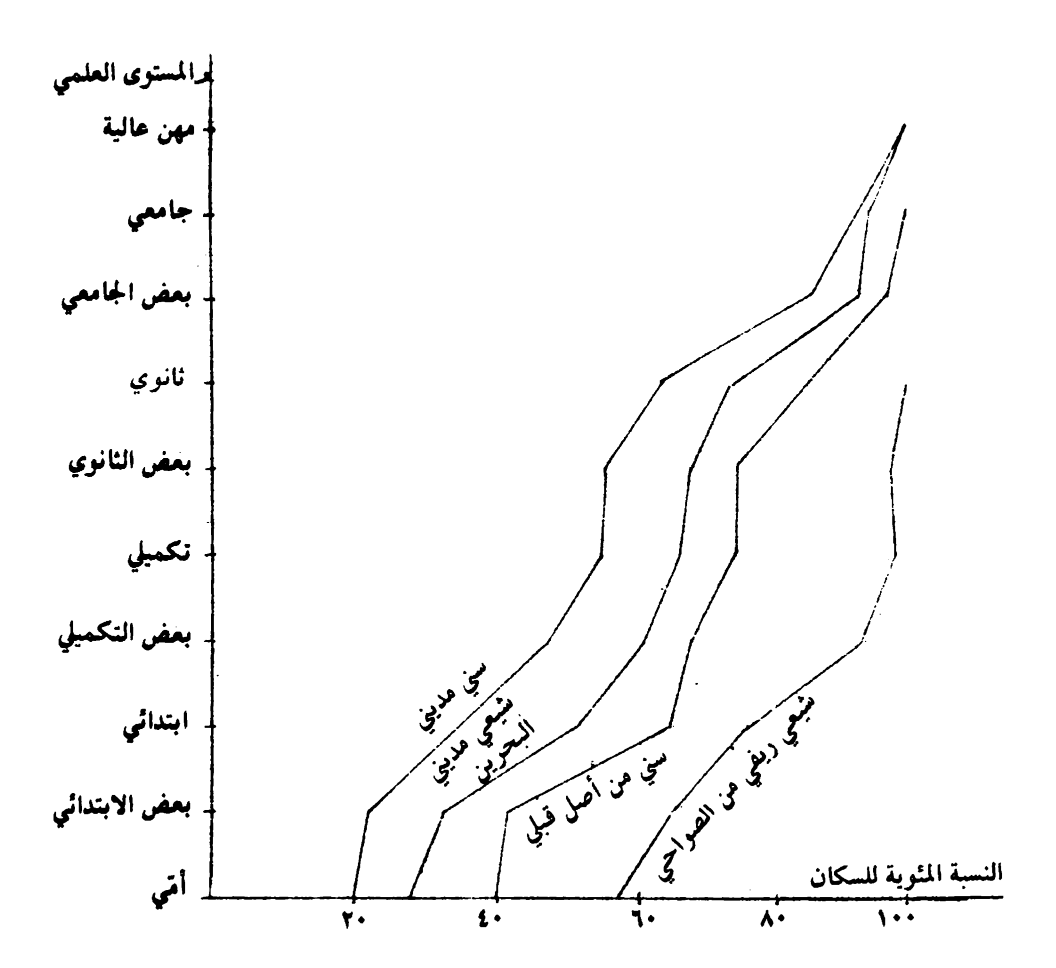
حوالي ٦٣,٣٪ من هذه الفئة غير متعلمين أو حصلوا على بعض التعليم الابتدائي فقط، ولا يوازيهم في هذا المجال سوى الفئات الشيعية الفلاحية الاصل والتي انحصرت اليوم في مجموعات سكنية ضيقة في ضواحي مدينة المنامة. فهاتان الفئتان أقل الفئات في التحصيل العلمي والمدخول، كما يظهر جلياً في الرسم ٥ و ٦. هذا شيء منتظر في غياب سياسة انمائية واضحة تعمل باستمرار على رأب الصدع بين الفئات وعلى تضييق المفارقات بين المجموعات البشرية المختلفة.

ان رسم هذا النوع من السياسة الانمائية أمر صعب جدا، فهو يتطلب قبل كل شيء تعرّفاً جزئياً على المشاكل التي تعاني منها الفئات المختلفة، وهنا تكمن الصعوبة، صعوبة تقسيم المجتمع الى فئات غير متساوية في المسكن والتعليم والتوظيف والعمل الاقتصادي الحر. ومهما يكن من أمر فهناك طريقتان للتقسيم:

طريقة اولى تأخذ بعين الاعتبار التقسيمات التقليدية «المتعارف» عليها بين صفوف الشعب، وطريقة تستخرج من دراسة الاوضاع المستجدة. فالطريقة الاولى تتناول التقسيمات التقليدية الظاهرة، كتقسيم المجتمع البحريني الى فئات قبلية أو من أصل قبلي، وفئات فلاحية زراعية تعيش في القرى، وفئات مدينية تعيش في المدن، ومن ثم تقسيم هذه الفئات على أساس مذهبي وإثني كالقبائل السنية والفلاحين الشيعة، والمدينيين من أصل عربي، والمدينيين الشيعة من أصل فارسي، والسنة المدينيين من أصل عربي أو فارسي. أما الطريقة الثانية فتأخذ بعين الاعتبار الفئات المستحدثة كالنساء والطلاب والطبقات الاجتماعية. وعلى كل حال، لا يمكن الفصل وبشكل قاطع بين الطريقتين، فهما متشابكتان ومتداخلتان ومتطابقتان احيانا[٢٠]. فقد يحدث ان المفارقات

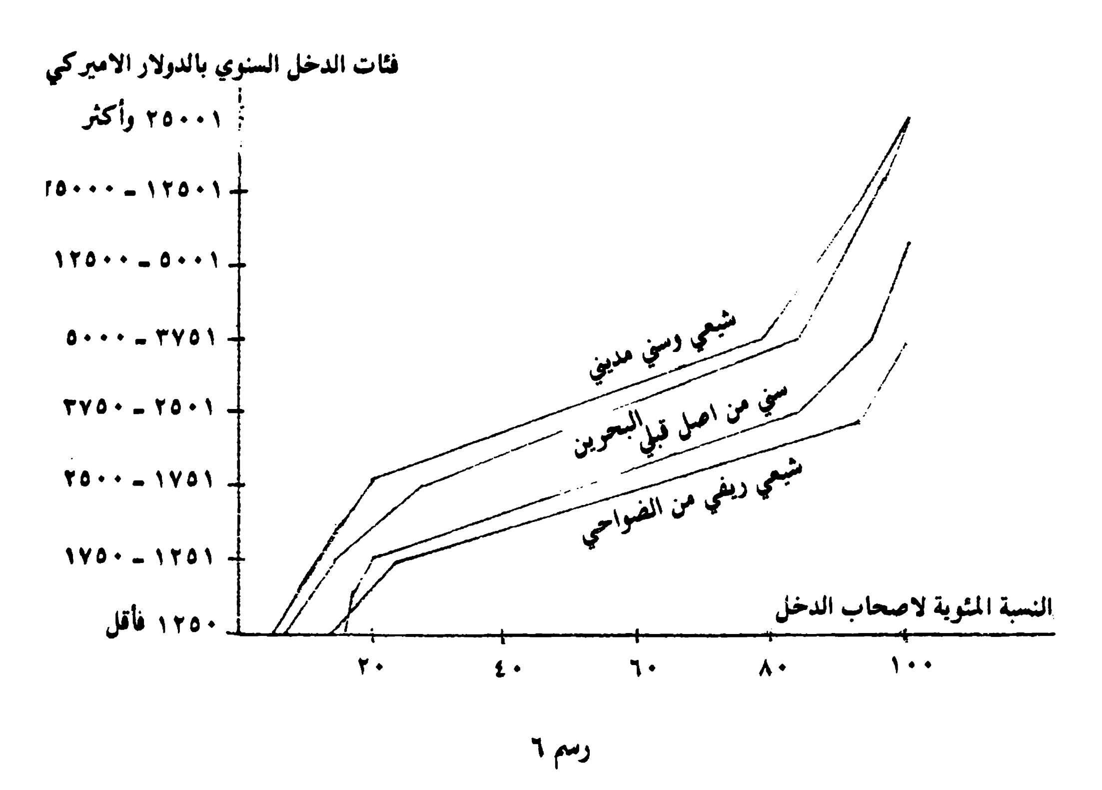
٢٠- جمعت هذه المعلومات من المصادر الرسمية عن عقود الزواج في البحرين. المكان هنا ليس ملائما لمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل، يترك التحليل المفصل لدراسة قادمة.

والتميز بين الفئات المستحدثة تأتي عن طريق انتماءاتها الى التقسيمات التقليدية بالذات، كما قد يحدث ان التقسيمات التقليدية تتجلّى من خلال التقسيمات المستحدثة كاعتبار بعض التقسيمات التقليدية تقسيمات طبقية في آن .



رسم ٥

اختلاف المستوى العلمي بين الفئات الاجتماعية . الخط البياني للشيعة العرب المدينيين يقع بين خط البحرين وخط السنة المدينيين . والخط البياني للشيعة العرب الريفيين يقع بين خط السنة من أصل قبلي والشيعة الريفيين في الضواحي .



رسم ٦

اختلاف الدخل بين الفئات الاجتماعية . الخط البياني للشيعة العرب المدينيين تتطابق مع الخط للسنة المدينيين ، والخط البياني للشيعة الفارسيين يقع بين خط البحرين وخط السنة من أصل قبلي .

وعلى اساس هذه الاعتبارات ، حاولت تقسيم المجتمع البحريني الى سبع فئات تجمع بين التقسيمات التقليدية والمستحدثة ، إما عن طريق التصنيف ، وإما عن طريق الانجازات الاقتصادية والتربوية هذه الفئات هي : آل خليفة العائلة الحاكمة ، السنة من اصول قبلية ، السنة المدينيون ، الشيعة العرب المدينيون ، الشيعة المدينيون من اصل فارسي ، الشيعة العرب سكان القرى ، والشيعة العرب سكان الضواحي . هذا على مستوى التصنيف ، اما على مستوى الانجاز فقد قارنت بين هذه الفئات بالنسبة الى التحصيل العلمي والدخل والمهنة وتعليم المرأة وتوظيفها . هذه الانجازات التي تشكل بمجملها الاسس الاجتماعية الجديدة للتقسيمات المستحدثة .

من ابرز مظاهر العمل في البحرين اعتماد السواد الاعظم من الناس على المعاش الشهري، اي التوظيف، اذ بلغت نسبة هؤلاء حوالي ٧٠٪ من مجموع القوى العاملة كلها . ويشمل قطاع التوظيف، حسب جدول (٩) ، الخدمات على اختلاف أنواعها : الكتاب ، العمال المهرة وغير المهرة ، المدرسون والموظفون في جهاز الدولة ، وكل من يتقاضى معاشاً شهرياً . وتشكل هذه النسبة العالية من اصحاب المعاشات تحولاً هاما في سوق العمل اذا ما قورنت بقطاعات العمل التي سادت في البحرين قبل اكتشاف النفط وتصنيعه ، كالعمل في الزراعة وصيد الأسماك واللؤلؤ . وهذا التحول بين المجموعات العمالية والموظفين أوجد وعياً جديدا لامور العمل وتحسين اوضاع العمال بالنسبة لزيادة الاجور والرواتب والضمان الصحي والاجتماعي وشؤون التقاعد والتعويضات . وهكذا اخذت البحرين تشهد ، منذ اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات ، تحركات عمالية متكررة لم تعهدها من ذي قبل ، وسأتناول هذا الموضوع بشكل مفصَّل في الفصل الثامن .

وفي ما يتعلق بالأسس الاجتماعية للتوظيف والعمل ، يظهر جدول (٤) أن السنة ذوي الاصول القبلية ، ومن ضمنهم آل خليفة ، يتمركزون في الدفاع والأمن ، ويتمركز سكان المدن ، من السنة والشيعة ، في الوظائف الادارية المدنية العليا كرؤساء الدوائر والادارات الصغيرة ، كما يتمركزون في المهن الحديثة العليا كالطب والهندسة . اما الشيعة الذين يعيشون في القرى او في الضواحي فيظهر انهم يتمركزون في قطاع الخدمات والعمل التي لا تتطلب مهارات خاصة (انظر جدول ٤ للتفصيل) .

ويوازي هذا التوزيع بين الفئات الاجتماعية في المهن توزيع مماثل في التحصيل العلمي ، كما هو مبيّن في الرسم (٥) ، الذي يظهر أن المدينيين ، شيعة أو سنة ، يتمتعون باعلى نسبة في مستوى التعليم العالي ، وتأتي الفئات الريفية او

الجدول ٩

المهنة وتوزيع ا لدخل

الدخل السنوي بالدولار الاميركي

المهنة	٢٥٠٠١ واكثر	٢٥٠٠٠ - ١٢٥٠١	١٢٥٠٠ ٥٠٠١	٥٠٠٠ ٣٧٥١	٣٧٥٠ ٢٥٠١	٢٥٠٠ ١٧٥١	٧٧٥٠ ١٢٥١	١٢٥٠ وأقل		مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
مهني	١٥,٨٪	١٠,٥	٤٢,١	٢١,١	١٠,٥	٠	٠	٠	٠	١٠٠,٠	١٩	١,٠
مقاولون	٣١,٨	١٥,٩	٢٧,٣	٣,٤	٣,٤	٠	٠	٠	١٨,٢	١٠٠,٠	٨٨	٤,٥
مديرو اعمال ذوو رواتب	١,١	١,١	٢٨,٥	١٥,٤	٣٥,٢	١٤,٣	٣,٣	١,١	٠	١٠٠,٠	٩١	٤,٧
ضباط جيش وشرطة	٠	٠	٠	٢٧,٣	٤٥,٤	٢٧,٣	٠	٠	٠	١٠٠,٠	١١	٠,٦
رجال دين ذوو رواتب	١٢,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠,٠	٣٧٥	٠	١٠٠,٠	٨	٠,٤
مدرسون	٠	٠	٤,٤	٣,٧	٦٢,٥	٢٧,٢	٠,٧	١,٥	٠	١٠٠,٠	١٣٦	٦,٩
امناء سر	٠	٠,٣	٦,٥	٨,٣	٤٠,٤	٣٩,٥	٣,٧	١,٢	٠	٩٩,٩	٣٢٤	١٦,٦
عمال مهرة ذوو رواتب	٠	٠	٤,٧	١٢,٥	٣٤,٤	٣٠,١	١٢,٥	٥,١	٠,٧	١٠٠,٠	٢٥٦	١٣,١

عساكر ورجال شرطة	٠	٠	٠	١,٢	١٠,٥	٦٧,٤	١٥,١	٥,٨	٠	١٠٠,٠	٨٦	٤,٤
سائقو تاكسي وباصات	٠	٢,٣	١٣,٧	١٠,٧	٢٢,١	٣٨,٩	٩,٢	٢,٣	٠,٨	١٠٠,٠	١٣١	٦,٧
تجار	٠	٠,٧	٧,٢	٧,٢	٢٥,٠	٣٠,٣	١٢,٥	١٥,٨	١,٣	١٠٠,٠	١٥٢	٧,٨
تجار بالمفرق	٠	٠	٨,٥	٤,٧	٢٢,٦	٢٣,٦	١٨,٩	٢٠,٨	٠,٩	١٠٠,٠	١٠٦	٥,٤
عمال غير مهرة ذوو رواتب	٠	٠	٨,٣	١,٧	١٠,٠	٢٨,٣	١٥,٠	٣٦,٧	٠	١٠٠,٠	٦٠	٣,١
مزارعون	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠,٠	٠	٥٠,٠	٠	١٠٠,٠	٢	٠,١
عاطل عن العمل	٠	٠	٠	٤,٠	٤,٠	٨,٠	٤,٠	١٢,٠	٦٨,٠	١٠٠,٠	٢٥	١,٣

القبلية في المرتبة الدنيا[١] ، خصوصا فيما يتعلق بتعليم النساء[٢] . وبالطبع يؤثر هذا الواقع التعليمي على المدخول والقدرة الاقتصادية للفرد، كما هو مبيّن في رسم (٦) : فالفئات الأعلى في مستوى التحصيل العلمي هي الأعلى في المدخول والقدرة الاقتصادية ـ والفرق بين الفئات المختلفة في هذا المجال شاسع جدا . باختصار، يظهر الرسم (٦) أن مستوى الدخل عند سكان المدن، وأخصهم السنة قريب جدا من مستوى الدخل في الولايات المتحدة الاميركية مثلا، غير ان مستوى الدخل عند القبائل، ما عدا آل خليفة، او عند الشيعة الذين يسكنون الضواحي، قريب جدا من مستوى الدخل في الهند (انظر مقارنة الدخل في أميركا وفي الهند عند ساملسون ١٩٧٣ : ٨٤ ـ ٨٥) . ومما يزيد من قدرة أصحاب الدخل العالي، اقتصادياً، دخول النساء عندهم سوق العمل بنسبة أكبر بكثير من اصحاب الدخل المحدود (انظر رسم ٧) ، فالسنة من ذوي الجذور القبلية، تماما كالشيعة الذين يسكنون في الضواحي، وهم من اصحاب الدخل المحدود، يميلون الى منع النساء عن العمل خارج البيت . ويظهر ان النساء العاملات هن من البنات غير المتزوجات، فعندما تتزوج الابنة تخرج على ما يظهر من قطاع العمل ـ وهذا يشير بشكل واضح الى ان الاب بالنسبة للابنة اكثر تسامحا من الزوج بالنسبة للزوجة ـ طبعا فيما يتعلق بالعمل .

---

(١) معدل الاولاد للعائلة الواحدة عند السنة من اصل قبلي ٤,٦ ، السنة المدينيين ٤,٤ ، الشيعة المدينيين ٥,٢ ، الشيعة الفارسيين ٤,٧ ، الشيعة الريفيين ٥,٠ ، الشيعة الريفيين في الضواحي ٤,٩ . معدل الاولاد للعائلة الواحدة ذات الدخل اقل من ١٢٥٠ دولاراً للفرد سنويا هو ٤,٥ ، لذات الدخل بين ١٧٥٠ و ١٢٥١ دولاراً ٤,٥ ، لذات الدخل بين ٢٥٠٠ و ١٧٥٠ دولاراً هو ٥,٠ ، لذات الدخل بين ٣٧٥٠ و ٢٥٠١ دولاراً هو ٥,١ ، ويتراوح معدل البقية بين ٥,٠ و ٤,٩ . البيوت المؤلفة من خمس اسر، تتصف بمعدل ٤,٥ اولاد في العائلة الواحدة، من اربع اسر بـ ٤,٨ ، من ثلاث اسر بـ ٤,٩ ، من اسرتين بـ ٤,٠ ، من أسرة واحدة بـ ٣,٠ .

(٢) هذه هي الحال في دول اخرى منتجة للبترول في الخليج العربي (بنزوز ١٩٧٢ : ٢٧١ ـ ٢٨٥).

ان انخفاض نسبة النساء العاملات عند المجموعات القبلية تدل على خطأ الاعتقاد السائد بان النساء القبليات في المجتمعات البدوية تمارس حرية اوسع من النساء في المجتمعات الحضرية (لينهاردت ١٩٧٢ : ٢٢٩) . هذه المقولة صحيحة إذا ما قارنا المرأة البدوية التي تعيش في الصحراء منعزلة عن المجتمعات البشرية، بالمرأة الحضرية التي تعيش في المدن أو القرى، ولكنها غير صحيحة إذا ما قارنا بين المرأة القبلية الانتماء التى تعيش في المدن أو القرى بالمرأة الحضرية الانتماء. فالمرأة الحضرية الانتماء تمارس في البحرين حرية اوسع بكثير من المرأة القبلية الانتساب، ذلك ان المدينيين من السنة او الشيعة، الفقراء او الاغنياء، يميلون الى تعليم المرأة وتوظيفها بنسب اكثر بكثير من القبليين. ففي الصفوف الاعدادية والثانوية لا يفرق السنة المدينيون بين الذكور والاناث من الطلاب، فهم متواجدون بنسب متساوية. اما الفئات الاخرى، ومنهم السنة القبليون، فيفرقون بين الذكور والاناث في التعليم بنسبة ٢ الى ١ لصالح الذكور في المرحلة الابتدائية وبنسبة ٢٠ الى ١ في مراحل التعليم الثانوي.

ومهما يكن من امر، فلا يجوز المبالغة بتعليم وتوظيف المرأة، وان اختلفت طريقة معاملتها عند الفئات المتنوعة، اذ ان النساء العاملات يشكلن حوالي ١١٪ فقط من مجموع القوى العاملة في البحرين: ٤,٩٪ منهن امهات و ٦,٦٪ منهن بنات غير متزوجات. ويبدو ان نسبة توظيف البنات غير المتزوجات اعلى بقليل من نسبة الامهات عند العائلات المرتفعة الدخل منها عند العائلات المنخفضة الدخل (راجع جدول ٨ للتفصيل).

من هنا يتضح لنا ان قضايا التحصيل العلمي والدخل والوظيفة والمواقف تجاه تعليم وتوظيف المرأة امور مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ـ ما هي سوى أوجه مختلفة لمنزلة اجتماعية واحدة، ولهذا نرى ان الانجاز الواحد في اي من هذه الأوجه يعني تلقائيا انجازا مماثلا في الأوجه الاخرى. فكما يؤدي التعليم

العالي الى مدخول عال هكذا يؤدي المدخول المرتفع الى مستوى عال في التعليم، وبالمنطق نفسه، يؤدي المدخول المرتفع والتعليم العالي الى مواقف اكثر تأييدا وتحررا تجاه المرأة، الامر الذي يسمح بدخولها سوق العمل، وبذلك يرتفع مدخول العائلة ومستوى تحصيلها العلمي. ان ارتباط اوجه المنزلة الاجتماعية على هذا النحو يترك أثراً مهماً على اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وطريقة العمل لها؛ هذا يعني ان مشكلة التنمية لا تكون في « من اين نبدأ »؟ أبالتعليم؟ ام باستثمار المصادر؟ ام بتغيير المواقف والقيم الحضارية تجاه العمل والمرأة؟ المشكلة هي ان نبدأ باي وجه من هذه الاوجه، ومتى تغيَّر وجه يغير بدوره الأوجه الاخرى بشكل تسلسلي «Chain Effect» (بارنت ١٩٥٣: ٨٩ - ٩٥).

اما اذا شئنا ان نقارن بين الفئات الاجتماعية في البحرين بالنسبة الى اوجه الانجاز الاجتماعي والاقتصادي - وهي التحصيل العلمي، المدخول، المهن، وتعليم وتوظيف المرأة - لرأينا ان السنة المدينيين يأتون بالدرجة الاولى، ويتبعهم في ذلك، وبشكل تدريجي، الشيعة العرب المدينيون، الشيعة الفرس المدينيون، الشيعة العرب سكان القرى، السنة ذوو الأصول القبلية، وأخيراً الشيعة سكان الضواحي الذين كانوا حتى الامس القريب من سكان القرى. وبخلاف الشيعة سكان القرى الذين يتفاعلون مع التغيير الاجتماعي والاقتصادي بشكل ايجابي وبطيء - ولعل ايجابيته تكمن في بطئه - فان الشيعة سكان الضواحي انكفأوا على أنفسهم، ولو إلى حين، رافضين التقيد بأسس الحضارة الحديثة متمسكين بالتقاليد والاعراف القديمة. وقد يعود السبب في ذلك الى تعرضهم السريع لعمليات التغير والتحديث مما خلق عندهم « ردة فعل » معاكسة، فبدلا من تبني الحديث ايجابا تمسكوا بالتقاليد سلبا.

هذا الدور القيادي لدى المدينيين بالنسبة للانجازات الاجتماعية والاقتصادية يدل بشكل واضح على الدور الذي تلعبه المدن، بخلاف القرى، في عملية

التحديث، وذلك لكونها مركزا لمفاتيح العصرنة والتحديث كالمدارس، وسوق العمل الجديد، والبيروقراطية، والخدمات الفنية، ووسائل الاعلام وغيرها، كما يدل ايضا على الدور الذي تلعبه سهولة الاتصال (accessibility) بوسائل التحديث في عملية التحديث. (انظر جدول ٩). ولكن هذه المتغيرات، كالمدن وسهولة الاتصال، لا تعمل بشكل عفوي، انما هي تتفاعل مع الخلفية الاجتماعية للفئات المختلفة: فالسنة القبليون، مثلا، يسكنون المدن ويتصلون بوسائل التحديث مباشرة كالبيروقراطية وسوق العمل، انما يترددون في تكيفهم مع المعطيات الحديثة وتبني الجديد. ويعود هذا التردد الى التصور الذاتي عند القبائل كالمفاخرة بالاصل، والتمسك بالاعراف، وتدخل المجموعة بشؤون الفرد الخاصة، واستقلالية المجموعة في تدبير شؤونها الداخلية، ورفض كل ما من شأنه فرفطة خضوع الفرد للقرار الجماعي. وبالفعل هذا ما تبيّن لنا من دراسة ١٦٤ «شبكة» network اجتماعية في البحرين تضم النساء والرجال، الشيب والشباب، الاغنياء والفقراء، المتعلمين والاميين، المقصود «بالشبكة» الاجتماعية هو مدى تفاعل الشخص مع الآخرين بالنسبة للزيارات والاحتكاكات اليومية والعمل والزواج والصداقات وما اشبه. فقد اظهرت هذه الدراسة ان المنتظمين انتظاما قبليا يحصرون تفاعلاتهم اليومية على اختلاف انواعها بعدد محدود جدا من الاقرباء والاصحاب ممن توارثوهم ابا عن جد وكثيرا ما تجري هذه التفاعلات في ايام واوقات ثابتة، وتتكرر يوما بعد يوم، اسبوعا بعد اسبوع، وسنة بعد سنة. هذا بخلاف الذين ينتظمون انتظاما مدينيا الذين يتفاعلون مع الآخرين على نسق متغيّر ومتقلب ولا يخضع لتوقيت ثابت ومتوازن.

من ناحية الشكل لا المضمون، نرى ان نمط التفاعل الاجتماعي عند القبائل شبيه جدا بنمط التفاعل عند النساء ـ طبعا مع اختلاف اساسي في الاسباب والمضمون. فبينما يحصر القبلي تفاعلاته مع الاخرين تمسكا بالاعراف وحفاظا

على تقاليد الاجداد، تفعل النساء هذا تمسكاً بالشرف وصوناً للأعراض. هذا ما عدا النساء المتحررات اللواتي يمارسن أنماطاً من التفاعل لا تختلف لا في الشكل ولا في المضمون، عن انماط الرجال المدينيين، وكلما ارتفعت نسبة التحصيل العلمي عندهن زاد مستوى تقربهن من انماط تفاعل الرجال. ويلاحظ هنا، بالنسبة للزواج، ان القبليين يحصرونه كما يحصرون التفاعلات الاجتماعية الاخرى ضمن نطاق القبيلة الواحدة، او في احدى بطون القبيلة الواحدة، اذ بلغت نسبة الزواج ضمن القبيلة الواحدة كحد ادنى ٧٦٪ بمقابل ٣٠٪ عند الفئات الاخرى. وترتفع نسبة الزواج الداخلي عند القبائل بارتفاع منزلة القبيلة: ففي خلال قرنين مثلا، حدث ان تزوجت أربع نساء فقط خارج آل خليفة، وما يقال عن آل خليفة يقال عن الفئات الاخرى، طبعا بنسب متفاوتة [١]. لنا عودة الى هذا الامر في الفصل الاخير من هذا الكتاب.

ترتبط المنزلة الاجتماعية المتأتية عن التحصيل العلمي والدخل وتعليم المرأة وتوظيفها بخصائص مسلكية اخرى كتركيب الاسرة وحجمها ونوع المسكن وبنية العائلة. وفي هذا المجال، يبدو واضحا ان العائلات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الدخل والتحصيل العلمي وتوظيف المرأة كثيرا ما تتشابه في المسكن، وتركيب الاسرة وبنية العائلة بغض النظر عن انتماءاتها المذهبية او الاثنية، ويقال نفس الشيء عن العائلات من ذوي الدخل المحدود. كلما زاد الدخل قلّ عدد الأسر التي تسكن في بيت واحد، كما يبين جدول (١٠)، مما يدل على أن تعدد الاسر في البيت نموذج يتبعه الفقراء دون الاغنياء حرصا منهم على حصر المصروف وتقليله ـ هذا بخلاف نسبة العاملين او العاملات في الاسرة الواحدة، والتي تزيد مع ارتفاع المنزلة الاجتماعية، ولعل السبب في ذلك هو ارتفاع معدل الأعمار بين الأولاد عند الاغنياء وانخفاضه عند الفقراء، مما يجعل نسبة دخول سوق العمل عند الفريق الأول أكثر منه عند الفريق الثاني (راجع جدول ٨ للتفصيل).

---

(١) راجع ما سبق.

يختلف نوع المسكن باختلاف المنزلة الاجتماعية، ويكثر «الحوش»، وهو نمط شائع في الخليج، في صفوف اصحاب الدخل المحدود (انظر جدول ١١)، والمعروف ان هذا الطراز من المسكن، بطبيعة بنائه، يستطيع ان يأوي عددا كبيرا من الأسر ضمن البيت الواحد بمجرد زيادة غرفة واحدة لكل اسرة ضمن البناء العام، هذا النوع من المسكن تفتح جميع الغرف فيه على ساحة عامة في وسط البيت تستعمل للطبخ والغسل أو للعب عند الاولاد، و«للحوش» مدخل واحد من الشارع العام، ويحيط به سور عال، وكثيرا ما يكون هذا السور نفسه الحائط الخارجي للغرف، فلا عجب ان نرى ان نسبة الساكنين في هذا النمط من البناء تفوق بكثير الذين يسكنون أصناف المساكن الأخرى. انظر الجدول (١٢). هنا يجب الفصل بين حجم الأسرة الواحدة، وحجم البيت الذي قد تقطنه أسرة واحدة أو عدد من الأسر: فحجم الأسرة الواحدة مقياس الخصوبة في المجتمع. أمَّا حجم البيت فهو مقياس القدرة الاقتصادية. ان الفصل بين هذه وتلك ضروري لأن الخصوبة في البحرين، بخلاف عدد الأسر في البيت الواحد، لا تتأثر، بشكل ظاهر، بالأصل الاجتماعي أو الدخل أو التركيبة العائلية وبنيتها، اذ يتراوح معدل الخصوبة بين ٥ و٤,٤ لفئات الدخل المختلفة، وبين ٥ و٤,٥ للتركيبات المتنوعة عند العائلات.

ان الفئة الوحيدة التي تتصف بخصوبة قليلة، حوالي ٢,٨، هي المجموعة التي تجمع بين التحصيل العلمي المرتفع «شهادة ثانوية وما فوق» والدخل المرتفع نسبيا (ما يعادل ٥ آلاف دولار أميركي في السنة وما فوق) ويدل هذا الامر بشكل قاطع على المتغيرات الكلاسيكية التي تؤثر في معدل الخصوبة كالمهنة والدخل والدين والاصل الاجتماعي. والتركيبة العائلية في سائر المجتمعات لا تنطبق على المجتمع البحريني اذ ان الفئة الوحيدة التي تتصف بخصوبة قليلة، هي فئة الجيل الثاني لطبقة المثقفين واصحاب المعاشات العليا نسبيا. وهذه هي الفئات التي تعلم بناتها وترسلهن الى المدارس وتسمح لهن

بالاختلاط بعالم الرجال، وكثيرا ما تكون الزوجة في هذه الاسر موظفة او مارست الوظيفة من قبل .

تشير المعلومات الميدانية التي جمعتها عن بعض هذه الاسر بانها اكثر تقبلا لبرامج التخطيط، وبأن التفاعل بين الزوج والزوجة له صفة الديمومة اكثر من الاسر الاخرى . في هذه الاسر يتفاعل الآباء والابناء الاخوان والاخوات، بجو ودي وبحرية تامة تكاد تشمل جميع مجالات التفاعل السائدة بين افراد المجتمع . وتحترم الآراء الشخصية والعلاقات التي يقيمها اعضاء الاسرة مع العالم الخارجي، كما تحترم الملكيات والرغبات الخاصة بغض النظر عن الجنس او العمر او مستوى النضوج . وتقيم هذه الاسر نشاطات عديدة، كشرب الشاي والمأكل واللعب والزيارات واستقبال الضيوف، وكأنها مجموعة واحدة لا يفرقها شيء .

اما الاسر الاخرى فتتبع في مسلكها انماطا عديدة تختلف باختلاف الجنس والعمر ودرجة النضوج الاجتماعي . يقيم هذا النوع من الاسر علاقات تفاعلية قوية خارج الاسرة كالصداقات والتجمعات الدينية واللهو وغيرها، وتعتمد هذه التجمعات على التشابه في الاجناس والاعمار والرغبات الشخصية والاصول الاجتماعية . ففي هذا الصنف من الاسر، تقيم الزوجة او الزوجات علاقات حميمة مع غيرهن من النساء، ويقيم الرجال علاقات ودية مع غيرهم من الرجال، وقلّما تسلك العائلة وكأنها وحدة متجانسة مكونة من الزوج والزوجة والاولاد، فلكل من هؤلاء رديفه في العالم الخارجي حيث تتمركز النشاطات والتفاعلات الاجتماعية .

هذه المفارقات الاجتماعية بين الفئات المختلفة، والتي تشمل التحصيل العلمي والدخل وتعليم المرأة وتوظيفها، كما تشمل التركيبة العائلية وبنية الأسرة وحجمها ونوع المسكن ـ زادت واشتدت مع اكتشاف النفط وتصنيعه ومع التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عصف بالبحرين في الآونة الأخيرة . وهنا

يكمن مبدأ التناقض: ففي الوقت الذي ازدادت به قدرة البحرين الاقتصادية بفعل اكتشاف النفط وتصنيعه ازدادت أيضاً الهوة بين فئات المجتمع وتعددت مضارب اللامساواة. فاللامساواة التي سادت قبل النفط كانت طفيفة وغير بارزة بالشكل الذي برزت به بعد النفط ـ لا يفضح الفقر سوى الغنى، ولا يخجل الوضاعة سوى الجاه. يضاف الى هذا امر مهم جدا، وهو ان مجتمع ما قبل النفط، بخلاف مجتمع النفط، لم يكن يتمتع بنظم الدولة التي تسعى، ولو مبدئيا، الى اعادة توزيع الثروة العامة طلبا للمساواة بين المواطنين. ففي مجتمع النفط تحولت المفارقات **الفردية** في النظم الاقتصادية والاجتماعية وحقوق العمل الى مفارقات **جماعية**، الامر الذي ادى الى تمحور المصالح بين الفئات والمجموعات غير المتجانسة، فكانت الاحتجاجات والشكاوى وتحركات الرفض والمطالبة بالحقوق الجماعية. ولان الدولة هي المسيطرة على صناعة النفط والمشاريع الاقتصادية الاخرى، وكذلك على سوق العمل وظروف العمل، فقد توجهت هذه الاحتجاجات والتحركات ضد الدولة ومؤسساتها.

ان واقع الدول في الخليج العربي يجمع بين نقيضين: سيطرة الدولة على مشاريع الصناعة والانتاج وكأنها في نظام اشتراكي، وفي الوقت نفسه تتبنى نظاما اقتصاديا ماركنتيلياً وكأنها نظام رأسمالي قديم ـ فلا عجب، والواقع هكذا، ان تنصب الشكاوى والاحتجاجات ضد الدولة ونظمها. فمن المفروض ان تنعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية ايجابا على مؤسسات الدولة وخدماتها، فتتطابق هذه مع هذه التحولات والا فلا مناص من التحركات الشعبية المتكررة وان فشلت الواحدة تلو الاخرى. سأتناول هذه التحركات بالتفصيل في الفصل الثامن بعد ان ابحث في القوى السياسية التي ظهرت بعد النفط في الفصل التالي.

الجدول ١٠
اختلاف الدخل حسب التركيب العائلي
عدد العائلات في المنزل

الدخل السنوي بالدولار الاميركي	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
٢٥,٠٠١ واكثر	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪١,٠	٪٢,١	٪٣,٢
٢٥,٠٠٠ - ١٢,٥٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٧
١٢,٥٠٠ - ٥,٠٠١	٠	٠	٤٠,٠	٠	٩,٦	٤,٦	١١,٢
٥٠٠٠ - ٣,٧٥١	٠	٠	٠	٠	٤,٨	٥,٠	٨,٩
٣,٧٥٠ - ٢,٥٠١	٠	٠	٢٠,٠	١٦,٧	٨,٧	١٧,٥	٢٧,٩
٢,٥٠٠ - ١،٧٥١	٠	٥٠,٠	١٠,٠	٣٠,٠	٢٣,١	٢٠,٤	٢٧,٣
١،٧٥٠ - ١,٢٥١	٠	٥٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٣,٤	٢٠,٧	٩,٣
١،٢٥٠ واقل	٠	٠	١٠,٠	١٠,٠	١٤,٤	١٢,٥	٧,٧
لا معلومات	١٠٠,٠	٠	١٠,٠	٣٣,٣	٢٥,٠	١٧,١	١,٨
مجموع النسب المئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠
عدد الحالات	١	٢	١٠	٣٠	١٠٤	٢٨٠	٨٢٢
نسبة العدد المئوية	٠,١	٠,٢	٠,٨	٢,٤	٨,٣	٢٢,٤	٦٥,٨

الجدول ١١
اختلاف الدخل ونوع المنزل

نوع المنزل

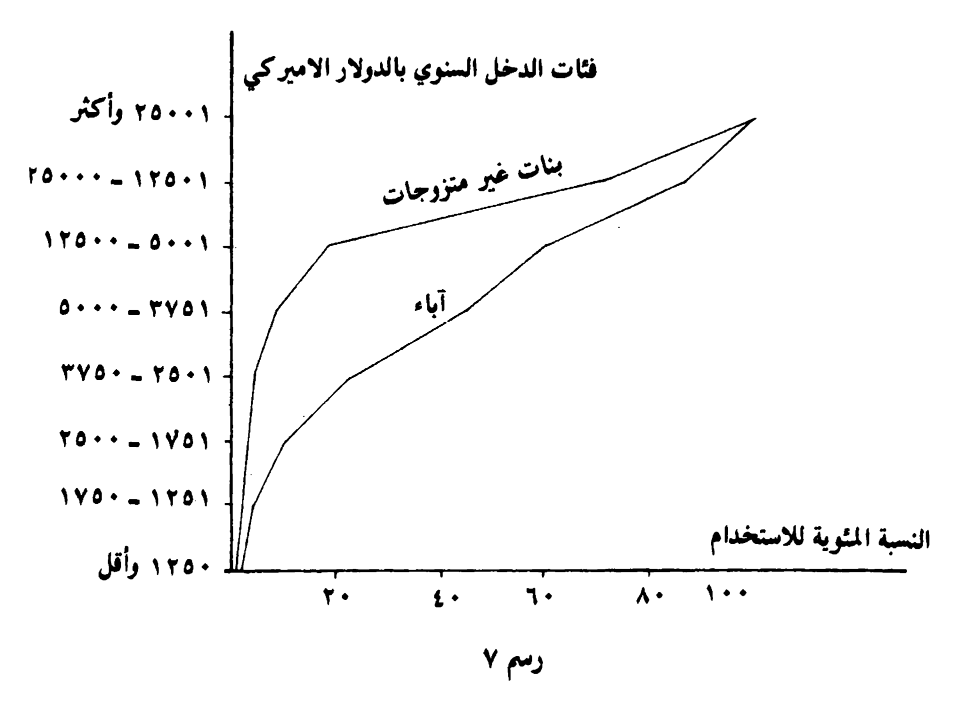
الدخل السنوي بالدولار الاميركي	شقة	فيلا	منازل منفردة	حوش	متفرق	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
٢٥,٠٠١ واكثر	٩,١٪	٦٠,٦	١٢,١	١٨,٢	٠	١٠٠,٠	٣٣	٢,٦
١٢,٥٠١ - ٢٥,٠٠٠	١٣,٦	٤٠,٩	١٣,٦	٣١,٨	٠	٩٩,٩	٢٢	١,٨
٥,٠٠١ - ١٢,٥٠٠	٤,٢	٢٦,٩	٣٢,٨	٣٦,١	٠	١٠٠,٠	١١٩	٩,٥
٣,٧٥١ - ٥,٠٠٠	٣,٣	٩,٨	٤٤,٥	٤٢,٤	٠	١٠٠,٠	٩٢	٧,٤
٢,٥٠١ - ٣,٧٥٠	٢,٠	٢,٠	٣٧,٣	٥٨,٦	٠	٩٩,٩	٢٩٥	٢٣,٦
١,٧٥١ - ٢,٥٠٠	٠,٩	٠,٣	٢٨,١	٧٠,٤	٠,٣	١٠٠,٠	٣١٧	٢٥,٤
١,٢٥١ - ١,٧٥٠	٠,٧	٠,٧	٢٠,٩	٧٦,٤	١,٣	١٠٠,٠	١٥٣	١٢,٢
١,٢٥٠ وأقل	٠	٠	١٧,٩	٨٢,١	٠	١٠٠,٠	١١٧	٩,٤
لا معلومات	٠	٥	١٦,٨	٧٨,٢	٠	١٠٠,٠	١٠١	٨,١

الجدول ١٢

عدد سكان المنزل حسب نوعه

نوع المنزل

عدد السكان	شقة	فيلا	منازل منفردة	حوش	متفرق	مجموع النسب المئوية	عدد الحالات	نسبة العدد المئوية
١٦ واكثر	٠	٢,٢٪	٩,٩	٨٧,٩	٠	١٠٠,٠	٩١	٧,٣
١٥ ـ ١٣	٠	١,١	١٣,٣	٨٥,٦	٠	١٠٠,٠	٩٦	٧,٢
١٢ ـ ١٠	٠,٨	٥,٢	٣٥,١	٥٨,٥	٠,٤	١٠٠,٠	٢٥١	٢٠,١
٩ ـ ٧	٢,٠	٥,٥	٣٠,٠	٦٢,٣	٠,٢	١٠٠,٠	٤٠٠	٣٢,٠
٦ ـ ٤	٢,٩	١٠,١	٣١,١	٥٥,٦	٠,٣	١٠٠,٠	٣٠٦	٢٤,٥
٣ ـ ١	٤,٥	١٢,٦	٢٨,٨	٥٤,١	٠	١٠٠,٠	١١١	٨,٩



رسم ٧

أنماط الاستخدام للآباء والبنات غير المتزوّجات. الخطوط البيانية لاستخدام الامهات والابناء غير المتزوجين تقع قرب الخط البياني للبنات غير المتزوجات.

الفصل السابع

المؤسسات شبه السياسية :
المآتم والنوادي

تتركز النشاطات السياسية في البحرين في المؤسسات شبه السياسية (Parapolitical) كالنوادي الرياضية والثقافية والمآتم الدينية، لا في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية الممنوعة[1] . وتشير عبارة الشبه سياسية، كما استعملها ايستون (١٩٦٥ : ٥٢) وبيلي (١٩٦٨ : ٢٨١) إلى النشاطات التي تخدم أهدافاً سياسية دون أن تكون هي نفسها سياسية المبنى، شأنها في ذلك شأن التنظيمات الرياضية والمهنية والجمعيات الخيرية وغيرها . يفترض هذا القول أمرين: أولاً، أن النوادي والجمعيات والمآتم في البحرين هي، بالاضافة إلى نشاطاتها التقليدية، منابر للعمل السياسي، وثانياً، أن انتشارها الكثيف جاء نتيجة لمنع النشاطات السياسية المتمثلة بالأحزاب المنظّمة والنقابات العمالية. فقد ارتفع عدد المآتم، خلال العقدين الأخيرين، من بضعة مبانٍ في مدينة المنامة إلى حوالي ٥٠٠ منتشرة في مختلف المدن والقرى، كما ارتفع عدد النوادي الرياضية والثقافية والجمعيات الخيرية من ٦ إلى ١٤١ نادياً وجمعية. سأتناول في هذا الفصل كيفية تأسيس وتطور تنظيم النوادي والمآتم وطرق عملها ووظائفها السياسية، ومن ثم، في الفصل التالي، أبحث في أمر نشاطها السياسي.

---

(١) تعمل الأحزاب السياسية بسرية على الرغم من أنها ممنوعة. جميع الأحزاب السياسية في العالم العربي تقريباً لها ممثلون في البحرين. هذه الأحزاب تضم الشيوعيين، الاشتراكيين، البعثيين، الناصريين وأحزاب أخرى عربية اسلامية.

المآتم والتحزب السياسي

تطلق لفظة « مأتم » على البناء الذي يقيم فيه الشيعة شعائر عاشوراء أو على الجماعات التي تشارك بإحياء الذكرى، وتميل النساء إلى إقامة هذه الشعائر دورياً في قاعات خاصة في البيوت، أما الرجال فتقيمها في مبانٍ خاصة. وإذا ما شاركت النساء الرجال في اقامة الشعائر في مبنى خاص فإنهن يفعلن ذلك في غرفة خاصة تابعة للمأتم تقام لهذا الغرض. والمعروف أن المآتم كمبانٍ قليلة العدد، لا يتجاوز عددها الـ ٥٠٠، إنما كجماعات تشارك في اقامة الشعائر فهي متعددة ومتشعبة ويقدر عددها بـ ٢٥٠٠، منها ١٥٠٠ مخصصة للنساء و١٠٠٠ للرجال[١].

يخصص الشيعة المساجد للصلاة والعبادة ولا يسمحون لغير المؤمنين بدخولها خوفاً من تدنيسها، أما المآتم فيخصصونها لنشر الدعوة والتعاليم والتقاليد الشيعية، وبذلك يسمحون لغير المؤمنين بدخولها. يؤم الشيعة مساجدهم بمهابة فائقة ويمتنعون فيها عن التدخين وشرب القهوة أو الشاي، كما تمتنع النساء عن دخولها أثناء الحيض، وكثيراً ما يبنون المساجد على أطراف القرى قرب الينابيع العذبة تعبيراً منهم عن قداستها واحترامها. أما المآتم التي قد تستخدم لإقامة شعائر الزواج والوفاة أو كمنابر لنشر الدعوة ورصّ الصفوف، فكثيراً ما تبنى في وسط الأحياء والقرى، ويسمح فيها بالتدخين وشرب القهوة والشاي. فإذا حدث أن استعملت المساجد مآتما، كما كانت الحال في السنوات الماضية، فان استعمالها ينحصر باحتفالات ذكرى عاشوراء فقط، ولا يسمح خلال هذه الاحتفالات بالموسيقى والرقص وغيرها من أنواع الفرح والطرب.

للمآتم مظهران: مظهر يتعلق بتأسيسها، ومظهر يتعلق بادارتها وتدبيرها،

---

(١) بعد مقابلة مع الشيخ سلمان المدني القاضي في المحكمة الشيعية.

وهذان المظهران مرتبطان ومنفصلان في آن معاً. هما منفصلان لأن الجماعات التي تؤسس المآتم لا تشرف بالضرورة على تدبيرها وادارتها، ومرتبطان لأن نجاح أو فشل إدارتها وتدبيرها ينعكس سلباً أو إيجاباً على مؤسسيها. يتطلب تأسيس المأتم امكانات مادية، ولكن إدارته وتدبيره يتطلبان نفوذاً اجتماعياً وقدرة على تنظيم مواكب التعزية. وتقاس قوة المأتم ونفوذه بكثافة التعزية فيه، أي بعدد مواكب المعزين المنطلقين منه، وتدل ضخامة التعزية وكبرها على القوة السياسية للمجموعة التي تنظِّمه: كلما ازدادت المواكب كبر نفوذها.

تأسيس المآتم

يقول الشيعة إن «التوابين» هم الفئة الأولى التي أقامت شعائر «التعزية» في ذكرى الأربعين لاستشهاد الحسين تكفيراً عن خيانتهم له في معركة كربلاء. فهم الذين قطعوا على أنفسهم وعداً بدعم الامام ضد عدوه يزيد، ولكنهم تراجعوا عن وعدهم في اللحظات الأخيرة، فوقعت الكارثة وقتل الحسين مع عدد من أهله. وتكفيراً للذنب، أخذوا منذ ذلك الحين شعائر «التعزية» معرضين أنفسهم لنفس أساليب القهر والظلم التي تعرض لها الحسين قبل استشهاده طلباً للغفران والرحمة. واستمرت شعائر عاشوراء تقام حتى بعد قيام الدولة العباسية في بغداد، إنما في أماكن سرية خاصة عرفت حينها بالمآتم، وكان الامام جعفر الصادق، الامام السادس مؤسس الفقه الشيعي، أول من أسس مأتماً للحفاظ على شعائر التعزية في عاشوراء ولنشر التعاليم الشيعية، وهكذا ظلت المآتم والتعزية بالاضافة إلى أمور أخرى، تميز الشيعة الإثني عشرية عن غيرها من المذاهب الاسلامية[1].

تتبدل أساليب «التعزية» وإقامة الشعائر بتبدل الأحوال الاجتماعية،

---

(١) يسمون بالإثني عشرية لقولهم بأثني عشر إماماً.

والأوضاع السياسية، وما «الضرب» الذي يرافق التعزية سوى رمز للظلم والرعب الذي قد يحصل في العالم عند فقدان العدالة بغيبة الامام، صاحب الزمان. وهم الذين جعلوا العدالة أحد أعمدة الاسلام الرئيسية، لأن الظلم يسود العالم حتى ظهور المهدي المنتظر، الامام الغائب «صاحب الزمان» السرمدي الذي لا يبليه الدهر، ويمكن القول أن تشديد الشيعة على العدالة والثورة قد يعكس تاريخ اضطهادهم في العالم العربي. لا نهدف هنا، بالطبع، إلى بحث نشأة التشيع وتطوره إنما نهدف إلى لفت انتباه القارىء لظاهرتي المأتم والتعزية وكيفية ارتباط الشيعة بنظاميّ الحكم والسلطة عبر هاتين المؤسستين الدينيتين من ناحية المضمون، والسياستين من ناحية المعنى. فالتعزية جزء من شعائر عاشوراء الثورة والمأتم منبر لنشر التعاليم، وكلاهما يرمز إلى رفض السلطة الدنيوية وأشكال الحكم المرتبط بها، ولا فرق في ذلك ان كان الحكم بيد رجال الشيعة أم بيد غيرهم من المذاهب.

تنتشر المآتم في قرى البحرين ومدنها على حد سواء، إلا أن أقدمها وأكثرها شهرة موجود في المدن، وبالتحديد يقع أكثرها في مدينة المنامة في حي المخارقة الواقعة بين السوق ومناطق الشيعة السكنية. ومن أقدم مآتم المنامة تلك التي بنيت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كمأتم ابن زبر، ومدن، وسلّوم، والمديفع، والعريض، وابن رجب، والعلوي أو القصاب، والحاج خلف. بنى بعض هذه المآتم شخصيات مرموقة من الشيعة الحضر ممن عملوا في التجارة البحرية وانتاج اللؤلؤ، وبنى البعض الآخر بعض المهنيين والملاكين الصغار، وعلى سبيل المثال، بنى مأتم سلوم مالك صغير، وبنى مأتم مدن بائع حصر، وقام في السنوات الأخيرة أثرياء الشيعة بدعم هذين المأتمين مادياً. وحتى أوائل الخمسينات كانت المآتم، كأبنية مخصصة، تبنى فقط في مدينة المنامة، وكان القيام بذلك العمل يعتبر مقياساً للثروة والغنى وطلباً للجاه، أما اليوم فقد انتشرت بيوت المآتم في كل حي ودسكرة وفي كل بلدة

وقرية. وكما انتشرت المآتم في أواخر القرن التاسع عشر بفعل ازدهار تجارة اللؤلؤ، هكذا انتشرت اليوم بفعل ازدهار صناعة النفط.

يصبح المأتم فور الانتهاء من بنائه وقفاً للإمام الحسين، فلا يجوز بيعه أو التصرف به كسلعة تجارية. هذا مع العلم أن نفقات المأتم وتدبيره قد تبقى بيد المؤسس أو تنتقل إلى ذريّته من بعده، أو تصبح تحت اشراف المتبرعين الجدد، أو باشراف دائرة الأوقاف الجعفرية. ويحدث في بعض الأحيان أن يدّعي مؤسس المأتم الفقر والعوز ويلتمس العطاءات والهبات من المؤمنين من أبناء الطائفة ولكن بدلاً من صرفها على المأتم يضمها إلى مداخيله الخاصة. فالاتهامات والاتهامات المضادة من هذا القبيل شائعة جداً بين الشيعة في البحرين، وغالباً ما يكون الاختلاف على الحسابات سبباً لانقسام المأتم، مما يؤدي إلى تأسيس مأتم جديد مستقل عن المأتم الأم، أو يكون سبباً لاستبدال المشرفين على ادارة المأتم القديم. وعندما يفشل المؤسس وذريّته في تغطيه مصاريف المأتم بما فيها الأثاث ونفقات الشاي والقهوة وتكاليف الصيانة والتعزية والمكافآت الشرفية للخطيب وتكاليف «عيش الحسين» الذي يقدم للجمهور يوم العاشر من محرم، تحل محله إدارة جديدة. وتتغير مع الإدارة الجديدة المراكز والأدوار والاتجاهات والوظائف. وقبل البحث في هذه التغييرات، أود أن أعرض على سبيل المثال، التركيبة الاجتماعية لثلاثة مآتم: ابن زبر ومدن والعجم.

مأتم ابن زبر

أسس هذا المأتم في أواخر القرن التاسع عشر أحمد بن ناصر، وهو أحد كبار تجار اللؤلؤ من الشيعة سكان المدن، كان أحمد يقيم تجمعات عاشوراء في داره الخاصة وكانت غالبية الحضور من أهله وأصدقائه وجيرانه. وبعد وفاته قام زوج ابنته، محمد بن زبر الذي كان تاجراً، بوقف بيت عمه كمأتم خاص

تخليداً لذكرى المؤسس الأصلي، وظل محمد يغطي نفقات المأتم ومصاريفه حتى وفاته في الأربعينات حينما تولى أبناء عمه، أولاد محسن بن زبر، ادارة المأتم. وكانوا أيضاً من الأثرياء نسبياً، فقاموا بتوسيع المأتم وبناء الجدران الجديدة وشراء الأثاث الجديد.

وفي منتصف الستينات وهب مهدي التاجر، وهو سليل أسرة تجارية عريقة في المنامة والمستشار الحالي لحاكم دبي، مبلغاً من المال لتجديد بناء المأتم بكامله ليصبح كما هو عليه اليوم[١]. وعندما تبرع (زكّى، من زكاة) التاجر بالمال لتحسين البناء، كان المأتم بادارة مجموعة من صانعي الحلوى في المنامة، وهي مجموعة من الانساب ترتبط ببعضها البعض إما عن طريق التسلسل الدموي أو عن طريق التزاوج، ولا ترتبط بالتاجر لا عن طريق القرابة الدموية أو المصاهرة. إلا أن صانعي الحلوى كانوا دائماً يشكلون عماد التجمع في هذا المأتم، كما كانوا دائماً أكبر المشاركين في مواكب عاشوراء المنطلقة منه، وبعد أن عجزت ذرية إبن زبر عن ادارة وتدبير المأتم تسلموها هم، وطلبوا المساعدة من مهدي التاجر فلبّى طلبهم. وتجدر بنا الاشارة هنا إلى أن أحد صانعي الحلوى، سلمان بن غزوان، تزوج بنتاً من بنات أحمد بن ناصر المؤسس الأول للمأتم. وتمكن صانعو الحلوى من إدارة وتدبير المأتم فيما بعد بفضل المساعدات التي يتلقونها سنوياً من دائرة الأوقاف الجعفرية.

مأتم مدن

أسس مأتم مدن في نهاية القرن التاسع عشر منجّد اسمه إبن مدن، وكان المأتم في بداية الأمر بسيطاً، عبارة عن أرض مسوّرة بجريد النخيل وجدران من الطين، ولم يكن إبن مدن سليل عائلة مرموقة، أو صاحب ثروة كبيرة

---

(١) مهدي التاجر هو الثري العربي الذي يعيش في لندن.

ليتمكن من تغطية مصاريف المأتم ،فساهمت مجموعة من صغار التجار والحرفيين فيها ، وبعد وفاته أحجمت ذريته عن دعم المأتم وادارته وتدبيره لقصر يدها ، فتطوّع الحاج ابراهيم بن منصور ، تاجر الحبوب الذي يرجع أصله إلى قرية الشاخورة ، بتحمّل أعباء المأتم المالية .

وفي عام ١٩١٥ أقام الحاج ابراهيم مبنى خاصاً للمأتم ، ثم أعاد تجديده في عام ١٩٢٨ وجعله وقفاً للحسين ، وواصل أبناؤه وأحفاده من بعده دعم المأتم مالياً . وبسبب أصلهم القروي وقلة عددهم سعى آل منصور لتقوية المأتم بدعوة زملائهم التجار للمشاركة في تحمل التكاليف ، وبالفعل تبرع محمد الدرازي (من قرية دراز) ، وهو تاجر خضار ، وملاك معروف ، بسخاء لتحسين بناء المأتم واعادة تأثيثه ، وتبعه بعد ذلك مجموعة من التجار الآخرين ، كلّ تبرع حسب قدرته وشهرته . وبعد فترة وجيزة ، انتقلت ادارة المأتم إلى دائرة الأوقاف الجعفرية المؤلفة هي أيضاً من التجار المدينيين . يلاحظ الباحث هنا أن النازحين الغرباء الذين استوطنوا حديثاً في المدينة يسخون في تبرعاتهم للمأتم أكثر من أهل المدينة نفسها ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة هؤلاء في دخول المجتمع المديني عن طريق التبرع الديني .

إن انتقال مأتم مدن إلى اشراف دائرة الأوقاف حررته من الارتباط بشخص أو بعائلة معينة ، الأمر الذي ساعد في اجتذاب المواكب المتعددة إليه ، كما ساعد في اغنائه وزيادة نفوذه : فمن تبرع لمأتم مدن يشعر أنه يعزز القضية الشيعية بكاملها بدلاً من تعزيز نفوذ شخص أو عائلة معينة . وهكذا بلغت مصاريف المأتم في عام ١٩٧٥ حوالي خمسة آلاف دولار أميركي بينما بلغ مجموع دخله من أراضي الوقف والهبات الطوعية حوالي عشرة آلاف دولار . فمنذ أوائل الخمسينات بدأت المآتم تتحول من مؤسسات خاصة ينشئها الأفراد والعائلات إلى مآتم جماعية تشرف على ادارتها وتدبيرها الجمعيات الخيرية والمجموعات الدينية ، وخلال فترة وجيزة أصبحت هذه المآتم الجماعية هي

الأقوى نفوذاً والأقدر اقتصادياً، وبالتالي اجتذبت إليها صفوف المواكب والمعزين. أما المآتم الأخرى التي ما يزال يشرف على ادارتها وتدبيرها أفراد وعائلات تقليدية كمآتم عريض ومديفع وإبن رجب، فقد أخذت تفقد أهميتها الاجتماعية، وبالفعل لم تستطع هذه المآتم في عام ١٩٧٥ إلا اجتذاب مواكب العمال الأجانب إليها من الهنود والباكستانيين الشيعة الذين يعملون عند أصحاب المآتم ذاتها.

مأتم العجم

أسس هذا المأتم الحاج عبد النبي الكازروني الذي كان تاجراً كبيراً وصاحب سفن شراعية متعددة وممثل الجالية الفارسية في مجلس عيسى بن علي (١٨٦٩ - ١٩٢٣)، وكان يديره بمفرده عاملاً على جمع التبرعات واستئجار الخطباء وتنظيم المواكب وتغطية جميع المصاريف. وبعد وفاته عام ١٩٢٧ استلم المأتم تاجر اللؤلؤ الثري الحاج عبد النبي بوشهري، نسبة إلى بلدة بوشهر مسقط رأسه، وكان البوشهري صديقاً حمياً لآل الكازروني وأكبر وجهاء الجالية الفارسية، إلا أنه لم يتمتع بالمكانة الرسمية التي كانت لسلفه. ففي الوقت الذي تسلم فيه البوشهري المأتم كان الشيخ حمد يحكم البحرين بواسطة البيروقراطية المستحدثة، وبخلاف سلفه، تعاون البوشهري مع وجهاء الشيعة العجم لادارة المأتم، فشكلوا جميعاً هيئة خاصة لادارته. كان جميعهم من التجار الأغنياء يديرون المأتم بالاعتماد على الإجماع والشورى، وكانت العضوية في الهيئة الإدارية تجري حسب التبرعات وحجمها. وبالانتخابات أو بأي شكل آخر من أشكال التمثيل: من يتبرع بسخاء إلى المأتم يصبح مباشرة عضواً في الهيئة المشرفة على ادارته وتدبيره.

وبعد وفاة البوشهري عام ١٩٤٥ انتقلت ادارة المأتم إلى هيئة مؤلفة من الوجهاء الذين اشتهروا بسمعة طيبة، ومنعاً للفوضى عينت الهيئة أحد

الأعضاء، حسن بلجيك، مسؤولاً رسمياً عن البرامج والميزانية وسموه « حامل المفتاح » لأنه كان يحمل مفتاح المأتم بجيبه. هكذا حتى عام ١٩٧١ حينما استبدلت الهيئة بلجنة ادارية منتخبة تتألف من رئيس ونائب رئيس وسكرتير وأمين صندوق وسبعة أعضاء، جميعهم من التجار البارزين. كانت غاية الانتقال من الهيئة ،حيث السلطات والصلاحيات موزعة ومشتتة إلى اللجنة حيث الوظائف والاختصاصات محددة، « تجنب الاختلافات على الحسابات وتبديد الشكوك »[١]. والجدير بالذكر أن هذا التحول جاء مطابقاً للتغييرات التنظيمية التي بدأت تظهر في ادارة المأتم في كل أنحاء البلاد في هذه الفترة، كما سنوضح ذلك في القسم الآتي من البحث.

تظهر الحالات الثلاث، التي تحدثنا عنها، كيف يؤسس التجار الأغنياء المآتم ويقدمون لها التبرعات لأغراض دينية واقتصادية واجتماعية ـ دينياً لراحة الضمير، اقتصادياً لكسب ثقة الناس، اجتماعياً طلباً للجاه ورفع المنزلة ـ فالشيعي الثري الذي يرفض المساهمة في بناء المآتم والتبرع لها يفقد منزلته الاجتماعية ومكانته بين الناس ويعرِّض بذلك علاقته بالطائفة إلى شتى أنواع التوتر والتشكيك. ولا عجب بذلك، إذ أن دعم المآتم تعبير عن التمسك بالشعارات الطائفية ووحدتها ـ فشيعة البحرين منظّمون في مجموعات فردية ومدينية لا توحّدها الأنساب ولا النقابات المهنية ولا النوادي أو الاتحادات العمالية أو الأحزاب السياسية، إنما توحّدها الشعائر الدينية وأخصّها عاشوراء. ولهذا تحث الطائفة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبدوافع دينية أو اجتماعية، الأثرياء من أبنائها على التبرع لتغذية الشعائر التي تشد من تماسكها ووحدتها. وفي هذا السبيل، روى لنا عدد كبير من أثرياء الشيعة كيف تبدل موقفُ العامة منهم بعد أن تبرعوا للمآتم، وقد عبروا عن هذا التبدل بالأقوال الآتية: « تجعل

(١) بعد مقابلة مع عبد الرضى الديلمي، عضو معروف في اللجنة الادارية.

التبرعات مـالي حلالاً »، « تجعلني أكثر ارتيـاحـا بثروتي »، « تفـرح عـائلتي وأتباعي والعاملين معـي »، « تحجـب عني الحسـد »، « التبرعـات ضرب مـن ضروب الزكاة ».

يجب ألا يفهم من هذا العرض أن المآتم وقف على تبرع الأثرياء فقط، فالفقراء يتبرعون أيضاً كل حسب امكاناته. صحيح أن تبرعات الأغنياء هي التي تساعد المأتم على الاستمرار في تحمل المصاريف والنفقات وأعمال الصيانة، ولكنه من الصحيح أيضاً أن أصحاب الدخل المحدود يبنون المآتم المتواضعة ويقيمون شعائر عاشوراء في بيوتهم الخاصة، خصوصاً في القرى ولعل الفرق بين المدينة والقرية يكمن في كيفية انتشار المآتم وتفرعها، وكيفية تنظيمها الداخلي وتنظيم المواكب: ففي الوقت الذي أخذت المدن تشهد فيه انتقال ادارة المآتم وتدبيرها من العائلات إلى اللجان ودائرة الأوقاف الجعفرية بدأت المآتم تتفرع في القرى على أساس المجهود الفردي أو العائلي. والمقصود بالعائلة هنا مجموعة من الأقرباء والأنسباء المرتبطة إما عن طريق النسب أو عن طريق التزاوج بين أفرادها، والتي تتمتع بمنزلة موحدة في المجتمع. فتأسيس المآتم وادارتها وتدبيرها شأن مرتبط بالمنزلة الاجتماعية والارتقاء الاجتماعي، وكثيراً ما تقوم العائلات بهذا النوع من الانفاق الديني طلباً للجاه الاجتماعي - كلما ارتفعت منزلة المرء أو العائلة ارتفع الانفاق على المآتم. وكثيراً ما يحدث هذا الأمر بشكل تنافسي بين الحزبيات العائلية أو نتيجة للمشاحنات الفردية، فتتفرع إذ ذاك المآتم والمواكب حسب هذه الحزبيات والمشاحنات وإليكم مثلان على هذا النوع من التفرع.

مأتم قرية الدراز

اشتهرت في هذه القرية، تقليدياً، عائلتان: عائلة آل شهاب التي عُرفت بقوتها الاقتصادية وعائلة آل عصفور التي عُرفت بعلومها الدينية. وكان في القرية قبل

عام ١٩٥٤ سبعة مآتم: أربعة يديرها آل شهاب، ويدير كل من عائلات آل عصفور وآل مرزوق وآل أبو رويس واحداً من المآتم الثلاثة الأخرى. وكان التنافس على المركز الاجتماعي والوجاهة وعلى كل ما له علاقة بالسلطة والنفوذ بين آل عصفور وآل شهاب في قرية الدراز على أشدّه، يشتدّ ويقوى وقت الأزمات ويخف في الأوقات العادية. وحدث خلال الأحداث في منتصف الخمسينات أن ناصر آل شهاب المعارضة ولم يتخذ آل عصفور أي موقف صريح منها ـ هذه المواقف المتناقضة بين العائلتين لم تكن تعكس خلافاً جذرياً بالنسبة إلى الأحداث بقدر ما كانت تعكس الحزبيات المحلية الضيقة. فقد اتفق آل شهاب وآل عصفور على مبادىء المعارضة وشرعيتها، كما اتفقوا على الأهداف والمطالب التي تقدمت بها، ولكنهم اختلفوا على الأدوار، أي على أسلوب التعبير عن المواقف المعارضة: فبينما رأى آل شهاب أن هذا النوع من النشاط السياسي يخدم المصالح الشيعية في المدى البعيد، رأى آل عصفور أن الأمر ليس بهذه السهولة وآثروا الترقب والانتظار.

ومن مسلمات الأمور في علم الاجتماع أن النزاعات الحزبية كثيراً ما تقوى وتشتد أو تبرز في الأزمات، وبذلك تصبح الاختلافات الحياتية قضايا مصيرية يصعب حلها ـ وهذا بالفعل ما حصل في قرية الدراز. ففي عام ١٩٤٥، تحرش فتى من آل عصفور بفتاة من آل شهاب، وتطور الأمر إلى شجار وقع بين الفريقين أمام مسجد الوسطي الذي كان يديره آل عصفور كمأتم أثناء عاشوراء ويخطب فيه ملاّ من آل شهاب. تدخلت الشرطة آنذاك ووضعت حداً للنزاع، وكانت نتيجة هذا الشجار أن انقسم المأتم إلى قسمين: قسم يرأسه آل عصفور وأتباعهم انتقل إلى مسجد «غربي»، وقسم يرأسه الملاّ الشهابي بقي في مسجد الوسطي.

وفي الستينات، بدأ المأتم الجديد لآل عصفور واتباعهم يواجه منازعات داخلية متعددة تركزت، هذه المرة، على ضبط التبرعات والهدايا وعلى تغطية

النفقات والمصاريف؛ كان ذلك حينما اتهم أربعة من المقاولين، ممن نالوا الثروة والجاه حديثاً، مدير مأتم آل عصفور بانفاق جزء كبير من التبرعات على شخصه وعلى عائلته وطالبوا بتشكيل لجنة معينة أو منتخبة تتولى ادارة المأتم. وعندما رفض آل عصفور الموافقة على هذا الطلب انشق المقاولون الأربعة عن المأتم وأسسوا مأتماً خاصاً بهم. والمعروف أن الاتهامات المضادة من هذا النوع شائعة جداً في صفوف الشيعة وفي معظم الأحيان لا تمتُّ إلى الحقيقة بصلة، فالدوافع لهذه الاتهامات اجتماعية أكثر منها مادية ـ أي أنها محاولة، من قبل حديثي النعمة لبلوغ أو تثبيت الجاه الاجتماعي عن طريق « الانفاق الديني » أي بناء المآتم. وهذا ما يفسر لنا انتشار المآتم بكثرة في أنحاء القرى والأحياء الشيعية في البحرين، خصوصاً بعد اكتشاف النفط وتصنيعه والبحبوحة الاقتصادية المتأتية عن ذلك. وعندما انشق المقاولون الأربعة عن مأتم آل عصفور، ترك آل عصفور مسجد الغربي وأسسوا مأتماً خاصاً بهم.

وفي بادىء الأمر، بنى المقاولون الأربعة مأتماً جديداً على رقعة من الأرض يملكها واحد منهم، واسمه زين الدين، الذي رفض أن يوقف المأتم للحسين بالرغم من اصرار رفاقه على ذلك ـ هذا يعني أن الأرض والمأتم في هذه الحالة تبقى ملكاً لذريّته دون غيره، وبذلك تخضع لقوانين الإرث الشرعية. وفي أوائل السبعينات، خلال الانتخابات العامة للمجلس الوطني، دعم زين الدين بكلِّ قوته مرشح الكتلة الدينية ضد المرشح « التقدمي » الذي كان شقيق أحد الذين أسسوا المأتم معه، واستعمل زين الدين المأتم كمنبر عام ليشن هجوماً شخصياً ضد المرشح « التقدمي » متهماً إياه بالإلحاد وعدم احترام المقدسات. وبعد أن خسر « التقدمي » الانتخابات وربحتها الكتلة الدينية (راجع الفصل العاشر) انقسم المأتم إلى قائمتين: الأول ظلَّ تحت اشراف زين الدين، والثاني بني على مدخل القرية وأُطلق عليه اسم « أنصار العدالة ». وقد ساهم في بناء المأتم الجديد عيسى العجمي، أحد المقاولين الأغنياء كما ساهم في دعمه مؤيدو المرشح

« التقدمي » . واستطاع هذا المأتم عام ١٩٧٥ إقامة أكبر موكب عزاء في قرية الدراز لا بفعل ازدياد النفوذ التقدمي في القرية إنما بفعل التحزبات الجديدة التي أخذت تظهر في البلاد على أثر البحبوحة الاقتصادية .

مآتم سلماباد

حتى عام ١٩٧٥ لم تعرف قرية سلماباد إلا مأتماً واحداً يديره تاجر صغير من آل كاظم ، أكبر عائلات القرية ، وكانت تؤم هذا المأتم عائلات القرية الأخرى لتقيم فيه شعائر عاشوراء مقدمة له الهبات المختلفة ، كل حسب طاقتها . تتألف عائلة الكاظم ، التي تشكل أكثر من ثلث سكان القرية ، من ١٨ أسرة تسكن في حي واحد وفي منازل متجاورة . وبخلاف قرية الدراز ، فان سلماباد لا تعرف تقليدياً التحزب العائلي ، إذ أن معظم أبنائها من العمال المهرة وأنصاف المهرة والتجار الصغار وسائقي سيارات الأجرة وسيارات الشحن والحرفيين والفلاحين المزارعين ، ممن لا يفاخر بأصالة المولد ولا بالجاه الديني أو الاجتماعي . ولذلك أخذت المآتم الجديدة في سلماباد تتفرع لأسباب مختلفة عن تفرعها في الدراز تبعاً للخلافات الشخصية بدلاً من الخلافات الحزبية . وهكذا ، انشطر مأتم الكاظم مرتين : مرة بعد حادث سيارة ومرة بعد فشل زواج ، وهاكم التفاصيل .

في عام ١٩٦٨ صدمت سيارة شحن يقودها سائق من آل مكي بيت عبد الحسين ، وهو أحدُ الشخصيات البارزة من آل كاظم . وفي المحاكمة وقف آل كاظم بجانب عبد الحسين ضد السائق وهو ابن شقيق الحاج مكي ، أحد أبرز المتبرعين بسخاء لمأتم آل كاظم ، فاستاء الحاج مكي من شهادة آل كاظم وقرر ، بمساعدة الحاج عباس ، الانفصال عن مأتم آل كاظم وتأسيس مأتم جديد خاص بهما ـ وهذا ما تمّ فعلاً . واستمر الحاج عباس والحاج مكي في إدارة المأتم حتى بداية السبعينات حين طلب الحاج عباس من الحاج مكي يد ابنته المطلّقة ، رفض

الحاج مكي قبول الطلب بناء على رغبة ابنته كما قال، ولكن الحاج عباس اعتبر ذلك الرفض إهانة شخصية له، خصوصاً وأن الفتاة عادت وتزوجت رجلاً بعمر الحاج عباس ومكانته الاجتماعية. ولشعوره بالإهانة ترك الحاج عباس مأتم الحاج مكي وأسس مأتماً جديداً له تحت سلطته وإشرافه.

تلخص حالة دراز وحالة سلماباد الظروف الاجتماعية، من تحزبات عائلية ومنازعات شخصية، التي قد تؤدي إلى تأسيس المآتم الجديدة. قد تختلف التحزبات والمنازعات باختلاف الظروف إلا أن المبدأ يبقى هو هو: تزداد المآتم الجديدة وتنتشر في القرى نتيجة النزاعات الشخصية والتحزبات العائلية - تفرع المآتم تجسيد ديني للخلافات الدنيوية. وطالما أن المآتم مقياس المنزلة الاجتماعية والجاه والتفوق، فلا عجب أن يزداد انتشارها بازدياد النمو الاقتصادي في البلاد. هذا يعني أن الثروة المكتسبة حديثاً قد تزيد الصراعات بين المجموعات المتنازعة وتبرزها بشكل أعنف خصوصاً إذا افتقرت هذه المجتمعات إلى التنظيمات السياسية الشرعية التي تعمل على امتصاص الصراعات وتوحيد الناس ورفع مستوى التنافس عندهم إلى ما هو أعلى من التحزبات المحلية الضيقة.

أما في المدن، كالمنامة مثلاً، فتتفرع المآتم على أساس الطبقة الاجتماعية والأحياء والأصل الإثني للمجموعات، ولا تتفرع نتيجة الصراعات الشخصية أو التحزبات العائلية. الصراعات العائلية أو الشخصية في المدينة لا تؤدي إلى تأسيس مآتم جديدة: فمن شاء الانسحاب من مأتم ما لأسباب شخصية يلتحق ببساطة بمأتم آخر، الأمر الذي يعزز مكانة المآتم المنظمة تنظيماً بيروقراطياً ويضعف مكانة المآتم التي تشرف على ادارتها عائلات أو شخصيات بارزة. تبين هذه الدراسة بشكل واضح أن المآتم المنظمة تنظيماً بيروقراطياً تستطيع استيعاب الخلافات الشخصية أو العائلية بخلاف المآتم الأخرى التي تتمحور ادارتها حول

شخص واحد والتي لا تصمد أمام النزاعات الضيقة، وبالتالي تتفرع وتنتشر بسهولة فائقة: فكل من خالف الشخص المؤسس، ولأي سبب كان، ينفصل ويؤسس مأتماً مستقلاً له كما حدث في قريتي الدراز وسلماباد.

المضامين السياسية للمواكب والتعزية

قلنا في الصفحات السابقة ان تأسيس المأتم ووظيفته شيئان مختلفان وان تطابقا في بعض الأحيان: فتأسيسه يشير إلى الامكانات الاقتصادية، والارتقاء الطبقي، والتحزب، والتدين، والصراعات التي تقوم بين الأفراد، أما وظيفته فتشير إلى تنظيم التعزية والمواكب، وتنظيم الخطب واقامة الشعائر. قد يحدث أن يؤسس مأتماً ما (كمأتم مدن أو العجم مثلاً) شلة من الأصدقاء أو الأنساب الأغنياء، بينما يقوم بتنظيم المواكب واقامة الشعائر مجموعات أخرى لا علاقة لها بالمؤسسين ولا بالممولين. ويختلف الاشتراك بمواكب التعزية بين سنة وأخرى، وكثيراً ما ينشأ حولها جدل بين الشيعة: فمنهم من يؤيدها على اعتبار أنها تقليد ديني، ومنهم من يشجبها على اعتبار أنها ممارسات للتكفير والغفران إنما خارجة عن نطاق الدين. أما فيما يتعلق بتأسيس المأتم، فلا خلاف عندهم في ذلك، إذ أنها وسيلة للتعبير عن الايمان الصحيح بقدر ما هي تعبير عن الجاه والبروز الاجتماعي: الاختلاف لا يدور حول تأسيس المآتم أو التبرع لها، وإنما حول من يتولى ادارتها وبأية صفة.

وعلى كل حال، عندما يزداد عدد المشاركين في المواكب التي تنطلق من المأتم تزداد قوة ونفوذ مؤسسيه، ولذلك تتنافس المآتم ضد بعضها البعض لجذب أكبر عدد من المشاركين، كما تتنافس المواكب فيما بينها لعرض أكثر المشاهد اثارة للجماهير. وفي سبيل هذا الغرض، التأثير على المشاهدين، ومعظمهم من النساء، تتناول المواكب باسهاب المعاني المختلفة لموقعة كربلاء: ضاربو

السلاسل، صيحات الحزن، أناشيد ثورية[1]، طبول الحرب، الندب، صور للشهيد الذبيح، خيول وجمال مغطاة بالسواد تمشي وحدها ترمز إلى سقوط الفرسان في ساحة القتال، عربات فارغة ترمز إلى سبي النساء من أهل البيت، عرائس أرامل، وأطفال يتامى. تتجمع كل هذه المشاهد، التي لا تخلو من البراعة والفن، في مواكب متنوعة تعبر الشوارع في اليوم العاشر من عاشوراء. يصعب علينا في هذا المجال أن نبحث بالتفصيل في معاني هذه الصور والمشاهد من حيث أهميتها الحضارية والرمزية ـ ذلك يحتاج إلى دراسة خاصة خارجة عن موضوع هذا الكتاب ـ إنّما ينصبّ اهتمامنا هنا على تنظيم هذه المواكب والطريقةالتي ترتبط بها المواكب بالمآتم، أي بمراكز النفوذ والسلطة الاجتماعية.

تقوم المواكب الأكثر اتقاناً في البحرين حول احياء الشيعة في مدينة المنامة ضمن منطقة محددة خصصت لهذه الغاية منعاً للاصطدامات الطائفية أو المنازعات التحزبية ـ هذا مع العلم أنه في السنوات الأخيرة بدأت بعض القرى الكبيرة، كدراز وجد حفص وسنابس، تنظيم مواكب العزاء، مثلها بذلك مثل المدن. فالقول إن المواكب في المدينة غالباً ما تكون أكثر اتقاناً من غيرها لا يعني المشاركة فيها محصورة بسكان المدينة: ففي اليوم العاشر من محرم تنصب أعداد كبيرة من مختلف القرى والمدن والتجمعات الشيعية للمشاركة في مسيرة العزاء الكبير، كل مجموعة تقيم الشعائر بنفسها مستقلة عن المجموعات الأخرى. ويبدو للمراقب، للوهلة الأولى، أن المواكب تسير بانسجام وكأنها لوحة متحركة تتداخل أجزاؤها بعضها ببعض، كأنها صورة واحدة ذات مغزى واحد، إلا أن الوضع يختلف من الناحية الاجتماعية للمواكب. ما يبدو

---

(١) هذه مجموعة من الأغاني الثورية:
ثورتك يا حسين ثورة في عمر الجلالة من أجل اصلاح أمة كانت في فسق وجهالة
من ثار للحسين دخل الجنة.
ثورة الحسين ثورة مجد، ثورة المظلوم، ثورة المضطهد، ثورة المستضعف.

وكأنه نظام صوري واحد للمشاهد إنما هو بالواقع مجموعات منفردة من المعزين، تشارك فيها مواكب متنوعة بمسيرة واحدة.

تتألف المسيرة «الكبرى» كما يسمّونها من مواكب متنوعة تختلف عن بعضها البعض من الناحية الإثنية والاجتماعية والقومية. إثنيا، تضم المسيرة فريقين مختلفين: الشيعة العرب والشيعة الفرس، وينظم كل فريق عدة مواكب تختلف في المشاهد والفصول كما تختلف في تركيبتها الاجتماعية. فمن خلال دراستنا لأحد عشر موكباً (ثلاثة نظمها الفرس وثمانية العرب)، تبين لنا أن كلاً منها تتألف من شبكة من الرجال تعرف بعضها البعض معرفة حميمة: رفاق صف، جيران، زملاء، أبناء قرية واحدة، أصدقاء، أنسباء، أو أعضاء في حزب سياسي واحد. فكل مشترك في موكب من هذه المواكب إما أنه يعرف المشتركين الآخرين معرفة شخصية أو أنه يعرف عنهم الكثير من التفاصيل الحياتية كالمنشأ والأصل العائلي والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها. ومن المواكب الثلاثة التي ينظمها الشيعة الفرس، والتي درسناها درساً وافياً، موكبان: ينظم الأول بعض النازحين من قرية «جهرم» قرب شيراز ويسمى موكب الجهرمية، وينظم الثاني النازحون من بندر عباس وضواحيها ويسمى موكب الميناوية. يعيش المشتركون في هذين الموكبين في حي واحد من أحياء مدينة المنامة هو حي الحورة، ومعظم منظميه من الخبازين والتجار الصغار وأصحاب الدكاكين والحرفيين وغيرهم من هذا القبيل. أما الموكب الثالث فينظمه شباب الجالية الايرانية القديمة المقيمون في حي العجم قرب حي المغارقة، ويشترك فيه أبناء التجار الذين يتبرعون لمأتم العجم، وبعضهم من الطلاب، وبعضهم فنيون، وبعضهم موظفون في دوائر الادارة العامة.

تختلف هذه المواكب الثلاثة اختلافاً كبيراً من حيث طريقة تشكيلها: فالموكبان الأولان يرتكزان على الروابط المستديمة كالأصل الواحد والجيرة والعمل. وبذلك تصبح العضوية فيهما أكثر ثباتاً من الموكب الثالث الذي

تعتمد العضوية فيه على المنزلة الاجتماعية . فحوالي ٢٢٪ من الموكبين الأولين (تألف الأول من ١٨ عضواً والثاني من ٢١) كانوا يشتركون للمرة الأولى، و١٧٪ اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات، واشترك معظمهم (٦١٪) لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام. بخلاف ذلك، يشارك في الموكب الثالث نسبة أكبر من المعزين الجدد: حوالي ٤٢٪، من أصل المجموع ٢٤ شخصاً، اشتركوا للمرة الأولى، وحوالي ١٢٪ اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات، و٤٦٪ اشتركوا لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام.

أما المواكب الثمانية الأخرى، التي ينظّمها الشيعة العرب، فانها تتشابه بمواكب الفرس بالنسبة إلى بعض الخصائص الدينية، إلا أنها تختلف عنها بالنسبة إلى نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط أعضاء الموكب الواحد بعضهم ببعض. وتختلف مواكب الشيعة العرب باختلاف القرى والأصول العائلية والأحياء السكنية والنوادي الرياضية والثقافية، والأحزاب السياسية وبشكل عام، إن المشاركة في المواكب التي تنظمها القرى والأحياء أكثر ثباتاً من المواكب التي تنظمها النوادي الثقافية والرياضية والأحزاب السياسية. فمن مجموع الذين اشتركوا في المواكب التي تنظمها القرى والأحياء، حيث يتراوح عدد كل موكب بين ٤٣ و٦٢ شخصاً، نرى أن حوالي ٣٣٪ اشتركوا لفترة تزيد عن ثلاث سنوات، و٢٠٪ منهم اشتركوا للمرة الأولى، واشترك الباقي (٤٧٪) لمدة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام. هذا بخلاف المواكب التي تنظمها الأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والرياضية والتي يتصف بعضوية متقلبة: فمن أصل ١٦ شخصاً شاركوا في احداها، ٦٪ فقط اشتركوا لأكثر من ثلاث سنوات و١٨٪ اشتركوا لفترة عامين أو ثلاثة، والبقية ٧٦٪ اشتركوا للمرة الأولى.

وسواء كان عدد المشاركين في المواكب قليلاً أم كثيراً، يبقى المشرفون على تنظيمه سنة بعد سنة قليلي العدد، بمعدل خمسة اعضاء، هم «لبّ» الموكب

يستمرون في تنظيمه لعدة سنوات متتابعة، تربطهم علاقات متينة ـ صداقة، قربى، جيرة، عمل ـ لا تزعزعها الشوائب[١] . سألت أحدهم عن مدى علاقته بالآخرين فأجاب: « نضرب سوياً »، أي نشترك معاً بمواكب التعزية، فـ « الضرب سوياً » سنة بعد سنة أداة تحافظ على « لبّ الموكب » متماسكاً، وتخلق شعوراً بالأخوة أقوى من الصداقة والزمالة والجيرة والقربى. وعندما ينفرط عقد « اللبّ »، لسبب من الأسباب كالوفاة أو الهجرة أو طبيعة التبدل الاجتماعي، يتغير الموكب وينحل.

المعروف في البحرين هو أن معظم المعزين في المواكب يشاركون فيها إما وفاء لنذر قطعوه على أنفسهم، أو استعراضاً لرجولتهم، أو لاظهار وحدة العصبة مع الرفاق والأقارب. وتشمل النذور، فيما تشمل، الأزمات الشخصية التي يمر بها المعزي كالمرض أو السفر أو الزواج أو الطلاق أو افتتاح متجر جديد. وبعد أن تتحقق رغبات المشاركين الجدد ينقطعون عن الاشتراك في السنين اللاحقة دون أن يؤثر ذلك على استمرار الموكب سنة بعد سنة ـ هذه الأمور التنظيمية هي من صلب مسؤولية « اللبِّ » في المواكب، الأمر الذي يعطي الموكب قوة الاستمرار، خصوصاً فيما يتعلق بطريقة الضرب، وبالأناشيد والمشاهد المعروضة، وجمع التبرعات وتغطية تكاليف التعزية. والجدير بالذكر هنا أن « اللبّ » في كل موكب يقوم بهذه المسؤوليات عاماً بعد عام دون الرجوع إلى مؤسسي المأتم ومموليه، يدرب المشاركين الجدد على طرق التعزية ويتحمل المسؤولية الكاملة عن الموكب أمام القانون.

وفي السنوات الأخيرة ازدادت مواكب التعزية عدداً وحجماً وعنفاً وشمولاً حتى أنها راحت تضم قطاعاً كبيراً من الشيعة لم تعهده في الأزمان السابقة. ومن العوامل التي ساعدت على هذه الزيادة سهولة المواصلات بين

---

(١) لدراسة شاملة عن الشبكات انظر ج. كلايد ميتشل (١٩٦٩: ١ ـ ٥١).

القرية والمدينة، إلغاء أساليب القسر التي كانت تفرض على ممارسات شعائر عاشوراء في البحرين، وظهور مؤسسات الدولة، والتغير الحاصل في تنظيم المآتم - ولعل العامل الأخير، التغير الحاصل في تنظيم المآتم، أي انتقال الاشراف عليها من أشخاص وعائلات إلى هيئات رسمية كاللجان والأوقاف، هو أهم العوامل كافة. فقد حرر هذا الانتقال المواكب من سيطرة المؤسسين والممولين وجعل لهم كياناً مستقلاً لا يخضع لأي إشراف خارجي، مما أتاح لهم حرية الارتباط بأي مأتم شاؤوا. من هنا التنافس الشديد بين مديري المآتم ومدبريها لجذب أكبر عدد ممكن من المواكب، ذلك لأن قوة المأتم تقاس بعدد المواكب المرتبطة به: كلما ازداد عدد المواكب وكبر حجمها ازدادت قوة ونفوذ مدبريه.

وتشير كلمة «قوة» في هذا الاطار إلى عمليتين متلازمتين: التنافس بين الشيعة على بناء المآتم وتدبيرها، والتنافس بين الطائفة الشيعية ككل ونظام الحكم القائم. ويتركز التنافس بين الشيعة على التحرك الطبقي وعلى اكتساب رموز الجاه الاجتماعي، كما يتركز على الصراع بين القوى الدينية والقوى التقدمية. قلنا من قبل أن تأسيس المأتم وادارته وتمويله والتبرع المستمر له، كل هذه تشكل نقطة تحول هامة في حياة الفرد لأنها ترمز إلى المنزلة الاجتماعية الجديدة التي يحتلها. فاذا أخذنا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي عصفت بالبلاد، نرى أن معاني هذه الرموز قد تبدلت تبدلاً كلياً - لم تتغير رموز المنزلة الاجتماعية من حيث القيمة والتنوع فقط بل من حيث الوظيفة الاجتماعية أيضاً، وبهذه الطريقة ساهمت في تبدل بنية الوعي الطبقي العام وتركيبته. وهكذا نجد أن المآتم التي يشرف على ادارتها أشخاص بارزون أو عائلات بارزة فقدت تدريجياً قاعدتها الاجتماعية وعجزت في السبعينات عن تنظيم أي نوع من أنواع المواكب، وأصبحت، بالاضافة إلى ذلك، موضع لوم وانتقاد من قبل أبناء الطائفة معتبرينها ضرباً من ضروب الاستقلال الديني. وندرج، على سبيل المثال، مآتم رجب والمديفع والعريض القائمة على أساس

شخصي والتي لم تتمكن في عام ١٩٧٥ من تنظيم أي موكب كان، وبالفعل، إن الموكب الوحيد الذي ارتبط بمأتم رجب كان موكباً نظّمه العمال الباكستانيون في البحرين.

يدل ارتباط المواكب بالمآتم المنظمة تنظيماً بيروقراطياً، كالتي يشرف على ادارتها دائرة الأوقاف الجعفرية أو اللجان المنتخبة، على بداية وعي اجتماعي جديد بدأ يظهر منذ تطور صناعة النفط وما تبعها من تحولات اقتصادية واجتماعية. فمنذ ذلك الحين أصبحت الفروقات الاجتماعية تتخذ شكلاً جديداً: التحول من المنزلة الفردية إلى الفروقات الجماعية المتلبسة حلّة التقدم والتدين، وإليكم المثال على ذلك بالنسبة لما حصل في قرية سنابس.

قرية سنابس

لم تعرف قرية سنابس حتى عام ١٩٦٤ غير مأتم واحد يديره علي بو خميس، الذي كان يتلقى التبرعات ويقوم بتغطية المصاريف كلها بمفرده دون اشراف جماعي. والمعروف أن عائلة بو خميس من أبرز عائلات القرية التي اكتسبت شهرة واسعة في البلاد، ذلك أن قرية سنابس هي المكان الوحيد في البحرين الذي يقيم فيه الشيعة شعائر «عودة الرأس» الآنفة الذكر (راجع الفصل الثالث). وفي عام ١٩٥٣ تأسس في القرية ناد ثقافي رياضي جذب إليه المدرسين والطلاب وأصحاب الرواتب من العمال، الذين بمجموعهم يؤلفون القوى المستحدثة في المجتمع. ومع هذا التحول أخذت تدريجياً تنضم عناصر جديدة من القرى والمناطق المجاورة مما أضعف نفوذ عائلة بو خميس وهدد مكانتها ـ هكذا حتى بدء الستينات عندما أخذ آل بو خميس بمؤازرة الدينيين، يشنون حملة ضد النادي متهمين أعضاءه بالإلحاد وعدم احترام المقدسات. وركز الدينيون حملتهم على أمرين: استعمال التلفزيون في النادي لأنه برأيهم يفسد الأخلاق، وعلى اشتراك الجنس اللطيف في نشاطات النادي لأنه يتعارض

مع التقاليد والتعاليم الدينية. إلا أن أعضاء النادي استمروا بنشاطاتهم غير عابئين بهذه الاحتجاجات، مما أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات الخفيفة والمتقطعة بين الفريقين.

أما أعضاء النادي فكانوا، بدورهم، يشجبون ممارسات آل بو خميس الدينية معتبرينها ممارسات غير اسلامية، منوهين إلى استعمال الصور والتماثيل التي ترمز إلى الأمام الحسين وأفراد عائلته من الأسرة الشريفة، وإلى استعمال وسائل التعذيب المتنوعة في المواكب كالسيوف والسلاسل والسكاكين وغيرها. ولكي يظهر أعضاء النادي مدى تمسكهم بالدين، كتبوا إلى علماء الشيعة في كربلاء والنجف يسترشدونهم في هذه المواضيع، وجاءت الردود مختلفة: شجب بعض العلماء هذه الممارسات، وأيّدها البعض الآخر على اعتبار أنها تقليد، ومنهم من اعتبرها غير ممنوعة شرعياً. ولاثبات وجودهم دينياً قام أعضاء النادي عام ١٩٦٤، بقيادة علوى الشريخات الذي انتخب عام ١٩٧٣ عضواً في المجلس الوطني في البحرين عن سنابس وضواحيها، بتأسيس مأتم جديد انضمت إليه العناصر الجديدة في المجتمع.

يظهر المأتمان في السنابس نوعين من التكتلات الاجتماعية وشبه السياسية: التكتل الأول الذي يقوم على الروابط التقليدية، ويمثل استمرارية القوى القديمة، ويقوم الثاني على الروابط الجماعية (النادي) ويمثل القوى الجديدة في المجتمع. وباستثناء بعض الحالات، كسنابس مثلاً حيث يشرف النادي على تنظيم المآتم، فان التنافر بين القوى التقليدية والقوى الجديدة كثيراً ما يتجسد في التكتلات الدينية التي تقوم على المآتم والتكتلات «التقدمية» التي تقوم في النوادي والأحزاب. فعندما تنظم النوادي المآتم، فإنها تدّعي ذلك لأجل إصلاح الممارسات الدينية، وهو ضرب من ضروب التقدم والعصرنة.

بالرغم من اختلاف المآتم في شكلها ومضمونها، في تركيبها الاجتماعي وتنظيم المشاركين فيها، تبقى الأداة الفعالة التي تعزز الوعي الديني والسياسي

عند الشيعة كطائفة متماسكة متضامنة اجتماعياً ومن ثم سياسياً. فتنوّع المآتم وانتشارها خلال العقدين الأخيرين بقدر ما يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية يعكس أيضاً التجاذب السياسي في البلاد. فالشيعة في البحرين لا يتمثلون في الحكم والادارة بشكل يتناسب مع قدرتهم العددية والاقتصادية، الأمر الذي يوحي بأن أي شكل من أشكال العمل الجماعي، إن كان عن طريق اقامة الشعائر الدينية شبه السياسية أم عن طريق العمل السياسي المنظم، لا بد إلا أن يكون له تأثير في بنية السلطة وممارساتها. صحيح أنهم يمارسون نوعاً من الاستقلال الطائفي خصوصاً فيما يتعلق بالشؤون الدينية التي ترعاها المحكمة الجعفرية والأوقاف، كالهبات الدينية والزواج والطلاق والإرث وغيرها من الأحوال الشخصية، ولكنهم لا يتمتعون بأي نفوذ يذكر في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال الموارد الوطنية والاستثمارات العامة والخدمات، وبتوزيع المناصب الحكومية والادارية. من هنا تأتي وظيفة المآتم كمنابر شبه سياسية تشد الروابط وتعبىء القوم للمطالبة بكل ما فيه مصلحة الطائفة، والتصدي لكل ما ينال من مكانتها كمجموعة دينية تاريخية. ففي منتصف الخمسينات، خلال تحرك المعارضة (انظر الفصل الثامن)، قام قسم كبير من الشيعة بتعبئة المعارضة ضد الحكم في المآتم وفي النوادي الثقافية والرياضية ـ هذا بالرغم من الاختلاف الكبير بين المؤسستين في التنظيم والأهداف والإلتزام الإيديولوجي.

النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية

تأسس بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٧٥ ما يبلغ من ١٤١ نادياً وجمعية ومنظمة: ١١٥ منها بالعمل، واندمجت ١٩ منها بنواد أوسع وأكبر، وانحلت ٥ منها، وأغلقت السلطات اثنين لأسباب سياسية. ومن النوادي العاملة حالياً والمسجلة في دوائر الحكومة، يوجد ٦٦ للثقافة وللرياضة، و١٢ جمعية ذات أهداف اجتماعية أو تربوية أو مهنية، و٨ اتحادات تضم نواد رياضية، و١٠

نواد للأجانب و٦ نوادي رياضية لمؤسسات خاصة[١]، و١٣ جمعية للفنون الجميلة كالموسيقى والمسرح والفنون التشكيلية[٢]. وحتى عام ١٩٥٠ لم تعرف البحرين سوى ثمانية نواد، ستة بحرينية واثنين أجنبية، وتشمل البحرينية أندية الأهلي والعروبة، والفردوسي، والبحرين والاصلاح والنهضة، أما الأجنبية فتشمل نادي البحرين الرياضي الذي أسسه البريطانيون عام ١٩١٨، ونادي باكستان الذي تأسس عام ١٩٤٧. لم يكن للهنود نادٍ خاص بالرغم من أن عددهم فاق عدد الباكستانيين، ذلك لأن ارتباطهم بالادارة الاستعمارية البريطانية في الماضي أتاح لهم فرصة الاشتراك في نادي البحرين الرياضي. وبعد ظهور البيروقراطية في العشرينات وتطور صناعة النفط من بعد في الثلاثينات ازداد عدد البريطانيين في البحرين ازدياداً كبيراً مما اضطرهم سنة ١٩٣٩ إلى تأسيس ناد خاص بهم، فكان «النادي البريطاني».

ظل نشاط الأندية حتى منتصف الخمسينات مقتصراً على النخبة من الشباب والعناصر البارزة والمرموقة في المجتمع. فالنوادي الستة التي أسسها البحرينيون اختلفت من حيث تكونها الاجتماعي والاثني والطائفي، إلا أنها تشابهت من حيث عضويتها التي اعتمدت على التجار الأغنياء وكبار الموظفين وبعض المثقفين من أبناء العائلة الحاكمة - أي الفئات العليا في المجتمع. وكان معظم أعضاء النادي الأهلي من التجار السنة سكان المدن، وأعضاء نادي العروبة من الموظفين الكبار والتجار الشيعة، وأعضاء نادي الفردوسي من التجار الشيعة ذوي الأصول الفارسية، وأعضاء نادي البحرين من السنة المدينيين سكان المحرق، وأعضاء نادي الاصلاح من أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم في المحرق، وأعضاء نادي النهضة من السنة سكان مدينة الحد. ويعتبر نادي

---

(١) المؤسسات الخاصة هي شركات مثل الشارتر بنك، سيتي بنك، غراي ماكنزي وأمثالهم.

(٢) انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم الشباب، احصاء ١٩٧٥.

البحرين في المحرق ونادي العروبة في المنامة بمثابة النموذج الذي سارت على نهجه بقية الأندية، وخاصة بعد التحرك الشعبي في الخمسينات وما تبعه من انتشار الأندية وتفرعها. وبخلاف ذلك، فقد نادى الاصلاح ونادى النهضة أعضاءهما وتحولا إلى مؤسسات جامدة لا حياة فيها. أما السبب في نجاح الواحد وفشل الآخر فيعود إلى قدرة النادي على التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد. سنبحث أولاً في بنية النوادي الستة وفي تأسيسها وتطورها والعوامل الاجتماعية التي أثرت فيها كما نبحث في الجمعيات ذات العلاقة بالأندية، ونعمد بعد ذلك إلى البحث في انتشار الأندية والأبعاد السياسية لهذا الانتشار.

تنظيم النوادي قبل منتصف الخمسينات

مارس نادي الأهلي، وهو أحد أقدم نوادي البحرين، نشاطاً سياسياً محدوداً جداً، لم يشارك بالأحداث السياسية التي مرت بها البلاد منذ تطور صناعة النفط؛ فكان أكثر الأندية التزاماً بنصوص دستوره إذ حصر نشاطه بالبرامج الثقافية والرياضية وابتعد عن كل نشاط سياسي. تسجل النادي رسمياً عام ١٩٣٩ ليحل محل المنتدى الإسلامي الذي أسسه، عام ١٩٢٧، عدد من تجار السنة الأغنياء ساكني حي الفاضل في المنامة، وكان هؤلاء يتعاطفون مع الحركات الاستقلالية في مصر. انتهج المنتدى الاسلامي نهج الجمعيات التي نظمتها حركة الأخوان المسلمين في مصر، فقام بتزويد أعضائه بنشرات صادرة عن الأخوان وعن الحركات المرتبطة بهم وهذا لا يعني بالطبع أن المنتدى الاسلامي كان فرعاً من حركة الأخوان في مصر ـ الحقيقة أنه كان بعيداً كل البعد عن ذلك: فهو مجرد رد فعل عفوي للأحداث السياسية التي عصفت بالعالم العربي وخاصة مصر في ذلك الحين. لم تكن ردة الفعل هذه جديدة على البحرين، طالما أن البحرينيين كانوا دوماً يتعاطفون مع القضايا

العربية المختلفة. فخلال نشاطه لم يكن باستطاعته تعبئة القطاعات الشعبية للوقوف إلى جانبه ايديولوجياً وسياسياً لكـونـه تجمعـاً نخبـويـاً لا يهتم بهذه الأمور، وهكذا بقي مجلساً يؤمه التجار الأغنياء يتبادلون فيه أطراف الحديث والشؤون التجارية والأخبار السياسية.

وفي عام ١٩٣٩ أسس عدد قليل من تجار الشيعة الأغنياء، بالتعاون مع بعض كبار الموظفين من الطائفة نفسها، نادي العروبة في المنامة، وكان من مبادىء هذا النادي «توحيد الشعب ومحاربة الطائفية حسب مبادىء القومية العربية»[١]. وسرعان ما شعر تجار السنة الشباب، ومعظمهم من أبناء المشرفين على ادارة المنتدى الاسلامي، بالتحدي الايديولوجي الناتج عن التركيز على العروبة في نادي العروبة بدلاً من التركيز على الاسلام. التركيز على الاسلام. فأسسوا نادي الأهلي الذي ضم ما بين المئة والمئتي عضو، مركزين اهتمامهم على القومية العربية بدلاً من تركيزهم على الدين الاسلامي.

صحيح أن نادي الأهلي يشابه نادي العروبة من حيث موقعه[٢] وتاريخ تأسيسه والجذور الطبقية لأعضائه، إلا أن كلا من الناديين تطور باتجاه مختلف عن الآخر. ففي الوقت الذي حافظ فيه نادي الأهلي على طابعه الثقافي، أصبح نادي العروبة نموذجاً يحتذى به في مختلف أنحاء البلاد. وقبل البحث في هذه الاتجاهات لا بد من الاشارة هنا إلى أن «النادي»، من الناحية الاجتماعية، هو فئة متجانسة من حيث الجذور الاجتماعية والأصول الأثنية، وليست «وحدة عمل» (actionset) (ماير ١٩٦٦ : ٨٢) يتحرك الفرد من خلالها للوصول إلى أهداف سياسية معينة، ولا هي «شبكة» (متشل: ١٩٦٩) اجتماعية تحدد طبيعة التفاعل الشخصي وحدوده. فالنـادي يفسـح لأعضـائـه مجالاً واسعـاً

---

(١) انظر إلى المادتين الأولتين من دستور نادي العروبة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

(٢) يقعان مقابل بعضهما البعض في شارع الزبارة في المنامة.

للتفاعل، الأمر الذي يؤدي إلى تكون « وحدات العمل » و« الشبكات » التي، بدورها، تعمل لتعبئة الناس سياسياً وغير سياسي، كما نبيّن ذلك في الفصل الثامن.

يعتمد نشاط « النادي» على طريقة ارتباط الأعضاء به وعلى طريقة ارتباط الأعضاء بالمجتمع الخارجي ككل. فالأصول الاجتماعية للأعضاء، وحدها، لا تقرر نوعية الارتباط بين النادي والمجتمع. فبالرغم من تسلط الفئات البارزة في المجتمع على نادي الأهلي ونادي العروبة، كان لكل من هذين الناديين تأثير مختلف على المجتمع وعلى عملية انتشار وتنظيم الأندية في البلاد. بالإضافة إلى الأصول الاجتماعية للأعضاء، ترتبط النوادي بالمجتمع عن طريق وسائل أخرى متشابكة كالانتماءات الطائفية والايديولوجيات السياسية وسير المؤسسين وغيرها. والمعروف أن المنتظمين في نادي الأهلي يؤيدون سياسة الحكومة ويتبنون وجهات نظرها الايديولوجية، أما المنتظمون في نادي العروبة فانهم يؤيدون سياسة الحكومة ويعارضون ايديولوجيتها. واستعمل كلمة « سياسة » هنا للدلالة على الأنظمة والقوانين والحقوق والواجبات، التي تستعملها الحكومة للسيطرة على المجتمع والاقتصاد، وكلمة « ايديولوجية » للدلالة على شرعية الحكم.

في ما يتعلق بالبحرين ومسيرة النوادي فيها، هناك ارتباط بين تأييد سياسة الدولة وايديولوجيتها ومواقف النوادي ووظائفها شبه السياسية: يظهر أن النوادي التي تؤيد سياسة الدولة وايديولوجيتها تمتنع عن ممارسة الأعمال السياسية، ويقتصر نشاطها على الشؤون الثقافية والرياضية. وأفضل مثال على هذا الأمر نادي الأهلي الذي تحاشى التدخل في الشؤون السياسية منذ تأسيه في أواخر الثلاثينات، ملتزماً بالمبادىء التي أسس من أجلها. وهكذا أقام المحاضرات في المجالات المختلفة، في التاريخ العربي، والشعر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أقام النشاطات الرياضية المختلفة والمسرحيات

وحفلات الرقص والغناء.

وفي السبعينات أصبح شباب الثلاثينات شيوخاً، فكان أن خفت النشاطات الثقافية والرياضية للنادي الأهلي (الرياضة أمر يهتم به أبناء البحرين كثيراً)، فتحول النادي الذي اشتهر فيما مضى بفريق كرة القدم إلى مجرد تجمع للأغنياء. ولهذا ارتأى البعض أن يدمج نادي الأهلي بنادي الترسانة الرياضي المشهور بفريق كرة القدم من أجل اعادة الأهلي إلى سابق عهده، ومما شجع الناديين على الاندماج تشابه أعضائها بالنسبة للخلفية الدينية والأثنية وان اختلفا بالنسبة للخلفية الاجتماعية. وكلاهما من السنّة المدينيين سكان حي الفاضل في المنامة، إلا أن معظم أعضاء نادي الأهلي من التجار الأغنياء، وأعضاء الترسانة من ذوي الدخل المتوسط والمتدني كالحرفيين والتجار الصغار. كانت الغاية من دمج الناديين زيادة النشاط الرياضي للنادي الأهلي وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المادي لنادي الترسانة مع الابقاء عليهما ناديين منفصلين.

قبل نادي الأهلي بالدمج شرط أن يظل الاسم الجديد «نادي الأهلي» كما وافق على اعطاء أعضاء نادي الترسانة، بعد الدمج، الحق في التصويت على ألاّ يكون لهم أكثر من ممثل واحد في الهيئة الادارية. وتجدر الاشارة هنا بأن نادي اليرموك، الذي يتمتع بالخصائص الاجتماعية نفسها والذي عانى من صعوبات مادية كنادي الترسانة، رفض الاندماج مع نادي الأهلي على أساس هذه الشروط واختار أن يظل مستقلاً ويواجه الافلاس. إن عملية الاندماج بين الأهلي والترسانة قد غيرت التركيبة الاجتماعية للناديين: لم يعد الأهلي الجديد محصوراً بطبقة التجار الأغنياء كما لم يعد الأهلي الجديد محصوراً بطبقة التجار الأغنياء كما لم يعد الترسانة مقتصراً على أصحاب الدخل المحدود. بسبب هذا التغير في التركيبة الاجتماعية لنادي الأهلي، فمن المتوقع أن تتحول وظيفته فيتعاطى النشاطات السياسية بالاضافة إلى النشاطات الرياضية والثقافية ـ هكذا لأن السنة سكان المدن الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية محدودة، المدخول

كثيراً ما يسلكون مسلك المعارضة للحكم سياسياً وايديولوجياً.

أما نادي الفردوس الثقافي، الذي أسسه عام ١٩٤٦ فريق من التجار الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، فشبيه جداً بالنادي الأهلي من حيث الشكل إن لم يكن من حيث المضمون. وتراوح عدد أعضائه بين العشرين والثلاثين واهتم في بداية الأمر بالرياضة أكثر من النشاطات الثقافية، وعندما بلغ مؤسسوه الشيخوخة ولم يعودوا قادرين على ممارسة النشاطات الرياضية بدأ النادي يمارس بعض النشاطات الثقافية البحتة[١]. لقد كان النادي يحاول باستمرار تجنب الانغماس بالسياسة، لأن تركيبته الاجتماعية، كالنادي الأهلي، مقتصرة على التجار الأثرياء الذين يميلون إلى دعم الاستقرار السياسي، أيا تكن نظم الحكم الشرعية. وكأقلية صغيرة (٥ آلاف شخص) مرتبطة ثقافياً بايران ومعيشياً بالبحرين، بقيت الجالية الفارسية تتجنب الممارسات السياسية واتخاذ المواقف السياسية الواضحة، إن كان ذلك لجهة مساندة الحكم أو معارضته. وبالفعل، المرة الوحيدة التي تدخل فيها الايرانيون بالقضايا السياسية المحلية في البحرين كانت في أوائل العشرينات عندما أغرتهم السلطات البريطانية بدخول وظائف البلدية في المنامة، الأمر الذي أدى إلى الفتنة بين العرب والفرس في ذلك الحين (راجع الفصل الرابع). وفي غياب النشاطين الرياضي والسياسي بدأ نادي الفردوس يفقد عناصره الشابة ويتحول تدريجياً إلى مجرد تجمع للشيوخ من التجار الأغنياء، أو بالعكس. وبسبب سيطرة الشيوخ عليه فقد النادي اهتمامه بالشؤون الرياضية والسياسية.

وفي عام ١٩٧٥ جرت محاولة لدمج نادي التاج ونادي الشعاع في نادي الفردوسي على اعتبار أن أعضاء هذه النوادي الثلاثة من الأصول الفارسية، ولكن المحاولة فشلت لأن الفردوسي أصر على الاحتفاظ بحقه في قيادة النادي

---

(١) هذه المواضيع متكررة في جميع الأندية الرياضية والثقافية في القرى الشيعية. انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

وتوجيهه بعد الدمج. كان الفردوسي يصر على تقديم التسهيلات الرياضية للناديين الآخرين دون السماح لهما بالاشتراك في الهيئة الادارية، غير أن التاج والشعاع، ومعظم أعضابها من أصحاب الدخل المحدود، كانوا يصرون على العضوية الكاملة في حال اتحادهم مع نـادي الفـردوسي، مـؤكـديـن على أن اندماجهم بالفردوسي يعزز براجه الثقافية والرياضية ويعيده إلى الأضواء من جديد. وهنا يجب التأكيد على أن عملية دمج النـوادي الضعيفـة بـالنـوادي الكبيرة ضرب من ضروب التحرك السياسي، كما سنرى فيما بعد، مما يعني أن رفض الفردوسي لمبدأ الدمج رفض للتسييس.

وبخلاف هذه النوادي كلها، فان نادي العروبة الذي تأسس في الوقت الذي تأسس فيه الأهلي وبني على نفس الشارع وانضم إليه عدد مشابه أمن الأعضاء ذوي الجذور الاجتماعية نفسها، أصبح هذا النادي نموذجاً اقتدى به عدد كبير من النوادي الأخرى. إن عدداً كبيراً من النوادي الرياضية والثقافية التي تأسست في القرى الشيعية بين الخمسينات والستينات كثيراً ما نسخت دستور العروبة نسخاً حرفياً، خصوصاً فيما يتعلق بالأهداف الآتية: «توحيد الكلمة والشعب»، و«رفض الحزبية والطـائفيـة»، و«تشجيـع روح التعـاون والمساعدات المتبادلة»، و«رفع المستوى الثقافي والتربوي عند العامة». ولعل تشديد هذه النوادي، بما فيها نادي العروبة، على شعارات التوحيد والتعاون تعود إلى نشأتها في صفوف الطائفة الشيعيـة التي عـانـت فترات طـويلـة مـن الانقسامات والصراعات الحزبية الضيقة. يعتقد الكثير من الشيعة في البحرين، وبشكل عفوي، إن المصائب التي حلت بهم في الماضي وتحل بهم في الحاضر، تعود إلى غياب التضامن والتعاون بينهم وإلى انتشار الصراعات الضيقة في صفوفهم. ومـا مـن خطبـة تسنـى لي الاستماع إليهـا في المآتم عـام ١٩٧٥ إلا وركزت على سلبيات التفكك والتجزؤ وعلى إيجابيات التعاون والتضامن.

لم يصبح نادي العروبة نموذجاً للأندية الأخرى لأن أهدافه والتزاماته

الرسمية تلاقت مع الايديولوجية الدينية والسياسية لتاريخ الشيعة فحسب، بل ولارتباط أعضائه أيضاً ارتباطاً وثيقاً بفصائل المجتمع الشيعي برمته. صحيح أن عدداً لا بأس به من أعضاء نادي العروبة هم من «أبناء النعمة»، كما يصفهم رودريك أوين (١٩٥٧ : ٧٧)، لكونهم تجاراً وموظفين كباراً، إلا أن لهم، بالرغم من ذلك، جذوراً قوية في القرى المنتشرة في أنحاء البلاد، ومهما قويت هذه الجذور أو ضعفت، فانها تشد الانسان إلى جماعته الأم وتفرض عليه التزامات خلقية كتقديم الهبات لانعاش القرية وأعمال الخير الاجتماعية، وتمثيل أبناء القرية أمام سلطات الحكومة وموظفيها، وغيرها من الخدمات الشخصية والمطالب العامة. وبالطبع ليست هذه الالتزامات فروضاً يؤديها الانسان إنما هي مقاييس المنزلة الاجتماعية، تزيد بارتفاع المنزلة وتقل بانخفاضها.

وكما فرضت هذه الجذور القروية على أعضاء نادي العروبة عدداً كبيراً من الالتزامات الخلقية، كذلك جعلتهم نماذج يقتدى بها في القرى. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من أعضاء النادي كانوا مدرسين قبل دخولهم الوظيفة الحكومية أو التجارة الحرة، وهذا ما ساعدهم على اقامة علاقات دلة مع عدد كبير من الشباب الذين التحقوا بالمدارس الرسمية من مختلف المجموعات القروية. فلا عجب اذن أن نرى أن الطلاب، بالتعاون مع أساتذتهم السابقين، هم الذين أسسوا نسبة عالية جداً، سبعة من أصل تسعة، من النوادي التي كنا قد درسناها درساً مكثفاً في القرى الشيعية، أو أن نرى أن الزمالة المدرسية والعلاقات الطلابية كانت أكثر الارتباطات فعالية على تحريك المعارضة في أواسط الخمسينات.

إن الاختلاف بين نادي الأهلي ونادي العروبة، بالنسبة لفعاليتها الاجتماعية، لا يكمن في الروابط والشبكات وطريقة الانتشار فقط، بل وفي الدور الذي تلعبه الطبقة الاجتماعية في قدرتها على تعديل السلوك الاجتماعي

وتنظيمه. فهناك عدد كبير من المتغيرات الاجتماعية عند الشيعة التي تعمد على تقرب الطبقات من بعضها البعض، مشددة على وحدة المصير والهدف، وعلى التعاون والتماسك الطائفي بغضّ النظر عن التدرج الاجتماعي. وتشمل هذه المتغيرات تاريخ الاضطهاد الطائفي ووحدة الايديولوجية السياسية الدينية التي لا تفرق بين الغني والفقير، كما تشمل التنظيم شبه البيروقراطي لرجال الدين، الذي يعمل لرفع الوعي الجماعي على مستوى الطائفة بغض النظر عن التحزبات الداخلية. وهذا ما يفسر لنا اتخاذ شيعة البحرين مواقف شبه اجماعية بشأن المواضيع المصيرية كالاصلاحات في العشرينات والثورة الدستورية في منتصف الخمسينات دون التقيد بالفروقات الطبقية. وبسبب غياب هذه المتغيرات عند السنة في البحرين، يصبح التناقض الطبقي أشد فعالية على مسالك الجماهير كتأسيس النوادي وغيرها من التنظيمات الطوعية والمواقف السياسية. فقد انقسم السنة حول الاصلاحات والثورة الدستورية انقساماً طبقياً: أيدت طبقة التجار الأغنياء، الحكم القبلي ونظام السلطة وعارضته الفئات المستضعفة. وهنا تكمن إمكانية التحرك الشيعي على أساس ديني وطائفي والسنة على أساس المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ولعل هذا هو السبب الذي جعل نادي العروبة، بالرغم من سيطرة أصحاب المنزلة الاجتماعية العليا عليه، نموذجاً تقتدي به النوادي الأخرى التي تسيطر عليها أصحاب المداخيل المحدودة، هو الذي أصبح النموذج عندهم لتفرع النوادي الأخرى.

قام بتأسيس نادي البحرين في المحرق عام ١٩٣٦ شلة من السنة المدينيين الشباب المندرجين آنذاك في فريق الشبيبة لكرة القدم، وانضم إلى هذا النادي عدد محدود من الشيعة الشباب، ولكن كان معظم أعضائه من الشباب السنة الذين تراوح عددهم بين مئة وأربعمائة عضواً تمثل القوى الجديدة في البحرين. فمنهم التجار والأساتذة والطلاب والموظفون في الدولة والفنيون وأمناء السر والكتبة وغيرهم من أصحاب المعاشات، ولم ينضم إلى النادي رجال الدين أو

أصحاب المهن التقليدية القديمة كصيادي الأسماك والحرفيين وغيرهم من الأصناف.

لم يأت هذا الاتجاه عند النادي نتيجة لسياسة مرسومة عن سابق قصد وتصميم، بل جاء انعكاساً لطبيعة التغيير الاجتماعي في المحرق بعد انحسار انتاج اللؤلؤ وتحول مركز الحكومة من هذه المدينة إلى الصخير، ومن ثم إلى الرفاع، وما رافق ذلك التحول من انتقال النشاطات التجارية والصناعية إلى مدينة المنامة. أخذت المحرق تشهد هجرة واسعة باتجاه المنامة والرفاع منذ مطلع الثلاثينات، وكان معظم الذين هاجروا إما من طبقة التجار الأغنياء أو من عائلة آل خليفة وحلفاهم من أبناء القبائل. وقد تركت هذه الهجرة أثراً واضحاً على بنية المحرق الاجتماعية، فاكتسبت المدينة جواً غير قبلي، وكثرت فيها بالتالي مجموعات من ذوي الدخل المنخفض. وأثبتت السنوات التالية أن هذا القطاع من الشعب أكثر الفئات السنية انفتاحاً على تيارات القومية والتعاطف الاسلامي التي اجتاحت المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. وهكذا أصبحت مدينة المحرق معقل القومية العربية، الأمر الذي يعني من وجهة النظر البحرينية، معارضة الحكم ورفض التركيبة الايديولوجية للدولة.

بسبب اتباعه سياسة موسعة في ضم الأعضاء استطاع نادي البحرين أن يجمع بين تيارات جديدة ومختلفة في آن معاً، مظهراً بذلك التحولات والتبدلات الاجتماعية والسكانية التي حدثت في البحرين بوجه عام وفي مدينة المحرق بوجه خاص. وبخلاف نادي الأهلي ونادي العروبة اللذين ركزا نشاطهما على «التثقيف» متجنبين الخوض في القضايا السياسية، راح نادي البحرين يركز اهتمامه على مثل هذه القضايا حسب ما تملي بها الظروف. فبين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٥ نظّم النادي عدداً من المحاضرات والندوات حول قانون العمل وأوضاع العمال الأجانب وتحرير المرأة وقوانين الأمن القومي والحقوق المدنية وعدداً آخراً من البرامج السياسية المتنوعة. وفي منتصف الخمسينات قام عدد

كبير من أعضاء النادي بدور قيادي فعال في التحرك الشعبي، مما جعل التجار الأعضاء الموالين للحكم ينسحبون من نشاطات النادي.

بعد أحداث الخمسينات مباشرة طرأ فتور على نشاطات نادي البحرين وتضاءلت مكانته كمحور عام للنشاطات السياسية، وظلت على فتورها حتى أواخر الستينات وأوائل السبعينات. في هذه الفترة عاد النادي من جديد يمارس نشاطاته السياسية والثقافية خصوصاً بعد أن تتالت على البحرين أمور سياسية هامة كإعلان بريطانيا الانسحاب من البحرين عام ١٩٦٨، وحصول البحرين على الاستقلال عام ١٩٧١، وانتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٧٢، ومن ثم انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣. وبالفعل كان رئيس النادي المنتخب عام ١٩٧٤ عضواً في المجلس الوطني، فساعد من خلال مركزه وبجهوده على تشجيع عمليات دمج النوادي الثقافية والرياضية مع نادي البحرين أو مع بعضها البعض[١].

إن عملية اندماج الأندية الصغيرة بالأندية الكبيرة أو اندماجها مع بعضها البعض جاء نتيجة لظهور الكتل السياسية العريضة التي أخذت تظهر على مسرح السياسة بعد تأسيس المجلس الوطني عام ١٩٧٣. وقد رافق ظهور ثلاث كتل سياسية عريضة في المجلس الوطني، هي كتلة الشعب والكتلة الدينية وكتلة الوسط، ظهور صيغ مشابهة في تنظيم النوادي ـ ولا عجب بذلك إذ أن النوادي تعبير آخر لمضمون الحياة السياسية. وبالطبع لا ينطبق هذا القول على المحاولة الرسمية الجديدة لتجميع النوادي في ثمانية اتحادات، فالهدف من هذا التجمع جعلها نواد رياضية مختصة، وبالتالي افراغها من مضامينها السياسية. وبالفعل، إن تشجيع كافة النشاطات الرياضية من قِبَل المديرية الجديدة للرياضة قد

---

(١) اندمج نادي صلاح الدين في نادي البحرين، والوحدة والمريخ في القادسية، والخليج والهلال في اتحاد الشباب. هذه عينة أخذت من مدينة المحرق فقط.

ساعد على كبح النشاطات السياسية للنوادي.

أما نادي الاصلاح ونادي النهضة فقد مرّا بتجارب مختلفة عن النوادي الآنفة الذكر، ويعود السبب في ذلك إلى أن الذين اشتركوا في تنظيمها يختلفون عن الآخرين من حيث انتماءاتهم الاجتماعية. فقد أسس نادي الاصلاح عام ١٩٤٢ مجموعة من شيوخ آل خليفة الذين درسوا القانون المدني والاسلامي في مصر، ولم يستطع توسيع حدود عضويته فانحصر أعضاؤه بالتجار والموظفين المتحالفين مع آل خليفة من ساكني مدينة المحرق. هذا مع العلم أن نادي الاصلاح كان بامكانه أن يكون رديفاً لنادي البحرين بسبب تركيزه على القضايا الدينية التي تمكنه من استقطاب القطاع الشعبي الديني، وهو قطاع كبير في البحرين، تماماً كما استقطب نادي البحرين العناصر الجديدة. غير أن نادي الاصلاح لم يستطع أن يلعب هذا الدور الذي كان مؤهلاً له، لا بسبب غياب المعارضة الشعبية لنادي البحرين في المحرق ولا بسبب انحسار التيار الديني، إنما بسبب عجزه عن محاربة المؤسسات التقليدية التي حاول أن يحل محلها - أعني بذلك القبيلة والدولة. فالنوادي مخارج جديدة لتجمعات جديدة، ولا يمكن أن تقوى مع استمرار التجمعات التقليدية.

المعروف عن عائلة آل خليفة الحاكمة أنها تسيطر سيطرة شبه كاملة على تصرفات أفرادها في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وبفعل هذه السيطرة استطاعت أن تحتفظ بالسلطة وتحظى بالحكم لفترة تناهز القرنين. هذه السيطرة ضرب من ضروب القسر تمارسه المجموعة القبلية على الأفراد وليست سيطرة اختيارية أو طوعية كما هي الحال بالنسبة للنوادي. وقد أظهرت الدراسات التي قام بها بانتن (١٩٥٧ : ١٩٥) وبلانديه (١٩٥٥ : ١٢٢) أن النوادي والمؤسسات الطوعية في المجتمع لا تكثر وتنتشر إلا متى بدأت سيطرة المجموعة على أفرادها بالانحلال. وهذا ما لم يحدث بعد بالنسبة لآل خليفة الذين ما زالوا، كمجموعة، يسيطرون على الزواج والارث، وتحويل الثروات والأملاك

وحتى على العلاقات الشخصية عند الأفراد. في التنظيم القبلي تنحصر هذه الممارسات كلها ضمن العشيرة (أهل الجماعة)، أولاً، ومن ثم ضمن القبيلة ولا تتعداها إلى مجموعات خارجة عن سيطرة «الجماعة». صحيح أن هذا الحصر يزيد من صفات العزلة الاجتماعية عند القبائل، ولكنه يساهم في تقوية أواصر القربى والتماسك العصبي. أن ينحو نادي الاصلاح منحاً دينياً، لا سياسياً، هو تحصيل منطقي للتنظيم القبلي وسيطرة المجموعة على الفرد، حيث تتوافق العبادات مع سيطرة «الجماعة» على الأنساب، وبالتالي على الحكم.

وما يقال في نادي الاصلاح يقال في النادي الأدبي الذي أسسه الشيخ عبد الله إ عيسى عام ١٩١٩ وحصر اهتمامه بالنشاطات الثقافية التي، بدورها، لا تتعارض وممارسات السيطرة على القبيلة والدولة. كانت غاية الشيخ عبد الله آنذاك، أن يجعل من النادي منبراً اعلامياً يربط نظام الحكم بالعالم العربي، وخاصة بمصر، لأجل مواجهة التحدي الذي فرضه ادخال البيروقراطية الجديدة إلى البحرين، وما يعنيه ذلك من تقلّص سلطة القبيلة وسيطرة آل خليفة على الحكم[١]. وتجدر بنا الاشارة هنا إلى أن مؤسسي نادي الاصلاح في المحرق هم من أحفاد الشيخ عبد الله، أسسوا نادي الاصلاح لأجل مواجهة القوى الجديدة المتمثلة في نادي البحرين. وبالفعل، كان لنادي الاصلاح علاقات طيبة مع مصر: شأنه بذلك شأن نادي الأدبي، إلا أن أهدافه وترابطه بإتمع قامت على أسس دينية بدلاً من الأسس الأدبية والثقافية. وعندما تصدى الرئيس جمال عبد الناصر للحركة الدينية في مصر ضعف موقف نادي الاصلاح في المحرق الذي هاجمته المعارضة خلال التحرك الشعبي في منتصف

---

(١) لهذا السبب، دعي حافظ وهبه، شخصية أدبية معروفة من أصل مصري، إلى النادي، وفي سنة ١٩٢٠ استضاف النادي أمين الريحاني خلال زيارته إلى الخليج العربي. أعضاء آخرون انضموا إلى النادي كأحمد فخرو الذي كان أمين صندوق وعبد الله زايد الذي كان أمين سر.

الخمسينات. ولا يزال منذ منتصف الخمسينات يعاني الجمود بالرغم من محاولة أحد مؤسسيه اعادة الحياة إليه في عام ١٩٧٠.

أما نادي النهضة، الذي تأسس في الحد عام ١٩٤٦، فسار على خطى نادي البحرين بشكله ومضمونه، ولكنه لم يستطع أن يلعب الدور الذي لعبه سلفه، ذلك ان مدينة الحد خلال تأسيس النادي كانت تمر بأزمة اقتصادية وسكانية هائلة بعد انهيار صناعة اللؤلؤ وتطور صناعة النفط. وبعد هذا الانهيار هاجرت مجموعات كبيرة من الحد الى دول الخليج الأخرى واستقرت فيها سعياً وراء وظائف وفرص أفضل للعمل والكسب، كما نزح آخرون الى مدن المحرق والمنامة طلباً للرزق. وسبب هذا التراجع في اقتصاد المدينة واستمرار حركة النزوح عنها تقلباً هائلاً في عضوية النادي، كما خلق صعوبات جمّة في ممارسات نشاطاته الثقافية والرياضية وغيرها. وظلّ النادي متقاعساً عن أي نوع من النشاط حتى عام ١٩٦٦ عندما بدأت مجموعة من الطلاب والمدرسين الابتدائيين من السنة المدينيين بالعمل على خلق علاقات وثيقة بين النادي ونادي البحرين في المحرق. وفي انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣ تعاون أعضاء نادي النهضة مع زملائهم في نادي البحرين في جبهة سياسية واحدة، وفازوا بمقعدين في المجلس الوطني.

انتشار النوادي وتفرعها

بالرغم من كل الاختلافات والفروقات بين النوادي الستة التي مر ذكرها من حيث بنيتها وتركيبتها الاجتماعية وأيديولوجيتها ودساتيرها وتطورها ونموها وسقوطها فانها ساهمت بطريقة أو بأخرى في رسم الخطوط العريضة لتنظيم النوادي في البحرين. واتخذ انتشار النوادي الثقافية والرياضية بعد التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات منحى جديداً لم تعهده البلاد من قبل، وكانت النوادي والجمعيات، وكانت غاية هذا القانون تنظيم انتشار النوادي في

نماذج تسير عليها بقية النوادي . وفي عام ١٩٥٩ صدر القانون الخاص بتأسيس وإدارة النوادي والجمعيات ، وكانت غاية هذا القانون تنظيم انتشار النوادي في البلاد وتحديد عددها . اعتبر الحكم هذا الأمر ضرورياً نظراً للدور الذي لعبه أعضاء نادي العروبة ونادي البحرين في تحويل الاصطدامات الطائفية عام ١٩٥٣ الى تحرك شعبي عام كاد أن يهدّد سيطرة الحكم وشرعيته. وعندما حدد القانون الشروط لتأسيس الجمعيات والنوادي وادارتها ساهم على العكس مما قصد ، في انتشارها . وعبر عن هذا الأمر أحد المشاركين في التحرك الشعبي، ممن كان لهم دور بارز في الاحداث، بقوله: « علمنا القانون كيف ننشيء النوادي على أساسه »، فالقانون لا يضبط التصرفات فحسب بل يملي أيضاً قواعد التصرفات المضادة.

اشترط قانون عام ١٩٥٩ بأن تقوم النوادي في أحياء المدن أو في القرى كل على حدة، وان يحدد مكان اجتماعاتها وأهدافها ، وتمتنع عن النشاطات السياسية ، وتعقد اجتماعاتها وفقاً لنظامها الداخي ، كما اشترط أن يتمثل كل نادٍ بهيئة ادارية تنتخبها الجمعية العامة للنادي على أن يكون عمر العضو ١٨ سنة وما فوق، وأن تقدم لائحة بأسماء وعناوين الأعضاء مع نسخة عن النظام الداخلي (الدستور) الى السلطات المختصة للموافقة عليه. لم يسمح للنوادي بعقد الاجتماعات والقيام بالنشاطات على اختلافها ، حتى المسرحيات واقامة الحفلات ، قبل الحصول على الموافقة الرسمية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية(١) . لم يحدد قانون ١٩٥٩ الحد الادنى لعدد الأعضاء فأصبح بامكان عدد قليل من الأشخاص، لا يتجاوز عددهم العشرة أن يؤسسوا ناد مستقل وقائم بذاته ـ وهذا ما زاد من تفرع النوادي وانتشارها . ففي الفترة الواقعة بين

---

(١) انظر حكومة البحرين، ترخيص المجموعات والنوادي، رقم ١٩٥٩/٥ ورقم ١٩٦٠/٧ .

عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ تأسس ٣٢ نادياً ثقافياً ورياضياً، وبين ١٩٦٦ و١٩٧٥ تأسس ٣٦ نادياً ـ هكذا حتى بات من الصعب جداً أن يجد المرء قرية أو حياً في مدينة يخلو من النوادي. هذا بالاضافة الى ٤٩ نادياً وجمعية تأسست في السبعينات، منها ما يهتم بالشؤون الاجتماعية والثقافية وبالأمور الخيرية والمهنية، ومنها ما يهتم بالفنون والموسيقى والمسرح والفولكلور. الاقبال على النوادي كثير وكثيف، لذا من النادر أن نجد شاباً بلغ الثامنة عشرة من عمره دون أن يكون قد اشترك أو يشترك في نادٍ أو جمعية ما.

لم يكن انتشار النوادي وتفرعها عملية عشوائية. إنما هي تعبير عن سياسة الحكومة وعن تجزؤ الطوائف والمجموعات الاثنية والاحزاب السياسية. فالسلطات الحكومية ترفض الترخيص لكل ناد أو جمعية تستعضي الناس من مناطق مختلفة من البلاد، وتصر أن تحصر العضوية بالقرى والأحياء، كلٍ على حدة. وتمشياً مع هذا المبدأ، رفضت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الترخيص، على سبيل المثال، لجمعية الشباب المسلم عام ١٩٦٨ بالعمل في عدد من القرى الشيعية في البحرين، ولم تحصل الجمعية على موافقة السلطات الا عام ١٩٧٢ عندما وافقت على حصر العضوية فيها داخل حدود قرية الدراز، فغيرت اسمها الى «جمعية دراز الاسلامية». أما الجمعيات المهنية والنقابات المختصة كنقابة الأطباء والمهندسين، مثلاً، فيسمح لها بالعمل دون حصر نشاطها بأمكنة معينة، ذلك أن عددها نادراً ما يتجاوز الـ ٣٠ شخصاً.

عضوية النوادي ونشاطاتها

يتراوح عدد الأعضاء في النوادي، ككل، بين ثمانية ومئتين، غير أن عدد أعضاء معظمها (٩٢٪) يتراوح بين العشرين والخمسين عضواً. فالجمعيات الكبيرة نسبياً قليلة العدد، وكثيراً ما تحصر اهتماماتها بالشؤون الثقافية

والرياضية في المدن، وتضم أعضاء من مختلف المجموعات الاثنية والدينية [1]. ولكن عدد الأعضاء لا يشكل مقياساً لسلطة الجمعية الاجتماعية والسياسية لأن العضوية في كل النوادي والجمعيات تتبدل مع الأزمان والاجيال والازمات: تصل النوادي والجمعيات الى أوجها فوراً بعد تأسيسها، وتبدأ من بعد ذلك بالتضاؤل، وتكبر بشكل أوسع اذا لم تحصر عضويتها بأعمار معينة، كما أن عدد الأعضاء يزداد في الأزمات ويقل في الأيام العادية باستثناء الجمعيات المهنية والنوادي المختصة التي تميل الى الجمع بين الأعضاء المنتمين الى فئات اجتماعية شتى، فان النوادي والجمعيات في البحرين تتجزأ حسب الأصول الطائفية الى شيعة وسنة، والأصول الاثنية الى عرب وفرس، والأصول القومية الى عرب وهنود وباكستانيين، وتنقسم، ضمن هذه الفئات، الى تحزبات متنوعة يعمل كل نادٍ وجمعية كأنه كائن مستقل تماماً عن الآخر. استعمل لفظة «تحزبات» في هذا السياق للدلالة على التجمعات السياسية المحلية داخل المجموعات الطائفية أو الاثنية أو القومية، والتي تقوم في معظم الأحيان على روابط القربى والجوار. هذا يعني أن النوادي التي تقوم على قواعد التحزب المحلي، والتي تضم قطاعاً كبيراً من النوادي الثقافية والرياضية، بالرغم من ضيق رقعة انتشارها، فإنها ترتبط بالناس ارتباطاً متعدد الجوانب طائفياً واثنياً واجتماعياً الأمر الذي يقوي من قدرتها على تعبئة الجماهير خصوصاً في الأزمات. فالأندية والجمعيات الطائفية المنشأ والاثنية القواعد، بخلاف النوادي المهنية والجمعيات المختصة، تستطيع، إن اجتمعت، أن تحرك الناس سياسياً بفضل الروابط الطائفية والاثنية ذاتها. وهذا ما حدث بالفعل خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات وخلال انتخابات المجلس الوطني في السبعينات حيث مارست النوادي الطائفية المبنى نشاطاً سياسياً كبيراً فيما ظلت الجمعيات المهنية والمختصة بعيدة عن

---

(١) اعرف فقط ناديين، نادي النسور ونادي المتخرجين.

الممارسات السياسية (أنظر الفصل الثامن للتفصيل).

أهمية هذا المنظور، من ناحية علم الاجتماع والانتربولوجيا، هو أن التجزؤ التنظيمي، كالنوادي، لا يشكل عائقاً مستديماً بوجه العمل السياسي الموحد إن توفرت الروابط الأخرى كالروابط الطائفية والاقليمية والاثنية ـ وهنا تتشابك النوادي بالمآتم كمؤسسات شبه سياسية. يظهر من خلال دراستنا للنوادي والمآتم في البحرين، أن العمل السياسي الموحد للتنظيمات المجزأة لا يحصل إلا في الأزمات، بسبب اضعاف مؤسسات الدولة. بينما تستقطب المآتم القطاع الديني التقليدي بشكل عام، تستقطب الأندية مجموعة واسعة من القوى المستحدثة كالطلاب والموظفين والأساتذة والعمال والفنيين وغيرهم، وكثيراً ما تقف هذه القوى المستحدثة موقف المعارض لسياسة الحكم وايديولوجيته على الصعيد الشخصي في الأيام العادية وعلى الصعيد الجماعي في الأزمات. ويؤم النوادي والجمعيات القطاع المدني والريفي الذي يشكل الجزء الأكبر من السكان، وقلما تنتشر هذه المؤسسات الطوعية في صفوف القبائل لتعارضها مع الأسس التنظيمية والأساليب القسرية التي تمارسها القبائل على الأنساب. فالدراسة المعمقة التي قمنا بها لـ ١٤ نادياً بما فيها النوادي الستة التي تحدثنا عنها سابقاً، تظهر بشكل واضح أن عضوية النوادي القبلية المبنى غالباً ما تتصف بعضوية متغيرة غير مستقرة وببرامج ونشاطات محددة كالرياضة (نادي البحرين للغولف)، أو الشؤون الدينية (نادي الاصلاح) أو الأمور الأدبية (نادي الأدبي)، ونادراً ما تتدخل في الشؤون السياسية لا مباشرة ولا مداورة. وإذا حدث أن دخل أحد رجال القبائل عضواً في النوادي الموسعة غير المختصة، فغالباً ما تكون عضويته قصيرة الأمد.

أما النوادي والجمعيات التي يقوم بتأسيسها المدينيون والريفيون فانها تظهر استقراراً نسبياً في عضويتها، وكثيراً ما تقوم ببرامج حيوية ونشاطات ديناميكية. فهناك ترابط عضوي ومباشر بين تغير البرامج والنشاطات وديمومة

العضوية: كلما ازدادت الديمومة ازداد تغير البرامج والنشاطات والعكس صحيح. والسبب في ذلك هو أن النادي عندما يتأسس من قبل مجموعة من الطلاب وبعض الأساتذة تكون أهدافه رياضية وثقافية، وبعد عقد من الزمن أو أقل يتخرج الطلاب ويعملون بسلك التدريس أو يصبحون موظفين أو فنيين ولكنهم يحتفظون خلال هذه الفترة بعضويتهم في النادي. وفي هذه المرحلة تصبح برامج النادي الرياضية والثقافية غير متلائمة مع أذواقهم وتطلعاتهم السياسية فيعمدون إلى تغييرها. وما أن تنتخب هيئة ادارية جديدة ـ وهذا يحدث مرة في العام أو كل ثلاثة أعوام ـ حتى تتغير البرامج حسب مصالحها الخاصة وتطلعاتها المستقبلية.

بالرغم من هذا التغيير في البرامج، فان الالتزام الايديولوجي للنوادي وغيرها من الجمعيات يبقى «تقدمياً» بشكل رئيسي، بالرغم من وجود بعض النوادي، كالحالة التي سأبحثها بعد قليل، التي قد يسيطر عليها القطاع الديني التقليدي، وبالتالي يعمل على تغيير الالتزامات التقدمية. ولكن في هذه الحالات الاستثنائية يفقد النادي معناه الاجتماعي ويصبح «مأتماً»[1] ـ فالنوادي «تقدمية» التطلعات وان تداخلت فيها أحياناً التيارات التقليدية. وأفضل شاهد على ذلك الأسماء والشعارات التي تتبناها النوادي، ومعظمها، أي الشعارات، يصور مشعلاً مغروساً داخل كتاب مفتوح تحيط به سنابل القمح أو أشجار النخيل، وتظهر في زاوية من زوايا الشعار شبكة أو كرة أو لاعب. والكتاب يرمز إلى الثقافة، وترمز السنابل والأشجار إلى الحياة والاستقرار، وترمز الكرة والشبكة واللاعب إلى الرباط العضوي الذي يرتبط به الأعضاء. ثم ان أسماء النوادي كلها تدل على نزعتها التقدمية، وهذه بعض الأمثلة على ذلك: «الحركة»، «النهضة»، «الاتحاد»، «النور»، «الشعلة»،

---

(١) بعد مقابلة مع الملاّ عيسى بن علي.

« الفجر »، « المريخ »، « التقدم »، « الرسالة »، « العزّة »، « التضامن »،
« الشمس »، ونلاحظ أن هناك غياباً واضحاً للمعاني الدينية في أسماء النوادي وشعاراتها.

في السادسة من مساء كل يوم يأتي الأعضاء إلى النادي يمارسون الرياضة، يشاهدون التلفزيون، يتعلمون القراءة والكتابة، يتناقشون في السياسة، ويبحثون في شؤون الساعة. وفي كل ناد تقليد اسمه « مجلة الحائط » وهي مقالات يكتبها بعض أعضاء النادي ويعلقونها على الحائط ليقرأها الآخرون. وتحمل بعض المقالات مغزى سياسياً واضحاً، وفيما يلي مثال على ذلك:

« يقول والدي أنت صغير لا تفهم. لا أفهم ماذا؟ كفى انني أفهم أنه فقير ».

« تقول حكومتي انني خطر على أمن الوطن! أي وطن؟

« يعتقدون أنهم أقوياء وأنا مستضعف؟ أنا مستضعف اليوم وقوي في الغد.

« أنا في الأربعين من العمر، متزوج ولي طفلان. قضيت نصف عمري لعيسى إ علي، أما اليوم، النصف الثاني من العمر، فأنا لأنا ».

« يزداد الهنود يوماً بعد يوم، يتقاسمون معي هذه الجزيرة الصغيرة، فاذا كانت الهند كبيرة، كما يقولون، فلماذا لا أقاسمهم إياها..

بلدي لي، لأبناء بلدي، للتعساء والبؤساء منّا، ليست لـ (العمال) الهنود ».

وتمتلىء « مجلة الحائط » بالمقالات التي تتناول الفساد الحكومي، تقييد الحريات، فقدان العدالة، الاستعمار، استغلال الفقراء، القومية العربية، الأجور المنخفضة، الشجاعة، الرجولة، المحبة، الخلافات بين الآباء والأبناء وبين الأصدقاء والجيران.

هذه الاتجاهات « التقدمية » للأندية، سياسياً وحضارياً، جعلتها تواجه

مركزين متعارضين من مراكز القوى في البحرين: الدينيين وأهل الحكم. سأتناول التعارض بين الأندية وأهل الحكم في الفصل القادم وأبحث الآن في التعارض بين الأندية والدينيين. إن الصراع بين التقدميين المنتظمين في الأندية والدينيين ايديولوجي في أساسه، ويتركز، بنوع خاص، في الأوساط الشيعية حيث للدين ورجال الدين تأثير قوي واضح (راجع الفصل الثالث). فأعضاء الكتلة الدينية، الذين عملوا في المجلس الوطني قبل حلّه ١٩٧٥، كانوا كلهم من الشيعة الذين انتخبوا بأصوات شيعية (راجع الفصل التاسع) ـ ولهذا السبب يركز البحث الآتي على المجموعات الشيعية.

يسمي الدينيون أنفسهم «اسلاميين»، ويسميهم معارضوهم «رجعيين» و«تقليديين»، أما التقدميون فيسميهم معارضوهم «يساريين» و«شيوعيين» ـ هذه التصنيفات شعارات سياسية وتحزبية، وليس لها معان حضارية. فالتيارات التقدمية والتقليدية في البحرين، كما هي في المجتمعات العربية الأخرى، عمليات متداخلة ومتشابكة من الناحية الحضارية، وتظهر بأشكال وألوان مختلفة على الصعيد الشخصي. فالتصنيفات التي ذكرناها تستعمل لأغراض سياسية، ويجب أن تدرس على هذا الأساس.

يختلف «الدينيون» و«التقدميون» الشيعة في الظاهر حول عدد من المواضيع الجدلية كالفصل بين الذكور والاناث في المدارس والمستشفيات وأماكن العمل، ومشاهدة التلفزيون في النوادي، ومشاركة الفتيات في نشاطات النوادي وفي مشاريع الانعاش الاجتماعي. ويتهم الدينيون التقدميين بالفساد الأخلاقي وعدم الاهتمام بمبادىء الشريعة والتعاليم الدينية، كما يتهم التقدميون الدينيين بـ «التحجر» الذي لا يتماشى مع العصر الحديث. ومما لا شك فيه أن هذه الاتهامات والاتهامات المضادة تعبّر عن انشقاق عميق في المجتمع. انه الصراع على السلطة الاجتماعية بين تكتلين: الأول يدعو إلى اعتماد القيم المعاصرة، ويدعو الآخر إلى تطبيق مبادىء الشريعة وتعاليمها. ويجب ألا يخفى

عن بال أحد أن هذه المشاحنات والانشقاقات في تفسير الحديث والقديم دليل قاطع على طبيعة التغير الاجتماعي المتأتي عن التحولات الاقتصادية، وبالتالي الاجتماعيـة، التي بـرزت بعـد اكتشـاف النفـط وتصنيعـه. وسـأبحث فيما يلي المشاحنات التي رافقت تأسيس جمعية في احدى القرى الشيعية والتي توضح أمرين أساسيين: أولاً، إن قبول الجديد أو رفضه قرار سياسي في الأساس، ثانياً، إن معظم الناس تغير بعض مسالكها وتحافظ على البعض الآخر بطريقة عفوية لا تحتاج إلى قرار جماعي.

في منتصـف الخمسينـات أسسـت مجموعـة مـن الطلاب وصغـار الموظفين (معظمهم من الكتبة) الرابطة الجعفرية في جد حفص، وكان من أهداف الرابطة «توحيد الناس ومحو الأمية»[1]. وفي هذا السبيل طلب بعض مؤسسي الرابطة من عبد الرسول التاجر أن يعلمهم اللغة الانكليزية والطباعة على الآلة الكاتبة والحساب، كما طلبوا من حسن علي إ سعد تعليمهم قواعد اللغة العربية ومبادىء الفقه الشيعي. وفي فترة وجيزة من الزمن استطاعت الرابطة أن تفتح عدداً من الصفوف الليلية في جد حفص والقرى المجاورة، وفي الستينات بدأ ينضم إلى الرابطة عدد من الطلاب الاعداديين والثانويين. وحينما ازداد عدد المنتسبين إلى الرابطة بدأت أهدافها وسياستها تتغير، متخذة من نادي العروبة نموذجاً لها، فغيرت اسمها إلى «نادي جد حفص»، وأهدافها إلى «تثقيف الناس بمبادىء القومية العربية». هذا التغيير في الأهداف يعني واقعياً، حسب مفهوم أهالي جد حفص والقرى الشيعية الأخرى في البحرين، تركيب جهاز تلفزيون، السماح للفتيات والنساء بالمشاركة في نشاطات النادي، تنظيم معارض واقامة المسرحيات والحفلات الغنائية والموسيقية. وبعـد تبني هـذه الأهـداف والنشاطات قامت العناصر الدينية في النـادي تـدعـو إلى الغـاا. واستبـدالها

(١) انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قسم النوادي.

بنشاطات أخرى كالمطالعة والعمل وممارسة العبادات الدينية وما شابه.

بالطبع، لم تأتِ معارضة الدينيين ورجال الدين لهذه النشاطات خالية من المصلحة الشخصية، إذ أن النادي، عن طريق هذه النشاطات، أخذ يحل محل رجال الدين والسلطة الدينية في اقامة الشعائر. فمن عادة الشيعة دعوة الملاّ أو قاضي الشرع لترؤس احتفالات الولادة والوفاة والزواج، أو للاشراف على تجمعات «القراءة» حيث ترتل آيات القرآن الكريم أو تقرأ نبذات من معركة كربلاء. ويمكن لأي شخص أن يدعو لعقد هذه الاجتماعات في أي مكان أو زمان يختاره - فهذه الاجتماعات ضرب من ضروب الاستثمار الاجتماعي طلباً للجاه يقوم به الأغنياء أو كل من أصاب مالاً أو غنى. وقضت الأعراف بأن يمنح القاضي أو الملاّ الذي يشرف على هذه الشعائر والاحتفالات مكافآت مادية «شرفية» طلباً للبركة، كما تمنح هذه الشرفية إلى رجل يدعى لتناول العشاء في بيت المضيف. وقيل لي أن بعض العمال المؤمنين، في نهاية كل شهر، يأخذون رواتبهم إلى القاضي الشرعي أو رجل الدين ويطلبون منه «مباركتها»، أي أن يأخذ منها «خمساً» لتحل البركة على الباقي فيصبح ماله حلالاً. وقد يحدث، بسبب الفصل الحاد بين عالم الاناث والذكور، أن يفوِّض قاضي الشرع بإنهاء مراسيم الزواج بين عروسين دون أن يجتمعا، ويعطى مقابل هذه الخدمة شرفية أيضاً تقدر بخمس المهر.

من الواضح هنا أن «برامج التثقيف» التي تقوم بها النوادي من شأنها أن تقوِّض، في المدى البعيد والقريب مقومات السلطة الدينية. فالمثقفون لا يقيمون، باستثناء مراسيم الدفن، الشعائر الدينية التقليدية في بيوتهم، ولا يدعون رجال الدين للتبارك، إنما يقيمون جميع احتفالاتهم في النوادي من دون الاستعانة برجال الدين. بالاضافة إلى ذلك، يشجع النادي الاختلاط بين الجنسين، وهكذا قد يحرم قضاة الشرع من ممارسة دور الوسطاء بين الجنسين ويحرمهم دور الاطلاع على مشكلات الناس الخاصة - هذا الاطلاع يقوي سلطة

رجال الدين ويغذي نفوذهم. فالاطلاع على القضايا الشخصية الخاصة، بما فيها الشذوذ والمشاكل العائلية، تكسب رجل الدين سيطرة تامة على ارادة الأفراد وتفاعلاتهم اليومية.

استمر الانقسام بين التقدميين والدينيين في نادي « جد حفص » حتى عام ١٩٦٨ على هذا المنوال، وكأنه قضية التزام شخصي، دون أن يخلق محاور تحزبية منظمة. وبعد هذا التاريخ، أي بعد اعلان بريطانيا عن خطة انسحابها من البحرين، بدأ النشاط السياسي في النوادي يتخذ شكلاً علنياً، كما أشرنا إلى ذلك خلال بحثنا عن نادي البحرين ونادي النهضة، لو لم يكن نادي جد حفص ليشذ عن هذه القاعدة. ففي عام ١٩٦٨، وقت أصبحت « التقدمية » و« الدينية » قضايا سياسية، انتخب، بأغلبية ضئيلة، عضو تقدمي صلب المراس سكرتيراً للنادي، وأثار هذا الانتخاب اعتراضات دينية واحتجاجات مؤيديهم، مما أدى إلى تدخل قادة الطائفة المحليين وبعض أعيان الشيعة المدينيين وبعض الرسميين لفض الخلاف. واتفق أن تؤلف لجنة رباعية، يكون لكل فريق فيها عضوان، تناط بها مسؤولية إدارة شؤون النادي. استمر هذا الترتيب عامين، وبعدها جرت الانتخابات العامة في النادي ففاز بالرئاسة هذه المرة العضو التقدمي نفسه، وعلى أثر ذلك ترك النادي عضوان من أكثر الأعضاء الدينيين نشاطاً ذهباً إلى النجف في العراق لمتابعة دراستهما الدينية قامت اللجنة الادارية الجديدة بنشر مجلة حائط اسمها « الشروق »، التي سرعان ما أصبحت نشرة سرية توزع في عدد كبير من النوادي في المنطقة، يجب الاشارة هنا إلى أن كون الرئيس الجديد للنادي مدرساً سهّل عملية توزيع « الشروق » في القرى بواسطة الطلاب.

وفي عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ وقعت حادثتان مهمتان: عودة العضوين الدينيين من النجف ودعوة الحكومة إلى اجراء انتخابات برلمانية. فلما عاد أحد العضوين الدينيين إلى جد حفص وأخذ يمارس مهنة التعليم استطاع أن يجمع

حوله عدداً كبيراً من طلاب القرية والمستقرات المجاورة، وفي تلك الأثناء قررت الكتلة الدينية خوض الانتخابات النيابية (راجع التفاصيل في الفصل التاسع)، فكان لهذا القرار تأثير كبير على النادي ونشاطاته. وليتسنى لهم السيطرة على النادي انضم عدد كبير من أنصار الدينيين إلى عضويته، وفازوا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٣، إذ حازوا على سبعة مقاعد من أصل تسعة في الهيئة الادارية[1]. وفوراً غيّر الدينيون دستور النادي لمصلحة «الاسلام» بدلاً من «القومية العربية»، وأخذوا يطبعون كراسات دينية ويوزعونها، كما ألغوا البرامج «التثقيفية» التي أقامها التقدميون فيما مضى.

ونتيجة لهذه السياسة الجديدة، بدأ النادي تدريجياً يفقد أصوات الناخبين ودعم الأعضاء، فاستغل التقدميون هذا الأمر وبدأوا بشن هجوم مضاد. كما أعدّ التقدميون حسب الدستور، عريضة احتجاج وقع عليها أكثر من ٩٤ عضواً، أي أكثر بقليل من نصف أعضاء النادي، ورفعوها إلى دائرة النوادي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطالبين بحل الهيئة الادارية. فاستجابت الوزارة للطلب[2]، وعينت سنة ١٩٧٥ لجنة من عشرة، خمسة من كل جانب، لتشرف على نشاطات النادي، مما أدى إلى شل نشاطات الطرفين.

يبين نادي جد حفص، كما يبين مأتم سنابس، كيف أن المآتم سواء قامت على الثقافة التقليدية أم التقدمية، تبقى منابر الصراع بين الآراء وبين مراكز القوى المحلية وتخضع للمنافسة السياسية: فكما أسس التقدميون المآتم لدعم مواقفهم كذلك استولى الدينيون على النوادي لتعزيز قاعدتهم وشل التيارات التقدمية. والجدير بالتأكيد أن هذه الصراعات بين التيارين داخل النادي

---

(١) كان هذا الوقت الذي بدأ فيه الدينيون ينشئون مآتم للشبيبة.

(٢) استناداً إلى دستور النادي: إذا اتفق أكثر من نصف أعضاء النادي على حل اللجنة التنفيذية، يستطيعون ذلك شرط أن توافق على هذا الأمر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الواحد أو بين النوادي، أو داخل المأتم الواحد أو بين المآتم، أخذت تظهر في أواخر الستينات وبداية السبعينات بفضل، أولاً، التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وبفعل، ثانياً، بفعل ادخال الحياة البرلمانية إلى البحرين. فكما زاد التحول الاقتصادي والاجتماعي حدة المنافسة على رموز المنزلة الاجتماعية، مغيراً بذلك بنية وتركيب الطبقات الاجتماعية كذلك زادت الانتخابات البرلمانية حدة المنافسة على السلطة المحلية والوطنية.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حولت البحرين إلى حاضرة واسعة حولت بالتالي الاتساع التنظيمي للمؤسسات السياسية وشبه السياسية: فبدلاً من أن ينغلق على نفسه في مجتمعات قروية ضيقة محدودة، أو في أحياء البلدات والمدن راح شعب البحرين يتطلع، بدرجات متفاوتة، لخطط تنظيمية أشمل وأكبر. وهكذا تجاوباً مع هذه التحولات، قامت العناصر الجديدة الصاعدة في المجتمع من طلاب ومدرسين، وفنيين وموظفين، بإقامة النوادي والجمعيات، واستعملتها كمنابر تثقيفية وشبه سياسية تتطلع وتطلّ منها على المجتمع. أما الفئات الأخرى كالحرفيين والمزارعين، أو التجار الصغار والباعة، فأخذوا يبنون المآتم عند الشيعة ويعقدون الحلقات الدينية الخاصة عند السنة. وعندما ادخلت البحرين الحياة البرلمانية إلى البلاد بدأت هذه التيارات تتخذ شكل التكتلات السياسية، مركزة الصراع في النوادي والمآتم بدلاً من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية الممنوعة.

وهكذا أصبحت المآتم والنوادي أهدافاً يسعى السياسيون إلى السيطرة عليها، فكان الصراع بين التشكيلات السياسية الثلاث: كتلة الشعب، الكتلة الدينية، والوسط المستقل للسيطرة على هذه المؤسسات. فما من عمل سياسي عام قام في البحرين إلا وكان منطلقه النادي أو المأتم أو الاثنان معاً، كما سنفصل ذلك في الفصل القادم.

الفصل الثامن

التحركات الشعبية وتغير مضامينها

كان الحكم في البحرين، قبل ادخال البيروقراطية وتطور صناعة النفط، يواجه نوعين من المشاكل في السلطة: المشاكل الداخلية المتأتية عن التنافس الشديد على الحكم بين شيوخ آل خليفة، والمشاكل الخارجية الناتجة عن الاقتتال بين القوى الخارجية الطامعة في السيطرة على البحرين ـ وقد تعرضنا لهذه الأمور في الفصل الأول. وبعد ادخال البيروقراطية وتصنيع النفط، بدأ الحكم يواجه المشاكل المتأتية عن بروز القوى الجديدة كالعمال والطلاب والشيعة والاحزاب السياسية العروبية. وبتغير هذه القوى وتبدلها تغيرت مضامين المعارضة من المحاولات الهادفة الى اغتصاب السلطة والملك الى امور مستحدثة تركز على شرعية السلطة والحكم، والتمثيل الشعبي والقانون الموحّد وعدد من المطالب المعيشية والاصلاحات الاجتماعية. ساتناول في هذا الفصل الجذور الاجتماعية للتحركات الشعبية وتغير مضامينها، واعالج في الفصل التالي امر شرعية السلطة وفشل التجربة الديمقراطية وحلّ المجلس الوطني.

الجذور الاجتماعية للتحركات الشعبية

في الوقت الذي ارست فيه الاصلاحات الادارية في العشرينات نظم الدولة ومؤسساتها، وشرعية العمل الحكومي ومتطلباته، وحقوق المواطنين وواجباتهم، كذلك وضعت الاسس الشرعية للمطالبة بالحقوق العامة، فاكتسبت الدولة اذ ذاك مفهوم «الشخصية التشريعية»، اي انها تحكم وتحاكم في آن. فكما وضعت الدولة نظم العمل والمسلك، هكذا وضعت اسس

الاحتجاج والتمرد على العمل والمسلك ـ أستعمل لفظة « احتجاج » للدلالة على المطالبة بالحقوق دون اللجوء إلى العنف وأعمال الشغب كرفع العرائض و « التوسط » واستمالة اصحاب النفوذ وارباب العمل، واستعمل لفظة « تمرد » للدلالة على اللجوء الى استعمال العنف للمطالبة بالحقوق كالاضرابات والتوقف عن العمل والمظاهرات، وغيرها .

من البديهي القول ان ادخال البيروقراطية نفسها وتنظيم مؤسسات الدولة جاءا نتيجة للاحتجاجات المتكررة وحركات التمرد المتتالية، وهذا ما بحثناه بالتفصيل في الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب . ومنذ ذلك الحين، اي منذ ادخال البيروقراطية ونظم الدولة في العشرينات، اصبحت الاحتجاجات وحركات التمرد ظواهر متكررة وتحركات موسمية في المجتمع البحريني. واذكر على سبيل المثال الاضراب الذي قام به الطلاب في المحرق سنة ١٩٢٨، والمظاهرات التي قام بها غاصة اللؤلؤ في سنة ١٩٣٢ والاحتجاجات المتكررة التي قام بها الشيعة في سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٥ مطالبين بتحسين المحاكم، والمظاهرات العامة في سنة ١٩٣٨، والاضرابات المتكررة التي قام بها عمال شركة بابكو في سنة ١٩٤٢ و ١٩٤٨ و ١٩٦٥، والمظاهرات العامة التي قامت في البحرين سنة ١٩٤٨ إثر تقسيم فلسطين، وكثير غيرها . كل هذه الاحتجاجات وحركات التمرد، التي يسميها بعض البحرينيين « ثورة » للمبالغة، لم تكن سوى تحركات عفوية وفجائية، خالية من كل تنظيم جماعي . كانت تقع « كردة فعل » لاحداث جزئية داخل البلاد او خارجها، وكثيرا ما تخبو بعد وهلة قصيرة دون ان تحدث تغيّرات هامة في نظم السلطة وتنظيم الدولة ـ كأنها زوبعة في فنجان .

قام اضراب الطلاب سنة ١٩٢٨ كردة فعل ضد تدخل المعتمد البريطاني في شؤون مدرسة رسمية في المحرق (الفلكي: ص ٦١)، وقامت مظاهرات الغاصة سنة ١٩٣٢ كردة فعل لتحديد قروض الغوص (السلفة) بـ ٢٠٠

روبية كحد اعلى، وكان القصد من هذا الاجراء تحرير البحار من ديمومة التزاماته تجاه الربان والتاجر. وهكذا جاءت احتجاجات الشيعة لتحسين المحاكم في الثلاثينات بعد صدور احكام قاسية على بعض الرعايا من الشيعة، وقام اضراب عمال بابكو سنة ١٩٦٥ على اثر اتخاذ هذه الشركة قرارا لمكننة الانتاج وخفض عدد العمال ـ وهكذا دواليك.

وبعد تفحص اسباب ومقومات ونتائج هذه الاحتجاجات وحركات التمرد يمكننا القول انها، باستثناء مظاهرات سنة ١٩٣٨، لم تكن تهدف الى تغيير نظام الحكم او مؤسسات الدولة ـ كانت تحركات عفوية خالية من التنظيم ووحدة الهدف. استثنيت مظاهرات سنة ١٩٣٨ لانها كانت النواة الاولى لحركة منتصف الخمسينات، اذ ان الحلقات والزمر التي فعلت في منتصف الخمسينات كانت قد تكونت وتبلورت خلال مظاهرات سنة ١٩٣٨. وفي هذا القول مدلول نظري هام: ان البحث في الجذور الاجتماعية للاحتجاجات وحركات التمرد يتطلب التركيز على ارتباط بعضها بالبعض الآخر، لا على مقومات كل منها على حدة.

من ابرز المظاهر الاجتماعية لحركة التمرد في اواسط الخمسينات شموليتها لعدة قطاعات وفئات في المجتمع البحريني، فقد شارك فيها عدد كبير من العمال والطلاب ورجال الدين والتجار وصغار الموظفين. هذا بخلاف الاحتجاجات وحركات التمرد السابقة التي كانت تستقطب قطاعات او فئات معينة من الشعب دون سائر القطاعات او الفئات الاخرى، كأن يتعاطف العرب السنة المدينيون مع القضايا العربية وقضايا الاستقلال وأمور السيادة، ويتعاطف الشيعة القرويون والمدينيون مع الشؤون الداخلية كتنظيم المحاكم والقوانين المدنية وقوانين العقوبات والهيئات التمثيلية واوضاع العمل والرواتب والأجور؛ ومنذ اواسط الخمسينات، اخذت هذه القضايا القومية والمدنية والمعيشية تستقطب قطاعات وفئات مختلفة بغض النظر عن انتماءاتها المذهبية ـ

هذا ما يدعونا للاعتقاد ان حركة الخمسينات كانت نقطة تحول في طبيعة تنظيم العمل الجماعي ومدى فعاليته وتأثيره على السلطة ونظم الدولة . ولهذا السبب يجب بحث هذه الحركة بالتفصيل : بروزها ، عملها ، تفككها ، تأثيرها على مسلك الدولة[١] .

التحرك الشعبي في اواسط الخمسينات

من غرائب القدر ان يأتي التحرك الشعبي في الخمسينات ، الذي جمع بين فصائل وطوائف المجتمع البحريني المختلفة ، على اثر مشادة كلامية وقعت بين فريقين من السنة والشيعة خلال اقامة شعائر عاشوراء في ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٣ . وسرعان ما تطورت المشادة الكلامية الى قتال بسيط بين الفريقين وقع على اطراف « فريق » (حي) الفاضل في مدينة المنامة حيث كان يتجمهر عدد من السنة ، ومن بينهم بعض شيوخ آل خليفة ، يشاركون في عاشوراء . وقد درج بعض السنة على المجيء الى هذا المكان ، سنة بعد سنة ، تعاطفا منهم مع شعائر عاشوراء او حبا للاستطلاع ، او لمشاهدة ما يعتبرونه ممارسات غريبة وغير مألوفة .

تقول المصادر الرسمية في هذا الصدد « إن كلاً من الفريقين اتهم الآخر بالتحريض على القتال ولكن التحقيق لم يستطع تأكيد اي من الاتهامات »[٢] ، اما المصادر غير الرسمية فتقول ان النزاع نشب بين الفريقين على اثر تعرض « الموكب » الشيعي لانتقاد لاذع من قبل أحد المشاهدين السنة (دعيج بن حمد) ، الذي ينتمي إلى العائلة الحاكمة . ويؤكد هذا القول مؤلفان : محمد الرميحي الذي يسمي الحادثة « عمل صبياني » (١٩٧٣ : ٣٦٣) ، وعبد الرحمن الباكر الذي اعتبرها « مؤامرة تهدف إلى خلق الصدامات بين السنة والشيعة » (الباكر

---

(١) تقارير عن نشأتها موجودة في بيلينغ (١٩٥٩) وكوباين (١٩٥٥) .

(٢) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦ :٤ .

١٩٦٥ : ٥٧) ، وكان موقف الباكر معبراً عن القوى الجديدة التي أخذت تبرز في البحرين إثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية بفعل اكتشاف النفط وتصنيعه. إن التحقيق ، من الناحية السوسيولوجية ، في من بدأ القتال؟ كيف؟ ولأي سبب؟ ليس أمراً مهما فهذا التساؤل متروك للمحاكم . المهم تتابع الأحداث التي تلت هذه الحادثة وتأثير هذه الأحداث على نظم الدولة والسلطة .

ولّدت هذه الحادثة عدة حوادث طائفية وقعت في نواح مختلفة من البحرين : هاجمت مجموعة من السنة ، بعد الحادثة مباشرة ، قرية شيعية في جزيرة المحرق وجرحت عدة اشخاص ، وتلا ذلك سلسلة من الاصطدامات الصغيرة التي بلغت ذروتها في مواجهة طائفية بين الشيعة والسنة في شركة تكرير النفط . ففي شهر حزيران (يونيو) من سنة ١٩٥٤ اقدم فريق من العمال الشيعة ، بمساندة بعض الريفيين من القرى المجاورة ، على مهاجمة بعض العمال السنة ، فجرحوا عدداً منهم وقتلوا شخصا واحدا . وعلى الفور تدخلت الشرطة واعتقلت المشتبه بهم من الطرفين ووضعتهم في السجون ، وبعد المحاكمة ، صدرت بحقهم أحكام متفاوتة تقضي بحبسهم لفترات مختلفة . اعتبر فريق كبير من الشيعة الاحكام بأنها قاسية وغير عادلة بحقهم ، فتداعوا للاحتشاد في اليوم الثاني من تموز (يوليو) عام ١٩٥٤ امام مسجد صغير قرب سجن القلعة ، وبعد الخطابات الحماسية الملتهبة قام فريق منهم بمهاجمة السجن بهدف اطلاق سراح السجناء . تدخلت الشرطة واطلقت النار على المهاجمين وقتلت منهم اربعة اشخاص ، فاغلقت المتاجر في مدينة المنامة اسبوعا كاملا احتجاجا على تصرفات الشرطة .

وبعد هذه الحادثة اخذت الاتصالات والمداخلات السياسية على الصعيد الشعبي تفعل فعلتها ، محولة بذلك الاصطدامات الطائفية الى تحرك شعبي عام يطالب بحقوق التمثيل وبالقوانين المدنية وغيرها من المطالب والحقوق السياسية والاجتماعية . وقبل البحث في حيثيات هذا التدخل ، علينا ، منطقيا ، ان نتناول

طبيعة المناخ السياسي الذي اخذ يظهر في البحرين ابتداء من اواخر الثلاثينات .

المناخ السياسي حتى الخمسينات

ابتداء من اواخر الثلاثينات بدأ جيل جديد من الشباب المتعلم يظهر على مسرح الاحداث في البحرين، وكان هذا الجيل قد درس في بيروت والقاهرة واطّلع فيهما على تيارات مختلفة من الفكر القومي والعمل الوطني والتحرك الاستقلالي . وعندما عاد هذا الجيل الى البحرين، اخذ يؤسس النوادي الثقافية والرياضية، مستقطباً بهذا العمل الاجيال المتعلمة الجديدة من حملة الشهادات الثانوية والجامعية - حاولنا تفصيل هذا الأمر عن النوادي في الفصل السابق، ولا بدّ من الاشارة هنا الى ان عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر، صنوا التحرك الشعبي في الخمسينات، كانا من انشط من عرفتهم النوادي الثقافية والرياضية : ترأس الاول نادي البحرين لفترة طويلة وترأس الثاني نادياً سرياً لعمال شركة بابكو[(١)] .

كان هذا الجيل، الذي نشط في التحرك الشعبي في الخمسينات، صغيراً يافعاً في الثلاثينات، ولم يكن له دور بارز في المظاهرات التي حصلت عام ١٩٣٨ . وكانت القيادة آنذاك محصورة في طبقة « التجار الوطنيين » الذين دأبوا على المطالبة بحد صلاحيات « المستشار » البريطاني باعادة الحكم الى اربابه الوطنيين . وكان الجديد في هذه المظاهرات دخول العنصر العمالي فيها، ومطالبته بعدم توظيف العمال الاجانب، واخصهم الهنود، في الادارات العامة او في المشاريع التي تسيطر عليها الدولة، وكان العمال الهنود في ذلك الحين يتقاضون أجوراً مرتفعة بالنسبة للعمال والموظفين العرب[(٢)] . والمعروف أن

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نادي بابكو أنظر الباكر (١٩٦٥ :٣٨) .

(٢) الكاتب الهندي يدفع له ضعف الكاتب العربي .

القطاع العمالي في البحرين يشمل السني والشيعي، القبلي والحضري، او القروي والمديني. من هنا اهمية التململات الشعبية في اواخر الثلاثينات وشمولها لمختلف الفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية. فالشيعة، قبل هذا التاريخ، كانوا يترددون في تأييد المطالبة باعادة الحكم الى اصحابه الوطنيين، وهم الذين عانوا من الحكم القبلي السابق ما عانوه مكتفين بالمطالبة بالحقوق المدنية والمعيشية. ولهذا السبب جاءت مظاهرات سنة ١٩٣٨ لتعبر عن وحدة القوى السياسية الجديدة ووحدة المطالب بين مختلف الفئات والمذاهب. ولضرب هذه الوحدة في القوى والمطالب، عمدت الحكومة الى اعتقال قادة الحركة، اودعت البعض منهم السجن، ونفت البعض الاخر الى بومباي في الهند[1]. استطاع الحكم، بهذه الاجراءات، ان يقضي على هذا التحرك الشعبي، ولكنه لم يستطع قتل الجنين، كما سنرى فيما بعد. وبالفعل خرج الشباب ممن شارك في هذه المظاهرات، كعبد العزيز شملان وغيره، بامثولتين: الاولى تتعلق بتنظيم الاحتجاجات وحركات التمرد، والثانية بالتعاون بين الشيعة والسنة. ادرك هؤلاء الشباب ان ديمومة التحركات الشعبية ونجاحها تعتمد على التنظيم القيادي والشعبي لها وعلى التعاون بين الفئات الاجتماعية والمذاهب الدينية، والا سهل ضربها وفرفطتها من الداخل[2].

وفي مطلع الاربعينات وابان الحرب العالمية الثانية ضعفت التحركات الشعبية وخفت حدتها، اما بسبب التواجد العسكري الكثيف في البحرين، او بسبب توظيف عدد كبير من الجيل المتعلم في المؤسسات البريطانية التي أنشئت هناك خلال الحرب، او عن نمو وازدياد حركة الترانزيت التجارية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونيل عدد كبير من الدول العربية استقلالها وقيام

---

(١) زعماء مظاهرات ١٩٣٨ ضمت سعد شملان الذي كان والد عبدالعزيز شملان، وعلي بن خليفة وأحمد شيراوي.

(٢) بعد مقابلة مع عبدالعزيز شملان سفير البحرين الى مصر.

دولة اسرائيل المغتصبة، عادت هذه الحركات الى العمل وبشكل انشط من ذي قبل - هذه المرة بقيادة مجموعة من البحرينيين الذين انخرطوا او تعاطفوا مع احزاب عروبية في الخارج. وفي اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات، بدأت هذه المجموعة تعمل من نادي البحرين ونادي العروبة لتحقيق برنامج طموح عرف «بالتثقيف العروبي»، هدفه التوعية ورفع مستوى الشعب، وكانت كلمة «تثقيف» و «توعية» في هذه الفترة تعني رفض الحزازات الطائفية ومعارضة الحكم الاستعماري والسيطرة القبلية، كما كانت تعني مناصرة قضايا العمل والعمال. واتخذت هذه المجموعة من الصحافة منبراً لها، وكانت الصحافة آنذاك تشمل **صوت البحرين** التي صدرت بين عاميّ ١٩٥٠ و١٩٥٢، **والقافلة** التي صدرت بين عاميّ ١٩٥٢ و١٩٥٥، **والشعب التي** ظهرت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦، **والشعلة** التي اصدرت عددا واحدا سنة ١٩٥٦ قبل أن تقفل في العام نفسه. هذه المجموعة من الصحف صدرت تباعاً، واحدة تلو الاخرى، فكلما اجبرت واحدة على الاقفال صدرت الاخرى بدلا منها.

اشرف على تحرير هذه المجلات، وعلى صوت البحرين بنوع خاص، عدد من الذين لعبوا دورا قيادياً في التحرك الشعبي في اواسط الخمسينات، ومنهم ابراهيم كمال، محمود المردي، حسن الجشي، عبد العزيز شملان، علي التاجر، وعبد الرحمن الباكر. وتناولت هذه الصحافة الاسبوعية مواضيع مختلفة ركز معظمها على التثقيف والتوعية العروبية، وهاك بعض النماذج عن عناوين المقالات التي صدرت في المجلات الاسبوعية: «الطائفية مرضنا القاتل»، «روح العروبة»، المبادىء الاساسية لفهم القومية العربية، «ايها العرب افتحوا اعينكم»، «منطق الاستعمار»، «احذروا الانقسامات الدينية والسياسية»، «العربي ليس اجنبيا»، «بابكو تسرح العمال»، «حقوقنا، العمل والعمال»، «اغتيال الحرية»، «الشعب يمنع من دخول مدارسنا العامة»، «رجال الدين يدفنون رؤوسهم في الرمال». هذه العينة الصغيرة من العناوين تشير الى

التحركات الوطنية والقومية التي كانت تجتاح البحرين قبل وخلال وقوع الاصطدامات الطائفية ما بين سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٤ .

نشاط الشبكات والحلقات الاجتماعية لكبح جماح الفتنة

عند وقوع الاصطدامات الطائفية، بدأت الشبكات الاجتماعية والحلقات الخاصة المتمركزة في النوادي والصحافة تعمل لرأب الصدع بين الطوائف واعادة المياه الى مجاريها، معتبرة هذه الاصطدامات تحدياً واضحاً لمعتقداتها والتزاماتها السياسية. وأبرز من نشط في هذا المجال « الشبكة » التي كانت تعمل في مجلة صوت البحرين، وأعضاؤها حسن الجشي وعلي التاجر ومحمود المردي وعبد العزيز شملان وعبد الرحمن الباكر وكان الجشي والتاجر من الشيعة المدينيين المنتمين الى نادي العروبة ويعملان في التدريس، اما المردي وشملان والباكر فكانوا من السنة المدينيين المنتمين إلى نادي البحرين. كان المردي صحافياً، والشملان رئيس الكتاب في البنك البريطاني للشرق الاوسط، وكان الباكر مقاولاً يعمل في قطر وقد كان سابقاً موظفا في شركة بابكو في البحرين. لا بدّ من الاشارة هنا إلى أنني أستعمل لفظة « شبكة » للدلالة على مجموعة صغيرة من الناس تعمل لتحقيق هدف مشترك دون أن يكون لها تنظيم هرمي واضح ومعترف به، واستعمل لفظة « حلقة » للدلالة على مجموعة متجانسة الأهداف إنما تعمل ضمن تنظيم هرمي واضح.

حاول هؤلاء في الشبكة المؤلفة من الاشخاص الخمسة، ان يوفقوا بين الفئات المتصارعة عن طريق الاساليب التقليدية، فدعوا الى عقد اجتماع عام يضم اعيان السنة والشيعة ليتدارسوا الامر ويضعوا خطة لانهاء الفتنة. وبالفعل، عقدت سلسلة من الاجتماعات في نادي البحرين والنادي الاهلي وفي بيت الشملان، وتدارس المجتمعون الوضع ولكنهم لم يخرجوا باية خطة واضحة للعمل: كان كلما كثرت الاجتماعات وتعددت قلّ عدد الحضور

وتضاءل، مما دلّ على تدهور اهتمام الاعيان بالفتنة وايجاد الحلول لها وكان الاعيان، وهم من التجار البارزين في البحرين، يـولـون حضـور او غيـاب بعضهم عن الاجتماعات اهمية قصوى تفوق اهتماماتهم بالفتنة وانهائها، وهكذا أمضوا الوقت بالرسميات والمجاملات دون الدخول في صلب الموضوع وقطع دابر الفتنة.

هذا ما حدا بأعضاء «الشبكة» الخمسة الذين ذكرناهم ان يتجاوزوا الأعيان والوجهاء ويؤسسوا لجنة من «شباب» السنة تقوم بالاتصالات اللازمة مع اولياء الامر عند الشيعة لاجراء مصالحة عامة. وشملت اللجنة عبد الله الزين ويوسف الساعي وعبد الرحمن عبد الغفار وعبد العزيز شملان وعلي الوزان وعبد الرحمن الباكر، ولم يكن اي من هؤلاء ينتمي الى العائلات التقليدية المعروفة عند السنة في البحرين. ولهذا السبب احتج بعض اعيان الشيعة، الذين تداعوا الى الاجتماع مع اعضاء هذه اللجنة في بيت الحاج حسن العرادي في رأس رمان، على غياب اعيان السنة عن الاجتماع. وغابت عن بالهم ظاهرة اجتماعية هامة، وهي ان التحـرك الشعبي نـادرا مـا يحظـى بتـأييـد الاعيـان المرتبطين مصلحيا وعقائديا بالحكم الا اذا كان في تدخلهم مصلحة الحكم وسيطرته. وبالفعل، فان التحرك الشعبي في البحرين، منذ اكتشاف النفط وتصنيعه وبروز القطاع العمالي، كان دائما يعتمد على التحالف السلبي بين القوى الاجتماعية الجديدة والشيعة. وبالطبع، هذا لا يعني ان التحركات الشعبية كانت دائما تستقطب كل القوى الجديـدة او كـل الشيعـة. المقصـود هـو ان هـذه التحركات كانت دائما تستند الى تحالفات شتى تستقطب بعض الفئات من هاتين المجموعتين. ان الجانب السلبي من هذا التحـالـب يكمـن في تعـارض المطالب بين الفئتين المتحالفتين: فالقوى الجديدة تعارض الحكم سعياً لتحقيق اهداف قومية واصلاحية، بينما الشيعة يعـارضـون الحكـم لاسبـاب دينيـة. ويستثنى من هذه القاعدة شباب الشيعة الذين انخرطوا في صفوف الاحزاب

السياسية المتنوعة ـ هذا مع العلم انهم يميلون الى الانخراط في صفوف الحركات اليسارية العالمية، بينما يميل شباب السنة الى الانخراط في صفوف الحركات العروبية على اختلاف انواعها.

وكما فشلت « الشبكة الاجتماعية » المؤلفة من الاعضاء الخمسة في مسعاها التوفيقي لقطع دابر الفتنة الطائفية، هكذا كان مصير المساعي الحكومية في هذا المجال. ويعود فشلهم هذا الى اعتمادهم الوسائل التقليدية للوفاق اي الواسطة من قبل الاعيان. اقول هذا للاشارة الى اللجنة التي الفتها الحكومة من اربعة اعيان، اثنين من الشيعة واثنين من السنة، في ربيع سنة ١٩٥٤ سعياً للتوفيق بين الفرقاء المتنازعين، والتي باءت مساعيها بالفشل(٢) .

وعلى اثر فشلها في المساعي التوفيقية بواسطة الاعيان، بدأت « الشبكة » تعمل لتبديل تكتيكها السياسي، وجاء هذا التبديل على اثر النزاع الطائفي الذي حدث في مصفاة التكرير بين صفوف العمال، وفي المنامة بين رجال الشرطة والمتظاهرين الشيعة والذي ذهب ضحيته اربعة من الشيعة. وخلال تبديل تكتيكها السياسي تغير التركيب الداخلي للشبكة، ولو جزئيا، فقد ابعد الباكر عن البحرين لمدة شهرين لاتهامه بطبع وتوزيع المنشورات السرية التي تتهم المستشار بلغريف بالتحريض على اثارة الفتنة الطائفية. وكانت هذه المنشورات، التي تسنى لي الاطلاع عليها في مكتبة الهند الشرقية في لندن، تحمل توقيعات لاسماء مستعارة « كالكف الاسود». و « الجبهة الوطنية » و « عيسى بن طريف » الذي كان شيخاً من شيوخ قبيلة البنعلي والذي قتل على يـد

---

(١) أنظر صوت البحرين عدد ٢، ص ١١ و٢٢ ـ عدد ٤، ص ١٣.
القافلة عدد ٥، ص ١ ـ عدد ٦، ص ١ و٣ ـ عدد ١٩، ص ١ ـ عدد ٢١، ص ١ ـ عدد ٢٦، ص ١ ـ عدد ٤٤، ص ١. **الوطن** عدد ٤، ص ١ ـ عدد ٧، ص ١ و٢ ـ عدد ٨، ص ١ ـ عدد ٩، ص ١ و٢.

(٢) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦: ٤.

محمد بن خليفة في قطر عام ١٩٤٦ . وعندما ابعد الباكر ضمت « الشبكة » الى صفوفها عضوين جديدين هما ابراهيم فخرو ومحمد الشيراوي ، وكان فخرو تاجراً وأخاً بالرضاعة للباكر ، والشيراوي صحفياً وصديقاً لعدد من اعضاء الشبكة ، ونشأت صداقاتهم هذه بفعل الزمالة في المدرسة الاعدادية والثانوية والمشاركة في نشاطات النوادي .

وبين شهري تموز (يوليو) وايلول (سبتمبر) عام ١٩٥٤ ، عقدت الشبكة الموسعة عدة اجتماعات سرية في بيوت خاصة وفي بعض المساجد لصياغة تنظيم جديد يتولى ايقاف الفتنة اولا ، ومن بعد ذلك المطالبة بالحقوق الاصلاحية . وقد بدات الشبكة الموسعة عملها بأن طلبت من كل عضو من أعضائها ترشيح أسماء عدد من الشباب المستعد والقادر على المساهمة في القيام بحملة عامة لتوعية الناس بشأن خطورة الانقسامات الدينية « واستغلال الفروقات الطائفية »[1] . وتم الاتفاق على اكثر من مائة مرشح على ان تبقى أسماؤهم سراً كي لا يتعرضون للضغوط الرسمية . كان الهدف من وراء استعضاء المائة شخص جديد خلق الروابط المتينة ووسائل الاتصال بين « الشبكة » وبين القطاعات الشعبية المختلفة ـ وهكذا اصبح للشبكة تنظيم جديد فاضحت هي بالتالي « حلقة تعمل من داخل هذا التنظيم » .

وفي هذه الاثناء ، وبينما كانت المعارضة تنظم نفسها في جبهة سياسية موسعة ، قام سائقو الباصات وسيارات الاجرة باضراب عام في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥ احتجاجا على قرار الحكومة بفرض عقود التأمين على السيارات . لم يعارض السائقون قانون التأمين بالذات ، انما عارضوا اسعار التأمين المرتفعة كما عارضوا تولية الامر الى شركة اجنبية للتأمين . وشارك السائقين بالاضراب مجموعات مختلفة من الفئات والقطاعات الاخرى ، فشلّوا

---

١) بعد مقابلة مع ابراهيم فخرو .

حركة المواصلات في البلاد، مما اتاح للمعارضة فرصة ذهبية لكسب عطف المضربين وابراز قدرتها على حل القضايا الشعبية المستعصية على الحكم.

وهكذا تقدمت المعارضة، بقيادةالشملان والباكر الذي عاد الى البحرين قبل يومين من الاضراب، بمشروع وفاقي يقضي بانشاء صندوق تعاوني لتأمين السيارات تشرف عليه هيئة إدارية مؤلفة من التجار والسائقين البارزين [1] .

أيّد المضربون هذا المشروع، طالما انه وعد بتخفيض تسعيرة التأمين الى الثلث تقريباً، كما أيدته الحكومة مراهنة على فشل الخطة اعتقاداً منها أنها غير واقعية. ولما عينت المعارضة عبد الرحمن الباكر مديراً لصندوق التعويضات خرجت الحكومة عن صمتها ومنهم من يقول ان هذا الخروج جاء موافقا لرغبات المستشار بلغريف - وهددت بسحب جواز السفر من الباكر، الذي كان قد أعطي له عام ١٩٤٨ . وردت المعارضة على هذا التهديد بأن دعت، بواسطة «حلقة المئة»، الى اجتماع شعبي عام يعقد في مسجد الخميس، وكان الهدف المعلن للاجتماع الاحتجاج على سحب جواز سفر الباكر، ولكن القصد كان الاعلان عن تشكيل تنظيم سياسي جديد للمعارضة. وكان اختيار مسجد الخميس هاما جدا من الناحية الرمزية. يحترمه السنة والشيعة على حد سواء، ويعتقد السنّة بأن مسجد الخميس بني في عهد عبد العزيز الخليفة الأموي المعروف، كما يعتقد الشيعة بأنه ضريح لقاضٍ شيعي مشهور.

عقد الاجتماع العام في مسجد الخميس في ٦ تشرين الاول (اوكتوبر) واعلنت فيه القرارات الآتية: (أ) رفض سحب جواز سفر الباكر، (ب) العزم على عقد اجتماع عام بعد اسبوع في قرية سنابس الشيعية لتشكيل جبهة سياسية موحدة تطالب بالاصلاحات، (ج) انتخاب ممثلين عن المعارضة لمتابعة

---

(١) بعض التجار الرئيسيين كمنصور عريض، خليل مؤيد، وقاسم فخرو دعموا خطوات الباكر وشملان. فخرو ساعد في تحضير دستور المكتب.

المطالب، (د) صياغة يمين الولاء للجبهة الموحدة يتلى عند افتتاح كل اجتماع للجبهة، واخيرا (هـ) تجنيد بعض الفئات الشعبية لتتولى امر « رصّ الصفوف في جبهة صلبة واحدة » . والجدير بالذكر ان هذه القرارات التي أُعلن عنها في مسجد الخميس كانت قد تداولتها الحلقة الخاصة في اجتماعاتها واتفقت عليها قبل الاعلان الرسمي عنها (الباكر ١٩٧٥ : ٧٤) . ثم عقد الاجتماع الثاني، كما خطط له، في قرية سنابس في ١٣ تشرين الأول / أوكتوبر، وحضره جمع غفير من الناس من مختلف الخلفيات الدينية والاجتماعية . وفي هذا الاجتماع اختار الحضور بالتنادي ١٢٠ شخصاً ليشكلوا ما سمي آنذاك « بالجمعية العامة » التي أنيط بها أمر اختيار « الهيئة التنفيذية العليا » المؤلفة من ثمانية أعضاء . وبويع أعضاء « الجمعية العامة »، وأكثريتهم من الأشخاص المئة الذين اختارتهم الشبكة الأولى ليكونوا حلقة وصل بينها وبين عامة الشعب - بويع هؤلاء مرتين من جديد، مرة في جامع مؤمن الشيعي ومرة في جامع العيد السني، في جمع كبير تخللته الخطابات الحماسية والأشعار الوطنية . وبعد عدة اجتماعات خاصة اختارت « الجمعية العمومية » الهيئة التنفيذية العليا » بعضوية الشملان وفخرو والباكر من الشبكة الأصلية، وأضيف إليهم ابراهيم بن موسى وعلي بن ابراهيم ومحسن التاجر وعبد الله أبو ديب وعبد علي العليوات، كان نصف الهيئة من الشيعة ونصفها الآخر من السنة، اختير الشيعة من بين الذين ارتضوا الاجتماع باعضاء الشبكة الاولى في بيت الحاج العرادي في رأس رمان . اما الاعضاء الباقون من الشبكة الاولى، وهم حسن الجشي وعلي التاجر ومحمود المردي ومحمد الشيراوي، فقد نحّوا عن الهيئة التنفيذية العليا ليكونوا لجنة « الظل » السرية التي أُنيط بها امر تولي القيادة في حال اعتقال الهيئة التنفيذية .

مما لا شك فيه ان تنظيم المعارضة على هذا الشكل اعطاها تغطية شعبية اوسع واعم، ولكنه في الوقت نفسه اضعف قدرتها على التحرك المنسجم

والموحد. فالتوازن الطائفي ضمن الهيئة التنفيذية العليا جعلها مقبولة لدى قطاعات متعددة، ولكنه اضعف قدرتها على اتخاذ القرار الموحد، اذ كان كل عضو من اعضائها يشد باتجاه القوى الاجتماعية التي يمثل، بالتالي فقدت الهيئة الانسجام الايديولوجي الذي كانت تتمتع به الشبكة او الحلقة الاصلية. وعلى سبيل المثال، كان ثلاثة من الاعضاء السنة في الهيئة قوميين عرب، والعضو الرابع من تجار الحد، وكان احد اعضاء الشيعة تاجرا، واحدهم عاملا في شركة النفط، والاخر قاضي شرع، والاخير من منظّمي مواكب عاشوراء المشهورين. ان تشكيل الهيئة على هذا النحو في الوقت الذي اعطاها تغطية شعبية ادخل اليها كثيرا من التناقضات التي يصعب التوفيق بينها؛ وهذا بالفعل ما حدث كما سنبين ذلك في حينه.

تقدمت الهيئة التنفيذية، فور تشكيلها، من الحاكم بالمطالب الآتية: (أ) تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد، (ب) وضع قانون مدني وجنائي موحّد للبحرين، (ج) انشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون، (د) السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية. وطلبت الهيئة من عضوين من اعضائها، ابراهيم بن موسى وعبد الله ابو ديب، التوجه برفقة وفد مؤلف من بعض الاعيان من السنة والشيعة الى دار الحاكم وتقديم هذه المطالب له. غير ان الحاكم الذي عرف بأمر المطالب ومضمونها رفض استقبال الوفد، واعلن للمواطنين عن نية الحكم بإدخال بعض الاصلاحات الى الادارة كتعيين مستشارين في المحكمة العدلية، واصدار قانون العمل، وصياغة قانون العقوبات.

وهنا وصلت الازمة بين الحكم والمعارضة الى نقطة اللارجوع، ونشأت عن هذا الوضع ازدواجية متناقضة في السلطة السياسية: سلطة المعارضة المستمدة من التأييد الشعبي، وسلطة الحكم القائمة على الشرعية والحقوق التاريخية والاعراف التقليدية المتوارثة. وخلال العامين التاليين، ما بين ١٩٥٤ و

١٩٥٦ ، جاءت الاحداث لتقوي وتغذي هذه الازدواجية في السلطة السياسية . وعندما رفض الحاكم استقبال « الوفد » وضع الهيئة في موقف حرج ، واختلف اعضاء الهيئة في شأن الرد على موقف الحاكم ، فمنهم من دعى الى اعلان الاضراب العام ، ومنهم من طلب العمل بالتروي والهدوء . ورأى الفريق الثاني ، بقيادة الباكر ، ان الاضرابات واعمال الشعب لم تؤد في السابق الى نتيجة ملموسة ، بل ، على العكس ، ادت الى اجراءات قمعية اشد وادهى ، وكانت نتيجة هذا العمل ان تناسى الناس أمر الاصلاحات والمطالبة بها . وفي نهاية الأمر توصل أعضاء الهيئة الى اتفاق يقضي باعلان اضراب سلمي تخللته لقاءات شعبية عدة لتعبئة الجماهير ، ومفاوضات سرية مع أهل الحل والربط ، اي الرسميين الحكوميين والمعتمد البريطاني .

وهكذا عقد لقاء شعبي عام في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٥٤ في مسجد مؤمن ولحقه لقاء شعبي آخر في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) في مسجد العيد . ولحشد اكبر عدد ممكن من المتعاطفين مع المعارضة ، جاء اللقاء الاول في ١٧ صفر الموافق لاربعين استشهاد الامام الحسين ، وهو يوم عطلة عند الشيعة ، وجاء اللقاء الثاني في ١٢ ربيع الاول الموافق لمولد النبي محمد (ﷺ) وهو يوم عطلة عامة في البلاد . وقدر عدد الحضور في كل من الاجتماعين بحوالي ١٠ آلاف شخص ، وكان حضور النساء في اللقاء الثاني بارزا جدا [١] . وتكلم في هذين اللقائين عدد كبير من الخطباء من مختلف الفئات والطوائف : السني والشيعي ، التاجر والمدرس ، الكاتب وصاحب الحانوت ، الصحافي والقاضي . وكان كل من هؤلاء ، بطريقته الخاصة ، يؤيد حق الشعب في التصويت والانتخاب ، وحق تقرير المصير والاستقلال ، وحق الوحدة والعدالة والحرية والحياة الافضل (انظر مجلة القافلة عدد ٤٤ و ٤٥) . لعب الشملان

---

(١) أنظر القافلة اعداد ٤٤ و٤٥ ، ص ١ و٢ .

والباكر والمردي ادوارا بارزة في هذه الاجتماعات واللقاءات، وهم الذين رافقوا تحركات المعارضة من البدء، فكانوا يعرضون على الجمهور القضايا التي يطالبون بها لاخذ موافقة الجمهور عليها، ويشرفون على حفظ النظام، واداء قسم الولاء للجبهة. وكانت « الجمعية العمومية » المؤلفة من ١٢٠ عضواً تساعد الهيئة في حفظ النظام وترتيب الحضور داخل المسجد وخارجه.

وفي هذه الاثناء، اراد الباكر الاستفادة من التأييد الشعبي للهيئة فراح يتصل ببعض المسؤولين البريطانيين في البحرين دون التشاور مع اعضاء الهيئة الآخرين للاطلاع على رأيهم في هذا الموضوع (انظر الباكر ١٩٦٥ : ٨٧ - ٨٩ للتفصيل)، ويقول الباكر في هذا الصدد انه فعل ذلك لانه بات مقتنعا بعدم قدرة الهيئة على محاربة « الحكم الدكتاتوري والاستعمار البريطاني في آن معاً (الباكر ١٩٦٥ : ٨٨). وفي كتابه « من البحرين الى المنفى » يقول: « من الممكن ارباك الحكومة ولكن لا يمكن محاربة البريطانيين في نفس الوقت لان ذلك يعني ان نرمي بانفسنا بمعركة غير متكافئة » (الباكر ١٩٦٥ : ٨٩). ومن جهته، كتب المستشار بلغريف في مذكراته عن البحرين بانه كان يتصل دائما بالمسؤولين البريطانيين طالبا منهم التدخل لمصلحة الحكم ووضع حد لهذه « المسرحية » القائمة، ولكن جهوده هذه لم تثمر حتى نشوب حرب قناة السويس في عام ١٩٥٦.

بينما كانت المعارضة تقوى وتشتد وتوسع حلقة اتصالاتها، كان الحكم بدوره يتخذ اجراءات جديدة لقمع التمرد واعادة الامور الى نصابها الصحيح. وفي هذا السياق، عيّن الحاكم لجنة مؤلفة من التجار والموظفين البارزين من الشيعة والسنة للنظر في الشكاوى التي تتقدم بها الفئات الشعبية المختلفة بشأن التعليم والصحة العامة[١]. وبعد الاستماع الى عدة فرقاء اوصت

---

(١) مجل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦ : ٤.

اللجنة بتشكيل مجلسين، واحد للتعليم والآخر للصحة، وتم بالفعل تعيين هذين المجلسين في خريف عام ١٩٥٥ . وقد جاءت هذه البادرة لتعبر عن رغبة الحكم واستعداده لمشاركة الشعب في ادارة القطاعات والخدمات العامة، ولكن المعارضة، المتمثلة بالهيئة التنفيذية العليا، فهمت هذا التعيين بأنه تحدّ «للشرعية» التي اكتسبتها من التأييد الشيعي، فرفضت التعاون مع هذين المجلسين داعية الناس لمقاطعتها، وقامت في الوقت نفسه بجمع آلاف التواقيع المؤيدة لها ولمطاليبها. واصرارا منها على انها هي السلطة الشرعية في البلاد، اعلنت المعارضة تشكيل اتحاد عمالي عام برئاسة محمد الشيراوي، وقامت بفتح مكاتب عديدة لهذاالاتحاد، خصوصاً في الاحياء الشيعية في مدينة المنامة، داعية الناس للاشتراك به.

وخلال تحوّل المعارضة من دور «الوسيط» لانهاء الفتنة الطائفية الى دور المعارض للحكم اخذ بعض مؤيديها يمارس ضروباً مختلفة من القسر والعنف والابتزاز. وهكذا تعرض بعض المواطنين ممن تعاملوا مع الحكم او تعاطفوا معه للتهديد بواسطة الهاتف أو الاهانات المباشرة او الاتهام بالعمالة والخيانة. ونشط عدد كبير من ملائية المآتم في القرى الى تأليب الرأي العام ضد الظلم والعدوان [١] . وكانت نتيجة هذا النشاط ان نزحت عن القرى واستقرت في المدن بعض العائلات الشيعية التي كانت تتعامل مع شيخ آل خليفة سابقا.

باختصار، كان همُّ المعارضة، بقيادة الهيئة التنفيذية العليا خلال الجزء الاول من عام ١٩٥٥، الحصول على اعتراف رسمي بها كممثل شرعي للشعب، مما يعني ضمناً الموافقة على المطالب بما فيها تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية ومهنية. هذاعلى صعيد الاستراتيجية العامة للمعارضة، اما على صعيد التكتيك السياسي، فقد أظهرت اتصالات الباكر بالمسؤولين البريطانيين (المعتمد البريطاني) في البحرين ان هؤلاء يميلون الى تأييد مطالب المعارضة

---

(١) مأخوذ من خطبة سيد جابر في جامع مؤمن كما دونها المؤلف.

الاصلاحية باستثناء تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية، الامر الذي دفع بقيادة المعارضة الى التخفيف من الاصرار على هذين المطلبين (الباكر ١٩٦٥ : ٨٩). وحتى شهر تموز (يوليو) ١٩٥٥ انصب اهتمام المعارضة على كسب الاعتراف الرسمي بها وعلى تكثيف اتصالاتها الخارجية، خصوصا مع عهد الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ولم تتخذ اي اجراء واضح للضغط على الحكم خلال هذه الفترة. من هنا، طلبت الهيئة التنفيذية العليا من تاجرين مشهورين، منصور العريض وهو شيعي واحمد فخرو وهو سني، القيام بالتوسط بين الحاكم والهيئة سعياً للاتفاق وحلاً للخلاف، وقام التاجران بالوساطة ولكنهما لم ينجحا.

استنادا الى تتابع الامور المتتالية على البلاد، يظهر ان الحاكم بمعاونة مستشاريه كان قد قرر تنفيذ بعض الاصلاحات دون ان يعترف بالمعارضة كهيئة شعبية، وهذا ما لم ترتضه المعارضة التي كانت تصرّ على مبدأ الاعتراف الرسمي بها، وغاب عن بال قيادة المعارضة ان التمثيل الشعبي والسلطة القبلية صنوان لا يلتقيان، ولذلك كان اصرار المعارضة على ان مبدأ التمثيل امر يقوي الحكم ولا يضعفه، فهو مرفوض جملة وتفصيلا من قبل الحاكم. بالفعل، كان الحكم يصر على استعداده للمفاوضة في كل شيء ما عدا التمثيل الوطني في المجلس أو التمثيل العمالي والمهني في النقابات.

حاولت المعارضة انتهاز فرصة مرور الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥ بمطار البحرين في طريقه الى الشرق الأقصى، لتنظيم لقاء رسمي معه وللاتفاق على التعاون الثقافي والسياسي. وبعد هذا اللقاء، اختارت الهيئة التنفيذية للمعارضة ١٢ طالبا بحرينياً وارسلتهم الى مصر لاكمال دراساتهم الجامعية في معاهدها على نفقة الحكومة المصرية. وكان المقصود من هذا الاتفاق تعزيز موقف المعارضة في البحرين واضفاء صفة الشرعية عليها وكأنها الجانب البحريني الرسمي المعترف به من قبل الجمهورية المصرية. وفي الوقت

نفسه أخذت الصحافة الناصرية في العالم العربي وفي بيروت تغطي أحداث الازمة البحرينية بالتفصيل مؤيدة مواقف المعارضة ومتعاطفة مع مطاليبها. وبرز تعاطف المعارضة مع مصر، اكثر ما برز، خلال الزيارة التي قام بها انور السادات للبحرين في شهر كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٥، حيث احتفت به المعارضة احتفاء شديد الحماس.

اثناء هذه المرحلة، مرحلة المساومة والتوسط والمفاوضة التي امتدت من تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٥٤ الى تموز (يوليو) ١٩٥٥، بدأت تظهر في صفوف المعارضة انقسامات تمثلت بثلاثة اتجاهات: (أ) انحياز الباكر مع عدد من المقربين اليه باتجاه الناصرية وما تمثله من مواقف تجاه الوحدة والعدالة الاجتماعية، (ب) استمرار الشملان مع عدد من اركان قيادة المعارضة بالاتصال مع السلطات المحلية عامة وآل خليفة خاصة بغية الوصول الى بعض الاتفاقات المقبولة من جانب الطرفين، (ج) وتفكك الأعضاء الباقون الذين اخذوا يبحثون عن تحالفات جديدة داخل وخارج البلاد. وفي حوالي صيف ١٩٥٥ اعتزل التاجر والمردي المسرح السياسي وهما من اعضاء «الشبكة» الأولى، وأصبح التاجر فيما بعد في السبعينات عضواً نشيطاً في حركة الأنصار الدينية وعاد المردي الى ممارسة الصحافة حتى توفي سنة ١٩٨٠.

وبسبب انقسام قيادة المعارضة على ذاتها، لم تستطع، منذ تموز (يوليو) ١٩٥٥، ان تتخذ موقفا ايجابياً موحداً، بل اتبعت سياسة الرفض لجميع الحلول التي تقدمت بها الحكومة. ويجب التأكيد هنا على ان سياسة الرفض هي اهون السبل واسهل الطرق للحفاظ على وحدة الصف بين مجموعة متناقضة الاهداف والتكوين. وعلى سبيل المثال، رضي الحكم ان يستعين بقضاة من ذوي الاختصاص في المحاكم، ويسن قانون العقوبات، وتشكيل مجلسين للصحة والتربية شرط أن يكون نصف المجلس معيّناً والنصف الآخر منتخباً، ولكن قيادة المعارضة كانت توافق على هذه المشاريع بالسر وترفض بالعلن. رفضوا

قانون العقوبات لأنه يجرم كل مَنْ شارك في أعمال الشغب، ورفضوا مجلسي الصحة والتربية لأنهما يضمان شيوخاً من آل خليفة، كما أنهم منعوا معارضيهم من الاشتراك في الترشيح أو الانتخاب. ولما حان يوم الانتخاب وجدت الحكومة أن المرشحين الثلاثة الى مجلس الصحة والتربية هم مؤيدو المعارضة فقط، فألغت الانتخابات.

حاول حاكم البحرين الوصول الى اتفاق بينه وبين المعارضة، واجتمع في هذا السبيل عدة مرات بعبد العزيز شملان وعلي بن ابراهيم، ولكن دون جدوى. ويعود السبب في ذلك الى ان الشملان والسيد علي، اللذين اختارهما الحاكم بنفسه، فقدا بسبب هذا الاختيار، قدرتهما على تمثيل المعارضة، وفي الوقت نفسه بدأت المعارضة في هذه المرحلة تفقد سيطرتها على مؤيديها والمتعاطفين معها.

ضعفت قيادة المعارضة بسبب عاملين اساسيين: اولا، تشتت اتصالاتها بعدة جهات متعارضة، وثانيا، رفضها لكل انواع التسوية، والتصلب في مواقفها العلنية. العاملان متشابكان منطقيا وتنظيميا، فتشتت اتصالاتها وميولها افقدها السيطرة على مؤيديها ولم يعد لها القدرة على اتخاذ القرار الموحّد، ولذلك جاءت قراراتها، وهذا هو العامل الثاني، رافضة لجميع الحلول تمشياً مع التناقض الايديولوجي والتنظيمي القائم في صفوفها. فالتمسك بالسلبيات، منطق الرفض، جاء نتيجة حتمية لتشعب المطالب وعدم القدرة على اتخاذ قرار الاجماع، إذ كان الهدف منه، أي من التمسك بالسلبيات الحفاظ على وحدة الصف المعارض بأي ثمن، ولذلك وجدت قيادة المعارضة نفسها مضطرة لتأييد الاضرابات والمظاهرات التي لم تكن ترغب فيها ولم تعمل لها. فاللجوء المتواصل الى العنف شلّ قيادة المعارضة وكشف عن مكامن ضعفها.

وهكذا، اخذت الحكومة في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٦ تعزز قوات الشرطة بمجندين عراقيين غير آبهة لاحتجاجات المعارضة ضد هذه

الاجراءات، وفي شهر آذار (مارس) من العام نفسه، وصلت الاحداث الى قمتها عندما توقف سلوين لويد، وزير الخارجية البريطانية آنذاك، في البحرين وهو بطريقه إلى الشرق الأقصى. كان ذلك في ٣ آذار (مارس) عندما هاجمت مجموعة من المعارضة سيارة وزير الخارجية وسيارة الحاكم في جوار مدينة المحرق وهما في طريقهما من المطار الى قصر الضيافة في المنامة، وكان من المقرر أن يتناول سلوين لويد طعام العشاء على مائدة حاكم البحرين ذاك المساء. وصف رودريك اوين (Owen) الشاهد العيان لهذه الحادثة بقوله:

« اخذت السيارات الواحدة تلو الاخرى تحط امام الجمهور وكأنها عصفور يرتمي في عشه، واصبحت مهاجتها ضرباً من ضروب العبادة الراقصة. تقدمت سيارة الحاكم الروزرايس مضاءة في داخلها، وهو جالس في مقعدها الخلفي لا يلتفت اليمنة ولا اليسرة، متطلعاً امامه يرقب الناس. وللوهلة الاولى اخذ الجمهور بهذا المشهد، توقف قليلا، ثم اندفع بعضهم الى سيارة الحاكم وهاجموها بسرعة البرق وقفزوا الى الوراء متسترين بالجماهير. وهكذا، اخذت تطل علينا السيارات بعضها محطم الزجاج، والبعض الآخر يقل سكريتيرات سلوين لويد، فما كاد الجمهور يرى الاناث داخل السيارة حتى تراجع الى الوراء تاركا اياها تسير على هداها » (اوين ١٩٥٧ : ٢٢٩).

تمكنت الشرطة من ايقاف هذه المسرحية خلال ساعتين ولم تعتقل أحداً من المهاجين، اذ ان الحادثة جاءت كردة فعل عفوية من قبل الجمهور الذي صدف ان تواجد على الطريق العام فورا بعد انتهاء مباراة كرة القدم في الملعب المحاذي للطريق. وما كاد بعض الجمهور يرى موكب الحاكم ووزير الخارجية البريطانية حتى اخذ يهتف ضد الاستعمار ومؤيديه، وسرعان ما انتقلت هذه الهتافات الى حشد ضخم اوقف الموكب وكان ما كان. كان لهذه الحادثة، التي وقعت بعد يوم او يومين من عزل الجنرال غلوب باشا عن قيادة الجيش الاردني، اثر فعال على موقف السلطات البريطانية من المعارضة في البحرين.

بعد هذه الحادثة مباشرة أخذت السلطات تعيد النظر بموقفها المحابي من المعارضة، وكانت حتى ذلك الحين تتخذ موقف المحايد والوسيط بالرغم من اصرار المستشار بلغريف على وجوب اتخاذ السلطات البريطانية موقف المؤيد للحكم والداعم له ضد المعارضة.

وبينما كانت قيادة المعارضة تحاول لململة انفاسها على اثر حادثة سلوين لويد، فاذا بحادثة اخرى، اشد تعقيدا، تتفجر بين بعض الباعة الشيعة وشرطة البلدية في سوق الخضار. ومرة اخرى وقعت المعارضة في شرك تنظيمها المفرط، واضطرت الى اعلان اضراب واسع دون ان تكون مهيئة له.

ففي شهر آذار (مارس) عام ١٩٥٦ اعتقلت شرطة البلدية بائعا متجولا في سوق الخضار لاحتلاله مكانا في السوق غير مرخص له، واقتادته الى مبنى البلدية، وفي الحال تعاطف عدد كبير من الباعة مع المتهم، كما ناصره اقرباؤه، وزملاؤه، وجيرانه، ودخلوا مبنى البلدية وحاصروا عدداً من رجال الشرطة. واستنفرت قيادة الشرطة مجموعتين من رجالها المتمركزين في «القلعة» الواقعة على الطرف الآخر من المدينة ليتوجهوا الى مبنى البلدية وينقذوا رفاقهم. وصلت مجموعة واحدة الى المبنى، وحوصرت الاخرى في الخارج، فما كان من رجال الشرطة المحاصرين داخل المبنى الا ان فتحوا النار على المتظاهرين وقتلوا منهم خمسة اشخاص، وتفرق الجمهور. وبعد جدل بسيط داخل قيادة المعارضة، اعلنت المعارضة الاضراب العام لعدة ايام.

تعلمت قيادة المعارضة من خلال تجاربها السابقة ان اعمال العنف، كالاضرابات والمظاهرات وغيرها، سيف ذو حدّين: هي ادوات ضاغطة على الحكم ولكنها، في الوقت ذاته، تشكل عبئاً ثقيلاً على المعارضة والمشاركين فيها. المعروف ان المشاركين بالاضرابات والمظاهرات اكثرهم من العمال الفنيين والحرفيين والباعة والتجار الذين يعتمدون في معيشتهم على الكسب

اليومي او المعاش الشهري، ولذلك لا يستطيعون تحمل عواقب الاضراب المادية لفترة طويلة، فتتحول بذلك اعمال التمرد الى اداة تدمير ذاتية . ما كادت المعارضة تعلن الاضراب العام، نزولا عند رغبة البعض، حتى اخذ البعض الآخر يطالب بفك الاضراب لاسباب اقتصادية، وهنا وقعت المعارضة في حيرة من أمرها : فك الاضراب يعني فشل اعلانه، واستمراره يولد ضائقة اقتصادية . زد على ذلك أن المعارضة لم تكن تملك قوة قسرية تحافظ على النظام والامن خلال المظاهرات والاضرابات، مما اتاح الفرصة لبعض المتطرفين والجانحين ان يمارسوا ضروبا عديدة من الاعتداءات الشخصية واعمال النهب والسرقة والابتزاز . إذ كان هؤلاء يحطمون السيارات الخاصة أثناء الليل، وينشرون المسامير في الطرقات لتعطيل السير، كما كانوا يمنعون التجول في بعض الاحياء، ويعتدون على بعض الرجالات البارزين الذين رفضوا الاشتراك بالاضراب . وغني عن القول ان هذه السلسلة من الاعمال السلبية كانت تنفر القوم من المعارضة باستمرار .

استفادت الحكومة من هذا الوضع، ففرضت نظام منع التجول، وعينت محكمة خاصة للنظر في عملية اطلاق النار على المتظاهرين في مبنى البلدية، كما شكلت مجلساً إدارياً خاصاً للاستماع الى شكاوي المواطنين والنظر فيها . وبالاضافة الى القضاة، عينت الحكومة مستشارين للمحكمة، مستشار مصري والآخر بريطاني، على ان يقدم الاول خدماته للحكومة البحرينية والآخر للحكومة البريطانية [1] . غير ان المعارضة احتجت على تعيين المجلس الاداري على اساس انه يتألف من بعض شيوخ آل خليفة وثلاثة من كبار الموظفين المؤيدين لهم، ودعت الناس الى مقاطعته كليا، وبالفعل نجحت في ذلك .

وفي هذه الاثناء اخذ الضغط الشعبي يتصاعد ضد الحكم وضد المعارضة

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦ :٣

مطالبا بانهاء الازمة ووضع حد لهذا التوتر. وكانت قيادة المعارضة تتلقى باستمرار عددا كبيرا من الشكاوي ضد تصرفات بعض اعضائها، وتقوم بفض خلافات شخصية ضيقة مما انهك قواها واضاع وقتها في تفاهات الامور. وجدت المعارضة نفسها تقوم، تدريجيا، بمعالجة الامور الشخصية البسيطة التي كان الحكم يعالجها عبر مؤسساته الخاصة، وهكذا اكتسبت صفة الحكم دون ان تتمتع ببنيته وسلطته الشرعية. وفي الوقت نفسه، اخذت الصحافة العالمية، خصوصا بعد حادثة سلوين لويد، تغطي اخبار البحرين على شيء من التفصيل لمصلحة المعارضة ومطاليبها. دفعت هذه الامور كلا الفريقين، الحكم والمعارضة، الى العمل لايجاد حل وسط يضع حد لهذه الازمة، معتبرا كل منهما ان عامل الزمن يعمل لغير صالحه.

استنادا الى هذه المعطيات، اجتمع الحاكم في شهر حزيران (يونيو) باثنين من قادة المعارضة، الشملان والسيد علي، وتم الاتفاق بينهما على ان يعترف الحاكم «بالهيئة»، وهو اسم قيادة المعارضة، رسميا شرط ان تغير اسمها، وتتخلى عن الباكر سكريتاراً عاماً لها، وان تترك المجال امام الفرق السياسية الاخرى للتعبير عن مواقفها دون اكراه. وتمشيا مع هذا الاتفاق تغير اسم قادة المعارضة من «الهيئة التنفيذية العليا» الى «لجنة الاتحاد الوطني»، بما في هذا التغيير من معانٍ رمزية واضحة، واصبح الشملان سكرتيرا عاما بدلا من الباكر الذي استقال وترك البلاد الى لبنان ومصر وسوريا ليعمل على تأمين الدعم الخارجي للجنة. وبعد هذا الاتفاق ظهر تنظيم سياسي جديد باسم «جبهة الاتحاد الوطني» بقيادة حسن بن رجب الذي كان عضوا في الجمعية العمومية المؤلفة من ١٢٠ عضواً والتي شكلتها الشبكة الخماسية من قبل. فاستطاع بن رجب، وهو من عائلة شيعية معروفة، ان يجتذب الى هذه الجبهة بعض البارزين من الشيعة، ولكنه لم يضعف القدرة السياسية للاتحاد الوطني. وباستثناء محسن التاجر الذي انسحب من قيادة المعارضة ليمارس اعماله الخاصة، بقي

اعضاء الهيئة الاصلية اعضاء في « اللجنة » .

والجدير بالذكر هنا ان سياسة الرفض التي اتبعتها الهيئة كانت تزيد من مسؤولياتها تجاه المؤيدين والشعب، مماجعلها بشكل تدريجي تمارس بعض الوظائف الحكومية . فقامت بانشاء فرق للاسعاف، وفرقة كشاف التي أنيط بها امر المحافظة على الامن والنظام، وقضى بعض اعضاء الهيئة في امور شخصية . ونتيجة لممارسة هذه الوظائف، برز في المعارضة تياران: تيار اتبع الاهداف السياسية والتنظيم السياسي والآخر اتبع اهدافا دينية والتنظيم الديني . والتيار الاول تمثل بالشملان والباكر اللذين اعتمدا على النوادي الثقافية والرياضية في عملهما السياسي، مستلهمين الحركات العروبية السياسية في الداخل والخارج، وتمثل الثاني في العليوات الذي كان يعتمد على المآتم الدينية . والحقيقة هي ان العليوات دعي للمشاركة في عضوية الهيئة بفضل النفوذ الذي كان يتمتع به في المآتم وتنظيمها .

عندما تسلم الشملان سكريتارية المعارضة، وهو الذي لم يقطع اتصالاته بشيوخ آل خليفة خلال السنتين الماضيتين، تم الاتفاق بين اللجنة والحكومة على اعادة المفاوضات بين الفريقين لايجاد حل وسط للأزمة . والمعروف ان والد الشملان كان قد اشترك في مظاهرات سنة ١٩٣٨ التي طالبت « بتحويل السلطة الى حاكم البحرين » بدلاً من المعتمد البريطاني، ومع من نفي آنذاك الى بومباي . وعلى كل حال تمثلت اللجنة في هذه المفاوضات مع الحكومة بالشملان وفخرو عن السنة وبالعليوات والسيد علي عن الشيعة، وتمثل الحكم بالحاكم والمستشار بلغريف وباربعة اعضاء من المجلس الاداري: إثنان منهم من شيوخ آل خليفة واثنان من كبار الموظفين . وكان محمد الشيراوي يشترك في المفاوضات في بعض الاحيان الى جانب المعارضة ممثلا اللجنة الاستشارية لقانون العمل، وكانت هذه اللجنة قد شكلت عام ١٩٥٥ من قبل الحكومة لوضع النقاط العريضة لقانون العمل في البحرين .

وخلال شهريّ، حزيران (يونيو) وتموز (يـوليـو)، مـن عـام ١٩٥٦ عقدت عدة لقاءات بين ممثلي الحكومة وممثلي «لجنة الاتحاد الوطني» في قصر الحاكم في مدينة الرفاع؛ وبدلا من الاتفاق أظهرت هذه اللقاءات التناقضات الأساسية بين مطالب المعارضة وأهداف الحكم من جهة، وبين فرقاء المعارضة من الجهة الأخرى، حيث برز التناقض ضمن المعارضة بين تيار القومية العربيـة المتمثل بالقوى الجديدة، وبين التيار الديني المتمثل بالقيادات الشيعية. ولخص الشملان هذه التناقضات في رسالة بعث بها الى الباكر في بيروت يقول: «هناك فجوات وتنـاقضـات عميقـة بيننـا في «اللجنـة»، وبين «اللجنـة» وقواعدها الشعبية (الباكر ١٩٦٥ : ١٣٨). وكان أول من احتج في صفوف المعارضة على هذه المفاوضات المتطرفون القوميون والدينيون الذين أصروا على المطالبة بمجلس تمثيلي ونقابات عمالية ـ هذه المطالب التي تخلى عنها ممثلو المعارضة في المفاوضات في السر ان لم يكن في العلن. وكان ممثلو الحكومة، من جانبهم، يصرون على البحث في الاصلاحات المدنية كقانون العمل وقانون العقوبات واعادة تنظيم المحاكم ـ هذه الاصلاحات التي، إن طبِّقت، لا تضعف بالضرورة سيطرة آل خليفة على الحكم. أما قادة المعارضة فكانوا يصرون على الحقوق السياسية والمدنية على حد سواء كالتمثيـل النيـابي والعمـل السيـاسي والنقابي، بالاضافة الى الحقوق المدنية كالعمل والأجور والعقوبات والمحاكم. وبالفعل كانت المعارضة في هذه المفاوضات تطالب بحق انشاء الميليشيات شبه العسكرية وحق اصدار البيانات والتقارير الاعلامية والسياسية [١]. فلو تسنّـى للمعارضة حق ممارسة هذه الامتيازات، وأخصها انشاء الميليشيات، لأصبحت بالفعل حكومة شرعية ثانية في هذا البلد الصغير.

اقتنع الجميع ان هذه اللقاءات بين ممثلي الحكومة وممثلي المعارضة قد وصلت الى طريق مسدودة، تدور على نفسها في حلقة مفرغة. ولكن، بالرغم

---

(١) مجمل التقرير الاداري للبحرين ١٩٥٦ :٧.

من ذلك، أراد الجميع الاستمرار بها، كل فريق لغاية خاصة به. فقد رأى ممثلو الحكومة ان استمرار المفاوضات يبرز تناقضات المعارضة ويضعفها من ناحية التنظيم ومن ناحية التأييد الشعبي، ورأى ممثلو المعارضة أن قطع المفاوضات قد يؤدي إلى مضاعفات جديدة هم غير قادرين، أو بالأحرى قل، غير مقتنعين انهم قادرون على السيطرة عليها. فوحدة المطالب، ان لم تكن مقرونة بوحدة التنظيم، تشل التحرك الشعبي وتقعده، وكثيراً ما تؤدي الى كوارث سياسية، فهي تفكك الدولة دون أن تقيم بديلا تنظيمياً مكانها - وهذه كارثة أمنية واجتماعية.

وفجأة، في شهر حزيران سنة ١٩٥٦، بينما كان هؤلاء الفرقاء كلّهم يحاولون فك الخلاف بالمفاوضات واللقاءات الرسمية والجانبية، فاذا بالمحكمة الجنائية تصدر أحكامها بمقتل الرجال الخمسة من الشيعة أمام مبنى البلدية، فتبرىء الجميع ولم تجرم أحداً، مما أثار دهشة المعنيين واستغرابهم. وفوراً قطعت «لجنة الاتحاد الوطني» مفاوضاتها مع ممثلي الحكومة وأنشأت تنظيماً شبه عسكري أسمته «الكشافة» وجعلته خاضعاً لأوامرها مباشرة، ولاضفاء صفة رسمية على هذا التنظيم، الذي ضم عدداً كبيراً من شباب المدن من أصحاب المداخيل المحدودة، وضع له زي موحد خاص. بهذا العمل أعلنت المعارضة نفسها، من حيث تدري أو لا تدري، حكومة الأمر الواقع. في هذه المرحلة حاولت المعارضة تجنب الاضرابات والمظاهرات التي تؤدي الى أعمال الشغب ويؤدي الشغب الى اجراءات قمعية، كما حاولت بذلك تجنب الضغوط الاقتصادية المتأتية عن الاضرابات. وكان الحكم، من جهته، قد اكتشف بأن أساليب القمع تؤدي الى سفك الدماء، وبالتالي الى تغذية التعاطف مع المعارضة، وبأن هدوء الأعصاب والتحلي بالصبر يبرز تناقضات المعارضة ويضعفها. وعلى أساس هذا المبدأ رفض الحاكم السماح للقطاع «القبلي» في البحرين أن ينشىء تنظيماً شبه عسكري مماثلاً «للكشافة» انما معارضاً له.

وعند هذه النقطة التزمت الحكومة جانب الصمت، فهي لم تدع المعارضة الى المفاوضة من جديد، ولم تحاول قمع تنظيم الكشافة بالقوة. وبين شهري حزيران (يونيو) وتشرين الأول (اكتوبر)، قام بعض المتطرفين من المعارضة بالاعتداء على بعض موظفي الحكومة والمتعاونين معها، ولكن هذه الاعتداءات والتهديدات الشخصية لم تغير من موقف الحكومة. بالعكس تماماً، فقد سمحت الحكومة لعبدالرحمن الباكر بالعودة الى البحرين في ١٧ أيلول (سبتمبر)، ومزاولة نشاطه السياسي كسكرتير عام للاتحاد الوطني. وعندما عاد الباكر، استقبله على المطار حشد كبير من الناس استقبالا حافلا، ولكن الحكومة لم تأبه بذلك، بخلاف ما توقعه عدد كبير من المراقبين السياسيين آنذاك. وكان موقف الحكومة من عودة الباكر غريباً لأنه كان، خلال غيابه في مصر وسوريا، يشن الحملات المتتالية عبر الصحافة والاذاعة على الحكم في البحرين وعلى الحاكم شخصياً. وهكذا استمر الوضع على حاله حتى تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٥٦ عندما قام الهجوم الثلاثي البريطاني والفرنسي والاسرائيلي على قناة السويس، فكسر جدار الصمت والتروي وأشعل الأزمة في البحرين من جديد.

وكانت الحركة الناصرية في البحرين، في هذا الوقت، قوية جداً تتعاطف مع المعارضة ومؤيديها، كما أشرنا الى ذلك في البحث السابق عدة مرات، وكان من المتوقع أن تقوم مظاهرات عفوية صاخبة تندد بالعدوان الثلاثي على مصر؛ وما حدث لم يكن بالحسبان؛ إذ اجتمع الباكر بالمستشار بلغريف واتفقا على السماح للجنة بتنظيم مظاهرات واضرابات سلمية واجتماعات شعبية تحت اشراف رجال الشرطة أنفسهم. وتنفيذاً لهذا الاتفاق نظمت المعارضة، بقيادة اللجنة، اجتماعاً شعبياً في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) حضره حشد كبير من السنة المدينيين، وبعد الاستماع الى الخطب الحماسية، قام المشتركون بمسيرة، كان المفترض فيها أن تكون سلمية، ترافقها قوة رمزية من رجال الشرطة.

وغاب عن بال الجمع أن السيطرة على المتظاهرين في هذا الجو المشحون بالعواطف أمر صعب جـداً . وهكذا تحولت المظاهرة السلمية الى أعمال شغب لم تستطع قوات الشرطة من السيطرة عليها . ولادراكهم المسبق عما قد يتأتى عن هذه الأعمال ، قام الباكر ورفاقه بمحاولات شتى لايقافها ، ولكن باءت مساعيهم بالفشل . أشعل المتظاهرون النار في مؤسسة « غري مـاكنـزي » التجـاريـة ، وحطموا نوافذ دار غرفة التجارة البريطانية ، وأحرقوا ونهبوا بعض البيوت التي يسكنها الأوروبيون في مدينة المحرق ومدينة المنامة ، وحاولوا اضرام النار في محطة للبنزين في وسط السوق . وفي اليوم التالي الواقع في ٣ تشرين ا لثاني (نوفمبر) حطم المتطرفون القوارب والآليات التابعة للمؤسسات البريطانية ، وأشعلوا النار في مبنى صحيفة الخليج ومبنى دائرة الأشغال العامة ، كما حاولوا احراق الكنيسة الكاثوليكية وفشلوا في ذلك .

استفادت الحكومة من فرصة انقسام المعارضة على ذاتها حول هذا الأمر ، والمعروف أن المعارضة الشيعية لم تشارك بشكل فعّال في هذه المظاهرات ، فاعتقلت ابراهيم فخرو في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، كما اعتقلت الشملان والباكر والعليوان وبن موسى بعد ثلاثة أيام ، وكلهم أعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني . وتمّ القبض أيضاً على عدد من أعضاء الجمعية العمومية ، كما هرب العديد منهم عن طريق البحر الى السعودية والكويت وقطر ، ومنها إلى سوريا ومصر والعراق ولبنان ، وبعد انتهاء المحاكمات ، أخذ العديد من هؤلاء يعودون إلى البحرين .

أقيمت المحاكمات في قرية البديع بين ٢٢ و٢٣ من شهر كانون الأول (ديسمبر) ، وترأس هيئة المحكمة الشيخ دعيج بن حمد آل خليفة وشارك في عضويتها كل من الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة والشيخ علي بن أحمد آل خليفة . وصدر الحكم على كل من الشملان والباكر والعليوان بالسجن لمدة ١٤ عاماً بتهم متنوعة ، وعلى كل من فخرو وإبن موسى لمدة عشر سنوات .

وبعد بضعة أسابيع نقل المحكومون الخمسة، بناء على طلب حكومة البحرين الى جزيرة « سانت هيلانة » لقضاء مدة الحكم عليهم هناك في المنفى. وبعد حوالي أربعة أسابيع عادت الأمور الى طبيعتها في البحرين، مما يذكّرنا بقول الباكر، وهو في طريقه من السجن الى المحكمة، ورأى الناس من حوله يتفرجون، قال: « كنتم البارحة تصفقون لنا » (الباكر ١٩٦٥ : ٢٧٤).

وأثارت الطريقة العفوية التي ألقي القبض بها على أركان المعارضة في البحرين وإيداعهم السجون ومن ثم نفيهم دون اجراءات قضائية صحيحة، بعض السخط في الصحف الأجنبية والبرلمان البريطاني. ونزولاً عند الضغوط السياسية من هنا هناك أطلقت الحكومة البريطانية سنة ١٩٦١ سراح الشملان والباكر والعليوان، ودفعت لكل منهم فيما بعد تعويضاً مقداره ألف جنيه استرليني. عاد الباكر الى بيروت ليزاول الأعمال التجارية بين لبنان وقطر، وذهب الشملان الى دمشق وافتتح متجراً لبيع أسلحة الصيد، وتقاعد العليوان الى العراق في النجف. وبعد فترة من الزمن توفي الباكر في بيروت عام ١٩٦٧، وتوفي العليوان في العراق عام ١٩٦٩ بعد السماح له بأيام قليلة بالعودة الى البحرين. وفيما بعد عاد الشملان الى البحرين وانتخب نائبا لرئيس المجلس التشريعي عام ١٩٧٢، ثم عين سفيراً لدولة البحرين المستقلة في القاهرة عام ١٩٧٤. وبعد أن نالت البحرين استقلالها، عين عدد كبير من قادة المعارضة من أعضاء « الجمعية العمومية » في مراكز حساسة في الدولة الفتية.

العمل السياسي والتنظيم السياسي

يثير تكون المعارضة في البحرين وتنظيمها ومن ثم فرفطتها خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات، عدة تساؤلات نظرية تتعلق بطبيعة العمل والتنظيم السياسيين ومن أبرز هذه التساؤلات تمكن الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد من تعبئة الجماهير

وتحريكها ضد السلطة والدولة. فبالرغم من غياب التنظيم السياسي الرسمي المتمثل بالأحزاب السياسية والنقابات العمالية، استطاعت الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة أن تحرك قطاعاً كبيراً من المجتمع البحريني للمطالبة ببعض الحقوق السياسية والمدنية. كما استطاعت تعبئة المعارضة وتحريكها سلباً لا إيجاباً، ولعل السبب في ذلك يكمن في أن وحدة الأهداف والمطالب لا تترجم تلقائياً الى وحدة في التنظيم والعمل الجماعي المنظم، فتصلب المعارضة خلال المفاوضات مع الحكم ناتج عن تناقضاتها الداخلية في التنظيم أكثر من التزاماتها بالمبادىء السياسية أو المعتقدات الايديولوجية الموحدة. ولهذا السبب لم تستطع قيادة المعارضة، خلال سنتين من الزمن، من تحويل التعاطف الشعبي معها الى تنظيم سياسي موحد وفعال عن طريق تدرج السلطات والصلاحيات والنظم الهرمية البيروقراطية، فبقيت التنظيمات التقليدية القائمة على النفوذ الشخصي تعمل ضمن المعارضة وكأنها وحدات مستقلة عن بعضها البعض وهذا ما عبرنا عنه بلفظة «شبكة» أو «حلقة» اجتماعية.

ان وحدة الهدف والمطالب قد وسعت دائرة التعاون بين فصائل المعارضة، ولكن تجزؤ التنظيم وتشتته أفقدها القدرة على التنسيق بين هذه الفصائل. فالتعاون الموسع فرض على المعارضة سياسة الرفض وعدم التنسيق، مما أوقعها في سلسلة من الاضرابات والمظاهرات التي أنهكت قواها ـ كالنار تأكل بعضها. وهنا تأتي أهمية التنظيم الهرمي للعمل السياسي، فهو بقدر ما يؤكد على التعاون يفرض التنسيق فرضاً. فمن الملاحظ، بالنسبة لنشاط المعارضة في البحرين، انه كان باستطاعة كل فريق من فرقائها المتعددة والمتنوعة أن يجر قيادة المعارضة الى تبني سياسات وأعمال ومسؤوليات لم يريدوها، أو لم يكونوا على استعداد للقيام بها. وهكذا وجدت المعارضة نفسها مسؤولة عن وظائف ادارية وسياسية وأمنية لم تكن مهيئة لها، ولم يكن عندها المؤسسات المختصة لأداء هذه الوظائف. زد الى هذا، أن هذه المسؤوليات والوظائف، التي أخذت

تراكم على المعارضة، شتتت المجهود وزادت من حدة التناقضات الداخلية المتغلغلة في جسم المعارضة. إذ لو تيسر للمعارضة التنظيم الهرمي لاستطاعت أن تتعامل مع الحكم بايجابية أكثر، أي أن ترضى بالقليل لتنال الكثير، ولكن رفضت المعارضة كل التنازلات التي اقترحها الحكم، فخسرت المعركة [1] .

يظهر جلياً مما تقدم أن المعارضة نجحت في تعبئة الجماهير للعمل السياسي ولكنها فشلت في تحويل هذه التعبئة الى تنظيم سياسي مستديم، ولو نجحت في ذلك لاستطاعت تغيير النظام السياسي برمته. من هنا يبرز التساؤل عن مدى تمكن شبكة أو حلقة اجتماعية، خلال فترة قصيرة من الزمن، تحويل التأييد السياسي المبني على أساس العلاقات والروابط الشخصية الى تنظيم سياسي بيروقراطي مستديم؟ الجواب على هذا السؤال واضح بالنفي فيما لو اتخذنا أحداث البحرين مثالاً على ذلك، فالأثر الوحيد الذي بقي من أحداث البحرين في منتصف الخمسينات هو صندوق التعويضات التعاوني لتأمين السيارات، وهو الصندوق الذي شهد تأسيسه تحول الفتنة الطائفية الى تحرك شعبي عام.

صحيح أن التحرك الشعبي لم يترك أثراً يذكر على صعيد العمل ا لسياسي ولكنه أثر، ولو تدريجياً، على مواقف آل خليفة من الحكم وعلى بنية الادارة وتنظيمها. وأشرنا في الفصل الخامس الى بعض هذه التأثيرات، وندرج فيما يلي بعض التأثيرات الأخرى بسبب احتجاج المعارضة الدائم على وضع شيوخ آل خليفة غير المتعلمين في مناصب عليا في الدولة والحكم، ويبدو أن العائلة الحاكمة ،بعد الأحداث مباشرة، بدأت تتخلّى عن شعارها التقليدي « مجالسنا مدارسنا » وأخذت تحث أبناءها العديدين على التحصيل العلمي في البحرين وخارجه، وفي الوقت نفسه، بدأ الحكم يعير الشباب المتعلم « المتحرر » اهتماماً خاصاً فاتحاً له أبواب التوظيف في الحكم والادارة والخدمات الاجتماعية

---

(١) اتفق في هذا الرأي عضوان من الشبكة الأصلية ممن اشتركوا في « الهيئة » و« اللجنة ».

العامة، وأوكلت لبعض هؤلاء مناصب رفيعة في الجهاز التنفيذي. وقد أدرك الحكم أن التعاون مع بعض الفئات البارزة والقوى الجديدة أمر يقوي السلطة ولا يضعفها وتم، بالاضافة الى ذلك، ادخال دوائر ومصالح جديدة في جهاز الحكم كدائرة العمل والشؤون الاجتماعية، كما تم ادخال قوانين مدنية حديثة كقانون العمل والبلديات والعلاقات العامة وقانون الصحافة.

ومن جهة أخرى، تعلم الحكم فن المناورة والتعامل مع التحركات الشعبية التي تستقطب القطاعات المختلفة في المجتمع، ففي عام ١٩٥٦ فرض، ولأول مرة «نظام الطوارىء» في البحرين مما أتاح للحكومة حق اعتقال واستنطاق أي شخص متهم بالاخلال بالأمن. وطبق نفس النظام على أثر الاضرابات العمالية والطلابية عام ١٩٦٥ التي شلت البلاد لفترة ثلاثة أشهر، كما تمّ استصدار قانون جديد يخول الحكومة «وضع الأنظمة والقوانين» التي تراها ضرورية للسلامة العامة والأمن[١]. والجدير بالذكر هنا، أن المناقشات التي أثيرت حول قانون أمن الدولة سنة ١٩٧٥ في المجلس الوطني هي التي أدت الى حل المجلس بعد سنتين من تأسيسه.

تبين تجربة البحرين بأن الحكم المبني على القواعد القبلية قد يتبنى سياسات متنوعة تتعلق بالتطور والتقدم والانماء ولكنه لا يساوم على أمرين أساسيين: (أ) قانون عقوبات موحد، (ب) ونظام للتمثيل الشعبي. فالقانون الموحد يضع الناس بمرتبة واحدة بما فيهم أهل القبائل، الأمر الذي يضعف عصبية القبائل وتماسكها وتميزها عن غيرها من المجموعات البشرية. كما يزيل صفة التخصيص عن العرف القبلي، ويحصر سن وتطبيق القوانين بالمؤسسات العامة، وحق تشريعها بالادارة الشعبية، أما العرف القبلي فيستمد شرعيته من التاريخ ومسلك الأجداد، لا من الارادة الشعبية. وهنا يكمن

---

(١) مقتبسة من نخلة (١٩٧٦: ١٣٦).

موضع التناقض بين الحكم القبلي البنية وبين التحركات السياسية التي تطالب بالتمثيل ان على المستوى الوطني أو على المستوى العمالي أو النقابي. فالمؤسسات التمثيلية على المستوى الوطني تعبىء الناس سياسياً وتستقطب المعارضة وتقويها، كما سنبين ذلك في الفصل القادم. ولهذا السبب حصر الحكم مبدأ التمثيل بمجموعات صغيرة في القرى والأحياء والنوادي والجمعيات، الأمر الذي يؤدي، مباشرة أو مداورة، الى شرذمة التجمعات السياسية والحد من قدرتها على التحرك. ويطبق هذا المبدأ على النوادي والجمعيات بقدر ما يطبق على انتخابات المجلس التأسيسي في عام ١٩٧٢ والمجلس الوطني في عام ١٩٧٣، بحيث قسمت البحرين الصغيرة الى عشرين دائرة انتخابية، ففاز أكثر النواب بأغلبية تتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ صوت انتخابي لا أكثر.

وبسبب غياب الأحزاب السياسية والنقابات العمالية الموسعة العريضة أخذ البحرينيون يبنون النوادي والمآتم وينشئون الجمعيات المهنية المختصة. ولكن بالرغم من تشعب هذه المؤسسات الثقافية والرياضية، أو الخيرية والدينية، فإنه من الممكن تحريكها بشكل تضامني عن طريق الشبكات والحلقات الاجتماعية الصغيرة. غير أن هذا التحرك يبقى سلبي الاتجاه، كما أثبتنا ذلك في هذا الفصل. وهنا تكمن مشكلة شرعية السلطة في البحرين: التعاون بين فرقاء المعارضة سلبي لعدم وجود الانسجام التنظيمي والعقائدي بين الفصائل الرافضة للحكم، والانسجام الذي لا يأتي إلاّ عن طريق العمل السياسي الموسع عبر مؤسسات تمثيلية منظمة تنظيماً هرمياً، وهذه بدورها ممنوعة. وهكذا تستمر دوّامة الشرعية بانتقال الكرة من فريق الى آخر.

الفصل التاسع

شرعية السلطة:
تأسيس البرلمان وحله

لم تكن مسألة الشرعية في البحرين مطروحة قبل ادخال الاصلاحات الإدارية في العشرينات، إذ كانت مفاهيم السلطة وممارستها، ومفاهيم السلطان والنفوذ، والقوة والهيمنة، كلها مرتبطة بالتنظيم القبلي المتمثل بالمجالس القبلية وبالتنظيم الديني المتمثل بالمحاكم الشرعية. وكان القسر (Corsion) سبيل الحكم الشرعي: فمن ملك السلطان (Power) للحفاظ على سيادة المجموعة أو للسيطرة على المصادر الاقتصادية غنم الحكم وتحكم بالقوم. وبعد الاصلاحات، أصبح الفصل بين الأحكام الشرعية والقوانين من جهة وسياسة القسر من الجهة الثانية أمراً مسلماً به. واستخرجت القوانين من مصدرين أساسيين: أولاً، من القرارات والاعلانات التي صدرت عن الحكم خلال مرحلة الاصلاح تمشياً مع بعض الأعراف السائدة، كما بحثنا ذلك في الفصلين الرابع والخامس، وثانياً، من استمزاج الارادة الشعبية وتطبيق مبدأ التمثيل الذي اتبع في المجالس البلدية ومجالس الصحة والتعليم، ومن ثم في المجلس التأسيسي والمجلس الوطني.

المعروف أن المجلس التأسيسي أنشىء سنة ١٩٧٢، بعد نيل البحرين استقلالها (١٩٧١)، لاقرار الدستور الذي تضمن إنتخاب «مجلس وطني»، وبالفعل انتخب المجلس الوطني عام ١٩٧٣ لاضفاء الصفة الشرعية على الحكم. ولكن ما كاد المجلس الوطني يؤسس في سنة ١٩٧٣ حتى حلَّ في سنة ١٩٧٥. لماذا حلّ المجلس بعد سنتين من تأسيسه؟ وفي غياب المجلس

التشريعي، أين تكمن شرعية السلطة؟ سأجيب على هذين السؤالين في هذا الفصل بشيء من التفصيل: فهما لبّ مسألة التفاعل بين الدولة والقبيلة، ومدى تطابق أو تعارض هاتين المؤسستين.

يجب القول، باديء ذي بدء، ان التمثيل الشعبي في البحرين لم يكن متكاملاً منذ نشأته في العشرينات، ان كان هذا من ناحية المجالس البلدية أو المجالس الصحية والتعليمية، أو من ناحية المجلس الوطني أو أية هيئة رسمية أخرى. وكان العرف المتّبع في هذه المجالس الرسمية يقضي بانتخاب نصف الأعضاء من قبل الشعب وبتعيين النصف الآخر من قبل الحكم، واتّبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفاوت في النسب ابتداء من المجالس البلدية التي أنشئت في سنة ١٩١٩ وانتهاء بالمجلس الوطني لعام ١٩٧٣. وأنيطت رئاسة هذه المجالس كلها بعضو من الأعضاء المعينين، مما أعطى لهذا الفريق القدرة على اتخاذ القرار النهائي. هذا الترتيب في «المجالس الرسمية» كان دائماً يولّد الاحتكاك بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين، وكلما وصل الاحتكاك بين الفريقين الى نقطة اللارجوع، يتدخل الحكم لفضّ الخلاف فيحلّ «المجلس» الذي أنشأه. وتستثنى، بالطبع، من هذه القاعدة النوادي والمآتم والجمعيات الخيرية التي لا تخضع إدارتها لإشراف رسمي مباشر. وهذه المؤسسات طوعية ويتّبع فيها النظام الديمقراطي، أي «الحكم» للأكثرية مع الاحتفاظ بحقوق الأقلية.

هذا الاحتكاك المستديم داخل المجالس شبه التمثيلية مردّه، من ناحية علم الانتروبولوجيا السياسية، الى تواجد تيارين متعارضين ايديولوجياً وسياسياً: تيار التنظيم القبلي وتيار التنظيم المدني. يرى التنظيم الأول، المتمثل بالقطاع القبلي، ان شرعية الحكم تبنى على الأعراف، المكتسبة اكتساباً تاريخياً ولا تخضع، أو قل يجب ألا تخضع لارادة التمثيل الشعبي، ويرى التنظيم الثاني المتمثل بالقطاع الريفي والمدني ان شرعية الحكم تبنى على الارادة الشعبية عن

طريق التمثيل العام. فالفريق « القبلي » يمارس الحكم بفعل الحقوق والأعراف التاريخية المكتسبة، والفريق المديني والفلاحي يطالب بالمشاركة بالحكم عن طريق التمثيل. سأستعرض في هذا البحث قضية تأسيس البرلمان وطرق عمله والتكتلات السياسية التي ولّدها، ثم أخلص الى تحليل الدوافع لحلّه مؤكداً على أن هذا الاجراء مخرج منطقي لتعارض النظم العصبية القائمة على الأعراف مع النظم الدولية (من دولة) القائمة على التمثيل.

تأسيس البرلمان وبروز الكتل السياسية

في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧١، أي بعد مضي أربعة أشهر على نيل الاستقلال، أصدر حاكم البحرين قانوناً يقضي بتأسيس مجلس وطني يرعى الشؤون التشريعية في البلاد. وتمشياً مع هذا القانون وأنشأ في ١ كانون الأول سنة ١٩٧٢ « مجلساً تأسيسياً » مكوناً من ٢٢ عضواً منتخباً ومن ٨ أعضاء معينين، وقام هذا المجلس بعد سلسلة من المناقشات بإقرار دستور عام للبلاد يتضمن، فيما يتضمن، انشاء مجلس وطني عام وطريقة تكوينه وانتخابه[١]. وفي ٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٧٣ انتخب « مجلس وطني » مؤلف من ٣٠ عضواً، ومثّل الحكومة في هذا المجلس ١٤ وزيراً معينين، بمن فيهم رئيس الوزراء، وأعطي الحق لأعضاء الحكومة المعينين أن يمارسوا حق التصويت على القرارات كأي عضو من أعضاء المجلس المنتخب[٢]. والجدير بالذكر أن الحكم عيّن بعض المرشحين الفاشلين في الانتخابات أعضاء في الوزارة للحفاظ على التوازن الطائفي والسياسي في الحكومة. وخلال الانتخابات وبعدها، برزت ثلاث كتل سياسية: كتلة

(١) لمزيد من التفاصيل عن المرشحين والائتلافات في الجمعية الدستورية أنظر نخله (١٩٧٦: الفصل ٦ ـ الفصل ٧).

(٢) أنظر ملحق الجريدة الرسمية عدد ١٠٤٩ (١٩٧٣)، وانتخاب الجمعية الوطنية (١٩٧٣).

الشعب، الكتلة الدينية، وتجمع الوسط المستقل. وكان لكل من هذه الكتل جذورها الاجتماعية واتجاهاتها السياسية والايديولوجية المتنوعة. سأتناول، أولاً، تكوّن كل كتلة على حدة مشدداً على جذورها الاجتماعية ومواقفها السياسية وطرق عملها، والتحالفات الحزبية التي قامت بها، ومن ثم أبحث في مواقفها من الحكم والتعاون أو التعارض معه وأثر هذا التعاون أو التعارض على حلّ المجلس.

كتلة الشعب

تضم هذه الكتلة المرشحين أو النواب الذين ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد. فهم جزء من كل. وتشمل هذه الكتلة الاشتراكيين والشيوعيين ومختلف حركات القوميين العرب وأخصها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج وعمان. وبالرغم من تنوع هذه الأحزاب والحركات السياسية وتشعب اتجاهاتها، فانها تتحد في اطارين أساسيين: (أ) تشابه الجذور الاجتماعية عند أعضائها (ب) ووحدة القضايا السياسية التي يعملون لها محلياً. فقد ناضل أعضاء هذه الكتلة، كل على طريقته الخاصة، من أجل حقوق العمال والحرفيين ومن أجل انشاء النقابات العمالية وتحسين شروط العمل والأجور، كما ناضلوا من أجل انشاء المؤسسات العامة لرعاية الحقوق السياسية والمدنية. وشارك عدد كبير منهم بالاضرابات العمالية والطلابية التي قامت في سنة ١٩٦٥، فأوقف البعض واعتقل وسجن البعض الآخر. وباستثناء عضو واحد في هذه الكتلة، فإن الأعضاء الباقين لا ينتمون الى أسر أو عائلات تقليدية بارزة، بل يأتون من جذور اجتماعية عادية من السنة والشيعة سكان مدينتي المحرق والمنامة. وهناك عدد منهم نال بكدّه وجدّه مستوى رفيعاً من التحصيل العلمي، فمن أصل ثمانية أعضاء في الكتلة، هناك ثلاثة محامين، إثنان درسا في موسكو وواحد في بغداد، ودكتور في علم الاجتماع تخرج من السويد، والباقون نالوا شهادات ثانوية أو إعدادية متنوعة. وخلال

فترة الانتخابات للمجلس الوطني، كان المحامون والدكتور عاطلين عن العمل، وكان أحد الباقين مدرساً، وأحدهم كاتباً عادياً، وكان الاثنان الآخران من الباعة الصغار. هذا، مع العلم أن خمسة من أصل ثمانية كانوا قد مارسوا مهنة التدريس في مرحلة من مراحل حياتهم العملية. وفي ما يتعلق بانتماءاتهم الحزبية، كان أربعة منهم من حركة القوميين العرب، واثنان من الشيوعيين، وواحد اشتراكي، والآخر بعثي. وباستثناء القوميين العرب الذين يحظون بتأييد السنة المدينيين من أصحاب الدخل المحدود، فإن أعضاء الكتلة يتمتعون بتأييد شعبي متنوع من مختلف الطوائف والمذاهب. وقد فاز أحد أعضاء الكتلة، وهو شيعي المذهب، في دائرة يغلب عليها الطابع السني المديني. ونادراً ما تحدث هذه الظاهرة في البحرين، فالاتجاه السائد هو أن يحظى القائد بتأييد جماعته من مذهبه. ولتزويد القارىء بصورة واقعية عن الخلفية الاجتماعية لأعضاء كتلة الشعب، سأعرض في البحث الآتي نشأة عضو من أعضائها، أحمد شريدة، هو اسم مستعار، مع التأكيد على وضعه الاقتصادي والعملي وعلى نشاطاته السياسية والعمالية والطلابية.

أحمد شريدة

ولد أحمد في حي قديم من أحياء مدينة المحرق، وكان أبوه سماكاً متزوجاً من امرأتين، له من الأولى ثمانية أولاد ومن الثانية ثلاثة. أما أحمد، وهو في أواخر العقد الثالث من العمر، فتزوج مرتين، وطلّق زوجته الأولى التي أنجب منها ٥ أطفال، والثانية لم تنجب بعد. له أخان وثماني أخوات، يعمل أحد اخوته محاسباً في شركة بابكو والآخر كاتباً في الجمارك، أما اخواته، فقد تزوجت احداهن من ابن عمها، والباقيات غير متزوجات بعد، حتى عام ١٩٧٥ على الأقل. تعمل احدى أخواته كاتبة والأخرى ممرضة وواحدة عاطلة عن العمل، وله أختان ما زالتا طالبتين، والباقيات الثلاث ما زلن في سن الطفولة، عمر أصغرهن سنة واحدة.

مثله، كمثل العديد من أبناء طبقته الاجتماعية، لا يتمركز أبناء عائلته في محلة واحدة بل ينتشرون في عدة مستقرات في البحرين أو في مدن أخرى من الخليج العربي. أقرباؤه في البحرين محدودو العدد ان كان هذا من جهة الأم أم من جهة الأب: له عم سماك، وخال شرطي وأبناء عم إثنان متزوجان يعملان في وظائف متواضعة. كان أحمد أول من دخل المدرسة من بين جميع أفراد عائلته، وبعد أن أكمل الصفوف الابتدائية في المحرق انتقل إلى المنامة وأكمل دروسه الثانوية هناك.

أثناء دراسته الثانوية في المنامة، أنشأ أحمد نادياً في الحي الذي يعيش فيه اسمه «نادي السلام الثقافي والرياضي»، وأصبح رئيساً له. وفي منتصف الخمسينات، نشط بعض أعضاء هذا النادي وتطوعوا بتنظيم «الكشافة» الذي أسسته المعارضة في حزيران (يونيو)، سنة ١٩٥٦، بعد حادثة مبنى البلدية الآنفة الذكر. وفوراً بعد تخرجه من المدرسة الثانوية لعام ١٩٥٦ - ١٩٥٧، التحق بشركة بابكو حيث درّس العمال الأميين اللغة الانجليزية والرياضيات والجغرافيا، مما أتاح له فرصة التعرف على مشاكل العمال، وآلامهم وآمالهم. وبعد سنتين من مزاولة التدريس أرسلته الشركة على نفقتها الخاصة الى لندن ليتخصص في ادارة الأعمال في أحد معاهدها المعروفة، غير أن أحمد عاد الى البحرين قبل اكمال دروسه، فقد ملّ، كما يقول هو، «جو لندن البارد»، ودغدعه حنين العودة الى الوطن وخاصة شوقه لأمه. وفي عام ١٩٦١، استأنف عمله في شركة بابكو مدرساً لمادتي المحاسبة والتجارة وبعد سنتين، أي في عام ١٩٦٣، سرِّح من عمله في الشركة بحجة تأخره أسبوعين عن العمل بعد انتهاء اجازته الرسمية التي قضاها في القاهرة. ولكنه يعتقد أنه سرّح عن العمل بسبب نشاطه السري مع العمال حيث كان دائماً يشجعهم على المطالبة بحقوقهم والوقوف يداً واحدة موحدة ضد أرباب العمل.

وبعد تسريحه من شركة بابكو التحق بشركة البترول البريطانية مزاولاً مهنته الجديدة ضبط الحسابات والتدقيق بها، وبقي في هذه الشركة حتى سنة ١٩٦٥ عندما أودع السجن لانتمائه لحركة القوميين العرب. هو يقول في هذا المجال انه لم يكن له دور بارز في الاضراب العمالي ـ الطلابي الذي قام سنة ١٩٦٥، انما أودع السجن بسبب معتقداته ونشاطاته «التحررية»، وبسبب «قانون الطوارىء» الذي يجيز للحكم أن يعتقل كل من يشكل خطراً على الأمن الوطني. وبعد خروجه من السجن سنة ١٩٦٧ لم يتمكن من إيجاد عمل له في البحرين، فهاجر الى دولة قطر وبقي هناك حتى عام ١٩٦٨ وعاد بعدها إلى البحرين ليعمل محاسباً في الشركة الأفريقية»، ثم انتقل سنة ١٩٦٩ الى صندوق التعويضات التعاوني وبقي فيه حتى عام ١٩٧٠. وفي هذا العام التحق بشركة تأمين أجنبية للسيارات وأصبح مديراً لها، وبقي في هذه الوظيفة حتى عام ١٩٧٣ عندما انتخب عضواً في المجلس الوطني.

صحيح أن هذا التأرجح في العمل لم يكسب أحمد مكانة اقتصادية مستقرة، انما أتاح له فرصة التعرف على مشارب متنوعة من الناس في مختلف القطاعات والمدن. وكما أكسبه سجنه عام ١٩٦٥ لقب «مجاهد»، كذلك أكسبه تأسيسه لناديين في المحرق، نادي السلام ونادي الهلال، صفات قيادية على المستوى ا لمحلي. ترأس الناديين الأول في أواخر الخمسينات والثاني في أواسط الستينات، وكلاهما موجود في حي «المحطة» الذي ولد فيه وترعرع وتزوج وعاش، وهو نفس الحي الذي شكل دائرة انتخابية مستقلة في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٧٣. والمعروف أن الدوائر الانتخابية في البحرين خلال هذه الانتخابات كانت صغيرة جداً، يتراوح عددها بين ٣٠٠ صوت على الأقل و١,٠٠٠ صوت على الأكثر. وتتألف دائرة «المحطة» (ستيشن) بأغلبيتها الساحقة من العائلات ذوات الدخل المحدود من أصحاب الحرف والوظائف الصغيرة. هذه الفئات التي أصبح أحمد بالنسبة لها رمزاً

للنجاح والعصامية . فهو المتعلم الذي لم ينكر أصله ولم يستكبر على معارفه ، بقي على ما هو بالرغم من ذهابه إلى لندن ومتابعة دروسه فيها ، وبالرغم من توليه منصب مدير شركة بكاملها في البحرين . ويجب التنويه ، في هذا السياق ، أن التجار الأربعة الأغنياء في الحي هم الوحيدون الذين لم يدلوا بأصواتهم لأحمد .

هكذا كان وضع أحمد في دائرته الانتخابية خلال الانتخابات الأولى للمجلس التأسيسي سنة ١٩٧٢ ، غير أن الجبهة التي ينتمي اليها كانت قد أعلنت مقاطعتها لهذه الانتخابات احتجاجاً على « قانون أمن الدولة » ، الذي بموجبه قامت الحكومة باستجواب واعتقال عدد من مرشحي كتلة الشعب ، بمن فيهم أحمد ، بتهمة انتمائهم الى أحزاب ممنوعة . وفشلت مقاطعة الانتخابات شعبياً ، إذ بلغت نسبة التصويت بين ٨٠٪ و ٩٠٪ من مجموع أصوات الناخبين ، وهي نسبة عالية جداً اذا ما قورنت بأية ديمقراطية في العالم . وبسبب فشلها في انتخابات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٧٢ قررت الكتلة خوض الانتخابات للمجلس الوطني لسنة ١٩٧٣ بأي ثمن . فوضعت الكتلة برنامج عمل موحد وعام وأخذت تعمل على أساسه ؛ وشمل هذا البرنامج فيما شمل دعم حق العمال في تنظيم النقابات ، حق المرأة في التصويت ، تعليق قانون أمن الدولة واطلاق سراح السجناء السياسيين . وترك لمرشحي الكتلة حرية التصرف بالتفاصيل المتعلقة بهذا البرنامج ، على أن يأخذ كل منهم وضع دائرته الانتخابية بعين الاعتبار .

اعتمد أحمد في عمله الانتخابي على تأييد معارفه من الجيران والأقارب ، كما اعتمد على « رفاق الطريق » ، وهم شلة صغيرة من الشباب الذين عملوا معه طيلة حياته السياسية في النوادي والتجمعات الحزبية . وبالاضافة الى ذلك ، تحالف أحمد مع مرشح آخر ، وكان هذا تاجراً ومن القوميين العرب الذين سجنوا لانتمائهم الحزبي . وقد عمل الإثنان سوياً في الانتخابات ، وزارا كل عائلة بمفردها طالبين تأييدها . وبالفعل ، فازا بالانتخابات .

من الواضح أن أحمد لم يفز بالانتخابات بفعل انتمائه الى عائلة بارزة، ولا بفعل قدرته على توظيف الآخرين أو التوسط لهم أمام السلطة، ويصح هذا القول على كل أعضاء الكتلة برمتها، فهم أنفسهم لم يتمكنوا من ايجاد عمل بسهولة. وكغيره من أعضاء كتلة الشعب، تمكنوا من الفوز عن طريق العمل السياسي شبه المنظّم والمرتبط بالأحزاب السياسية والنوادي الرياضية والثقافية، وعن طريق تبني مطالب شعبية «تقدمية» كتأسيس النقابات العمالية وحق المرأة بالتصويت وغيرها من المطالب التي تحظى بتأييد وعطف الكثيرين من أصحاب المداخيل المحدودة ممن نالوا بعض التحصيل العلمي. كان العمال والطلاب أكثر المتحمسين لتأييد مرشحي الكتلة، طبعاً مع اختلاف الأسباب والعوامل: أيد الطلاب مرشحي الكتلة بسبب انتماءاتهم الحزبية، والمعروف أن الأحزاب العقائدية، أياً تكن هذه الأحزاب، تحظى بتأييد طلابي أكثر من أي قطاع آخر. ولعل السبب في ذلك هو ميل الطلاب للتفكير الايديولوجي الصرف، وتمسكهم بالرباط الأخوي الذي تؤمنه الأحزاب خارج نطاق العائلة والحي. أما التأييد العمالي للكتلة فكان مبنياً على أساس المصلحة السياسية والاقتصادية، اذ أن الكتلة هي الفريق السياسي الوحيد الذي تبنى موقفاً واضحاً وصريحاً بالنسبة لمطالب العمال وشروط العمل.

هذا لا يعني بالطبع ان التأييد ا لطلابي والعمالي للكتلة كان شاملاً: حظي أعضاء الكتلة بتأييد حوالي خمس القطاع العمالي في البحرين بما فيه أصحاب المعاشات المحدودة والذي يكوّن حوالي ٧٠٪ من مجموع القوى العاملة. ومن الملاحظ أن الانتماء والدعم العمالي للأحزاب السياسية العاملة في البحرين، أياً تكن هذه الأحزاب، بدأ يخف منذ السبعينات. فبدلاً من تحزب العمال، أخذ يظهر على مسرح السياسة في البحرين تياران: تيار حزبي يقوم بأغلبيته على الانتماءات الطلابية، وتيار عمالي يقوم بأغلبيته على المطالبة بتحسين شروط

العمل في الشركات والمؤسسات الخاصة، كل على حدة [1]. ولم تظهر من ذلك الحين أية محاولة للقيام بتحرك شعبي عام كالذي قام في منتصف الخمسينات.

هناك عوامل عديدة منها داخلية ومنها خارجية، مسؤولة عن تقلص اهتمام القطاع العمالي بالأحزاب العقائدية والتحزب السياسي، الأمر الذي حدّ من قدرة المعارضة على التحرك الشامل الواسع. ومن أبرز هذه العوامل الخارجية تحول الحركات العروبية نفسها من الاهتمام بقضايا الوحدة الى الاهتمام بقضايا التنمية والانماء، كل في دولته، أو في الدولة التي يسيطر عليها. وبالطبع لم يساعد انقسام العهود العربية العروبية على نفسها في تقوية التحزب العروبي (استعمل لفظة عروبي هنا بمعنى القومية العربية)، لا في داخل هذه البلدان ولا في خارجها. وكان لوفاة الرئيس عبد الناصر وهو المحرك الأول للتعاطف العربي، وانقسام أحزاب البعث على نفسها أثر سلبي على العمل القومي في البحرين وخارجه. وهنا يجب التأكيد على أن التحرك القومي العربي هو الذي يشكل العامود الفقري للمعارضة والاستقطاب المعارض في جميع البلدان العربية كافة بما فيها البحرين.

وفيما كانت هذه العوامل الخارجية تعمل ببطء لاضعاف التحرك الحزبي العروبي في البحرين، بدأت في الوقت نفسه عوامل داخلية أخرى تتجمع لشلّ قدرة العمال على التحرك الشامل الموسع. وتشمل هذه العوامل الأمور التالية: (١) تدفق العمال الأجانب الى البحرين بكثرة هائلة خصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣، (٢) تولي دائرة العمل والعمال في وزارة الشؤون الاجتماعية أمر فضّ الخلافات بين العمال وأرباب العمل لما فيه، في أكثر الأحيان، مصلحة العمال، (٣) دخول عدد وافر من «المجاهدين» و«المتحررين» والمعارضين البحرينيين القدماء في سلك الادارة العامة وتولي

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن اضرابات الشركات أنظر نخله (١٩٧٦: ٨٠ - ٨٢).

هؤلاء وظائف حساسة في الدولة، خصوصاً بعد الاستقلال.

بالنسبة للعمال الأجانب، فقد أصبحوا يشكلون في منتصف السبعينات أكثر من ٦٠٪ من جسم القوى العاملة في البلاد، الأمر الذي أضعف من قدرة العمال الوطنيين على التحرك المعارض. انتزع هذا التدفق الهائل للعمال الأجانب من العمال المحليين وسيلة الضغط على أرباب العمل، كما انتزع منهم القدرة على اثارة المآسي العمالية في وجه الحكم. فالمعروف أن العامل الأجنبي يرضى بالقليل ولا يطالب بالكثير، إضافة إلى أنهم أي العمال الأجانب، أغرقوا سوق العمل بالمهارات والحرف الصغيرة التي تشكل عادة لولب التحرك العمالي. وهكذا بدأ العمال الوطنيون، تدريجياً، يتسربون من قطاع العمل الانتاجي الى قطاع الخدمات والوظائف الحكومية والمشاريع الخاصة التي صعب ضبطها وتنظيمها وبالتالي توجيهها سياسياً.

وخلال فترة وجيزة من الزمن، أصبح أرباب العمل هم المسؤولون على أوضاع العمال بدلاً من الحكومة، إذ أصبحت الحكومة حكماً بين الفريقين وفقدت دورها السابق كفريق أو طرف في العمل. وأفضل شاهد على هذا القول هو أن مكتب العلاقات العمالية في وزارة الشؤون الاجتماعية استطاع في عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ أن يحسم أمر ما يعادل ٢٢ «حالة إضراب» قامت بين العمال وأرباب العمل، وهذا ما لم يكن ممكناً أن يقوم في منتصف الخمسينات حين كانت الحكومة ذاتها الموظف الأول في البلاد. ثم ان تدفق العمال الأجانب ونيل البحرين استقلالها في أوائل السبعينات فرض على الحكم بناء بيروقراطية موسعة تهتم باتساع العمل الاقتصادي وتشعبه، كما تهتم بمؤسسات الدولة الحديثة. وهكذا أصبح عدد الموظفين في سنة ١٩٧٥ حوالي ١٤ ألف شخص، ٤ آلاف منهم في الجيش والشرطة وقوات الأمن، والباقي في الإدارة المدنية. وهذا يعني أن موظفي الحكومة في البحرين يبلغون حوالي ربع (١/٤) مجموع القوى الوطنية العاملة في البلاد.

وفي الوقت نفسه ، درجت حكومة الاستقلال في البحرين نزولاً عند رغبة رئيس مجلس الوزراء، على توظيف عدد كبير من قادة المعارضة السابقة أو من المتعاطفين معها من ذوي المهن المختصة ومن خريجي الجامعات، وكان نتيجة هذا الامتصاص الرسمي أن ضعف التحرك الحزبي المعارض في البلاد. وبالفعل، عين أحد قادة المعارضة السابقين رئيساً للمجلس الوطني قبل حلّه في سنة ١٩٧٥ ، كما عين معارض آخر سفيراً في مصر، وعين الكثير في مناصب حكومية عالية. وهذا ما جعل أحد محدثيَّ يقول: « المعارضة طريق المناصب » وهكذا تحول عضوان من كتلة الشعب، بعد فوزهما بالانتخابات، من معارض الى مؤيد، وعلى الأخص بعد أن أصبحا من أصحاب « الوكالات » .

الكتلة الدينية

بخلاف كتلة الشعب التي تألفت من مجموعة أحزاب عقائدية كانت تعمل في البحرين منذ وقت طويل، أخذت الكتلة الدينية تبرز أثناء الانتخابات للمجلس التأسيسي والمجلس الوطني تباعاً في سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٣ . الكتلة الدينية ظاهرة شيعية ريفية صرف: فأعضاؤها الستة الذين فازوا بالانتخابات كانوا يمثلون دوائر شيعية في القرى، وكان من بين الستة اثنان قضاة شرع وواحد صحافي وواحد ملاّ، وكان الاثنان الآخران يمارسان مهنة التدريس في المدارس الابتدائية في الريف. وكان قد مارس خمسة من أصل ستة مهنة التدريس في القرى الشيعية خلال حياتهم المهنية، مما أتاح لهم فرصة التعرف على الطلاب وأهاليهم عن كثب. وكان القاضيان والملاّ والصحافيّ قد تخرجوا من المعهد الديني الشيعي في النجف (العراق) وتخرج المدرسان من المدرسة الثانوية في المنامة البحرين.

تختلف الكتلة الدينية عن كتلة الشعب والوسط اختلافاً جذرياً بالنسبة الى القاعدة الشعبية التي تؤيدها: ما من عضو في هذه الكتلة استطاع الفوز

بالانتخابات نتيجة لنفوذه الشخصي، انما فاز بفضل الايحاء الذي مارسته الجهات الدينية العليا في هذا السبيل - هذه الجهات التي لم تكن ترغب في الانغماس بالسياسة مباشرة. وفي هذا المجال، كان تصرف الكتلة الدينية شبيهاً جداً بتصرف العائلة الحاكمة التي ترفض إخضاع سلطتها وسلطانها لإرادة الانتخابات الشعبية، فالمرشح الوحيد من آل خليفة الذي خاض الانتخابات عن دائرة الرفاع وفاز سُمي بعد فوزه «الشيخ الأحمر»، تنويهاً بميوله اليسارية وهو البعيد عنها بعد السماء عن الأرض. فالبحث في ميوله غير مهم، المهم هو انه أخضع سلطته وسلطانه التاريخيين لإرادة شعبية، الانتخابات، وهذا يناقض منظومة القبيلة وأعرافها. ان شأن آل خليفة، في هذا المجال، شأن العائلات الحاكمة كلها في ا لخليج والجزيرة الذين يرون أن السلطة وممارستها أمور ثابتة موروثة ومكتسبة تاريخياً بالنسبة الى الأعراف والتقاليد، ولا تمنح أو تؤخذ عن طريق التشريع الانتخابي. فالسلطة، في هذا المفهوم، شأن يعلو عن السياسة ولا تخضع للتصويت، بل هي حق تاريخي.

وكما لا تخضع السلطة للتمثيل الشعبي حسب المنظومة القبلية، هكذا هي حسب المنظومة الدينية. فالسلطة في الدين تقوم على أساس معرفة الشرائع الالهية، والشرائع فوق السياسة والتسييس. الشرائع للناس كلهم بغض النظر عن مصالحهم الآنية. فهي، أي الشرائع، لا يمكن مبدئياً على كل حال، أن تسيّس أو تتخذ أشكالاً حزبية. هذا مع العلم أن بعض الأمور والممارسات «الدينية» أصبحت في السبعينات، وبفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والخلقية، موضع نقاش وجدل في البحرين. وهنا يجب الفصل بين «المتدين» و«الديني»، فالمتديّن هو الشخص الذي يعبد ربه ويمارس النظم والشرائع الدينية ايماناً منه بها. والتدين موقف شخصي تجاه الأمور والممارسات الدينية، أما «الديني» فهو الذي يحاول فرض التدين على الآخرين إما بالإقناع أو بالقسر أو بكليهما معاً، وعندها يصبح فعل التدين

عملاً سياسياً . وهكذا حاولت السلطات الدينية الشيعية العليا في البحرين التوفيق بين محاولة اخضاع الشرع الالهي للارادة الشعبية عن طريق الانتخاب وبين المدّ الديني الذي سيّس بعض الأمور والممارسات الدينية ، بأن دعمت ترشيح الدينيين من الصف الثاني ، وفاز منهم ستة نواب .

تبنت الكتلة الدينية خلال الانتخابات برنامج عمل موسع شمل ، فيما شمل ، دعم النقابات العمالية ومطالب العمال ، وتحريم بيع الخمور ، وفصل الذكور عن الاناث في التعليم العالي أي في كلية الخليج الصناعية ، أسوة بفصله في المدارس الابتدائية والثانوية الرسمية . كما دعت الى عدم اشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة ، والى تجنب العمل في المؤسسات الاقتصادية والوظائف التي تجمع بين الجنسين ، والى منع الطبيب الذكر معالجة المرأة المريضة ، وغير ذلك من الممارسات الأخرى التي لا تتماشى مع الأعراف الدينية . وسأعرض فيما يلي مثالاً حيوياً عن طريقة عمل الكتلة الدينية ونوعية أعضائها بالحديث عن علي قاسم وهو اسم مستعار لأحد أعضاء الكتلة .

علي قاسم

ولد علي قاسم سنة ١٩٤٣ في قرية الدراز لأب سمّاك لا ينتمي الى أي من العائلات البارزة في القرية ، وكانت قرية الدراز وقرية البديع تشكل دائرة انتخابية واحدة خلال انتخابات المجلس التأسيسي والوطني . لعلي أخوان ، عبدالله ومهدي ، استطاعا بفضل كدّهما وجهدهما أن يحققا نجاحاً لابأس به في الحياة الاقتصادية . بدأ الأخوان حياتهما العملية كعمال أجرة في الزراعة ، ثم أصبحا خلال عقدين من الزمن من أصحاب المتاجر الصغيرة في مدينة المنامة . في أواخر الأربعينات ترك عبدالله ومهدي عملهما في الزراعة : التحق عبدالله كبائع بمتجر يملكه أحد أفراد عائلة مرهون في المنامة ، وأصبح مهدي فرّاشاً في مدرسة البديع الابتدائية معززاً دخله الشهري بصيد الأسماك في المصائد (الحضور) . وبعد بضع سنوات استطاع عبدالله أن يجمع قليلا من الرأسمال

ليفتح لنفسه دكاناً صغيراً، وفي نهاية الخمسينات وبعد نجاح ملحوظ انضم اليه أخوه مهدي وأخذا يعملان سوياً. وخلال فترة وجيزة أصبحت أحوالهما المادية أفضل بكثير مما كانت عليه سابقاً، وأصبحا من العصاميين الذين عرفوا كيف يستفيدون من الأوضاع الاقتصادية المستجدة في البلاد.

وفي هذه الأثناء كان علي قد التحق بمدرسة البديع الابتدائية حيث اشتهر بذكائه ومقدرته بين الطلاب، كان يحتل باستمرار الدرجة الأولى في الصف. وبعد اكماله الصفوف الابتدائية في البديع التحق بمساعدة أخويه بالمدرسة الثانوية في المنامة، وبعد تخرجه منها، أخذ يزاول مهنة التعليم في مدرسة البديع نفسها حيث لمع نجمه في الماضي، وبقي في منصبه هذا حتى بداية الستينات. وبينما كان علي يدرّس في البديع، التحق بمدرسة ليلية في حي النعيم في المنامة من أجل دراسة الفقه الاسلامي على يد قاضي شرع معروف من التبعية العراقية، وبعد سنتين ترك التدريس وذهب الى النجف ليكمل دراسته الدينية في كلية الشريعة الجعفرية. وبقي في النجف أربع سنوات، عاد من بعدها إلى البحرين ليزاول مهنة التدريس مرة أخرى في اعدادية قرية الخميس الرسمية لمدة سنتين. ومن بعدها عاد الى النجف ثانية ليتابع دروسه الدينية، حيث التقى هناك بثلاثة طلاب آخرين من البحرين هم عبدالله المدني وعباس الريس وعبدالأمير الجمري الذين كانوا يتابعون دراساتهم الدينية في الفقه واللغة والتاريخ. والجدير بالذكر أن الأربعة من جيل واحد تقريباً وكانوا يعرفون بعضهم معرفة جيدة قبل ذهابهم الى النجف اما كزملاء بالمدرسة أو كمدرسين في وزارة التربية. وكان علي وعباس الريس «رفاق طفولة» يسكنون نفس الحي في قرية الدراز.

وحدث في الستينات ان انتشرت النوادي الثقافية والرياضية في القرى الشيعية في البحرين انتشاراً لم يسبق له مثيل، وكانت نشاطات هذه النوادي تشمل، بالاضافة الى الألعاب الرياضية، جرائد الحائط، المسرحيات،

التلفزيون، وغيرها من النشاطات الثقافية التي تدعو الى مشاركة الفتيات. وكنا قد أشرنا في الفصل السابع الى أن هذه النشاطات في النوادي كانت تقلّص من نفوذ رجال الدين والسلطة الدينية وان مبدأ «التقليد» عند الشيعة قد يجعل من الأعراف والمسالك والممارسات، أياً تكن مضامينها، مفاهيم دينية ترتبط بوحدة الدين والخلاص. وهكذا، برز في القرى الشيعية على الأخص في نهاية الستينات وبداية السبعينات، تياران متعارضان: تيار ديني وتيار «تقدمي»، وكان التيار الديني، وما يزال، يدعو الى التمسك بالتقاليد والأعراف الدينية ـ وهنا يصعب الفصل بين الدين والدنيا ونبذ البدع ووسائل التفاعل الاجتماعي وعلى الأخص تلك التي تستوجب الاختلاط بين الرجال والنساء كالمسرحيات والتجمعات الثقافية والتلفزيون والمدارس المختلطة وغيرها. أما التيار «التقدمي» فكان يدعو الى تبني «العصرنة» شرط أن تأتي منسجمة مع التراث، والى «التجديد» شرط أن «يحافظ على القيم الأساسية لا على القشور»، معتبراً التلفزيون والنوادي والنشاطات المختلطة أموراً بريئة تقرها التقاليد ويؤيدها التراث الحضاري. وتركزت القاعدة الشعبية عند «الدينيين» في التجمعات العائلية والمآتم وفي قطاعات المهن الحرفية وصغار الباعة، كما تركزت عند «التقدميين» في النوادي والجمعيات والمدارس وفي قطاع المثقفين والموظفين وأصحاب المهن.

وبعد إعلان الحكم عن إنشاء مجلس تأسيسي ومجلس وطني دُعيَ إلى انتخابات عامة في البلاد، بدأ هذان التياران يتحولان الى تكتلات سياسية تنافس بعضها بعضاً على مراكز السلطة والنفوذ. وكما أشرنا إلى ذلك في مكان آخر من هذا الفصل، لم يكن للكتلة الدينية أي تنظيم سياسي واضح قبل الاعلان عن انشاء المجالس التمثيلية في البلاد. وهكذا بدأ الدينيون، بقيادة قاضي شرع معروف في المحكمة الجعفرية، يجمعون القوى المشتتة وينظّمون وجودها تنظيماً سياسياً، وفي هذا السبيل حاولوا انشاء جمعية اسلامية في اواخر

الستينات وفشلت المحاولة، كما أشرنا الى ذلك في مكانه. غير انه في عام ١٩٧٢، أي قبل انتخابات المجلس الوطني بقليل، سمحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بانشاء هذه الجمعية شرط أن تقتصر عضويتها ونشاطاتها على قرية الدراز دون غيرها من القرى الشيعية، وهكذا كان، فلا عجب اذن أن نرى الصراع بين «الدينيين» و«التقدميين» على أشده في هذه الدائرة الانتخابية.

صحيح أن «الدينيين» لم يكونوا منظمين في تكتل سياسي قبل الانتخابات، ولكنهم استطاعوا أن ينشئوا هذا التكتل بسرعة وفعالية تثيران الدهشة، ولعل نجاحهم هذا يكمن في التنظيم الديني الموجود سلفاً عند الشيعة والذي تحدثنا عنه بإسهاب في الفصل الثالث. وخلال الانتخابات ما كان على هؤلاء الا أن ينقلوا تنظيمهم من ميادين التفاعل الديني الى ميادين التفاعل السياسي. ففعلوا ذلك مسجلين انتصاراً لا يستهان به. وبالفعل كانت الكتلة الدينية عشية الانتخابات أشد تنظيماً من كتلة الشعب التي جمعتها المعارضة وفرقتها التنظيمات المتعددة.

كان رصيد التقدميين في صفوف الناخبين قوياً بسبب تحليهم بالعلم والثقافة والعصرنة والتجاوب الفعال مع الحديث والجديد، فهم رجال عصاميون، بنوا أنفسهم «بعرق الجبين»، بالجد والكد والعمل الدؤوب المتواصل. ولهذا السبب انبرى الدينيون لهم يقارعونهم الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان، فشكلوا لائحة من المتعلمين والمثقفين ممن مارسوا التدريس، كغيرهم من التقدميين، في المدارس الرسمية المختلفة. وقد شملت لائحة الدينيين الطلاب الأربعة الذين كانوا يدرسون الفقه والتعاليم الدينية في النجف، وهذا بحد ذاته اشارة واضحة الى محاولة «الدينيين» استمالة الناخبين وكسب أصواتهم عن طريق ترشيح «مثقفيهم» كبديل «لمثقفي» التيار التقدمي.

في دائرة الدراز والبديع الانتخابية، تبنى الدينيون ترشيح علي قاسم، أحد

مؤسسي الجمعية الإسلامية، وأيدهم بذلك آل شهاب العائلة التقليدية في القرية وهكذا استطاع علي أن يجمع نقيضي الجديد والقديم معاً . فهو الوجه الجديد الذي خرج من صفوف الشعب، صاحب الجذور الاجتماعية المتواضعة، ولكنه في الوقت نفسه، هو الداعي الى التمسك بالأعراف والتقاليد . وعندما تبنى الدينيون ترشيح علي، كان لا يزال يدرس بالنجف، وأصر على البقاء هناك رافضاً العودة الى البحرين والانغماس بالسياسة. وقبل انتهاء موعد تسجيل المرشحين بأربعة أيام، وكان علي ما زال في النجف، سافر أخوه مهدي الى العراق وعاد به وبزوجته وأولاده الى البحرين. واستفاد علي من مسرحية « الترفع عن السياسة » ففاز بالانتخابات بأكثرية مذهلة ـ أكثرية لم تكن بالطبع من صنعه .

ألقت الكتلة الدينية بأصواتها الى تسعة مرشحين فاز جميعهم بالانتخابات، وكان من المتوقع أن يؤلف التسعة كتلة واحدة متماسكة داخل المجلس، ولكن تسرب من الكتلة ثلاثة أشخاص ممن آثروا الانضمام الى تجمع الوسط المستقل، والمعروف أن هؤلاء الثلاثة كانوا يتمتعون بتأييد شعبي واضح ضمن دوائرهم الانتخابية، وهكذا تشكلت الكتلة الدينية برمتها من الستة الباقين الذين فازوا بنفوذ غيرهم ـ شعرت وأنا أكتب هذه السطور أنني أتحدث عن تركيبة الجمهورية الاسلامية في ايران ـ ولكن بالرغم من معارضة « الدينيين » للمرشحين « التقدميين » أو أعضاء كتلة الشعب، فقد وجدوا أنفسهم داخل المجلس الوطني في حلف غير مكتوب معهم. هذا التحالف الذي أدى، برأيي، إلى حلّ البرلمان، كما سأبيّن ذلك في حينه .

الوسط المستقل

ينتمي ١٧ عضواً في المجلس الوطني، من أصل ٣٠ عضواً الى كتلة « الوسط المستقل »، وتشير لفظة « مستقل » هنا الى عدم الالتزام بأي اتجاه

عقائدي أو حزبي معروف، أما لفظة « وسط » فتعني التأرجح السياسي بين « اليمين » المتمثل بالكتلة الدينية ، و« اليسار » المتمثل بكتلة الشعب . وكان بعض هؤلاء قد تبنى مواقف وشعارات اليسار أو اليمين قبل وخلال الانتخابات ، وتحول فيما بعد ، أي بعد فوزهم بالانتخابات ، إلى « الوسط المستقل » . ويتمتع أكثر أعضاء هذه الكتلة بمنزلة اجتماعية عالية ترتكز على التأييد العائلي والقدرة الاقتصادية ، وغيرها من مصادر الجاه كالثروة والتحصيل العلمي والمهني ، والقدرة على « التوسط » وتوظيف الناس ومساعدتهم . فمنهم من استطاع الجمع بين هذه الصفات كلها ، ومنهم من كان يجمع بين بعضها دون البعض الآخر ، كأن يكون ، على سبيل المثال ، غنياً ثرياً ولكنه يفتقر الى التحصيل العلمي أو المهني أو الجاه العائلي ، أو أن يكون ذا جاه وعلم دون ثروة ومال .

بالنسبة لخلفياتهم الاجتماعية ، كان ثلاثة منهم موظفين من أصحاب المعاشات العالية وكان الباقي من أصحاب الأعمال والمهن أو المشاريع الخاصة : منهم ستة تجار كبار ، وثلاثة مقاولين ، واثنان وكلاء شركات تجارية أجنبية ، وصيدلي واحد ، وملاك ، وسمسار عقارات . ومنهم أربعة من حملة الشهادات الجامعية ، وستة من حملة الشهادات الثانوية ، وثلاثة أكملوا بعض الصفوف الثانوية ، وثلاثة بعض الصفوف الابتدائية . صحيح ان أكثريتهم من الأثرياء أولاد « العائلات » ورثوا الجاه والمال ، ولكن البعض منهم كان عصامياً بنى نفسه بعرق الجبين : اثنان منهم ، مثلا ، لم يملكا شيئاً ، وأصبحا خلال ثلاثة عقود من الزمن من كبار رجال الأعمال في البحرين ، يسيطران على قطاعات اقتصادية هائلة . وخلال فترة الانتخابات ، كان أحد هؤلاء يوظف ما لا يقل عن نصف الرجال في دائرته الانتخابية والتي بلغ عدد الناخبين فيها حوالي ٥٠٠ صوت .

بالنسبة لاتجاهاتهم السياسية ، فالمعروف عن أعضاء هذه الكتلة انهم لا يلتزمون بأي تنظيم واضح ، انما لهم ، أو بالأحرى لبعضهم ، بعض الميول

العقائدية . وقد لعب ثلاثة منهم، مثلاً، دوراً فعّالاً في أحداث منتصف الخمسينات، وأشيع عن اثنين أنهم ينتمون إلى بعض الأحزاب العروبية، ولكن نزولاً عند رغبة أهلهما اتجها نحو الوسط . ولم يعرف عن الأعضاء الباقين أي اتجاه سياسي واضح، ما عدا اهتمامهم بأعمالهم وأشغالهم الخاصة .وخلال دراستي لأربعة أشخاص من كتلة الوسط المستقل، لم أستطع أن أجد قاسماً مشتركاً موحداً بين أعضائها، كما هي الحالة بالنسبة لأعضاء الكتلة الدينية وكتلة الشعب، فهم متشعبون ومتنوعون بقدر تشعب وتنوع المجتمع البحريني، كما يستدل من النماذج التي عرضتها آنفاً .

يعكس تشعبهم وتنوعهم، من حيث الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تشعب وتنوع مؤيديهم على الصعيد الشعبي: صوت إلى جانب كتلة الوسط المستقل ناخبون من مختلف الاعمار والمذاهب الطائفية ممن يتفاوتون في مستوى الثقافة والتحصيل العلمي أو في مستوى المعيشة والأصل الاجتماعي والانتماء العائلي . وكما تركزت قاعدتهم الشعبية في المؤسسات الحديثة كالنوادي والجمعيات هكذا تركزت في المؤسسات التقليدية كالمآتم والحلقات الدينية . وبسبب تنوعها وتشعب شعبيتها لم تستطع هذه الكتلة أن تقف موقفاً موحداً تجاه القضايا المطروحة على بساط البحث في المجلس ـ اللهم ما عدا القضايا الاقتصادية والصناعية التي تتعلق بسوق العمل الحر. وفيما عدا ذلك فقد اتبع كل عضو من أعضائها الطريق أو الاتجاه الذي يتجانس مع مصلحته أو مصلحة مريديه ومؤيديه . ولهذه الأسباب كانت تقف هذه الكتلة، في أكثر الأحيان، موقف المؤيد للحكومة متبنية سياستها الداخلية والخارجية، فلا عجب اذن أن سميت هذه الكتلة « تكتل الحكم » . أقول، « في أكثر الأحيان »، لأنه حدث في بعض الحالات أن اتخذ بعض أعضاء الوسط المستقل موقف المعارض من الحكم الحكومة. ومن أبرز هذه المواقف موقف بعضهم من « قانون أمن الدولة » لعام ١٩٧٤ الذي أدى الى حلّ المجلس الوطني سنة ١٩٧٥ .

حل المجلس الوطني

ليس هذا هو المكان المناسب للدخول في تفاصيل منجزات المجلس الوطني منذ تأسيسه في سنة ١٩٧٣ وحتى حلّه في سنة ١٩٧٥، والتي تبين لنا بوضوح التناقضات القائمة بين التنظيم القبلي ومبدأ التمثيل الشعبي. ويكفي القول أن مبدأ التمثيل ذاته المفترض في المجلس الوطني لم يطبق بشكل كامل. وبعد الانتخابات تشكلت حكومة من ١٤ وزيراً كلهم معيّنون بمن فيهم رئيس الوزراء، وأعطي لهم حق التصويت والمناقشة وكأنهم أعضاء منتخبون. مما يعني انه كان بامكان الحكومة استصدار أي تشريع شاءت بأكثرية المجلس الوطني. شرط أن يحظى بتأييد ثلث الأعضاء المنتخبين. هذا من ناحية المبدأ، أما من ناحية الممارسة فلم تلجأ الحكومة الى مثل هذا الاجراء طيلة السنتين من حياة المجلس، وكانت دائماً تفضل اتخاذ القرارات التشريعية بأغلبية الأصوات المنتخبة.

كانت السنة الأولى من حياة المجلس سنة تجريبية بالنسبة للممارسات والسلطات والصلاحيات التي أنيطت به، وكان كل فريق من الفرقاء المعنيين يحاول تلمس طريقه في هذه المؤسسة الجديدة يخطيء ليتعلم، وينجح ليطلب المزيد. وتبين من خلال المناقشات والقرارات أن دور المجلس المنتخب اقتصر، في أكثر الأحيان، على أمر استجواب الحكومة عن المشاريع التي تبنتها أو القوانين التي سنّتها. هذا بدلا من المشاركة الفعالة في سنّ وتشريع هذه القوانين، وخصصت معظم الجلسات التي عقدها المجلس لتبادل المعلومات بين الحكومة والأعضاء المنتخبين حول المشاريع الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة، أو للاستماع الى عرائض الاحتجاج التي تقدمت بها فئات متنوعة من فئات الشعب البحريني. وتناولت هذه العرائض مجموعة واسعة من الخدمات العامة والأمور الحياتية كالمجاري في القرى وتوظيف العمال الأجانب وقلة المدارس وإهمال التعليم وقلّة الرواتب والأجور، وتفشي الغلاء، وشؤون أخرى

تتعلق بحياة الناس اليومية . وشأن برلمان البحرين في ذلك شأن كل البرلمانات في العالم الديمقراطي .

هكذا حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٤ عندما أصدر الحاكم، بدون عرض القضية على المجلس، قانوناً جديداً يمنح الحكومة الحق في استجواب واعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة، وجاء استصدار هذا القانون على اثر اعتقال مجموعة صغيرة من الشباب المتهمين بالتحريض على أمن الدولة وإيداعهم السجن دون محاكمات . وبعد هذه الحادثة، مباشرةً، تداعت بعض الأصوات في المجلس الوطني، ومنهم « الشيخ الأحمر »، تطالب الحكومة بعرض القانون على المجلس قبل الشروع بتنفيذه . ويقال أن الحكم باشر بتنفيذ القانون قبل موافقة المجلس عليه لاعتقاده أن قانوناً كهذا لن يمر بالمجلس . هذا استناداً الى الاحتجاجات السابقة التي تقدمت بها عدة فئات تطالب بالغاء هذا القانون الصادر سنة ١٩٦٥ . كما يقال أن عدداً كبيراً من المرشحين الذين فازوا بالانتخابات من جميع الكتل كان قد اتخذ موقف المعادي من هذا القانون لنيله من حرية المواطن السياسية وحقوقه المدنية . وبعد أربعة أشهر على استصدار هذا القانون أصبح الشغل الشاغل لعدد كبير من التحركات السياسية شاركت فيه الصحافة، وجرائد الحائط في النوادي، والندوات الخاصة، وغيرها من وسائل الإعلام: وكان كلما طال الجدل حوله في النوادي والأندية ضعف مركز الحكومة المؤيدة للقانون وقوي مركز المعارضين له . حتى ان بعضاً من أعضاء كتلة الوسط المستقل، ممن لم يكن يهتم بهذا الموضوع لا سلباً ولا ايجاباً، اتخذ موقف المعارض له في العلن .

وتجلت هذه المواقف الشعبية المعارضة للقانون في تحالف تكتيكي بين الكتلة الدينية وكتلة الشعب ضمن المجلس . مع العلم أن كتلة الشعب التي كانت دائماً تخاف هذا القانون، لأنه كان في أغلب الأحيان موجهاً ضد محازبيها، أخذت تتقرب من الكتلة الدينية وتدعم مواقفها في مواضيع عديدة

لا تتجانس مع مواقف اليسار والايديولوجيات الملتزم بها . ومن جملة هذه المواضيع أمر تطبيب الاناث المرضى على يد الأطباء الذكور ، وأمر الوقف الذري ، والصاق صور النساء على تذكرة الهوية . وبفضل تأييد كتلة الشعب للأمرين الأخيرين استطاع الدينيون أن يسقطوا قرارات الحكومة المتعلقة بذلك[1] . وما يهم في هذا التحالف بين كتلة الشعب والكتلة الدينية ، بالإضافة الى اسقاط القوانين التي كانت الحكومة تزمع على سنِّها ، هو التحرك الشعبي الذي أخذ يتأثر بهذا التحالف . فكتلة الشعب تغطي الأمور الحياتية المستحدثة كشؤون العمال والأجور والحقوق المدنية والسياسية ، والكتلة الدينية تغطي القضايا والممارسات الخلقية التي لها مضامين دينية . وبين هذه وتلك ، يتمكن المتحالفون من تأليب الرأي العام ضد الحكم ومؤسساته . وقد أثبتت الأحداث السابقة ، كالتحرك الشعبي في منتصف الخمسينات مثلاً ، أنه ما من شيء يهزّ الحكم في البحرين وسيطرة آل خليفة عليه كتحالف الشيعة المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالفئات المستضعفة من السنة سكان المدن ـ أي كتلة الشعب .

ولضرب هذا التحالف وما قد يتأتى عنه بالنسبة الى التحرك الشعبي المعارض، حاولت الحكومة استدراج الكتلة الدينية الى جانبها على أساس أن قانون أمن الدولة موجه ضد اليسار الملحد المتمثل بالأحزاب التي تعمل بالسر . ولكن الكتلة الدينية حاولت الاستفادة من وضع الحكومة الضعيف ووعدت بمساندتها لقانون أمن الدولة شرط أن تحظر الحكومة بيع الخمور وشربها وتلغي بيوت الدعارة وتجرم الالحاد . والمعروف أن البحرين في الحقبة الأخيرة من الزمن أصبحت متنفساً لموظفي شركات البترول وعمالها بسبب الأجواء الحرة نسبياً التي خلقتها في الجزيرة، وخاصة حرية العيش وطرق

---

(١) الأضواء ، جريدة أسبوعية ، عدد ٤٧٤ ورقم ٤٧٧ .

المعيشة. وهذا ما جعل البحرين تتمتع بشيء من البحبوحة الاقتصادية بالرغم من قلة مواردها النفطية. وعلى كل حال رفضت الحكومة الاستجابة لمطالب الكتلة الدينية، كما كانت قد رفضت اقتراحاً تقدم به بعض أعضاء الوسط المستقل بجعل قانون أمن الدولة جزءاً لا يتجزأ من قانون العقوبات العام.

تبين للحكومة، من خلال المناقشات التي دارت في الجلسة النيابية المخصصة لقانون أمن الدولة، انها قد تفشل في اقراره: فانسحبت من الجلسة وطار النصاب ـ حدث هذا الأمر في نهاية الدورة العادية للمجلس الوطني في أواخر فصل الربيع، وكان من المتوقع أن تستفيد الأطراف المعنية من العطلة الرسمية للمجلس الوطني في الصيف لتتوصل الى حل وسط يرضي الجميع ويحافظ على المؤسسة. غير أنه في شهر آب (أغسطس) سنة ١٩٧٥، أصدر حاكم البلاد أمراً بحلّ المجلس الوطني استناداً إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك. وفي خضم هذه الأزمة كتب معلق بحريني في جريدة الأضواء الأسبوعية يقول:

«البحرين قارب صغير صنع لصيد الأسماك على شاطىء البحر، وفجأة وجد نفسه في أعالي البحار حيث الأمواج العاتية ـ فهل يعبر المحيط؟ قد يحال فيتحطم، لا .... لا ... الأفضل لنا الاصطياد على الشاطىء الضحل، فالطين طيننا والمعدن معدننا، والأهل أهلنا».

نعم... لا يمكن للبحرين أن تخرج عن نظام السلطة السائد في الخليج والجزيرة العربية، عينه المجتمع الذي تنتمي اليه، فلا يمكن أن تعيش الديمقراطية التمثيلية في جو تغلب عليه مفاهيم السلطة منظومة القبيلة لا منظومة الدولة المتمثلة بالتمثيل السياسي والقانون الموحد.

الفصل العاشر

حوار وتحليل

كانت الغاية من حل المجلس الوطني احتواء نفوذ المعارضة المتزايد وتغيير ميزان القوى لصالح العائلة الحاكمة، ولكن هذا لا يعني أن نظام السلطة في البحرين عاد بضربة واحدة الى قواعده القبلية السابقة، وان حدود التفاعل بين المجموعات القبلية وبين الفئات المدينية والفلاحية بقيت على حالها ضمن نظام السلطة وخارجها. بعكس ذلك، تبدلت هذه الحدود بتبدل نظام السلطة التي كانت هذه المجموعات تتفاعل ضمن اطاره، غير أن نمط التبدل والتغير لم يأت متجانساً عند كل المجموعات والفئات. اختلفت أنماطه، أولاً، حسب المؤسسات الاجتماعية القائمة ضمن كل فئة ومجموعة، وثانياً، حسب التحولات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية المستجدة. ولكن بالرغم من هذه الاختلافات والمفارقات، ظهر أسلوب جديد في الحكم والسلطة وطريقة جديدة في التعامل السياسي، ومن أبرز هذه الطرق والأساليب ظهور البيروقراطية، ونشوء قطاع الموظفين والعمال وأصحاب الرواتب والمعاشات، وانتشار المآتم والنوادي والجمعيات والأحزاب السياسية. وسأبحث فيما يلي مجمل هذه التغيرات والتبدلات بالنسبة لتنظيم السلطة وممارستها، وبالنسبة لتغير حدود التفاعل الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

تغيير نظام السلطة والتفاعل بين الفئات الاجتماعية

قبل أن أتناول هذا الموضوع، أريد أن أؤكد على أمرين: أولاً، أن المجموعات القبلية والفئات المدينية والفلاحية ما هي سوى «أشكال» مختلفة

من « أشكال التنظيم » الاجتماعي التي قد تتعايش في بيئة تاريخية واجتماعية واحدة، وثانياً، أن البحث في تغيير نظام السلطة وحدود التفاعل بين الفئات الاجتماعية يستوجب العودة بعمق الى كيفية تطور السلطة والتفاعل بين الفئات عبر الزمن، والى طرق تكيفها المستمر مع بعضها البعض بالنسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة. واذا فعلنا ذلك، علينا منهجياً أن نفصل بين[1] المجتمع القبلي الذي يعتمد على مبدأ الانساب والتناسب المتمثل بتنظيم العشائر وتمايزها، وبين[2] المجتمع التعددي الذي تسيطر عليه القبائل: الأول تنظيم قبلي والثاني حكم قبلي. كما علينا أن نفصل بين نظام الحكم ومصادر الشرعية التي يعتمد عليها الحكم لممارسة السلطة وبين القوى السياسية المتصارعة للسيطرة على الحكم والحكومة.

من الممكن أن يتواجد « الحكم القبلي » في المجتمعات القبلية كما انه قد يتواجد في المجتمعات الحضرية، فهو نظام « حكم » وليس مجتمعاً متكاملا، وكنظام حكم يتبدل ويتغير وفقاً للأوضاع والظروف القائمة وبذلك يكتسب خصائص جديدة تتلاءم مع هذه الأوضاع. فالتنظيم القبلي في المجتمع القبلي نظام متكامل قائم بذاته يستمد سلطته من التنظيم العشائري ومن الأعراف، أما الحكم القبلي في المجتمع المدني أو الفلاحي (الحضري) فهو فريق سياسي كتبت له الغلبة في الحكم، ليس إلاّ. من هنا يمكن القول أن التنظيم القبلي في البحرين كان نظاماً متكاملا قبل ادخال الاصلاحات الادارية عليه، وتجلّى هذا بشكل واضح في « تنظيم المقاطعات » الذي تحدثنا عنه باسهاب في الفصل الثاني والذي كان يقوم على مبدأ الضمان في زراعة النخيل وعلى مجموعة من الضرائب

---

(١) المعلومات عن الزيارات جمعت عن ١٠٦ أشخاص. المعلومات عن أنماط الزواج حصلت من درس لزيجات آل خليفة منذ أواسط القرن التاسع عشر، ومن المسح العام ومن تقارير المحاكم.

(٢) لا نذكر أسماءهم هنا بناء على طلبهم.

والأعراف في انتاج اللؤلؤ والتعامل التجاري . لقد تشابهت « المقاطعات » من ناحية التنظيم الإداري والتركيبة الاجتماعية ، ولكن كانت كل واحدة منها تعمل باستقلال تام عن الأخرى . صحيح أن هذه المقاطعات كانت تتحد وتتعاون مع بعضها البعض في أيام الحرب لصد هجوم خارجي ، ولكن كان اتحادها وتعاونها من باب « التآلف » و« التحالف » الذي يحتفظ باستقلالية الوحدات المتعاونة ، ولم يكن من باب التنسيق المندمج في تشكيلة هرمية موحدة ، ولم يكن يخضع لسلطة مركزية واحدة عن طريق نظام وقانون موحد وعام يشمل جميع أبناء البلد . فالتنظيم القبلي « يميّز » ولا يوحد ؛ يضع الناس في مراتب مختلفة من حيث الحقوق والواجبات المدنية والسياسية ، العرف القبلي لا يعرف الا لغة الاكراه والقسر التي تستند الى القوة في تطبيق الأحكام ، وهو بذلك لا يفصل بين الحق العام والحق الخاص . مبدؤه في ذلك مبدأ « الحكم قسرٌ » .

وفي ظل التنظيم القبلي هذا ، كانت حدود التفاعل الاجتماعي بين القبائل والفئات المدينية والفلاحية مطموسة وغير ظاهرة ، مع العلم أنها كانت جزءاً من ادارة المقاطعات وتركيبتها الاجتماعية ، خصوصاً في مجال العمل الاقتصادي والنشاط الديني . وعلى سبيل المثال ، لم يكن للسنة المدينيين أية تنظيمات خاصة معترف بها رسمياً كالمحاكم والنوادي أو الجمعيات والأحزاب ، بل كانوا يخضعون للمجالس القبلية ويحتكمون الى قاضي شرع واحد ، شأنهم بذلك شأن جميع الفئات الاثنية الأخرى . وكثيراً ما كانت المجالس القبلية ، وعلى الأخص مجلس العائلة الحاكمة ، تهتم بأمور الزواج والطلاق والارث والملكية وغيرها . أما الشيعة فكان لهم ، من ناحية الشرع والقيادة وبعض الشعائر الدينية ، شخصية اجتماعية مميزة ، انما لم تكن هذه الشخصية ظاهرة وبارزة بالشكل الذي برزت به بعد الاصلاحات الادارية في العشرينات ، اذ كان الحكم القبلي يعترف قبل الاصلاحات بقاضي شرع واحد ، تطبق وتنفذ أحكامه بالقوة عن طريق الامارة والفداوية .

وبعد تنفيذ الاصلاحات والغاء نظام المقاطعات تغير نظام السلطة، وبالتالي تغيرت أشكال التفاعل بين مجموعات القبائل والفئات المدينية والفلاحية: باختصار تحول نظام السلطة من التنظيم القبلي الى الحكم القبلي، وأصبحت « القبيلة » شكلاً من أشكال التنظيمات الاجتماعية، وفريقاً من الفرقاء السياسيين في الدولة يسيطر على الحكم. وبالرغم من معارضة المجموعات القبلية للاصلاحات الادارية في البدء (راجع الفصل الرابع)، استطاعت هي عينها أن تسيطر على البيروقراطية ونظام الحكم الذي أوجدته الاصلاحات (راجع الفصل السادس) فيما بعد. وبتعبير آخر، استطاعت القبائل التي تكيفت مع التنظيم البيروقراطي الجديد، أو التي كيفت تنظيماتها القبلية للتوافق مع التنظيمات الدولية (من دولة)، أن تسيطر على الحكم. أما المجموعات الأخرى من القبائل التي رفضت التكيف فما كان عليها سوى النزوح عن البحرين والاستقرار في امارات الخليج المجاورة. وهكذا، استمر آل خليفة يحكمون البحرين، هذه المرة من خلال تنظيمات بيروقراطية بدلاً من تنظيمات عشائرية، مما أدّى في الحال إلى تقوية نفوذهم بدلاً من اضعافه.

خلال هذه العملية ـ عملية انهيار « التنظيم القبلي » وظهور « الحكم القبلي » ـ اكتسبت « القبيلة » خصائص جديدة لم تكن قائمة بوضوح من قبل. وتشمل هذه الخصائص خمسة مجالات من التفاعل الاجتماعي، ان سلباً أو ايجاباً: (١) ازدياد عزلة القبيلة اجتماعياً وعدم قدرتها على الاندماج بالفئات الأخرى، (٢) تطبيق مبدأ الأنساب والتناسب على عملية توزيع المخصصات المالية والمناصب الحكومية وفرص العمل، (٣) استبدال التحالف العشائري القائم على أساس التزاوج من الخارج بالقدرة على استعمال مؤسسات الدولة لفرض الأمن والنظام، (٤) اشتداد سيطرة الكل، أي المجموعة، على الفرد من ناحية الملك والمسلك والعمل، (٥) التمسك بشرعية الحكم القائمة على الأعراف و« الحقوق » التاريخية بدلاً من اللجوء الى التمثيل الشعبي والقانون الموحد.

تترابط هذه الخصائص ترابطاً قوياً مع بعضها البعض مما يقويها ويغذيها كمجموعة أو كأفراد . فالسيطرة الجماعية على المسلك والأعمال والتفاعل الاجتماعي يزيد من عزلة الجماعة وتمكنها من الاحتفاظ بشخصية اجتماعية مميزة ، ثم إن تطبيق مبدأ الأنساب والتناسب في توزيع المخصصات والمناصب والمنافع من شأنه أن يقوي سيطرة المجموعة على الفرد ، وبالتالي العصبية التي تستمد منها الشرعية والأعراف وهكذا دواليك . ويأتي ترابط هذه الخصائص على أشده عند العائلة الحاكمة ويضعف عند المجموعات « القبلية » الأخرى ، كل حسب منزلتها الاجتماعية . الواقع أن هناك علاقة مباشرة بين شدة الترابط بين هذه الخصائص والمنزلة الاجتماعية للمجموعات القبلية : كلما ارتفعت المنزلة اشتد انعزال المجموعة ، وكلما اشتد الانعزال اشتدت سيطرة المجموعة على مسلك الفرد . وتمشياً مع هذا المبدأ تقاس المنزلة الاجتماعية بحجم المجموعة وقدرتها على السيطرة على مصادرها الاقتصادية وعلى أفرادها وتصرفاتها .

بالطبع هذا لا يعني أن المجموعات القبلية ، أو المتحدرة من أصل قبلي ، تمارس في البحرين نظام الملكية الجماعية بشكل شامل . فالمجموعة الوحيدة التي تمارس هذا النوع من الملكية هي آل خليفة ،مع العلم أن الممتلكات الخاصة عند آل خليفة أكثر بكثير من الممتلكات الجماعية (راجع الفصل الخامس) . وتعود السلطة التي تمارسها المجموعة على الفرد عند آل خليفة الى الاصلاحات الادارية في العشرينات والثلاثينات حيث شكلت محكمة عائلية خاصة للنظر في شؤون بيع الأراضي بعد المسح العام الذي جرى في البحرين ـ وأشرنا الى ذلك في حينه . وعزز اكتشاف النفط والعائدات النفطية هذه السيطرة تعزيزاً هائلاً ، اذ منحت العائلة ثلث العائدات ثم سدسها لتوزيعه بواسطة « المحكمة » على الأنساب ، وهكذا كان . ومع الزمن اكتسبت المحكمة العائلية التي يرأسها الحاكم صفة شرعية ، وأصبحت عرفاً متعارف عليه تقضي بأمور شتى كالزواج والطلاق والديون والمناصب والارث والملكية والتوظيف وغيرها من الأمور

الحياتية التي تخص الأنساب على اختلاف مشاربهم .

يقضي انعزال المجموعة وانغلاقها على ذاتها بتوجيه جميع تصرفاتها وحدود التفاعل مع الآخرين الى داخل المجموعة بدلا من خارجها . وكثيراً ما يعبّر عن هذا الاتجاه بالنسبة للخليج والجزيرة العربية بلفظة « التقبل » (Retribalization) أي العودة الى خصائص التنظيمات القبلية ، ولا شك أن تبادل الزيارات ونسب التزاوج من المجموعات الأخرى تعطي شواهد حية على هذه الأنماط من التفاعل الداخلي . فإذا ما قارنا بين المجموعات القبلية وبين الفئات الاجتماعية الأخرى من مدينيين وفلاحين بالنسبة لتبادل الزيارات ونمط الزواج ، رأينا أن تبادل الزيارات والزواج عند المجموعات القبلية غالباً ما يقتصر على الأنساب[1] . فهذه التفاعلات ، الزيارات والزيجات ، محدودة ومحصورة في أنساب معينين وتتبع أساليب واضحة المعالم عند القبائل : يقوم ذوو المنزلة الدنيا بزيارة ذوي المنزلة العليا ضمن المجموعة القبلية ، وبغض النظر عن منزلتهم الاجتماعية فإن الأنساب من آل خليفة يزارون ونادراً ما يزورون ، واذا ما تبادلوا الزيارات مع من هم خارج المجموعة القبلية ، فانها ، أي الزيارات ، تقوم على مبدأ التكافؤ أو التساوي في المنزلة الاجتماعية ، الأمر الذي يزيل عنها صفة التبعية كيفما كانت .

ويطبق المبدأ المتبع في تبادل الزيارات نفسه على المبدأ المتبع في التزاوج من الأنساب أو من الآخرين ، تتراوح نسبة تزاوج الأنساب من بعضهم البعض عند القبائل ما بين ٨ و٩٦٪ و٧٦٪ بما فيهم الذكور والإناث . وبالمقارنة تبلغ نسبة الزواج بين الأنساب ذروتها عند العائلة الحاكمة من آل خليفة وتقل تدريجياً وبنسب متفاوتة عند المجموعات القبلية الأخرى . ويظهر أن هناك

---

(١) آل سعود في العربية السعودية ، آل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين ينتمون الى قبيلة عنزة .

ميلاً عند أصحاب المنزلة الرفيعة من الرجال من أبناء آل خليفة للزواج من خارج العائلة بنسب أكثر من أصحاب المنزلة الوضيعة ـ هذا بخلاف ما يحصل بالنسبة الى الفئات المدينية والفلاحية حيث يميل أصحاب المنزلة الرفيعة للزواج من الأقرباء والأنساب أكثر من أصحاب المنزلة الوضيعة. واستناداً الى المسح العام الذي قمنا به لأربعة عشر حياً وقرية من مختلف المذاهب والفئات الاجتماعية، تبين لنا أن نسبة الزواج من الأنساب والأقارب عند السنة المدينيين ممن تتراوح مداخيلهم السنوية بين خمسة وعشرة آلاف دينار، أي الأغنياء نسبياً، تبلغ حوالي ٦٣,٨٪ من مجموع الزيجات، وهي أعلى نسبة بين الفئات غير القبلية. بتعبير آخر، كلما ارتفعت منزلة الفرد عند آل خليفة تحرر من سيطرة الجماعة نسبياً، والعكس صحيح عند الفئات الأخرى.

طبعاً يصح هذا القول بالنسبة للذكور عند العائلة الحاكمة ولا يصح في الاناث، اذ ان نسبة زواج الاناث الخليفيات من الرجال خارج العائلة قليلة ونادرة ولم تتغير مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبحرين. أما نسبة زواج الذكور من خارج العائلة فتغيرت كثيراً باتجاه المزيد من الانغلاق على الذات، ذلك ان هذه النسبة هبطت من ١٤,٦٪ كما كانت عليه في العشرينات الى ٣,٢٪، كما وجدت عليه في السبعينات. والجدير بالذكر انه مع ازدياد نسبة تزاوج الرجال من نساء العائلة الحاكمة ازدادت نسبة زواج الواحدة التي بلغت حوالي ٩٢,٤٪ بعد أن كانت في العشرينات حوالي ٦٣,٩٪. ومما لا شك فيه أن نمط الحياة المعاصرة ساعد على تغيير هذه النسب لمصلحة زواج الواحدة، ولكنه لا يفسر لنا الانخفاض في نسبة زواج الذكور من خارج العائلة ـ فهذا التغيير في حدود التفاعل مع الآخرين، اي قلة زواج الذكور من خارج العائلة، مردّه الى تغير نظام السلطة الذي، بدوره، غير نمط التحالف بين الحكم القبلي والمجموعات القبلية الاخرى.

ان زواج الرجال من خارج المجموعة القبلية التي ينتمون اليها يخدم اغراضا

سياسية، إذ أنه كان يقوي من تبعية القبائل الأخرى للعائلة الحاكمة ويشد من ولائه اليها. ولهذا السبب كانت اكثر هذه الزيجات تقوم بين الرجال من العائلة الحاكمة، صاحبة المنزلة الرفيعة والنفوذ، وبين النساء من المجموعات القبلية التابعة أو المؤيدة لها، وكانت، وما زالت، هذه المجموعات القبلية المتحالفة مع الحكم القبلي تؤمن للحكم التنظيمات العسكرية المسؤولة عن الامن والحماية (راجع الفصل الخامس). ولكن ظهور التنظيم البيروقراطي في البحرين أمّن للعائلة الحاكمة امرين اساسيين كان من شأنهما ازالة الحاجة الى التحالفات العشائرية، وبالتالي الدوافع للزيجات الخارجية: أمّن التنظيم البيروقراطي للحكم وسائل حديثة واكثر فعالية لحفظ الامن والسيطرة كالشرطة والبوليس والجيش وقوات الشغب، كما انه امن له مجالات جديدة كالمناصب الحكومية والمخصصات المالية وغيرها من المكاسب والمنافع لتوزيعها ضمن العائلة الحاكمة على اساس التناسب، اي مدى البعد او القرب السلالي من الحاكم ومن الشيخ عيسى بن علي الذي على عهده ادخلت الاصلاحات الى البحرين. من الواضح ان هذا التوزيع. الذي تعرضنا له في امكنة عدة من الكتاب، يقوي ولا يضعف الحكم القبلي، إذ أنه يتبع مبدأ التنظيم العشائري الصرف في الحكم.

هنا يجب التأكيد على ان هذا الانغلاق على الذات من ناحية توزيع المناصب والمخصصات والمنافع ومن ناحية مجالات التفاعل الاجتماعي وأخصها الزيارات والزيجات، تصح فقط فيما لو طبقت ممارساتها في المجتمع البحريني، ولا تصح في مجالات التفاعل مع الخارج. ففي الوقت الذي تقلص فيه تفاعل العائلة الحاكمة مع المجموعات القبلية الأخرى في البحرين، ازداد وتكثف مع المجموعات القبلية الأخرى المتحالفة معها في الخليج والجزيرة العربية. ويظهر هذا الازدياد والتكاثف اما عن طريق التزاوج بين العائلات الحاكمة في الخليج، أو في كثافة الزيارات المتبادلة، أو في التعاون الرسمي الوثيق على صعيد الأمن والحماية.

الانغلاق على الذات محلياً سيف ذو حدين، فكما انه يدعم مركز الجماعة ويعزز من سيطرتها على الأنساب ويرفع من منزلتها الاجتماعية، فانه في الوقت نفسه يفصلها عن المحيط الاجتماعي المباشر الذي تنتمي إليه . وهـذا الفصـل لا يغير حدود التفاعل القائمة بين المجموعة المنغلقة على نفسها والفئات الأخرى فحسب، بل ويغير أيضاً أنماط التفاعل الاجتماعي بين الفئات الأخرى ذاتها . فبالقدر الذي غيّر به التنظيم البيروقراطي حدود التفاعل الاجتماعي لدى العائلـة الحاكمة لجهة انغلاقها على نفسها محلياً، كذلك أثر هذا التنظيم على مجالات التفاعل بين المجموعات القبلية الأخرى لجهة انفتاحها على المجتمع المديني (Urban) المحلي واندماجها فيه . وباختصار، ان الاصلاحـات الاداريـة في العشرينات، معززة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت في تغيير نمط التفاعل الاجتماعي بين المجموعات القبلية وبين الفئات الاجتماعية الأخرى على النحو التالي: (أ) زادت من انغلاق الحكم القبلي (آل خليفة) على نفسه اجتماعياً وسياسياً، (ب) دفعـت بـالقطـاع القبلي الآخـر الى الذوبـان، ولـو تدريجياً، في المجتمع المديني العام، (Detribalization) (ج) أفرزت قطاعاً جديداً وحدوداً جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي، خصوصاً بالنسبة الى السنة سكان المدن، وكثيراً ما تمثل هذا القطاع بالتحركات العمالية والمؤسسات الطوعية كالنوادي والجمعيات، (د) وساهمت في تعزيز الشعارات الدينية المميزة للطائفة الشيعية المتمثلة بإنشاء المآتم وانتشارها .

ألغت القوانين الموحدة التي فرضت على البحرين في العشرينات السيادة القبلية، وبالتالي قلّصت من حرية أبناء القبائل السياسية والاقتصادية، فكان من جراء ذلك ان انخفضت قدرة البحرين في انتاج اللؤلؤ انخفاضاً ملحوظاً . ثم ان بروز السلطة المركزية الواحدة وضـع حداً للمميزات الخاصة التي تحلّى بها العرف القبلي والمجالس القبلية، وقامت مقامها مؤسسات الدولة الواحـدة . وباستثناء العائلة الحاكمة من آل خليفة، لم يبقَ بعد الاصلاحات في البحريـن أي

« مجلس قبلي » ذي شأن على النمط الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني . حتى ان « المجلس » القبلي لآل خليفة ، والمتمثل نوعاً ما « بالمحكمة العائلية » استمر ، إنما بصلاحيات محدودة ومحصورة في شؤون العائلة دون سواها . وبإزالة المجالس القبلية زالت فئة « شيوخ القبائل » وأصبح هؤلاء مجرد « أعيان » أو وجهاء مدينيين من أصحاب الأعمال والرأسمال ، وقد انتحل أكثرهم مهنة التجارة . وهنا يمكن القول أن البيروقراطية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كان لها التأثير المعاكس على المجموعات القبلية الأخرى من غير العائلة الحاكمة : فبقدر ما عززت هذه البيروقراطية والتحولات من تماسك آل خليفة والتنظيم العصبي (التقبل) عندهم ، أضعفت ، هي نفسها هذه البيروقراطية والتحولات ، التنظيمات القبلية الأخرى باتجاه الاندماج في القطاع المديني . ويظهر هذا التحول الى القطاع المديني جلياً في التغير الذي طرأ على نمط الزواج عند القبائل الأخرى . وفي هذا الصدد أظهرت الدراسة التي قمنا بها لنمط الزواج عند مجموعتين قبليتين ان زواج الاناث خارج العشيرة والقبيلة ، وهو مؤشر هام ، ازداد ازدياداً ملحوظاً في حالات لا تتعدى عدد أصابع اليد قبل الاصلاحات والتحولات الاقتصادية الى ٥٤٪ من مجموع كل الزيجات ، وهي نسبة أعلى من نسبة تزاوج الاناث من الخارج عند طبقة الأغنياء من سكان المدن . (٢) وأذكر انه عندما أبرزت هذه النتائج لأحد « شيوخ » القبائل المنحلة ، أجاب : « لقد انتهينا » : نعم ، انتهت « القبيلة » عنده كتنظيم اجتماعي ، اذ ان هذه النسبة العالية من الزواج الخارجي عند الاناث تدل على تفكك العصبية وتفتتها من الداخل ، غير أن انتهاء « القبيلة » كتنظيم اجتماعي لا يعني انتهاءها كرمز من رموز التفاعل ، وهذا ما سنتصدى له في البحث الآتي .

نعم ، ألغت البيروقراطية ومركزية السلطة المتأتية عنها سيادة « المجالس القبلية » ونظام المقاطعات شبه الاقطاعي ونظام الامارة ونظام الفداوية شبه العسكري ، ولكنها في الوقت نفسه عززت من شأن السلطات الطائفية ـ

المذهبية . فبالاضافة الى كثرة المآتم وانتشارها وتكثيف المواكب وتشعبها عند الشيعة ، برزت عند السنة اهتمامات مذهبية لم تكن واردة من ذي قبل ، فبدلاً من الاحتكام الى قاضٍ واحد برزت محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة : واحد للموالك ، واحد للشوافع ، وواحد للحنابلة ، والمعروف أن القطاع القبلي السني في الخليج يتبع المذهب المالكي ، والسنة من أصل فارسي (الهولة) المذهب الشافعي ، والسنة المدينيين من أصل عربي يتبعون المذهب الحنبلي . المهم في هذا المضمار هو أن ا لاصلاحات التي أدخلها البريطانيون حاولت تعزيز الانقسامات المذهبية والطائفية والاثنية على حساب سيادة المجالس القبلية ، وظهرت هذه السياسة بوضوح بالنسبة لتنظيم المحاكم كما ظهرت بالنسبة للانتخابات البلدية الأولى التي جرت في عام ١٩٢٠ ، على أساس التمثيل الاثني والديني والطائفي ، حيث قسمت المراكز الى عرب سنة ، عرب شيعة ، فرس سنة ، فرس شيعة ، يهود ، هنود .

التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبروز القوى الجديدة

بدلت الاصلاحات البيروقراطية في العشرينات بنية السلطة وممارساتها ، فغيّرت حدود التفاعل الاجتماعي بين المجموعات القبلية والفئات الاجتماعية الأخرى . أما التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبحرين ، نتيجة اكتشاف النفط وتصنيعه ، فقد عملت على تبديل الأسس الاجتماعية للسلطة وتغيير متطلبات النفوذ وأشكاله ، ممّا أدى الى بروز صيغ « سياسية » ، أو شبه سياسية ، جديدة . وركزت هذه الصيغ الجديدة على المطالب والمشاكل العمالية ومسائل التحديث بقدر ما ركّزت على مفاهيم القومية العربية المتنوعة . وبالطبع عندما تتغيّر المشاكل والمسائل والمفاهيم ، تتغير معها المجموعات والقوى السياسية المرتبطة بها . وهكذا ظهرت مجموعات جديدة تركّز على المصالح الحياتية والمعتقدات القومية ، بدلاً من التركيز على المطالب الدينية والمصالح الطائفية . هذا لا يعني أن المجموعات التقليدية المرتكزة على المصالح الطائفية

والمنافع الإثنية وغيرها قد انتهت وولّت، فالجديد لا ينفي القديم، انما يعني ظهور تيارات متعارضة في المبنى والمعنى والهدف. وهذا من صلب طبيعة التغيير الاجتماعي والحضاري.

من الممكن دمج هذه التيارات المتعارضة والمتنوعة في خانتين عامتين، خانة التحديث والعصرنة والتقدم وخانة التمسك بالأعراف والتقليد، وتمثلت الأولى بالأندية الرياضية والثقافية وبالجمعيات الخيرية والأحزاب العقائدية، وتمثلت الثانية بالمآتم وممارسة الأعراف القبلية والحلقات الدينية. وانتظم في صفوف الخانة الأولى، بشكل عام، الحركات الطلابية والعمالية والموظفون والفنيون من أصحاب المعاشات في القطاع العام والخاص، كما انتظم في صفوف الخانة الثانية أرباب العمل والحرفيون والتجار وغيرهم ممن يعمل في مجالات الانتاج التقليدية. وضمن التيار التقدمي، يميل السنة منهم لتأييد الحركات القومية العربية بينما يميل الشيعة لدعم الحركات اليسارية. ويجب ألا يبالغ كثيراً في هذا الاختلاف العقائدي بين صفوف «التقدميين»: فكما اعتمدت القومية العربية على ايديولوجية يسارية في السنوات الأخيرة كذلك أيضاً تبنى اليسار العربي مبادىء التحرير القومية. وبالفعل ظهر هذا التناغم بين الحركات القومية والحركات بشكل واضح في المجلس الوطني النيابي سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٥، حيث اتحد الفريقان في كتلة واحدة، كتلة الشعب.

أما التيار الثاني المتمسك بالأعراف والتقاليد، فينقسم من حيث موقفه من الحكم لا من حيث المسلك، الى مجموعتين دينيتين: مجموعة تؤيد الحكم القبلي أيديولوجياً وتعمل له، وغالباً ما تتواجد في صفوف السنة، ومجموعة تقف موقف المعارض من الحكم القبلي وشرعيته، وغالباً ما تتواجد في صفوف الشيعة. ومن الممكن تعميم هذه الظاهرة الموجودة في البحرين لتشمل دول الخليج والجزيرة العربية، حيث تتحالف القوى الدينية في صفوف السنة مع الحكم القبلي، وتقف القوى الدينية الشيعية موقف المعارض منه. ولهذا السبب

قد يحدث أن تتحالف القوى الدينية في صفوف الشيعة مع الحركات القومية والحركات الاصلاحية اليسارية ضد الحكم القبلي، خصوصاً خلال الأزمات السياسية والاجتماعية كما حدث خلال عاميّ ١٩٥٤ - ١٩٥٦ وعام ١٩٧٥ في البحرين.

وعندما يتحالف سياسياً هذان التياران المتعارضان ايـديـولـوجيـاً فـإنَّهما يشكلان معارضة قوية تهدد نظام الحكم القبلي والشرعية التي يقوم عليها. ولكن تحالفهما القائم على «وحدة المصائب»، أي على السلبيات، لا يعمر طويلاً، بفعل التنظيمات المتناقضة العاملة في جسم المعارضة. وهكذا تضعف المعارضة كلما طال تحالف أجزائها، الأمر الذي يتيح للحكم فرصة استغلال هذه التناقضات ليبسط سلطانه من جديد (راجع الفصل الثامن).

هذه التيارات الجديدة التي ركزت على مصالح العمال وتحسين ظروف العمل وشروطه وعلى قضايا القومية العربية والوحدة، ساعدت في خلق تيارات معاكسة تركِّز على الاقتصاد الليبرالي والتجارة الحرة وعلى سيادة الجزيرة واستقلالها. وينتمي مؤيدو هذا التيار الليبرالي بأغلبيتهم الساحقـة إلى المنظمين تنظيماً قبليـاً «كالعائلة الحاكمة وحلفائها، أو المدينيين الذين هم من أصول قبلية انما فقدوا مؤخراً تنظيماتهم بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء البيروقراطية في البحرين، كما تشمل فئة التجار الأغنياء أرباب العمل والذين يتمتعون بخلفيات اجتماعية متفرقة. وقد استعملت في البحث السابق لفظة «التفاعل القبلي الرمزي» للدلالة على هذا القطاع الذي يدعي الانتماء الى أصول قبلية دون أن يكون له تنظيم قبلي، واخترت لفظة «رمزي» للـدلالـة على أن هـذا الادعـاء مـا زال يؤدي دوراً هاماً بالنسبة لسياسة التوظيف والتحالفـات القـائمة في البحـريـن بالرغم من زوال التنظيمات القبلية. فالأغلبية الساحقة من الجنود وضبـاط الجيش وقواة الشعب وبعض رجال الشرطة تنتمي الى هذا القطاع من ذوي الأصول القبلية، ومع الزمن أصبح ينظر الى هذا القطاع، كما ينظر هو الى نفسه،

وكأنه فئة قائمة بحد ذاتها . فهناك اليوم من يفرق بين « قبيلي » و« خضيري » ويشمل « القبيلي » القطاع المنظم تنظيماً قبلياً كما يشمل الذين هم من جذور قبلية ، التفاعل الرمزي ، أما « الخضيري » فيشمل كل من هو من أصول فلاحية أو مدينية . وتجدر بنا الاشارة هنا الى أن لفظة « خضيري » مشتقة من « أخضر » والتي كانت تعني باللغة العربية القديمة « اللون الأسود » ، أي الفئات الوضيعة في ا لمجتمع .

تمثلت هذه التيارات كلها ـ على تفرعها وتنوعها وتشعبها ـ بثلاث كتل في المجلس التمثيلي تجمع كل واحدة منها مجموعة من المصالح والتطلعات المحلية والخارجية ، فانشاء المجلس لم يعبىء الناس سياسياً خلال الانتخابات فقط ، بل أدّى الى خلق تكتلات سياسية عريضة لم تشهدها البحرين من ذي قبل . هذا يعني أن سياسة الحكم في منع الأحزاب السياسية عن العمل بقصد اضعاف التحرك السياسي الواسع والشامل في البلاد لم تأت ثمارها ، اذ جاء تأسيس المجلس التمثيلي ليفعل تماماً ما يمكن أن تفعله الأحزاب العقائدية . وعلى كل حال ، أدّى تأسيس المجلس الى ظهور أربعة فرقاء سياسيين : (١) الحكم القبلي المنظم تنظيماً قبلياً ، (٢) الدينيون الشيعة ، (٣) الأحزاب السياسية العقائدية ، (٤) وفئة التجار وأرباب العمل الذين جمعتهم المصالح الاقتصادية لا الالتزامات السياسية أو العقائدية . ولاعتمادهما على النسب والدين ، يجمع الفريقان الأولان بين فئات اقتصادية مختلفة من الفقراء والأغنياء ومتوسطي الحال ، أما الفريقان الآخران ، الثالث والرابع ، فيمثلان قطاعات اقتصادية واضحة ، تعتمد الأحزاب على القطاع الشعبي من ذوي المداخيل المحدودة ، ويقوم التجمع المستقل على الجاه والنفوذ الشخصي والمالي .

غير ان اختلاف هؤلاء الفرقاء من ناحية الجذور الاجتماعية والتنظيمات شبه السياسية لا يعني أنها لا تلتقي سياسياً أو أنها لا تتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار مصلحي . ففي السنوات الأخيرة تلاقى الدينيون الشيعة مع الأحزاب

اليسارية في جبهة سياسية واحدة تعارض الحكم القبلي ومؤسساته، هذا مع العلم أن كل فريق بقي محتفظاً بإيديولوجيته وأساليب عمله. كان اللقاء لقاءً تكتيكياً وليس لقاء ايديولوجياً أو استراتيجياً. الدينيون يعارضون الحزبيين في ميولهم « التقدمية » وفي تطلعاتهم القومية، ويعارضون اتجاهات الحزبيين التقدمية لأنها تساهم في تقويض سلطانهم وسلطتهم المحلية، ويعارضون تطلعاتهم القومية لأنها تهدد مركز الأقلية الشيعية في الخليج والجزيرة العربية حيث يتكاثر أهل السنة. ولكن بالرغم من اختلاف الفريقين ايديولوجياً وتنظيمياً فقد جمعتهم وحدة الجذور الاجتماعية عند مؤيديهم ومحازبيهم، ويتمتع الفريقان بدعم وتأييد القطاع المستضعف من العمال والموظفين وأصحاب الحرف، مما فرض عليهم اتباع سياسة موحدة بالنسبة للعمال والعمل لا بالنسبة للتطلعات القومية الكبرى.

أما التجار وأرباب العمل الأغنياء فلهم مصلحة في الحفاظ على « الاستقرار » وعلى النظام الليبرالي الحر الذي يؤمن لهم حرية العمل والنشاط، وبالتالي لا يخضع لنظم الاقتصاد الموجه أو التخطيط. وتراهم يدعمون النظام افرادياً لا يجمع بينهم أي تنظيم سياسي ينسق مصالحهم ويوحد تطلعاتهم، فهم يتأرجحون بين اليمين واليسار، بين المؤيد للحكم تارة وبين الرافض له تارة أخرى (راجع الفصل التاسع). وفي الفترة الأخيرة من الزمن، أي بعد ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ وازدياد تدفق اليد العاملة الأجنبية الى البحرين، أخذت هذه الفئة تتسع وتكبر ـ حتى ان عدداً لابأس به من الفنيين وأصحاب المهن العالية ترك عمله ليصبح تاجراً أو موظفاً كبيراً في الدولة. وقد أثر هذا التحول في ميزان القوى المحلية العاملة على الساحة البحرينية لمصلحة الحكم والاستقرار والحفاظ على الأوضاع القائمة ـ هذا الحفاظ الذي يعني التخلي عن القضايا التي كانت موضع خلاف بين الحكم والمعارضة كالتمثيل الشعبي والنقابات العمالية والاتحادات المهنية، أو الدعوة للوحدة الخليجية أو العربية من ذي قبل.

لا شك أن فئة التجار وأرباب العمل وأصحاب المصالح يدركون المنافع التي قد تنتج عن وحدة اقتصادية موسعة تضم دويلات الخليج، ولكنهم في الوقت نفسه يخافون المضامين اليسارية للدعوات التي تنادي بالاتحاد والوحدة كما تفهمها الأحزاب العروبية. وتشمل هذه المضامين حقوق العمال وتحسين أوضاع العمل، تأسيس نقابات واتحادات مهنية وعمالية، المطالبة بحقوق المرأة في العمل والتعليم، انشاء هيئات تمثيلية شعبية، توحيد القانون، الغاء المخصصات الرسمية لأبناء العائلات الحاكمة، محاولة استيعاب العمال العرب، وغيرها من المطالب والتطلعات القومية.

ومن الواضح جداً أن هذه المعاني والمضامين والمواقف للقوميين العرب تشكل العامود الفقري للمعارضة في البحرين وخارجها، فهي تناقض خصائص الحكم القبلي كما أنها تناقض بعض المفاهيم والممارسات المتعلقة بالأعراف الدينية. فالتمثيل الشعبي وتوحيد القوانين لا تتفق مع التنظيم القبلي للحكم المبني على أساس القسر والحقوق التاريخية. فالقوانين الموحدة تزيل صفة التميّز العشائري والمراتب الاجتماعية المبنية على الأعراف ومسالك الأجداد، وتعمل بالتالي على ازالة الانغلاق على النفس عند المجموعات القبلية. ثم ان الغاء المخصصات الحالية تضعف سيطرة المجموعة على الفرد وتزيد من حرية التصرف والسلوك عند الأنساب، فتتفكك أواصر العصبية وتنحل. أما حقوق المرأة في التعليم والتوظيف والاختلاط فانها تضعف «الدينيين» الذين يشكلون، بطريقة مباشرة عند السنة وغير مباشرة عند الشيعة، الدعامة الأساسية للحكم القبلي خارج نطاق الأنساب والأحلاف. وهكذا هي الحال بالنسبة لمفاهيم الوحدة واستيعاب العمال العرب ـ بهذه تخلق حدوداً سياسية جديدة تؤدي في نهاية الأمر الى زعزعة الحكم القبلي واستئثاره بالسلطة.

الحكم القبلي وحدود التفاعل الخارجي

من مجموع الفرق السياسية الأربعة التي تحدثت عنها، هناك فريقان لهما علاقات واتصالات خارجية: العائلة الحاكمة والأحزاب العقائدية، ويرتبط كل فريق منهما بقطاعات اجتماعية وسياسية مختلفة وبأساليب مختلفة للعمل السياسي. فالعائلة الحاكمة ترتبط بالخارج عن طريق التحالفات التقليدية القائمة على مبدأ الأنساب والتناسب القبليين وعلى الزواج الخارجي، وهذان الأمزان، التناسب والزواج، يتعززان باستمرار عن طريق تبادل الزيارات الرسمية أو الهدايا التي تعرف في البحرين باسم « العادة »، أما الأحزاب السياسية فترتبط بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج أو في خارجها. فالبحرين في هذا النطاق جزء من كل، فرع من تركيبة واسعة. ويسعى الحكم القبلي لإقامة الأحلاف الخارجية لتقوية سلطته وحماية استقلاله عن طريق تفرده في معالجة الأمور الداخلية بمعزل عن الحلفاء، وعن طريق تنسيق شؤونه الخارجية بالتعاون معهم ـ هذا على عكس ما تصبو اليه التنظيمات التي ترفض الأنظمة القائمة وتعمل على ازالتها بالدعوة الى وحدة أو اتحاد عام.

الاتحاد والوحدة، مهما تكن مضامينهما وأشكالها، يعملان على إضعاف سلطة الحكم القبلي وتقويض نفوذه في المدى القريب أو البعيد. ويعود استمرار الحكم القبلي في السلطة الى تكيفه وتوافق أساليبه مع دويلات صغيرة الحجم، حيث يمكن استيعاب التململ الاجتماعي والتعاطي مع الأزمات الاقتصادية والسياسية عن طريق العلاقات الشخصية ومعرفة الناس والعائلات إفرادياً. وهناك البعض من شيوخ آل خليفة، مثلاً، من يعرف كل شاردة وواردة عن عائلات البحرين: عدد أفرادها، تاريخ قدومها إلى البحرين، أوضاعها الاقتصادية، أسماء البارزين منها، أعمالهم، درجة التحصيل العلمي عندهم، وغيرها من الأمور الشخصية كالزواج والطلاق والارث والأملاك. هذه المعرفة الدقيقة للشخصيات

والعائلات اداة من أدوات الضبط الاجتماعي التي تمكن الحكم من مدّ جذوره ونفوذه في كل اتجاه والى كل مجموعة مهما صغرت أو كبرت. وعن طريق هذه المعرفة يحاول الحكم اعانة المغلوبين على أمرهم أما بواسطة توزيع الهدايا والهبات، أو الوظائف والمناصب والعمل، أو توزيع المعونات الرسمية، وتشمل هذه الهبات والهدايا والمعونات أموراً حياتية متنوعة كالبيوت والأرض وتطبيب المرضى وحتى تغطية مصروفات يومية في البحرين أو خارجها.

وبسبب معرفتهم الجيدة بالمواطنين وشؤونهم الحياتية، تمكن أهل الحكم من مدِّ الجسور، بواسطة بعض شيوخ آل خليفة، الى كل قطاع ومجموعة، والى مختلف القوى السياسية الحديثة والقديمة. فالمعروف عن أحد أشقاء الحاكم في البحرين انه يحمي «التقدميين»، وعن آخر انه «ديني» يحاور «الدينيين»، كما اشتهر عن ابنه انه يصغي ويساعد الشباب الناهض عن طريق تقوية النوادي الرياضية والثقافية، واشتهر أيضاً عن أقربائه المقربين كأبناء العم وغيرهم انهم يدافعون عن مجموعات مختلفة من المجتمع البحريني ويتقربون منهم. هكذا حتى انك لا تجد فئة اجتماعية معينة، بما فيهم النساء، الا ولها جسور تصلهم بالحكم عن طريق العلاقات الشخصية، وتؤدي هذه الجسور دورها الهام في دعم السلطة وتغذية الحكم وتقويته. فهي توسع باكورة القاعدة الشعبية للحكم وتتيح له، من خلال توزيع الأدوار، فرصة الوصول الى الاجماع الذي يرضي، ويرضى عنه، عدد كبير من المجموعات الفاعلة في المجتمع.

هذه الأساليب في الحكم، المبنية على المعرفة الدقيقة للعائلات والمواطنين بهدف الوصول اليها والتعامل معها على أساس الآمال والآلام الشخصية، لا يمكن أن تستمر في مجتمع كبير ومعقد مهنياً واجتماعياً واقتصادياً. ولهذا السبب لا بد الا أن يتعارض الحكم القبلي مع مبدأ التمثيل الشعبي الذي يستبدل «جسور» الحكم بممثلين لقطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة، فيضعف اذ ذاك الحكم بتحطيم «جسوره» الاجتماعية وتبطل عندها عملية «توزيع

الأدوار » لنيل الاجماع . وهذا ما أدى الى حل المجلس التمثيلي في البحرين عام ١٩٧٥ حيث قامت الكتل النيابية تعمل سياسياً مقام شيوخ آل خليفة .

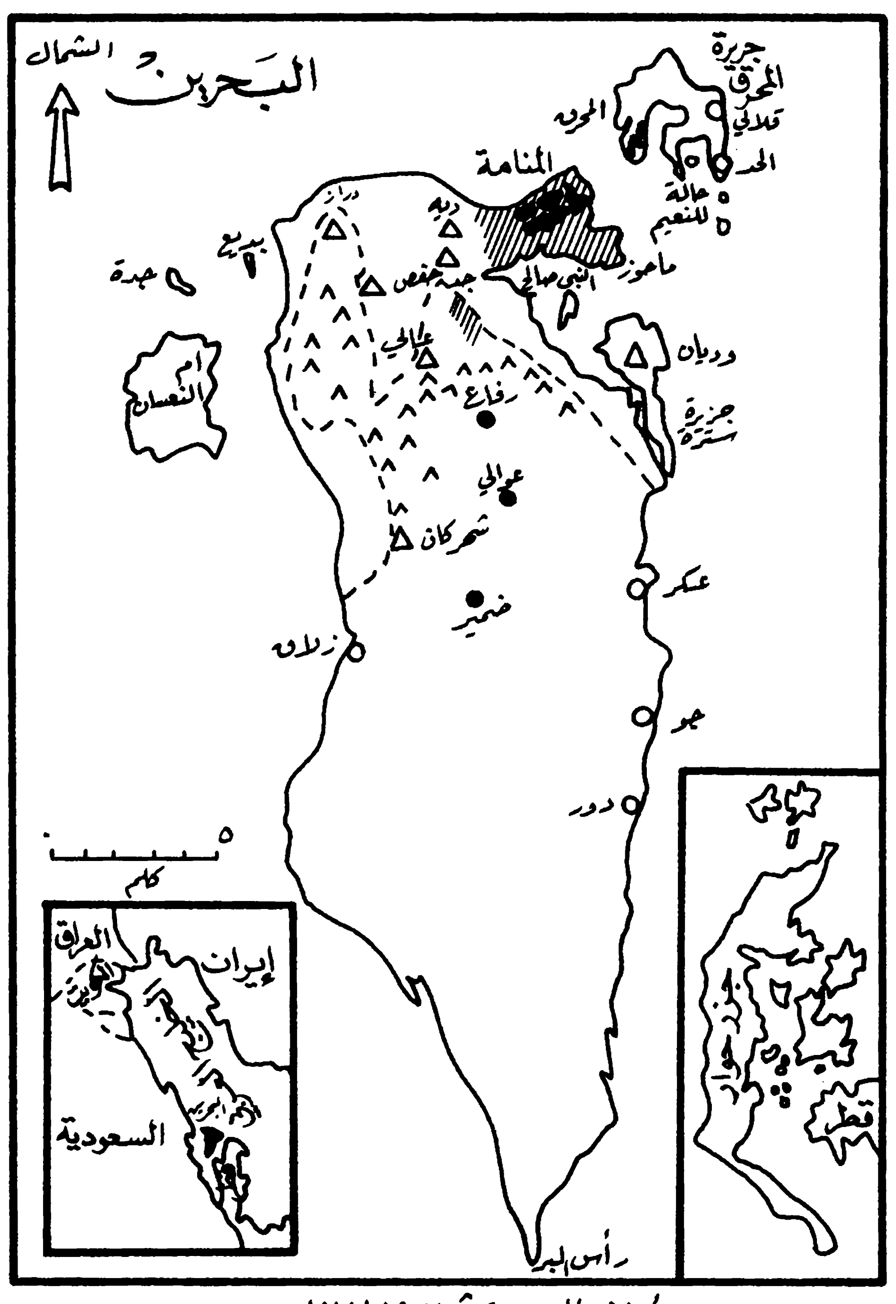
الوحدة أو الاتحاد تخلق قطاعات كبيرة من الفئات العاملة في المجتمع مما يجعل الوصول اليه عن طريق العلاقات الشخصية أمر صعب جداً ، فلا عجب أن نرى والحالة هذه أن الحكم القبلي يقف ويعمل « للتنسيق » السياسي بدلاً من الوحدة السياسية . حتى أن الدول الكبيرة نسبياً في الخليج والجزيرة العربية تسلك المسلك التنظيمي نفسه لمجتمعاتها . فهي تقسم الدولة قبائل وقطاعات ادارية منفصلة عن بعضها البعض لتحول دون بروز القطاع المديني العام بشكل تنظيمي فعّال . والحكم القبلي يعرف تمام المعرفة أن أساليبه التنظيمية والإدارية في الحكم لا تتلاءم مع المجتمع الكبير النامي والمتشعب جماهيرياً واقتصادياً وعمّالياً ، ولهذا نرى أن قضية العمال العرب والأجانب تحتل المرتبة الأولى في سلم اهتمامات الحكم القبلي في الخليج والجزيرة العربية . وهذه القضية تخلق صيغاً وحدوداً جديدة للتفاعل الداخلي والخارجي التي يصعب ضبطها وحصرها بالتنظيم القبلي التقليدي . وبالفعل ، لا تجد في منطقة الخليج العربي عائلة حاكمة تدعي الحق بالسيطرة على كل دول المنطقة ، ولم تعرف المنطقة خلال تاريخها الحديث حكماً مركزياً يوحد بين أجزائها كلها . فالكيانات السياسية الكبيرة المتنوعة اجتماعياً والمعقدة اقتصادياً تحتاج إلى إدارة منظمة تنظيماً بيروقراطياً كما تحتاج الى بناء مؤسسات دولة مركزية موحدة القوانين ، وهذا ما يتعارض سلفاً مع التنظيم القبلي للحكم .

يستنتج من هذا القول انه ما دامت أنظمة الحكم تخضع للسيطرة القبلية فإنه من المستبعد وضع سياسة عامة لاستيعاب العمال العرب أو الأجانب أو وضع صيغة وحدوية واضحة . مع العلم أن عدم قيام هذه الصيغة لا ينفي وجود التنسيق التعاوني الذي يحتفظ بذاتية كل دولة أو امارة على حدة .

القرار السياسي الذي يقضي بالبقاء على هذه الدول صغيرة كما هي له

انعكاسات اقتصادية هامة، فبقاؤها هكذا يفقدها القدرة على تبني المشاريع الانمائية طويلة الأمد، ان كان هذا من باب استقرار العمل والعمال أو من باب تجميع الرأسمال والسياسة الانمائية. فالمشاريع الانمائية الطويلة الأمد تتطلب يداً عاملة مستقرة، ولا يمكن أن تستقر اليد العاملة إلاّ إذا أعطيت ضمانات قومية بعيدة المدى. ولكن هذه الضمانات القومية تخلق قطاعاً عمالياً كبيراً، وتزيد بالتالي المطالب العمالية الملحة، فإذا ما ارتبطت هذه المطالب بايديولوجيات القومية العربية فانها، ولا شك، تشكل تحركاً هائلا ضد تنظيمات الحكم القبلي. وهذا ما يفسر لنا تبني الأحكام القبلية سياسة متواضعة بالنسبة لمشاريع الانماء العامة والطويلة الأمد، مفضلة المشاريع الآنية والاستهلاكية المحتوى كالبناء والطرقات والجمارك والعيش الرغيد.

وهنا السؤال الكبير: اذا وظفت أموال النفط في مشاريع انمائية طويلة الأمد فانها تخلق صيغاً جديدة للتفاعل الاجتماعي والسياسي لغير مصلحة الحكم القبلي، وان لم توظف أموال النفط هكذا فيخاف أن ينتهي الذهب الأسود الى ما انتهى اليه «الذهب الأصفر» في العالم الجديد ـ أي زوال الحضارة التي بنيت لأجل استثماره. ففي أي اتجاه تتحرك البحرين والدول الخليجية المنتجة للنفط؟ الجواب على هذا التساؤل يستوجب النظر في الأمور الداخلية وتطورها، كما فعلنا في هذا الكتاب، كما انه يتطلب النظر في احتياجات العالم الصناعي الأوسع.



- - - - - الأراضي المزروعة شمال هذا الخط

○ مستقرات صيد اللؤلؤ

△ مستقرات زراعة اللؤلؤ

▨ الضواحي

٨٨٨ مقابر ماقبل التاريخ

المراجع العربية

العبد، الحاج عبد الله . **ثمرة الأفكار** . نجف العراق : مطبعة النعمان . (١٣٨٢) .

البحارنة، حسين محمد . **دول الخليج العربي الحديثة** . بيروت : دار الحياة . (١٩٧٣) .

الباكر، عبد الرحمن . **من البحرين الى المنفى** . بيروت : دار الحياة . (١٩٦٥) .

الفلكي، ي . **قضية البحرين بين الماضي والحاضر** . بيروت : مطبعة مجهولة . تاريخ الطبع مجهول .

المكرم، محمدحسين . **مقتل الحسين** . نجف العراق : مطبعة الأدب . (١٩٧٢) .

النبهاني، خليفة بن حامد . **التحفة النبهانية** . القاهرة : مطبعة المحمودية . (١٩٢٣) .

الريحاني، أمين . **ملوك العرب** . بيروت : مطبعة العلمية . (١٩٢٩) .

السميسم، عبد الأمير . **مقتل السبط الثائر** . نجف العراق : مطبعة الأدب . تاريخ الطبع مجهول .

العظيمي، محمد علي . **اليقظة** . نجف العراق، مطبعة الأدب . تاريخ الطبع مجهول .

العظيمي، محمد علي . اليقظة . نجف العراق، مطبعة الزهراء، تاريخ الطبع مجهول .

وهبة، حافظ . **جزيرة العرب في القرن العشرين** . القاهرة : مطبعة التأليف . (١٩٣٥) .

زياني، أمل . **البحرين** . بيروت : دار الترجمة . (١٩٧٣) .

REFERENCES

Abu-Hakima, Ahmad Mustapha

History of Eastern Arabia 1750-1800. Beirut: Khayats. 1965 Badger, G.P.

The History of the Imams and the Seyyids of Oman.

England: Haki. Soc. 1871. Bailey, G.F.

«Parapolitical Systems». **In Local-Level Politics.** ed. Marc J. Swartz. Chicago: Aldine Publishing company. 1968.

Strategems and Spoils. New York: Schocken Books. 1969 Balandier, G.

Sociologie Des Brazzavilles Noires. Paris: Armand Colin; 1955 Banton, M.P.

West African City. London: Oxford University press. 1957 Barnett, H.G.

Innovation. New York: McGraw. Hill Book Company, Inc 1953 Belgrave. Charles

The Pirate Coast. Beirut: Librairie du Liban. 1960

Personal Column. Beirut: Librairie du Liban. 1972. Belgrave, James.

Welcome to Bahrain. London: The Augustan press. 1973 Bent, J.T.

The Bahrain Islands in the persian Gulf. England:

proceedings of Royal Geographic Society. 1890 Berreby, J.J.

Le Gulfe persique. Paris: Payot. 1959 Bibby, G.

Looking for Dilmun. Great Britain: a pelican Book. 1972 Bott, E.

Family and Social Networks; London: Tavistock publications. 1957

Bradbury, R.E. ---------------

«Continuities and Discontinuities in pre-Colonial and Benin politics». In **History and Social Anthropology**, ed. I.M. Lewis. London: Tavistock publications. 1968 Britich Admiralty

A handbook of the Gulf. It contains human geography data, publiched in London. 1915 Bujra, A.S.

The politics of Stratification, Oxford: The Clarendon press 1971 Curzon, G.N.

Persia and the persian question, England: press unknown. 1892 Dickson, H.R.P.

The Arab of the Desert. London: Allen and Unwin. 1949

Kuwait and Her Neighbors. London: Allen and Unwin. 1956 Easton, D.

A Framework for political Analysis. Englewood Cliffs.

New Jersey: Prentice Hall. 1965 Eisenstadt, S.N.

The Political Systems of Empires. New York: Free press, Coller. 1954

Goody, J.

Succession to High Office. Cambridge: Camgridge University press. 1956

al-Hamer, Abdul-Malak

An Analytical Study of the System of Education in Bahrain 1940-1965. An M.A. thesis submitted to the Department of Education at the American University of Beirut. 1968 Harrison, P.W.

The Arab at Home. New York: Thomas Y. Crowell Co. 1924 Hawley, D.

The Trucial States. London: George Allen and Unwin. 1970 Hay, R.

The Persian Gulf States. Washington, D.C.: the Middle East Institute. 1959

Hazleton, J.E.

Reverue and Expenditure Projection for Bahrain, 1975-1985.

Beirut: The Ford Foundati on. 1974

Hapkins, K.

«Structural Differentiation in Rome. «In History and Social Anthropolgy. ed. I.M. Lewis. London: Tavistock publications. 1968.

Hourani, G.F.

Arab Seafaring. Princeton: Princeton University press. 1951

Hunter, Guy

Modernizing peasant Societies. London: Oxford University press. 1969

Kelly, J.B.

Eastern Arabian Frontier. London: Faber and Faber. 1964 Landen, R.G.

Oman since 1856, New Jersey: princeton University press. 1967 Lienhardt, A.P.

«Some Social Aspects of the Trucial States». In **The Arabian Peninsula,** ed, Derek Hopwood. London: George Allen and Unwin Ltd. 1972

Lorimer, J.G..

Gazetteer of the persian Gulf, Oman and Central Arabia, the Geographic part. London: Gregg International publishers.

It was first published in India in 1908 by Calcutta Superintendent Government 1970 a.

Gazetteer of the persian Gulf, Oman and Central Arabia. the Historical part. London: Gregg International publishers.

It was first published in India in 1915 by Calcutta Superintendent Government; 1970 b.

Mayer, A.C.

«The Significance of Quasi-Groups in the Study of Complex Societies». **In The Social Anthropology of Complex Societies.** ed. Michael Banton. London: Tavistock publications. 1966

Mitchell, C.J. ed.

L'Evolution de la Societe du Bahrain. These pour le Doctorat due 3e Cycle, Universite de paris. 1970

Toussaint, A.

History of the Indian Ocean. London: Routledge and Kegan Paul. 1966

Vidal, T.S.

«Date Culture in the Oasis of al-Hasa». **The Middle East Journal 8:417-428. 1954.**

Wallerstein, I.

«Voluntary Associations»: In political parties and National Integration in Tropical Africa, ed, James S. Coleman and Carl G.Rosberg jr. Berekeley: University of California press. 1966

Warden, F.

«Historical Sketch of the Uttoobee Tribe of Arabs From the Year 1716 to the Year 1817», in **Bombay Selections XXIV. 1856**

Weber, Max

The Theory of Social and Economic Organization.

New York: Oxford University press. Translated by A.M.

Henderson and Talcott parsons. 1947

Law in Economy and Society. Cambridge: Harvard University Press. ed. by Max Rheinstein. 1954

Wilson. A.T.

The persian Gulf, London: George Allen and Unwin Ltd. 1928.

Social Networks in Urban Situations. Manchestre: University press 1969Nakhleh, Emile A;

Bahrain. Massachusetts: D.C. Heath and Company. 1976

Owen, Roderic

The Golden Bubble. London: Collins Clear-Type Press. 1957

Palgrave, W.G.

Central and Eastern Arabia. London: Macmillan and Co. 1866

penrose, E.

«Oil and State in Arabia». In **The Arabian peninsula.** ed. Derek Hop-wood. London: George Allen and Unwin Ltd. 1972 Rosenthal, L.

Au Royaume de la perle. Paris: Payot. 1919

Rumaihi, G.M.

Social and political Change in Bahrain. A Ph.D. thesis Submitted to the University of Durham, England. 1973

Sadik, M.T. and W.P. Snavely

Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates.

Massachussetts: D.C. Heath and Company. 1972

Samuelson, P.A.

Economics. Urong. Singapore: McGraw-Hill Far Eastern publichers. 1973

Socknat, James A.

Directions of Manpower demand and Supply 1971-1986.

Bahrain: The Ford Foundation. 1974

Taqi, Ali H.

المحتَوَيات

القبيلة والدولة في البحرين

تطوّر نظام السلطة وممارستها

تزدهر الدراسات ذات الطابع السياسي التاريخي في الوطن العربي وعنه منذ عدة عقودٍ من السنين. وتمتلك بعض هذه الدراسات جدية وعمقاً لا بأس بها. بيد أنّ نقيصتها الأساسية تكمن في تغليب الخارج على الداخل في التحليل. وكان معهد الإنماء العربي قد أصدر منذ سنوات دراسة لغسّان سلامة عن السياسة الخارجية السعودية انطلقت من البنية الداخلية؛ فرأت البعد الأنتروبولوجي مؤثراً رئيساً في عملية صنع القرار. أما دراسة فؤاد خوري هذه فتتخذ من البنية الداخلية لهذه الدولة العربية الصغيرة موضوعها الوحيد. ولذلك فهي تخرج على الطابع الذي تعوّدناه للدراسات ذات المنحى التاريخي السياسي، وتؤسّس منحىً جديداً للرؤية هو الأجدى والأعمق.

الثمن ٣٠ ل.ل. أو ما يعادلها